الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد الصديق بن يحي- جيجل-

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

الرقم التسلسلي:.....

أطروحة بعنوان:

التَّناص المصطلحي في علوم العربية

- النحو، الصرف، فقه اللغة واللسانيات العربية-

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث ل م د في اللغة والأدب العربي

تخصص: نظرية المصطلح

إعداد الطالب:

عبد الوهاب حنك

إشراف الأستاذ الدكتور:

عيسى لحيلح

لجنة المناقشة

عبد العزيز شويط	أستاذ التعليم العالي	جامعة جيجل	رئيسا
عيسى لحيلح	أستاذ التعليم العالي	جامعة جيجل	مشرفا ومقررا
رابح لطرش	أستاذ التعليم العالي	جامعة ميلة	عضوا مناقشا
صالح خديش	أستاذ التعليم العالي	جامعة خنشلة	عضوا مناقشا
خالد بن عميور	أستاذ محاضر (أ)	جامعة جيجل	عضوا مناقشا
الطاهر بومزبر	أستاذ محاضر (أ)	جامعة جيجل	عضوا مناقشا

السنة الجامعية:

2020/2019

مقدمة:

الحمد لله خالق الألسن واللُّغات، واضع الألفاظ للمعاني بحسب ما اقتضته حكمه البالغات، الذي علَّم آدم الأسماء كلها، وأظهر بذلك شرف اللغة وفضلها، والصلاة والسلام على سيدنا محمد أفصح الخلق لسانا، وأعربهم بيانا، وعلى آله وصحبه أكرم بهم أنصارا وأعوانا، أما بعد:

لا يمكن أنْ نبدأ الحديث ضمن هذا الموضوع، وتحت سقف هذا العنوان – التناص المصطلحي في علوم العربية– بالقول الكثيف عن المصطلح، فالقول لا شَكَّ نظريٌّ، والعربية لم تنظِّر منذُ القديم للمصطلح، ولا لِعِلْمٍ خاصٍ بِهِ، بَلْ كان ذَلِكَ أمْراً تطبيقياً صِرفا، استقر فِعْلُهُ مُذْ استقرت ألفاظ القرآن الكريم والكتاب المكنون قبل أربعة عشر قرناً.

وكأمْرٍ مشابِهٍ، لا يتناسقُ ضمن هذا الموضع الحديثُ عن إشكالية مصطلحٍ مستعار –مصطلح التناص–، قد استقر ضمن هذا العنوان تحقيقاً لرغبة تقول بأنَّهُ التسمية الأوفى ضمن هذا الموضِعِ، والتي من شأنها — التسمية – أنْ تحقّق كثيراً من التجلي والوضوح من مكوّنات العنوان الكبير إذا ما نالت حظها من التحديد، والضبط المفهومي للوظيفة الجديدة.

إنَّ التناص وليد النّص، وهُو قرينُهُ في كُلِّ حالاتِهِ، لصيقٌ عضوي بِهِ، لا يتحقَّقُ إلاَّ بمعيارِهِ، هذا ما أثبتَتْهُ لسانيات النّص، واستقر في أذهان المتخصصين إلى درجة أنَّ رحلة هذا المصطلح مثل غيرِهِ من المصطلحات قد تعتبرُ غير خاضعة للأطر القانونية، ولذلكَ فإنَّهُ حريٌّ بنا أنْ نثبت صحة هذا النقل، أو قُلْ أنْ نعطيَهُ شيئاً من العلمية اللاّزمة، ولا شكَّ أنَّ أول بوادِرِ هذه العلمية هُو تصريحنا نفْسُهُ بهذه الاستعارة، ذلِكَ أنَّهُ لا يُستعارُ شيءٌ ليُعبِّرَ عن مفهُومِهِ الأوّل، وإنَّما ليُسقَطَ على مفهومٍ آخر مشابهٍ لهُ، ولعلَّ الشَّبَه هُنَا يكمن في أنَّ التناص في النّص يقومُ على إدراك التداخلات والتعالقات بين النّصوص، وهو هُنَا لا يخرجُ عن نقل هذه التعالقات إلى المصطلحية العربية بجانبها التطبيقي منذُ بذورها الأولى، لوجود قرائن مفهومية متقاربة.

من ناحية أخرى، يرِدُ التناص ههنا كمصطلح مُساعِد، وليس كمصطلح رئيس، إذْ يَقَعُ مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بمجال المصطلحية، أي بمجال مدونة تطبيقية مغايرة لما هُو متعارفٌ عليه في بيئة المختصين بمجال هذا المصطلح، ذلِكَ أنَّهُ عِوَضَ أنْ يرصُدَ ما هُو متشابكٌ من أفكارٍ وتراكيبَ وإبداعات بين نصوص أدبية مختلفة

ومتفاوتة الموضوع والمجال الجغرافي، فإنَّهُ ضمن هذا الموضِعِ مختصٌ فقط بإبراز الحركية الكبيرة التي عرفتها العلوم العربية في مجال المصطلحات.

ولعلَّ المقصود بالحركية، هُو العبور المصطلحي بين علوم العربية، والذي عُبِّرَ عَنْهُ من طرف الباحثين بكثير من المصطلحات الأخرى، **كالتداخل المصطلحي، والتكامل المصطلحي، والهجرة المصطلحية، ورحلة المصطلحات**، ولو أنَّ هذهِ التسمية الأخيرة فيها شيءٌ من التناقض مع التناص المصطلحي.

ولعلَّها أيضاً أهم ميزة نجدُهَا في مجال المصطلحية العربية فيما خصَّ علوم الآلة منذُ القديم، وإذْ نقول بِذَلِكَ علماً أنَّ الحركية ما ينبغي لَهَا أنْ تَرِدَ خاصية لأحد هذه العلوم منفرداً بنفسِهِ، والسببُ راجعٌ لكونها ستنقَلبُ مُشكلةً عويصةً، لا حلاً وميزةً، حينما تستقرُّ في علمٍ واحد، مثلما هُو واقِعٌ في اللّسانيات الحديثة.

إنَّ التناص المصطلحي مفهومٌ يدلُّ في حيثياته المكنونة على إسقاط لمضامين المصطلح، وخصوصياتِهِ، وشروطِهِ، وظواهِرِهِ على مصطلح التناص بَعْدَ إفراغه من محتواه ومفهومِهِ، وليس العكس، إنَّهُ رصدٌ لتحركات مصطلحات العلوم اللّغوية في العربية فيما بينها، مع اختلافٍ أو ضيقٍ، أو اتساعٍ، أو تشابهٌ طفيف في المفاهيم، وإذا رجعنا إلى ما تشكله تسمية "رحلة المفاهيم" من ضبابية كمقابل لِـ "التناص المصطلحي"، فإنَّ ذَلِكَ سيكون احتكاماً لما تداولهُ بعض المختصين وقصَدوا بِهِ انتقال الألفاظ بين لغتين أو أكثر، مثلما رحلت عديدُ الكلمات العربية إلى الإنجليزية والفرنسية، بينما يرتكِزُ التناص المصطلحي على انتقال المصطلحات بين علوم تنتمي إلى بيئة جغرافية ولغوية واحدة، وإذا كانَ لابُدَّ أنْ يُضرب مثالٌ على هذا، فإنَّهُ سيكون بتلك التكاملية والتداخلية التي شكّلها القرآن الكريم حينما تمخّضت عَنْهُ علومٌ عديدةٌ، تمثلت في العلوم المقصودة كالتفسير، وعلم الأصول، والتي جاءت مفسّرة للقرآن الكريم من خلال ألفاظِهِ بالدّرجة الأولى.

فلَمَّا عالجت هَذِهِ العلوم آيات القرآن الكريم من الناحية الدينية، احتاجت لبعضٍ من العلوم اللّغوية المكمّلة لها، فنشأت بذَلِكَ علوم الآلة العربية خدمةً للعلوم المقصودة، كالنّحو، والصّرف، وفقه اللّغة، والبلاغة، وغيرها.

بعْدَ هذا سنَجِدُ كثيراً من النماذج المشابهة لهذا التكامل، في شكْلِ انتقالِ مصطلحاتٍ، فلقد قامت العلوم اللّغوية أوّل الأمْر، وخاصة النّحو في مراحِلِهِ الأولى، في شكل متسارع – إن صحَّ التعبير– لكنَّهُ مضبوط ومحكمٌ بدقة، قامت على مصطلحات علم الأصول المتمثلة في السماع، والقياس، والاستصحاب.

ولهذا؛ فإنَّ التكاملية_ عن قصد أو عن غير قصد _ كانت عموماً هي السمة الأبرز للتراث العربي الإسلامي من خلال علومِهِ الدينية واللّغوية، وأنّ التناص المصطلحي هُو الأخص، أي أنّها – التكاملية– تتجاوز في عموميتها الاختصاص بحيثيات انتقال المصطلحات بين علمٍ وآخر، إلى انتقال أعم متمثل في النظريات، والمباحث، والمادّة المعرفية.

وإذا ما اعتمدنا التتبع التاريخي لهذهِ الظاهرة، سواء من حيثُ المباحثُ المعرفية، أو من حيثُ المصطلحاتُ، فإنَّ الأمر سيؤول إلى القول بأنَّ النشأة الموحدة لهَذِهِ العلوم هُو ما كانَ سبباً فاعِلاً في تشكل هذِهِ التكاملية عموماً، والتناص المصطلحي بالخصوص، أضف إلى ذَلِكَ وحدة المنهج الذي حدّدَهُ العلماء القدامى لسير هذه العلوم، وطريقة عملها، خصوصاً مَعَ تعالي الأصوات والآراء التي تربط بعض العلوم العربية بعلوم أخرى دخيلة على البيئة العربية، كربط النّحو بالمنطق اليوناني، لذَلِكَ لا نخرجُ على أنْ نسير سير "طه عبد الرحمن" ونقول بأنّ المنهج الذي ينبغي أنْ يُسقط على هكذا ظاهرة لابُدَّ أنْ يُستمدَّ من صُلْب المادة المعرفية التي يُسقط عليها، ومن بيئتها بالضبط، وأنْ تُدحض النظرة التجزيئية لهذا التراث.

إلى جانب هذا وجب الإشارة إلى أنّ التكاملية متفرعة لقسمين: أحدهُمَا داخليٌّ وهُو الأبرز تمثل في تفاعل العلوم العربية بعضها ببعض، والآخر خارجيٌّ جاء من نتيجة انتقال العلوم الغربية إلى الثقافة العربية كالمنطق والفلسفة، وغيرها.

ومثلما تفرّعت التكاملية، فقد انقسم التناص المصطلحي إلى قسمين: أحدهُما هُو ما اختصت بتوضيحِهِ جزئيات هذا البحث، والآخر تناصٌ يقومُ في إطار علمٍ واحدٍ من العلوم المختارة (نحو، صرف، فقه اللغة، اللّسانيات العربية) ويتشكّلُ على إثر اكتساب المصطلح الواحد لمفهومين مختلفين أو أكثر، وعلى الرغم من أنَّ علم المصطلح الحديث وفقاً لمبادئهِ وشروطِهِ لا يجيزُ هذا النوع من التعدّد المفهومي داخل الحقل الواحد، إلاَّ أنَّ هذه الظاهرة قد ضربت بجذورها في أعماق التراث اللّغوي العربي، وهي ممتدّة من خلال عديد العلوم العربية، لِذَلِكَ لا نَجدُ كسبب رئيس لهَا غير القول «بالبُعد التاريخي للمصطلح، حيثُ يتم إغناء مجالِهِ، في استعمالِهِ عبر الزمن لمفاهيم مختلفة أو بظلال مختلفة للمفاهيم»[1]، ومن ناحية أخرى يُسقِطُ التراث اللّغوي مقولة تعذُّرِ إكساب المصطلح الواحد لمفهومين مختلفين، لكونِهِ فاعِلاً رئيساً في كثير من المشكلات المصطلحية، كالترادف، والاشتراك

[1] فريد الأنصاري، المصطلح الأصولي عند الشاطبي، معهد الدراسات المصطلحية والمعهد العالي للفكر الإسلامي، دب، الطبعة الأولى، 1424هـ_2004م، ص 63 _64.

اللّفظي، وذلِكَ بسبب أنّ التراث اللّغوي يَحُوزُ على كمٍّ هائل من المصطلحات التي تحمل مفهومين مختلفين، بلْ وأكثر، من غير التباس أو إبهام أو غموض في هذه المصطلحات ومفهومها، ومن الأمثلة على التناص المصطلحي الذي يحدثُ في العلم الواحد، مصطلح "التصرُّف" ومصطلح "الصلة"، ومصطلح "الوصف"، وغيرها كثيرٌ جدّاً، ويبقى تحديدُ أي من المفاهيم هُو الموظف محكوماً بأمور سياقية عديدة.

وإذا كانَ الاشتراك اللّفظي يُعَدُّ مشكلة من مشكلات المصطلحية الحديثة، كونه يحدثُ التباساً واضِحاً بين مفهومي اللّفظ، وكونه أيضاً يعمل على إزاحة المفهوم العام الأوّل من خلال شيوع وتداولية المفهوم الثاني وطُغيانهُ عليه، فإنَّنا لا نجِدُ بتاتاً أي أثر لهذه المشكلة فيما يخصُّ التناص المصطلحي بين العلوم اللّغوية العربية، وذلِكَ لأنَّ المصطلح يقومُ من خلال مفهومين متوازيين، لا يُلغي أحدهما الآخر، حتى وإنْ استعمل أكثر.

وليس التناص المصطلحي كظاهرة ما يَصْنع الدهشة في هذا التراث اللّغوي المتين فقط، وإنّما المنظومة الاصطلاحية والمفهومية أيضاً، وحتى بعزلها عن هذِهِ الظاهرة.

إنَّ عنوان هذا البحث موسومٌ: **"التناص المصطلحي في علوم العربية (النحو، الصرف، فقه اللّغة واللّسانيات العربية)**، ينقسِمُ إلى إشكالين رئيسين، يتعلّق الأوّل بالجانب المعرفي للتراث اللّغوي العربي، وما ميَّزَهُ من ظواهر اصطلاحية مميزة، وصفت هُنا: "التناص المصطلحي"، بينما يتعلق الإشكال الثاني باختيار هذا النوع من العلوم دون غيره، والسببُ راجِعٌ في ذلِكَ إلى ارتباط علوم الآلة العربية (نحو، صرف، فقه اللّغة) بعضها ببعض في هذا التراث حينما نشأت تالية لعلوم الدين، وأمَّا اللّسانيات العربية فقد كانت كإعادة بلورة لهذه العلوم في العصر الحديث امتزاجاً بالنظريات اللّسانية الغربية، وخصوصاً بعد الفجوة الكبيرة التي سببها الركود العلمي في العربية، منْ قَبْل النهضة العربية التي حدثت في مصر (ق13- ق16) بقرون، فكانت بذَلِكَ اللّسانيات عملية إحيائية لعلوم التراث بما تتضمّنه من ثروة معرفية، ومصطلحية، ولهذا فإنَّا نأخذ بالمنهج التكاملي والتفاعلي بين هذه العلوم، وبضرورة ربط حاضر اللّغة بماضيها، فلا نتبع في ذلك من رفع شعار "الطرح المنعزل عن الذات" بمعنى "طرح الجديد وإماتة القديم" ولا نؤيِّدُ من جهة أخرى أولئِكَ المتعصبين للتراث اللّغوي العربي من غير قَبول لأي واردٍ على الثقافة العربية حديثاً.

ولذَلِكَ جَمَعَ هذا العنوان بين القديم والحديث، بين الأصالة والمعاصرة، في محاولة لإقامة جهازٍ اصطلاحي ومنظومة مفهومية متينة، سيراً على ما جاء بِهِ القدامى، ومن ثَمَّ فإنَّ الدعاوى التي تقول بأنَّ المصطلحات القديمة

من شأنها أنْ تُفْسِدَ علينا تمثل المفاهيم الحديثة ما ينبغي لها أنْ تصاغ بِذَلِكَ الرفض القاطع لكلِّ ما هُو نابِعٌ من القديم، لكون هذا التراث قابلاً للتحسين بآليات متعدّدة، وخصوصاً من الناحية الاصطلاحية، بَلْ ولكون الترجمة عاجزة تمام العجز عن صناعة جهازٍ اصطلاحي قويم لنظرية لسانية عربية حديثة، وحتى إنْ استعملت الآليات الأخرى في إنتاج هذا الجهاز، فإنّهُ سيبقى غير خاضِعٍ للمعيار التاريخي الذي تستلزمه المصطلحية العصرية في صلاحية أي جهاز اصطلاحي كائناً ما كانَ.

إن المصطلحات التي أنتجها اللّسانيون العرب المحدثون من الممكن أنْ تنعدم تداولاً بعْدَ رُبع قرنٍ من الآن من أفواه المتخصصين، لِذَلِكَ فإنَّ المفتشين عن مفاهيم النظريات اللّسانية الغربية بين مصطلحات الأسفار الكثيرة من الكتب العربية، أولئك هُمْ الذين كثيراً ما توصَفُ بحوثهم بالدّقة والمتانة والاستمرارية.

لِذَلِكَ؛ إنَّ عدم تحرج القدامى من نقل كثير من المصطلحات بين العلوم تعبيراً عن مفاهيم متعدّدة، لا يَدَعُ لنا مجالاً لأنْ نفترض مشكلات اصطلاحية لا أساس لها من الصحة، بَلْ يفرض أنْ نفعل ما عَمَدوا واعتادوا على فِعْلِهِ بكثير من العلمية والطمأنينة، على الأقل لأنَّنا عاجزين عن إنتاج نظرية لسانية حديثة تفرض نفسها بجهازٍ اصطلاحي مبتكرٍ عربي خالص.

ولهذا؛ فالمنهج في التعامل مَعَ الأدبيات الغربية المعاصرة من ناحيتها الاصطلاحية، يظهر واضِحاً بشدّة، ويفرض أنْ يتمَّ الابتعادُ عن الترجمة مَا أمكن، ويستلزم العودة إلى التراث تمثلا واستلهاما، وهُو الآلية الوحيدة التي تمكننا من تجنب ويلات الازدواجية الاصطلاحية التي صنعها اللّغويون العرب المحدثون، من جرَّاء اعتماد الترجمة والتعريب كنموذجين أساسيين لنقل المعرفة إلى المجتمعات العربية، بعدما تقلَّصَ دور العرب في إنتاج المعرفة.

إشكالية البحث:

إنَّ إشكالية التناص المصطلحي بين علوم العربية، ستطرح من خلال جوانب عدّة وجبَ التطرّق لها، والإجابة عنها، وعليه فإنَّ أهم ما يُمْكِنُ صياغتهُ في هذا المجال كإشكالية رئيسة هُو كالتالي:

- هل يمكن لظاهرة التناص المصطلحي بين علوم العربية المختارة أنْ تكْشِفُ عن خبايا الجهاز الاصطلاحي العربي بكلّ جزئياته، من حيث ما اقترحته النظرية المصطلحية العصرية، إثباتاً، أو دحضاً؟

ولِذَلِكَ؛ فإنَّ الأمْر يستلزم عديدَ الإشكالات الفرعية، التي تعمل على إيضَاحِهِ تتمثل فيما يلي:

1- ما هُو التناص المصطلحي: مصطلحاً ومفهوماً؟

2- هَلْ يمكنُ لهذا التناص المصطلحي أن يكون ظاهرة لغوية وسمت الدّرس اللّغوي العربي قديمه وحديثه، وارتقت لتكون جديرة بالدّراسة والتحليل والتعليل؟

3- ما هي الأسباب والعوامِلُ المشكِّلة للتناص المصطلحي في العلوم العربية؟

4- كيف أمكن للجهاز الاصطلاحي المشترك بين علوم العربية أنْ ينفلت ممَّا نظّرت لَهُ المصطلحية العصرية، تحت اسم مشكلات المصطلح والازدواجية، والاشتراك اللّفظي؟ وهَلْ لهذا الانفلات سببٌ رئيس في عدم قيام درس مصطلحي نظري في التراث اللّغوي العربي؟

أسباب اختيار الموضوع:

كُلُّ هَذِهِ التساؤلات مكَّنت من تشكيل دافعٍ موضوعي للبحث في هذا المجال، ولسنا هُنَا سنُغيبُ تلك الدوافع الذاتية، ولكن الأمر قد قام بهذه الطريقة، ومن ثمَّ فالخوض في هذا المجال والتعمق فيه، هُو الذي شكَّلَ تلك الروابط الذاتية التي خلقت حُبَّ البحث في هذا المجال وليس العكس.

المنهج العلمي المتبع:

وإذْ نعْلَمْ بأنَّهُ لا يخْلُو بحثٌ من منهجٍ علمي، فإنَّنا ههنا قد حرصنا تمام الحرص على اتباع منهج إحصائي أوّل سير هذا البحث، باعتبار الدراسة المصطلحية المجسَّدة في هذا المقام، إضافة إلى المنهج التاريخي الذي لا يمكِنُ أنْ يخرُجَ عَنْهُ هذا البحث، والسببُ في ذَلِكَ أنَّهُ – المنهج التاريخي- «يحاوِلُ دراسة المصطلح في سيرورته التطورية (الدياكرونية) فهو يصِفُهُ في حركته التاريخية ولا يقتطِعِه من حركتِهِ، فيبدو في نسقٍ ثابتٍ ساكن، بَلْ المقصود هُو دراسَةُ نموه الدلالي، عبر مسيرتهِ التاريخية، وهذا شيءٌ مُهِمٌّ جِداً، ومقصْدٌ جليلٌ، نحسَبُ أنْ الدّراسة المصطلحية، إنّما نشأت لأجْلِهِ بالقصْدِ الأوّل»[1].

[1] فريد الأنصاري، المصطلح الأصولي عند الشاطبي_ مرجع سابق، ص63_64.

خطة البحث:

أمَّا فيما يخُصُّ خطة هذا البحث مفصَّلة، فلقد احتوت على ثلاثة فصول ومقدمة وخاتمة، كان الأوّل نظرياً، وانقسم إلى عشرة عناوين رئيسة، جاءت مرتبة ابتداءً بمفهوم المصطلح لغة واصطلاحاً، ومفهوم المصطلحية، والتصور والمفهوم وعلاقتهما بالمصطلح، وملامح الدّرس المصطلحي في التراث اللّغوي العربي، والدّرس المصطلحي الحديث ومدارسه عند الغرب، إضافة إلى آليات صناعة المصطلح، وكذا علوم العربية المتطرق إليها المتمثلة في النحو، والصرف، وفقه اللغة، واللسانيات العربية، وانتهاءً بالتناص المصطلحي: مصطلحاً ومفهوماً.

أما الفصلان الثاني والثالث فكانا قسماً تطبيقياً لهذا البحث، حملاَ في طياتهما مصطلحات التناص المصطلحي بين علوم العربية (النحو، الصرف، فقه اللّغة واللّسانيات العربية)، بحسب التخريجات الممكنة من جراء ربط كلّ علم بالعلوم الأخرى، وقد كان الفصْل الثاني محتوياً على المصطلحات المشتركة بين النّحو والصّرف، وبين النّحو وفقه اللّغة، وبين الصّرف وفقه اللّغة، أمَّا الفصل الثالث فقد تضمن المصطلحات المتناصة بين النّحو واللّسانيات، وكذا تلك المشتركة بين الصّرف واللّسانيات العربية، وقد خُتم هذا البحث بمجموعة من النتائج المتوصل إليها.

الدراسات السابقة:

وإذ نقول بجدّة هذا البحث طرحاً وموضوعاً، فإنَّا لا ننفي أبدا عدم الحصول على بعض الأبحاث المتعلقة به، ومن ذلِكَ بعضُ مقالات متفرقة تمثلت في التالي:

1- عبد النبي الدكير، التداخل والتكامل المصطلحي في العلوم اللغوية، من أين؟ وكيف؟

2- محمد بنعمر، التداخلية بين العلوم في التراث العربي الإسلامي وأثرها على الدرس المصطلحي.

3- محمد بنعمر، تداخل العلوم في علم أصول الفقه.

4- يوسف العثماني دراسات في اللغة والمصطلح (التواصل المصطلحي بين النحو والفقه وأصوله)

5- طه عبد الرحمن، تجديد المنهج في تقويم التراث.

هذا فيما يخصّ جانب البحث النظري، أمّا الجانب التطبيقي فإنَّ أبرز ما يمكُنُ أن يُذكر في هذا المجال على ندرة المصادر الخاصة بهذه الدّراسة هُو كتاب **موسوعة المصطلح النّحوي من النشأة إلى الاستقرار ليوخنّا مرزا الخامس**، أين تحدث في آخر فصوله عن الاشتراك المصطلحي بين النّحو والصّرف، ولذلك اتهجت الدّراسة إلى البحث والاستقصاء في الكتب اللغوية التراثية منها والحداثية، بحثا عن المصطلحات المشتركة بين هذه العلوم، ولقد كان من أهم مصادِرِ هذِهِ الدّراسة من القديم إلى الحديث في جانبها التطبيقي.

كتاب العين، وكتاب الجمل في النحو للخليل بن أحمد الفراهيدي، وكتاب سيبويه، والصاحبي في فقه اللّغة لابن فارس، وكشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي، والكليات لأبي البقاء الكفوي، وكتاب الخصائص لابن جني، إضافة إلى بعض المراجع الحديثة، مثل كتاب علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية لعلي القاسمي، وكتاب اللّسانيات واللّغة العربية لعبد القادر الفاسي الفهري.

ولأنَّ هذه الدراسة قد اتسمت بتفريعات عديدة، وشملت جوانب مختلفة، فالتناص المصطلحي ظاهرة شائكة لم يتطرق إليها الباحثون بكثير من التفصيل النظري فما بالك بإقامة بتخصيص جانب تطبيقي يقوم على إحصاء المصطلحات الخاصة بهذا المجال، ولذَلِكَ فإننا تلقينا عديد الصعوبات في هذا البحث.

وليتصور القارئ الكريم هذا البحث منقسما إلى جهدين، كان الأول بحثاً في طيات الكتب عن المصطلحات الحاملة لمفهومين ينتميان إلى علمين مختلفين.

ولتصور ذلك ينبغي أنْ نقول أنّ هذا البحث قد انقسم باعتبار الجهد إلى قسمين:

قسم أوّل كان عملية إحصائية تنقيبية عن المصطلحات المشتركة بين علوم العربية في المدونات القديمة والحديثة، والتي لم تبيّن آلية هذا الاشتراك أو أشارت إليه، وإنّما قد قام الأمْر هُنا على البحث عن المصطلح في كلّ مدونة خاصةٍ بعلمين مختلفين مثلاً، حتى إذا عُثر على المصطلح انتقل الأمْر إلى الجهد العلمي الثاني الذي يقومُ على تتبع المصطلح بمفهومهِ بين علماء علمٍ واحدٍ كالنّحو مثلاً، ورصد مدى ضيق أو اتساع هذا المفهوم من عالمٍ لآخر في العلم الواحد، من أجل معرفة خصوصيات هذا المصطلح، وبعد ذَلِكَ يتمُّ رصد المصطلح نفسُهُ في العلم الثاني مع اتِّباع نفس الإجراءات المنهجية والعلمية، وذلِكَ لتثبيت هذا الاختلاف بين العلمين، أو امتداد المفهوم من علْمٍ لآخر، ولِذَلِكَ كان الأمْرُ يقتضي كثيراً من الدِّقة في الرصد والإلمام بمختلف المفاهيم المسقطة على المصطلح الواحد، في الحقول المعرفية المختلفة.

ونحنُ في هذا لا نؤتي حجَّة لأي نَقص سيعتري هذا البحث، وإنّما هُو تنويه لطريقة سيره، ومنهجيته، أو على الأقل هُو عَرْضٌ لمستلزمات الخوض في هذا المجال، ذلِكَ أنَّ الدّراسة التاريخية للعربية من خلال ألفاظها ومصطلحاتها، تستلزمُ الإلمام بمختلف مستويات الدرس اللّغوي العربي، كيف لاَ ونحن نعلم أنَّهُ قائم نظاماً متكامِلاً لا ينْفَصِلُ عن بعضه، وهذا ما تحتاجه المكتبة العربية من دراسات وبحوث.

وإذْ نقول بمتعة البحث في هذا المجال، فإنَّ الفضْل يعود أوّلاً وأخيراً للأستاذ الدكتور عيسى لحيلح، وهذا بحث نابِعٌ من أفكارِهِ الرائعة، مثلما هُو كان رائِعاً دائماً، فلَهُ منّي ألف تحية، ولَهُ مني ألف شكر وتقدير.

الفصل الأول

المصطلح والمصطلحية

النشأة والتطور

يرتبط الدّرس المصطلحي ارتباطا وثيقا بالمصطلح، حيث جعله مناط دراسته وهدف البحث الأول، بغض النظر عن نوعية الدراسة المقامة أو المطبقة على هذا المصطلح، وبغضّ النظر أيضا عن مجال هذه الدراسة بعدها لسانية، أو نقدية، أو أدبية.

إذن؛ فالمصطلَحُ بالضرورة حجر الزاوية للدّرس المصطلحي، ولهذا يتضحُ ممّا سبق تلك الأهمية الكبرى للمصطلح، وأنّه قد ارتبط كلُّ علمٍ بعلم المصطلح الحديث ارتباطا جليا، نظرا لاعتماد هذه العلوم في التعريف بمفاهيمها العلمية على المصطلحات العلمية والتقنية، فكان لزاماً أنّ حدوث التطور في فرع من فروع العلم والتكنولوجيا اقتصاديا أو صناعيا، أو غيره، يفرض بالضرورة حدوث تطور في مصطلحات ومفاهيم أحد هذه العلوم، باعتبار المصطلحات أوعية المفاهيم والمعاني، ولأنّه أيضا لا معرفة بلا مصطلح كما يقال ضمن مجتمع المعلومات أو المعرفة الحالي، والمصطلحُ هو أساس قيام المصطلحية التي تشمل كلاًّ من علم المصطلح وصناعة المصطلح.

1- تعريف المصطلح: لغة واصطلاحاً

1-1/ لغة

جاء في لسان العرب في مادة صَلَحَ: «الصّلاحُ ضِدُ الفَسادِ، صَلَحَ، يَصْلُحُ، وَيَصْلِحُ. صَلاَحاً وصُلُوحاً، وَهُوَ صَالِحٌ وَصَلِيحٌ، والجَمْعُ صُلَحَاءُ وَصُلُوحٌ، وَصَلُحَ، كَصَلَحَ، وَرَجُلٌ صَالِحٌ فِي نَفْسِهِ مِنْ قَوْمٍ صُلَحَاء، وَمُصْلِحٌ فِي أَعْمَالِهِ وَأُمُورِهِ، وَقَدْ أَصْلَحَهُ الله، وَالإِصْلاَحُ نَقِيضُ الإِفْسَادِ»[1]

يتضح من خلال هذا التعريف المعجمي للمصطلح، أنّه يميلُ لكل ما خالف الفساد وعدم الإتقان، ويرتكز على التواضع والسلم والمصالحة والصلاح في الفرد والقوم من أجل تحقيق التواضع مثلا، لأنَّه لا يمكننا أنْ نفترض حدوث الاتفاق والصُّلح في القوم بينما أفرادُ هذا القوم يناقضون الصّلاح.

لهذا قال ابن منظور في التعريف: ورجُلٌ صالحٌ في نفسه من قوم صُلَحَاء، إذْ يُشترَط صلاح الفرد لصلاح الجماعة لصلاح الاتفاق حول أمر ما.

والاصطلاحُ في "تاج العروس" من:

«صَلَحَ: (الصَّلاَحُ: ضِدُّ الفَسَادِ)

[1]- ابن منظور جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم الأنصاري الإفريقي، لسان العرب، تحقيق عامر أحمد حيدر، الجزء الثاني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1426هـ، 2005م، مادّة ص ل ح.

(وَأَصْلَحَهُ: ضِدَّ أَفْسَدَهُ)، وَقَدْ أَصْلَحَ الشَّيْءَ بَعْدَ فَسَادِهِ: أَقَامَهُ (وَ) قَدْ (صَالَحَهُ مُصَالَحَةً وَصِلاَحاً)، بِالكَسْرِ عَلَى القِيَاسِ. قال بشر بن أبي حازم:[1]

يَسُومُونَ الصِّلاَحَ بِذَاتِ كَهْفٍ وَمَا فِيهَا لَهُمْ سَلَعٌ وَقَارُ.

وَالاصْطِلاَحُ اتِفَاقُ طَائِفَةٍ مَخْصُوصَةٍ عَلَى أَمْرٍ مَخْصُوصٍ؛ قَالَهُ الخَفَّاجِيُّ»[2]

حيث يجدُر هنا وجوبُ مراعاة خصوصية المعنى لخصوصية اللّفظ من خلال الاتفاق، لأنَّ الاصطلاح في الأصل هو الاتفاق والتواضع.

والمصطلح في المعجم الوسيط من:

"(صَلَحَ)- صَلاَحًا، وَصُلُوحاً: زال عنه الفساد. وصَلَحَ الشَّيءُ : كان نافعا أو مناسبا – يقالُ: هذا الشيء يَصلُحُ لَكَ .

(صَلُحَ)-صَلَاحًا ، وَصُلُوحًا: صَلَحَ . فَهُوَ صَليحٌ .

(أَصْلَحَ) في عَمَلِهِ أَوْ أَمْرِهِ: أَتَى بِمَا هُوَ صالِحٌ نَافِعٌ.

وفي التنزيل العزيز: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا﴾ الحجرات -9- و: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَأَصْلِحُواْ ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾ الأنفال -01-.

(اصْطَلَحَ) القَومُ: زَالَ مَا بَيْنَهُمْ مِنْ خِلافٍ واصْطَلَحُوا عَلَى الأَمْرِ: تَعَارَفُوا عَلَيْهِ واتَّفَقوا.

(تَصَالَحُوا): اصْطَلَحُوا.

(الاصْطِلاَحُ): مَصْدَرُ اصْطَلَحَ. والاصْطِلاحُ اتِّفَاقُ طَائِفةٍ عَلَى شَيْءٍ مَخْصُوصٍ، وَلِكُلِّ عِلْمٍ اِصْطِلاَحَاتُهُ»[3]

---

[1]- هُو بشر بن أبي حازم (وأبو حازم اسمه عمرو)، بن عوف حِميريُّ بن ناشرة بن أسامة بن والبة بن الحارث بن دودان بن أسد، وهو عمرو بن إلياس بن مضر بن نزار، وهو شاعر جاهلي من بني أسد: يُنظر: مجيد طراد، ديوان بشر بن أبي حازم الأسدي، دار الكتاب العربي، لبنان، الطبعة الأولى، 1994م، ص 7.

[2]- السيد محمد مرتضى بن محمد الحسيني الزَّبيدي: تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق عبد المنعم خليل إبراهيم وكريم سيد محمد محمود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2007م، الجزء الخامس، باب الحاء، مادّة ص ل ح.

[3]- مجمَعُ اللّغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، مصر، الطبعة الرابعة، 2004م، باب الصاد، ص 320.

إنَّ الاصطلاح من خلال تعريفه اللّغوي في المعجم الوسيط، والذي يرتبط بمعنى الصلاح يشمُلُ مختلف مناحي الحياة ولا يخْرجُ عن معنى إزالة الفساد، وإصلاح الأمرِ والعمل، وكذا الاتفاق بين الجماعة، لذلك فإنّ ارتباط الاصطلاح بمفهوم تسمية الشيء يفرض الاتفاق حول إعطاء تسمية واحدة لذلك الشيء دون خلافٍ يذكر؛ هذه التسمية ترتبطُ ارتباطا وثيقا بالمفهوم أو المعنى الاصطلاحي، لأنّه لا يمكن تخيّلُ وجود لغة من اللّغات لا تحتوي على معانٍ معجمية لأحد الأشياء الموجودة فعلاً، حتى وإنْ كان ذلك الشيء مبتكراً فإنّ تسميتهُ الأولى سترتبط بالضرورة بمفهومه الاصطلاحي.

إنَّ التعريفات المعجمية للفظة الاصطلاح تتفق فيما بينها في جميع ما جاءت به، وهي لا تخرجُ عن معنى الاتفاق، والصلاّح، والتعارف، وإزالة الفساد، والوضْع المخصوص.

1-2/ اصطلاحا:

لقد تعددت تعريفات المصطلح، وتنوعت الآراء في شأن فكرة الاصطلاح، فقد جاء عند الجرجاني في كتابه التعريفات: «عبارةٌ عن اتفاق قومٍ على تسمية الشيء باسم ما يُنْقَل عن موضعه الأول، وإخراجُ اللّفظ من معنى إلى آخر لمناسبة بينهما»[1]

من خلال تعريف الجرجاني يتضح جليا وجوب حضور الجماعة من الناس _الذي ليس معناه التواجد المكاني_ من أجل حدوث الاتفاق على تسمية الشيء، وتلك التسمية تُعدُّ اصطلاحا تتفق عليه هذه الجماعة. بحيث يميل الجرجاني إلى المفهوم اللّغوي للاصطلاح الموجود في المعجمات، والقائم على الاتفاق بين الناس فيما يخصُّ التسمية، هذا ما أقرّته بعضُ منهجيات وضع المصطلحات في عصرنا الحالي والتي تقوم على «ضرورة وجود مشابهة بين مدلول المصطلح اللّغوي ومدلوله الاصطلاحي»[2]، فكأن العملية التي تؤدي إلى إنتاج "المصطلح" عملية مجازية.

---

[1]- علي بن محمد بن علي الشريف الجرجاني، كتاب التعريفات، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2002م، باب الألف، ص 30.

[2]- إبراهيم بن محمود حمدان: تعريب المصطلح بين الواقع والطموح، مجلة دراسات للعلوم الإنسانية والاجتماعية، عمادة البحث العلمي، جامعة الأردن، عمان، الأردن، المجلد 34، العدد 2، 2007م، ص 259.

إذن؛ الاصطلاح عند الجرجاني هو الاتفاق الذي يكون بين الجماعة من أجل تسمية الشيء باسم ما، هذا الاسم لم يرد وفقاً لشروط محددة أوردها، لهذا يمكنُ أنْ يكون لفظاً مفرداً أو مركباً، وهذا ما يمكن أن يُسبّب عدم الإيجاز بالنظر إلى الحالة الثانية التي يرد فيها المصطلحُ.

ويبدو أنَّ الجرجاني من خلال قوله "يُنقل عن موضعه الأول" إضافة إلى قوله "الاصطلاحُ إخراج اللّفظ من معنى إلى آخر لمناسبة بينهما" ينحو منحى أحد آليات وضع المصطلح والتي هي المجاز؛ إذْ يقتضي المجاز حسب الجرجاني نقل اللّفظ من معنى إلى آخر لوجود مشابهة بين المعنيين، على الرّغم من أنَّ المشابهة تقتضي بأن يكون الحال استعارة وليس مجازاً، في حين أنَّ غياب المشابهة يبعثُ بِهِ إلى صنف المجاز المرسل، ولن تكون هذه المناسبة إلا مجازية.

ويظهر جلياً من خلال هذا القول أنّ تناسُبَ الأشياء من حيثُ معانيها يؤدي إلى تسميتها تسمية واحدة بلفظٍ واحد من خلال ما جاء به الجرجاني، والذي يُعدُّ من باب المجاز؛ لكن تجدرُ الإشارة هُنا أنّ المجاز هو أحد الأسباب الرئيسة لحدوث الاشتراك اللّفظي، إضافة إلى الترادف، هذا ما يحتّمُ ضرورة إيجاد ومقابلة كلّ مفهوم بلفظ واحدٍ يخصُّهُ، على الرغم من أنّ ذلك قد لا يحدثُ نظراً للنَّقص الكبير في مجال المصطلحات، ثمّ إنَّ هذه الضرورة تحتّمُ أيضا اللّجوء إلى آليات وضع المصطلح والتي من بينها ما جاء به الجرجاني ضمن تعريفه وهي المجاز.

أمّا محمود فهمي حجازي فيُعدُّ من أبرز المحدَثين الذين تطرقوا لمفهوم المصطلح ويعرّفه بقوله: «الكلمة الاصطلاحية مفهومٌ مفرد أو عبارةٌ مركبة استقر معناها، أو بالأحرى استخدامها وحُدِّدَ في وضوح، وهو مفهوم ضيقٌ في دلالته المتخصصة وواضحٌ إلى أقصى درجة ممكنة، ولهُ ما يقابلهُ في اللّغات الأخرى، ويردُ دائما في سياق النظام الخاص بمصطلحات فرعٍ محددٍ ليتحقق بذلك وضوحَهُ الضروري»[1]

لهذا؛ إذا ما حاولنا الجمع بين معنى المصطلح معجميا الذي هو الاتفاق على تسمية الشيء باسم ما، ومفهومه الاصطلاحي الذي جاء به فهمي حجازي وجدنا أنَّ هذا الاسم يَرِدُ في حالات متعددة من الإيجاز والإطناب، إذْ يَرِدُ اسماً مفرداً مُكَونًا من كلمة واحدة، كما قد يردُ تركيبًا، والتركيبُ في كتب المتخصصين هو ما يقابل العبارة أو بالأحرى الجملة وما تحتها، لهذا قد يتكون من كلمتين أو أكثر.

[1]- محمود فهمي حجازي، الأسس اللّغوية لعلم المصطلح، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، د ط، د ت، ص 11- 12.

هذا الاصطلاحُ: ينبغي أنْ يكون معلوماً معروفاً بين أفراد الجماعة نظراً للمعنى اللاّزم لَهُ، فَكُلُّ مصطلح إذا ذُكِرَ عُرِفَ بهِ مفهومه وأغنى ذاكرهُ عن إحضاره إلى مرآة العين، هذا ما يُبْعدُ إمكانية حدوث نوع من الازدواجية، ويفرضُ استقراراً لغوياً يقومُ على إيجاد المصطلح العلمي الواحد للمفهوم الواحد ضمن الحقل الواحد، وقد يحدث أن ينتقل المصطلح إلى حقل آخر لوجود مشابهة أو مجاورة.

ويُعرّفُ كذلك عبد القادر الفاسي الفهري المصطلح بقوله: "المصطلح لغة خاصة أو معجم قطاعيٌّ يُسهم في تشييد بنائِهِ ورواجه أهْلُ الاختصاص في قطاع معرفي معيّن، لذلك استغلق فهمه واستعماله على من ليس لهُ درايةٌ بالعلم"[1]

من خلال التعريف يظهر مدى الارتباط الكبير بين المصطلح وبين العلم بمختلف مجالاته، وأنَّ كلّ مصطلحٍ إذا ذُكرَ عُرِفَ مجالُ استعماله، لكن معرفة المصطلح وفهمه من أجل توظيفه مقترنةٌ عند الفاسي الفهري ومشروطة بصفة العلم عند المصطلحي، وأنَّ غياب هذه الصفة يُبقي معرفة المصطلح معرفةً نسبيةً، لذلك نجد أيضا مصطفى الشهابي يذكُرُ المصطلح بأنَّهُ "لفظٌ اتفق العلماء على اتخاذهِ للتعبير عن معنى من المعاني العلمية"[2]

فإذا كان المصطلح ينتسب إلى حقل علمي معيّن يعبّر من خلاله على مفهوم علمي ضمن هذا الحقل، وقد وُضِعَ من طرف هيئة علمية أو تعارفت عليه هيئة علمية، كان لابدَّ للمتلقي أن يتخذ موقفاً معيناً إيجابياً من العلم، وإلاَّ لكان الأمرُ التبس عليه ولم يحصُلِ الفهم، ولأنَّ اقتران المصطلح بالعلم أمرٌ مشروطٌ، اقترن كذلك مصطلح العلم بالمصطلح ضمن العديد من تعريفاته، فجاء تحت تسميات متعددة منها المصطلح العلميُّ، والمصطلح التقنيُ، لكن الأمر حين التقصي يقتضي خلافَ ذلك، إذْ: "يتباينُ المصطلحُ التقنيُ عن المصطلح العلمي على مستوى السُّلطة التي تحكُمُ كلا منهُما، بحيث يَبتكر المصطلح العلمي ويقترحُهُ مؤلفٌ يمكنُ تعيين هُويته ويكون متمكنًا من مظاهره كافة، لجهة الشكل والمعنى، وهو يمتلك حق الحياة والموت على ما ابتدعَهُ، في حين أنَّ المصطلح التقني الذي غالبا ما يكون أكثر قدما وتكون أصوله ضاربة في غياهب التاريخ، يحكمه استعمال الجماعة التي تستخدِمُهُ ولا يملكُ أيٌّ من أعضائها سلطاناً على وجودِهِ أكثر من الآخرين"[3]

---

[1]- عبد القادر الفاسي الفهري، اللّسانيات واللّغة العربية، نماذج تركيبية ودلالية، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الأولى، 1985م، ص 396.

[2]- الأمير مصطفى الشهابي، المصطلحات العلمية في اللّغة العربية في القديم والحديث، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثالثة، 1995م، ص 6.

[3]- هنري بيجوان وفيليب تواورن، المعنى في علم المصطلحات، ترجمة ريتا خاطر، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2009م، ص 35-34.

إذن؛ يفهمُ من هذا أنّ المصطلحات التقنية هي تلك المصطلحات التي شاع استعمالها ولقت رواجاً واضحاً من قبل المتلقي، إذ إن حياة المصطلح من حياة اللغة التي يُتخذ منها فهي رهينةٌ باستعمالهِ، بينما المصطلحات العلمية هي تلك المصطلحات المستحدثة والحديثة الابتكار التي تدور ضمن مجال ضيق، بحيث لم يُكتب لها الانتشار بعد، فإذا تحققت كثرة استعمالها أصبحت من ضمن المصطلحات التقنية، لهذا يظهر جلياً أنّ معيار المصطلح التقني هو كثرة التداول، إضافة إلى معيار زمني مرتبط بطول أو قصر الفترة الزمنية التي استعمل فيها هذا المصطلح.

إنّ التعريفات العلمية للمصطلح متعددة مختلفة فيما بينها، لكن رغم الاختلاف الموجود ضمنها نجدُها جميعا تتوافق في نقاط يُعرف من خلالها مفهوم المصطلح، من ضمن هذه النقاط ارتباط كلّ مصطلح بحقله المعرفي الخاص، وأنّه لا يُفهمُ المصطلحُ إلاّ ضمن حقلهِ.

2/ مصطلح أم اصطلاح:

من المعلوم لدى مختلف المتخصصين في مجال المصطلحية العربية أنّ لفظة اصطلاح أسبق ظهوراً وتداولاً مُنذُ ظهرت الدراسات اللّغوية العربية، وذلك وفقاً لاستقصاء ما أمكن من النصوص التراثية التي ورد فيها اللّفظان.

لكن ذلك لا يعني أبداً أنّ لفظ المصطلح لم يقُم تداوله إلا في عصرنا الحالي، بل إنّ تلك الفترة الزمنية التي فصلت بين تداول لفظ "الاصطلاح" ولفظ "المصطلح" لم تكن بالطويلة ولا بالمديدة إطلاقا، فمن المعلوم أيضا في الساحة اللّغوية قديما أنَّهُ عندما ظهر الحديث النبوي الشريف سرعان ما ظهرت معه دراساتٌ لغوية أخرى قائمة على ضبطه وتخريجه، فكان من بين ما اتصل وثاقه بدراسة الحديث النبوي الشريف الاهتمام البالغ بدراسة مصطلحاته ومعرفة مفاهيمها ومقاصدها.

إذن؛ فلقد استعْمِلَ لفظُ المصطلح منذُ القديم على غرار الاصطلاح وخصوصاً في المجال الديني، حيث يُعزى ظهور علم المصطلح عند العرب بادئ ذي بدءٍ إلى علماء الحديث، الذين اهتموا بالمصطلح وأفردوا لَهُ دراسات جمةٍ من أجل شرح أحاديث النبي عليه الصلاة والسلام، وفهم مقاصدها، وتصنيفها وفقاً لدرجات متفاوتة من الصحة والحسن والضعف وغيرها.

ومن الشواهد الدّالة على ورود لفظ مصطلح في القديم ما يلي:[1]

1- منظومة أحمد بن فرج الإشبيلي من (ق 7 هـ) في مصطلح الحديث.

[1]- عبد العلي الودغيري، كلمة مصطلح بين الصواب والخطأ، مجلة اللّسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الرباط، العدد 48، ديسمبر 1999م، ص 11.

2- المقدمة في علم الحديث لابن الصلاح (تقي الدين أبي عمرو الشهرزوري ت 643 هـ).

3- الألفية في مصطلح الحديث للزّين العراقي (زين الدّين عبد الرحيم بن الحسين ت 806 هـ).

والأمثلة في هذا المجال متعددة.

من خلال ما سبق، يمكنُ القول إنَّ تلك الفترة الزمنية القصيرة التي فصلت بين ظهور لفظي الاصطلاح والمصطلح، بالإضافة إلى تلهف اللغويين العرب وانكبابهم على شرح ودراسة مصطلح الحديث، تسبب بالضرورة في عدم التفريق دلالياً بين اللّفظين إلى درجة استعمالهما بشكل مترادف.

فهذا صاحب كتاب "كشاف اصطلاحات الفنون" محمد علي التهانوي (ت 1158هـ) يقول في موضع:«فإنَّ لكلِّ [علمٍ] اصطلاحاً خاصاً بهِ إذا لم يُعْلَم بذلك لا يتيسّرُ للشارع فيه الاهتداءُ إليه سبيلاً، وإلى انضمامِهِ دليلاً» مستعملاً لفظ الاصطلاح، ثمَّ يقول في موضع آخر: «فكشفها الله عليَّ، فاقتبستُ منها المصطلحات»[1] مستعملاً لفظ المصطلح، فكان بذلك يجمعُ بين اللّفظين ولا يورد تفريقا بيِّناً بينهُما، ولو أنَّ ذلك لا ينبغي أن يَرِدَ إذا ما أخذنا برأي أبي هلال العسكري في هذا المجال من خلال قوله في كتابهِ الفروق اللّغوية الذي ألّفهُ خصيصاً لبيان الفروق القائمة بين الألفاظ التي اعتادت العربُ وألفت استعمالها كمعنى واحد: «الشاهدُ على أنَّ اختلاف العبارات والأسماء يوجبُ اختلاف المعاني لأنَّ الاسم كلمةٌ تدلُّ على معنى الإشارة، وإذا أشير إلى الشيء مرة واحدة فعُرِفَ، فالإشارة إليه ثانية وثالثة غير مفيدة»[2]

لهذا؛ إذا ما أخذنا بهذا الرأي وأخذنا بتلك الفترة الزمنية الفاصلة بين ظهور لفظي الاصطلاح والمصطلح، وكذا الصيغة الصرفية الحاصلة بكُلٍّ منهما، وجب أنْ نخْلُصَ إلى أنَّ كُلاًّ من اللّفظين يتفرد بمعناهِ الخاص على الرُّغْم من التقارب الموجود بينهما.

فإذا ما نظرنا إلى لفظة "الاصطلاح" وجدنا أنّها تدّل دلالة العملية الأولية التي ينتجُ على إثرها مجموع التسميات للأشياء المختلفة، أمّا المصطلح فإنّه يدلُّ على تلك الصيغة النهائية والتسمية الأخيرة التي استقر عليها القول والإجماع أو التداول، باعتبار أنَّ حياة المصطلح رهينة باستعماله، ومن ناحية أخرى نجدُ أنَّهُ يختلف لفظ المصطلح عن لفظ الاصطلاح من خلال الصياغة الصرفية لكلٍّ منهما، وهذا ما يمكن أنْ يُحْدِثَ بينهُما اختلافا

[1]- محمد علي التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، د ن، د ط، د ت، ص 1.

[2]- أبو هلال العسكري، الفروق اللّغوية، تحقيق محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة،د ب، د ط، د ت، ص 22.

واضحاً في الدلالة والمعنى، حيث ترتبطُ كلمة "مُصْطَلَحٌ" على وزن "مُفتعلٌ" بـ «وزن اسم المفعول، والمصدر الميمي، واسم الزمان، واسم المكان من "افتعل" نحو: مُستَمَعٌ»[1]

فإذا استغنينا عن صيغتي: اسمي الزمان والمكان لابتعاد لفظ المصطلح عن الدّلالة عليهما، أصبحنا على اتفاقٍ تامٍ مع من يعدُّ لفظ "المصطلح" مصدراً ميمّياً وكذا اسم مفعولٍ للجذر اللّغوي ص.ل.ح على وزن فَعَلَ، إضافة إلى اصطلح على وزن افتعل، وإذا ما نظرنا إلى الصيغة الصرفية للفظ الاصطلاح على وزن "افتعال" وجدنا أنّها تدل على مشاركة جماعية واتصال واضحٍ بين جماعة معينة مِنْ أَجْلِ فعلِ أمْرٍ مُعين، يكون في هذا الموضع اتفاقاً إجماعيّاً على تسمية واحدة لشيءٍ ما، لذلك وردت صيغتُهُ الصرفية دالة «على مصدر الفعل الثلاثي المزيد بحرفين "افتعل"، نحو: "استمع استماعاً" »[2]

والتي مِنْ بين ما تحملِهُ من المعاني معنى الاجتهاد على شيء معين؛ هذا الاجتهاد لا يمكنُ أنْ يُفهَمَ على أنَّهُ اجتهادٌ فَرديٌّ خُصُوصاً في مجال التسميات الحاصلة بالأشياء، وإنْ حصَلَ ذلك –الاجتهاد الفرديُّ– فإنّما يحصُلُ في بداية العملية الاصطلاحية لكنّها رُغم ذلك تتم جماعيّاً ليحصل بعدها الاتفاق مِنْ أجْلِ صَلاَحِ وسيرورة هذهِ التسمية وتداولها.

وما تجْدُرُ الإشارة إليه هُنا من خلال المصطلح والاصطلاح، أنّه لَمْ يعد هناك مجالٌ لدى المحدثين للتفريق بين اللّفظين من خلال تعريفاتهم واختلافها عن تعريفات القدامى، إذْ يُورِدُ أهْلُ الاختصاص القدامى لفظة الاتفاق في مقابل الاصطلاح على وزن مصدر الفعل الثلاثي حيث لا يختلفان من ناحية الصيغة الصرفية، ولهذا يتفقان ويتقابلان من ناحية المعنى، إذِ الاصطلاح هو بمثابة الوسيلة والآلة التي نَعْمَلُ من خلالها على إنتاج المصطلحات وفقا لقوالب متفقٍ على صيغتها وأشْكَالِهَا. أمَّا المحدثون فقد خالفوا ذلك؛ فأتى كُلٌّ منهُمْ بمفهوم للمصطَلَحِ على حسب فهمه لَهُ، فاختلفت بذلك الأقوالُ وحصلَ الخلطُ من خلال هذه التعريفات.

ومن بين ما نجدُ ما جاء به "جميل الملائكة" في تعريفه للاصطلاح حينما قال:«هو اللفظ الذي يَضَعُهُ فردٌ أو هيئة لدلالة علمية أو حضارية معينة، بشرط أنْ يكون تواضعَ عليه المشتغلون بذلك العلم أو المعنيون بذلك الجانب من الحضارة»[3]

---

[1]– إميل بديع يعقوب، معجم الأوزان الصرفية، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، 1413هـ، 1993م، باب الهمزة، ص 54.

[2]–المرجع نفسه، ص 249.

[3]– يحي عبد الرؤوف جبر، الاصطلاح مصادره ومشاكله وطرق توليده، مجلة اللّسان العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، العدد 36، 1992م، ص 144.

فإذا كان المصطلح أو اللّفظ داخل مجاله العلمي هو نتاج الاصطلاح؛ بمعنى أنّ الاصطلاح هو العملية الأولى التي تقوم من خلالها مرحلة الاصطلاح، وأنَّ المصطلح هو نتيجة هذه المرحلة كَكُلّ، فلا ينبغي أبداً أنْ يكون الاصطلاح هو اللّفظ أو مساوياً لَهُ حسبَ ما جاء في التعريف، وإنّما الاصطلاح هو العملية الأولية التي ينتجُ على إثرها هذا اللّفظ.

من خلال ما سبق؛ يمكنُ القول بذلك الاختلاف القائم بين لفظي الاصطلاح والمصطلح باعتبار الأولى تدلُّ دلالة الاتفاق فقط حسب ما جاء على لسان عبد الصبور شاهين، أمّا الثانية –مصطلح– فتدلُّ على الكلمة المتفق عليها، خصوصاً إذا ما حاولنا الانقياد ضمن مجال المصطلحية لتوصيات ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلحات العلمية الجديدة التي تقِرُّ بضرورة «وضْعِ مصطلحٍ واحدٍ للمفهوم العلمي الواحد ذي المضمون الواحد في الحقل الواحد»[1]

كما يمكن القول بذلك الاختلاف أيضاً، إذا ما تمت محاولة الربط بين المصطلحين وبين صيغتيهما الصرفيتين، وذلك الاختلاف القائم بينهما، لكن هذا الاختلاف دائماً ما يبقى نسبياً قائماً على فترة زمنية تفصِلُ بين مرحلتين في عملية إنتاج المصطلح، مرحلة الاتفاق على وضع المصطلح، ومرحلة تداول المصطلح و"تسويقه" علمياً ومعرفيا–إذا جاز التعبير– بحيث يصير كالعملة، يعني قيمة معرفية أو فكرية في عالم المعرفة والأفكار.

3/ المفهوم والتصور وعلاقتهما بالمصطلح:

الحديث عن المصطلح يدفعنا إلى استحضار كل من المفهوم والتصور، كمصطلحين هامين قامت عليهما أسس النظرية المصطلحية الحديثة، لذلك لا نجد غير القول بأن هذا الثالوث الاصطلاحي (المصطلح، المفهوم، التصور) لا يمكن أن ينفصل عن بعضه البعض في العملية اللسانية المتخصصة، وأن ذكر أحدهم يستلزم ذكر الآخر، وإذا كانت اللسانيات قد استوجبت ارتباط الدال بالمدلول كوجهين لعملة واحدة، إضافة إلى المرجع اللساني le référent، فإن المصطلحية المعاصرة لا تستغني عن ربط المفهوم بالتسمية، أي بالمصطلح باعتباره الصورة الذهنية له، بالإضافة إلى التصور كعملية ذهنية بُدائية يقوم عليها إنتاج التسميات في لغة ما .

إنَّ التصور مفهوما، مصطلح فلسفي وارد على الدراسات الاصطلاحية، وهو: «عنصر فكري وتكوين ذهني يمثل موضوعا فكريا ذاتيا، ويتكون المتصور من مجموعة خصائص مشتركة تصنف الأشياء تصنيفا ذاتيا،

[1]– فضل ثامر، اللّغة الثانية في إشكالية المنهج والمصطلح في الخطاب النقدي العربي الحديث، المركز الثقافي العربي، د ب، الطبعة الأولى، 1994م، ص 171.

وتساعدنا هذه الخصائص باعتبارها متصورات على بناء تفكيرنا وتواصلنا »[1] والقول بالذاتية هنا يُخرج التصور من مجال ما يُشترط في التسميات والاصطلاحات كنتاج لعملية التصور، إذ يفرض الاصطلاح سريان العملية الاتفاقية من أجل قيامه، بينما يكون التصور نتاج عملية فكرية فردية، ونحن عندما نقول بهذا وجب أن نفصل بين التصورات التي تحمل تسميات متداولة، أو جاهزة للتداول مستقبلا، وبين التصورات التي تنسحب من هذا المجال، ولا تزال تقبع في صيغتها الذهنية، ومن هذا الأساس يتشكل لدينا أن التصورات هي العملية الأولية في الممارسة الاصطلاحية، وهي بهذا تسبق المفهوم، لأنه يملك علاقة وطيدة مع المعنى، -ليس أي معنى- وإنما المعنى الاصطلاحي الذي تحمله التسمية حين انفلاتها من حالتها المعجمية.

وبهذا يوضع المفهوم «وهو عبارة عن محتوى قابل للوصف بواسطة تعريف معجمي في مقابل المتصور، وهو محتوى يتم تحديده بالكامل بواسطة تعريف لازم »[2]، فتكون الذهنية بذلك أقصى حالات الوصف للتصور، ذلك أنه يتصل اتصالا وثيقا بالتجريدية، بينما يقترب المفهوم من المعنى من خلال الأوصاف الممكن إطلاقها عليهما، والتصور كحالة تجريدية مثله مثل المصطلح الناتج عنه يرتبط تماما بحقله المعرفي فيشكل بذلك علاقات وطيدة مع المتصوارت الأخرى التي تنتمي إلى مجال تشكله، ومن هذا المنطلق لا نستغرب قيام الأجهزة الاصطلاحية والمنظومات المفهومية للحقول المعرفية بشيء من التقابل في المفاهيم، فكل مفهوم يدل على الآخر، أو يوصل إليه في إطار العلم الذي يجمعهما، يقول خليفة الميساوي في كتابه "المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم": «تأسست النظرية المتصورية على ركيزتين أساسيتين تتمثلان في تكوين المتصور وكيفية انتظامه داخل شبكة من العلاقات الرابطة بينه وبين المتصورات ذات الصلة المعرفية بميدان فكري معين، وبما أن المتصورات وِحدات معرفية ذهنية، فهي تشكل البنى الفكرية التي تسمح لنا بتصور المقولات الوجودية، وتمثيل خصائصها في الفكر واللغة والوجود، وهذا ما يجعل عملية تصنيف المتصورات ونمذجتها وفق مقولات تصنف إلى أقسام ممثلة بمجموعة من المفاهيم، وتخول لنا تفريعها إلى مقولات فرعية تعود بالنظر إلى المقولة الأساسية البانية للعملية الفكرية التصورية لأي علم من العلوم »[3]

إن العملية الاصطلاحية في الحقول المعرفية دقيقة جدا، وهي مثلما مَثّل لها خليفة الميساوي كل متكامل يؤدي بعضه إلى بعض، فاستحضار تصور بعينه، أو مقولة متخصصة ضمن حقل معين، تنتج عنه تمثلات عديد

[1]- ماريا تيريزا كابري، المصطلحية النظرية والمنهجية والتطبيقات، ترجمة محمد أمطوش، علم الكتب الحديث، إربد – الأردن، 2012م، ص 84.

[2]- خليفة الميساوي، المصطلح اللساني وتأسيس المفهوم، مرجع سابق، ص51.

[3]-المرجع نفسه، ص 51-52.

المفاهيم المرتبطة به، ذلك أن التصور عام شامل، والمفاهيم متخصصة تنتج عنه، وإذا كان الأمر كذلك فإن المصطلحات أيضا لها حظ وافر من هذا التحليل، ومن هنا تحضرنا فكرة الأصل والفرع التي لا يخلو منها علم لغوي، فالأصل كتصور يستلزم استحضار الفرع، ومن ثم ترد إلى الذهن عديد المفاهيم المرتبطة بها، إضافة إلى عدد غير قليل من المصطلحات المتخصصة في حقول معرفية متعددة، ولذلك يُعبَّر عن المصطلحية بأنها العلم الذي يسمح بإقامة عمل منظم لتصنيف المنظومات المفهومية، وهذه العملية حسب رأينا تبدأ ذهنية اعتدادا بالتجريدية التي تتسم بها العملية الاصطلاحية أول الأمر، وتنتهي بمعاجم ورقية متخصصة.

العملية الثانية التي تتشكل بها التسميات في المصطلحية المعاصرة تقوم على المرور بالمفهوم كصورة ذهنية للتسمية، وهو أقرب إلى الواقع المدرك من التصور، وذلك لأنه يتحول لسانيا حين العملية التواصلية، عكس التصور الذي تحكمه ضوابط نفسية خارجة عن إطار الإدراك، إضافة إلى هذا فالمفهوم في مقابل مصطلحه متعلق بالمعنى الاصطلاحي، ونحن نقول هنا بالمعنى الاصطلاحي تعبيرا عن المفهوم الاصطلاحي، ونعلم يقينا أنهما ليسا أمرا واحدا، ولكن لكي لا تختلط المفاهيم في الأذهان.

يختلف المفهوم عن المعنى من خلال عدة وجوه، لكن أهمها بالضبط ما جاء به التهانوي في كشاف الاصطلاحات، قال :« فمن حيث أن الصورة مقصودة باللفظ سميت معنى، ومن حيث أنها حاصلة في العقل سميت بالمفهوم »[1]، وبهذا يكون اللفظ محققا للمعنى، ويحوله من حالته التجريدية إلى الحالة المدركة حسيا، بينما ترتبط الصورة المفهومية بالعقل أولا وأخيرا، وقد قال اللِّسانيون في المدلول أنه الصورة الذهنية، فهي تحكمه، ومنها يستمد ماهيته.

من أجل هذا وجب التفريق بين الدلالية والمفهومية، وذلك من خلال أن الدلالة متعلقة بالكلمة بادئ الأمر، بينما يرتبط المفهوم أولا وأخيرا بالتسمية الاصطلاحية،إذ؛ «بينما يرى اللغويون أن معنى الكلمة يحدده السياق، يذهب المصطلحيون إلى أن معنى (المصطلح) تقرره خصائص المفهوم الذي يعبر عنه ، والعلاقات القائمة بين هذا المفهوم، وبقية المفاهيم في المنظومة المفهومية للحقل العلمي الذي ينتمي له»[2]

[1]- التهانوي محمد بن علي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون، تحقيق علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، الطبعة الأولى، 1996، ج 2، ص 1617.

[2]- علي القاسمي- مرجع سابق، ص324.

من ناحية أخرى نجد أن المصطلحيين يتفقون على تعريف واحد للمفهوم، والذي يقوم على القول بأنه «تمثيل ذهني يُستخدم لتصنيف أفراد العالم الخارجي أو الداخلي عن طريق التجريد بصورة اعتباطية»[1] والصورة الاعتباطية ههنا يُقصد بها عدم الخضوع للتبرير والتفسير العقليين، وأهم سمة يثبت عليها المفهوم هي التجريد الذي يفرقه عن المعنى من طرق شتى.

ومن هنا فقد عُدَّ المفهوم جوهريا في تشكل التسميات الاصطلاحية، وهو يمثل مركز العملية الاصطلاحية، فإذا أردنا أن نحدد سمات المصطلح أرجعناها إلى الناحية المفهومية له، كونه يعمل على تخريجات ذهنية تسمح بتشكيل الوعي الذاتي للأمور المنطوقة في مجال ما، ومن ناحية أخرى ينسب التصور إلى المفهوم لإخراجه من تلك الصورة البعيدة التي استقر ضمنها، والتي يعمل المفهوم على إزاحتها من جانبها المظلم البعيد عن الإدراك، وذلك بتقريبه إلى الأذهان، وكأن الأمر هنا يقوم على أن المفهوم هو الصورة المادية المحسوسة للمتصورات ولكن بنسبة ضئيلة في مقابل المصطلح (التسمية) التي تمثل هذا الجانب فعليا، من خلال تشكلها كتابة أو نطقا.

وبهذا لا تدرس المصطلحات بعيدا عن مفاهيمها، أو متصوراتها، ليس هذا فقط، بل إن الترجمة كآلية من آليات وضع المصطلح تواجه مشكلات عويصة في محاولة الموازنة بين المفاهيم في ثقافتين مختلفتين، خصوصا ونحن نعلم أن المفهوم مشبع بخصوصيات البيئة التي نشأ فيها، اجتماعية، ونفسية، وتاريخية، وغيرها، ولذلك واجه اللسانيون المحدثون عسرا كبيرا في محاولة تحديث المفاهيم النحوية القديمة للتعبير عن المفاهيم اللسانية الغربية، أو العكس، ومن ذلك مصطلح البؤرة، والتبئير، topic للتعبير عن الابتداء في العربية.

أضف إلى ذلك أن المفاهيم لا تنشأ منعزلة عن ذاتها، والذات هنا ممثلة في المنظومة المفهومية الخاصة بعلم ما، وفي علم النحو نجد أن فصل أحد المصطلحات مفهوميا عما هو مركزي من المفاهيم في ذلك العلم لا يكسبه أية ميزة، بل إن الميزة أساسا مرتبطة باستعماله وفق العلاقات المعقدة التي نشأ من خلالها، من دون أن نتحدث عن الخصوصيات المعرفية، يقول خليفة الميساوي في شأن خصائص المفاهيم : «العلاقات المعقدة غالبا ما تكون فيها المفاهيم مترابطة داخليا بطريقة معقدة لا تسمح بانتزاعها مباشرة عن طريق بناها النوعية والجزئية»[2] ونحن نعلم هنا أن الانتزاع لا يقصد به الانتقال من حقل معرفي لآخر، وإنما يكون ذلك ضمن الحقل الواحد، وذلك أن

[1]- علي القاسمي_ مرجع سابق، ص 326.

[2]- خليفة الميساوي- مرجع سابق، ص57.

المصطلحية المعاصرة أباحت هذا النوع من الانتقال، وهو خاصية جليلة اتسمت بها العلوم العربية في التراث الإسلامي، ولا يُشترط في ذلك إلا حضور المشابهة بين المفهومين.

4/ المصطلح في الدراسات الغربية:

لما كان المصطلح مرتبطا بشتى فروع المعرفة الإنسانية، وسبباً رئيساً في تطورها ونموها، كان لزامًا على من يصنع حضارة أن يضع مصطلحاتها سابقا، وحالُهُ في ذلك حال الأمة العربية الإسلامية في أزهى عصورها لما اشتد الاهتمام بالعلم بعد نزول القرآن الكريم في هذه الأمة، فألهمهم على القراءة والتحليل والاستنباط، وحرّك فيهم شغف ممارسة العلوم ومعرفة أسرارها، فصنعوا بذلك مجداً لم تعرف العرب بعدَهُ نظيراً.

وقد كان ذلك من خلال ما أتوا به من جديد، فرض بالضرورة ممارسة اصطلاحية وجبَ أن تساير تطور تلك الحركة العلمية التي عرفها العرب آنذاك مِنْ أجْلِ تسمية تلك الانتاجات الجديدة، وإن الحضارات شأنها واحد في هذه المسألة على الأقل من حيث المنهجية.

ولقد سار الأمرُ على نفس الوتيرة في البيئة العلمية الغربية نتيجة التطور الهائل الحاصل في مجال العلوم والتقنيات، وكذا المفاهيم العلمية الناشئة، الأمرُ الذي فرضَ على المختصين في مجال إنتاج المصطلحات السير في خط يوازي مسار تلك الحركة الإنتاجية للوسائل والآليات التي شهدتها الساحة الغربية، حتى احتل المصطلح مكانة هامة في الدرس اللّغوي الغربي بصفة خاصة والعلوم الأخرى عامة، فانصب الاهتمام على دراسة المصطلح، وتحديد مفهومه، من خلال تعريفات عدّة أوردها المختصون في هذا المجال.

إنّ أقدم تعريف للمصطلح في الدّراسات اللّغوية الغربية يرجع كما جاء على لسان محمود فهمي حجازي إلى لغوي وظيفي من مدرسة براغ هو (**كوبيكي**) ذكر فيه بأنَّ: «المصطلح كلمة لها في اللغة المتخصصة معنى محدد وصيغة محدّدة وعندما يظهر في اللغة العادية يشْعُر المرءُ أنَّ هذه الكلمة تنتمي إلى مجال محدّدٍ»[1]

لهذا؛ دائما ما يرتبط المصطلح بمجاله العلمي الخاص به، مِنْ أجل الدلالة على مفهومهِ الواحد المرتبط به، لذلك فإنّ ما ذُكر في التعريف من ظهور هذا المصطلح في اللغة العادية سيكون حتما ظهوراً يحملُ معنى مجازياً لوهلة واحدة، ويبقى الأصْلُ في المصطلح هو مفهومهُ العلمي المتفق عليه.

[1]- مهدي صالح سلطان الشمري، في المصطلح ولغة العلم، كلية الآداب، جامعة بغداد، 2012، ص59.

ولقد تعددت تعريفات المصطلح ومفاهيمها في الساحة اللّغوية الغربية منْ باحث لآخر، فكان من بينها أنّ المصطلح أيضاً "كلمةٌ أو مجموعة من الكلمات من لغة متخصصة – علمية أو تقنية- (...) يوجدُ موروثًا، أو مقترضًا للتعبير بدقة عن المفاهيم، وليدُلَّ على أشياء مادّية محدّدة"[1]

كغيره من التعريفات السابقة لم يخرُج هذا التعريف على اعتبار المصطلح لغة خاصة يتم من خلالها التعبير عن المفاهيم العلمية في مجالاتها دائما، حيثُ تتعددُ صيغُ هذا المصطلح من حيث كونُهُ مفرداً أو مركباً إضافة إلى كونهِ ناتجاً أصلياً لهذه اللّغة أو كلمة واردة عليها محوّرة بها.

وفيما يرى محمود فهمي حجازي من خلال قوله أنّ اللّغات الأوروبية تُطلِقُ على المصطلحات كلماتٍ "تكادُ تكونُ متفقة مِنْ حيث النطقُ والإملاءُ"[1] أمكن القول: إنَّ ذلِكَ راجعٌ أساساً إلى أصْلِ اللّغات الأوروبية والمتمثل في اللّغة اللاتينية والإغريقية وعلاقتهما الوطيدة أيضا باللّغة السنسكريتية، وهذه الكلمات هي: "term في الإنجليزية، والهولندية، والدنماركية، والنرويجية، والسويدية، ولغة ويلز، و terminus أو term وterme في الفرنسية و termine في الإيطالية، و termino في الإسبانية، و termo في البرتغالية وtermin في الروسية والبلغارية، والرومانية، والسلوفينية، والتشيكية، والبولندية، وtermi في الفنلندية"[2]

وفي سياق هذا الأمر وجب الإشارة إلى أن كثيرا من المعجمات الغربية المتخصصة قد أبرزت تعريفات عدة للمصطلح، والمصطلحية، وما يرتبط بهذا الشأن، ومن ذلك أن المصطلح في معجم علوم اللغة dictionnaire des sciences du langage، لمؤلفه فرانك نوفو، franck neveu هو:

" mot ou groupes de mots qui relèvent d'un domaine de connaissances spécifique ; et qui font l'objet d'une définition conventionnelle dans une communauté technique ou scientifique déterminée."[3]

أي، أنه_ المصطلح_ كلمة أو مجموعة من الكلمات التي تدخل في مجال معرفة محدد، والتي هي موضوع الاتفاق العرفي في مجتمع تقني أو علمي محدد _ ترجمتنا_

[1]- مصطفى طاهر الحيادرة، من قضايا المصطلح اللّغوي العربي، عالم الكتب الحديث، الأردن، الطبعة الأولى، 2003م، ص 16، نقلا عن: محمود فهمي حجازي، الأسس اللّغوية لعلم المصطلح، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، د ط، د ت، ص 53.

[2]- المرجع نفسه، ص 51.

[3] Franck neveu, dictionnaire des sciences du langage, Armand colin, paris, 2011, p286.

والقول بأن المصطلح كلمة ههنا لا يفضي إلى الترادف بينهما، وإنما هو شرح للوصول إلى القول بتطور معنى الكلمة إلى مفهوم متخصص حينما تلج في حقل معرفي محدد، ويتعارف عليها أهل هذا الاختصاص لتغدو مصطلحا علميا، ثم تقنيا.

من هُنا يمكن القولُ إنَّ التشكيل الصوتي للكلمات الواردة في مقابل لفظ المصطلح لم يُظهِر تبايناً واضحاً، وفرقاً كبيراً بينهُما، إلاّ فيما يخُصُّ الحروف المشَكِّلة لأواخر هذه الكلمات، والتي لا تؤثر بالضرورة في تغيير دلالة المصطلح ضمن هذه اللّغات، ثُمَّ إنَّ معظم هذه الكلمات نتجت وفقاً لأصلها الموجود في اللّغة اللاّتينية إذ «استخدمت لفظة terminus في اللاتينية بمعنى النقطة الأخيرة، وبمعنى نهاية خط النقل، ويشيرُ معنى اللّفظة term إلى مدّة محدّدة، ثمَّ استخدمت للدلالة على الكلمة أو العبارة التي تحمِلُ معنى خاصاً»[1]

لهذا فقد تمَّ استخلاص هذه الكلمات وفق ما يتناسبُ وقواعِدَ كُلّ لغة ومستوياتها الصوتية، والصرفية، والتركيبية.

ولقد عرّف **فيلبر** Felber المصطلح بقوله: «المصطلحُ هو الرّمز اللّغوي بمفهوم واحد»[2] إذْ يجْعَلُ هذا التعريفُ اللّغةَ رموزاً تختلِفُ فيما بينها، ويتسم كُلٌّ من هذه الرموز بارتباطه بمفهومٍ ما يجْعَلُهُ متبايناً عن الرموز الأخرى ومفاهيمها.

ثُمَّ إنَّ تعريفَهُ للمصطلح مرّة أخرى بأنّه: «عبارة عن بناء عقلي، فكري مشتق من شيء معين موجودٍ في العالم الخارجي أو الدّاخلي (...) ولكي نَبلُغ هذا البناء العقلي، المفهوم في اتصالاتنا، يتم تعيين رمزٍ لهُ ليدُلَّ عليه»[3]، ولن يكون ذلك إلا بالصوت متضمنا في الحرف أي الكلمة، أو اللغة، إذ يجعَلُ منْهُ نتاجَ عملية قائمة على إعادة اشتقاق تسمية معينة لمفهوم جديد من لغة موجودة أصلاً، وفقا لما يتناسبُ والصورةَ الذهنية لَهُ.

من خلال ما سبق يمكن القول إن المصطلح قد احتل مكانة هامة في الدّراسات الاصطلاحية الغربية، وكثُرَ الحديث عنهُ حتى نال نصيبه من الكتابة والدّراسة والتحليل، وكعادة معظم المفاهيم والمصطلحات اللّغوية في الساحة الغربية وجب التأصيل للمصطلح ضمن هذه الدّراسات من خلال العودة إلى التراث اللّغوي اليوناني أو

---

[1]-مصطفى طاهر الحيادرة_ مرجع سابق، ص 15- 16.

[2]- Felber, Standardizatiam of terminology, vienna, 1985, p17، نقلاً عن: هُدى بوليفة، ترجمة المصطلح الطبي كتاب الألم المزمن لرتشارد توماس، ترجمة ج. ب الخوري نموذجاً، مذكرة مكملة لنيل درجة الماجستير في الترجمة، قسم الترجمة، كلية الآداب واللّغات، جامعة منتوري– قسنطينة، السنة الجامعية 2007/ 2008، ص 45.

[3]- المرجع نفسه، ص 45.

اللاتيني، وذلك لأن الكثير من اللغات الأوروبية هي لهجات مستمدة من اليونانية واللاتينية، وهذا كله مِنْ أجْل وضع حدٍّ وتعريف واضح للمصطلح في الدّرس الغربي بصفة عامة، نظراً لارتباط اللّغات الأوروبية الحديثة باللغة اللاّتينية كأصل لها، إضافة إلى هذا فإنّ النظر من منظور المقارنة بين مفهوم المصطلح في الدّراسات الغربية وبين مفهومه في الدّراسات الاصطلاحية العربية لا يبرزُ اختلافاً شاسِعاً وتبايناً بين المفهومين.

5/ تعريف المصطلحية: علم المصطلح وصناعة المصطلح

إنَّ أهمَّ ما يُلْفِتُ نظر القارئ المتخصص ضمن موضوع الدّراسات الاصطلاحية العربية، هو ذلك الاختلاف في إطلاق تسميات هذا العلم بين القائمين عليه والمتخصصين فيه والدّارسين لَه، ما أدّى إلى تعدُدٍ واضحٍ في المصطلحات المخصصة لهذا العلم، ومن بين ما نجدُ من التسميات: علم المصطلح، الدّرس المصطلحي، علم الاصطلاح، علم المصطلحات، المصطلحاتية، نظرية المصطلح، فهو عند طائفة درس، وعند ثانية علم، وعند ثالثة أخرى نظرية، وإننا نرى من جانبنا أن هذه جميعها إجراءات متكاملة.

فإذا كانت النظرية تعبِّر عن بنية مؤلفة من المفاهيم والتصورات المنطقية التي تربط النتائج بالمقدمات، وكان العلم بنيةً معرفية، وطريقة في البحث والتفكير، يتضمن الحقائق والنظريات والمبادئ، والقوانين العلمية.

وجَب إذاً الاستغناء عن إطلاق مُصطلحَي "الدّرس، والنظرية" على هذا العلم، والعمل على إسقاط مفهوم **العلم** على الدّراسات الاصطلاحية بصفة عامة، نظراً لما تتضمنه من نظريات وجوانب نظرية وعملية، وذلك ناتجٌ أيضا لارتباط المصطلحية العربية بالمصطلحية الغربية ونهلها لكثير من الأسس والمبادئ منها، ثمَّ إنّ التسمية الخاصة بهذا العِلْم في الدراسات اللّغوية الغربية "la terminologie" متضمنة للاّحقة "gie" والتي يمكن تضمينها في اللغة العربية كلاحقة أيضاً، والتي غالبا كما قال عبد القادر الفاسي الفهري تترجم باللاحقة العربية (ية)، لذلك فإن إطلاق مصطلح "المصطلحية" على هذا العلم كما فَعَلَ العديدُ من المتخصصين في المجال من أمثال: علي القاسمي في كتابه "علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية"، وخليفة الميساوي في كتابه "المصطلح اللّساني وتأسيس المفهوم"، ومحمد حسن عبد العزيز، وجواد حسني سماعنة، فيه الكثير من الإلمام بأسس وجوانب قيام هذا العلم.

إضافة إلى هذا فإنّ معايير التقسيم في المصطلحية الغربية قامت على التفريق بين فرعين من هذه الدّراسة: الأول (terminology/terminologie)، والثاني (terminography/terminographie)، فالأول علم

المصطلح وهو "العلم الذي يبحثُ في العلاقة بين المفاهيم العلمية والمصطلحات اللّغوية"[1]، بحيثُ يهتم بتحديد كلّ مصطلحٍ، ومفهومه، والعلاقات القائمة بين هذا المفهوم والمفاهيم الأخرى، وفق منظوماتٍ مفهوميةٍ، ثم ينتقل إلى تحديد المصطلح الواحد، للمفهوم الواحد، في الحقل العلمي الواحد، والعلاقات القائمة بين هذه المصطلحات.

أمّا القسم الثاني المكوّن للمصطلحية فيعرف بـصناعة المصطلح وهو "العمل الذي ينصبُّ على توثيق المصطلحات، وتوثيق مصادرها، والمعلومات المتعلقة بها، ونشرها في شكل معاجم مختصة إلكترونية أو ورقية"[2]

من هنا نخلصُ إلى أنَّ تعريف المصطلحية يقوم أساساً على الجمع بين نصفيها وهُما: علم المصطلح، وصناعة المصطلح، حالها في ذلك حال المعجمية التي تجمعُ بين علم المعجم وصناعة المعجم، وهذا ما سيوضحه المخطط التالي:

مخطط بياني لتوضيح ماهية عمل وآليات المصطلحية.
ومجالاتها.[1]

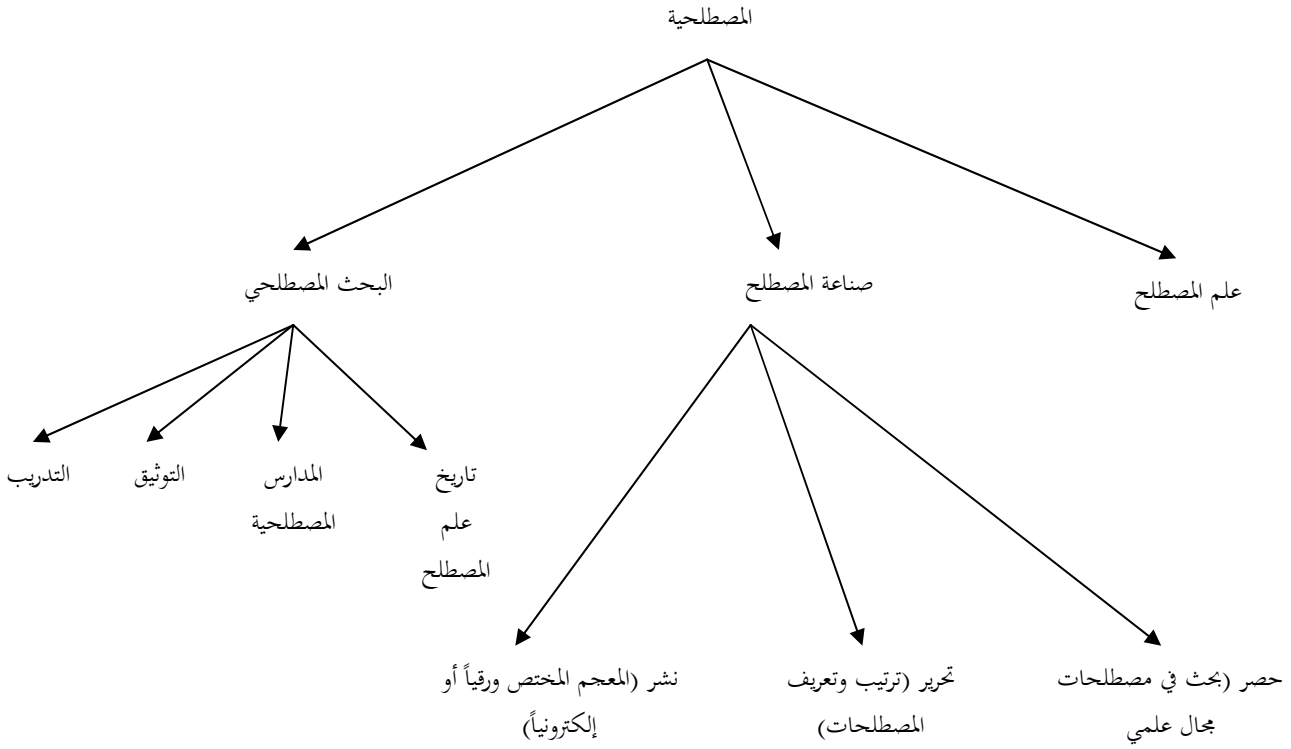

[1]- علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية، مرجع سابق، ص 263.
[2]- المرجع نفسه، ص 263- 264.
[3]- نفسه، ص 279.

من خلال الشكل السابق تتضح لنا ماهية التقسيمات التي قامت عليها المصطلحية كجانب نظري يتمثل في علم المصطلح، وجانب تطبيقي يهتم بصناعة المصطلح، ومن خلال هذا أيضا يتضح تقسيم آخر أكثر تخصيصا في كافة العلوم الإنسانية منها والتجريبية، في حين تمثِّلُ صناعة المصطلح الجانب المختص للمصطلحية من خلال دراسة مصطلحات علمٍ محددٍ من العلوم وإخراجها في شكل معاجم مختصة؛ إذ إن هذا التقسيم ينُصُّ على نظرية مصطلحية عامة وشاملة لمختلف العلوم، في حين يبقى الجانب التطبيقي لها رهن التخصص المراد البحث فيه، وكعنصر ثالث في هذا التقسيم والذي لا ينفكُّ حضوره عن أي علمٍ من العلوم، كان البحث المصطلحي جانباً مهمّاً من جوانب هذا العلم نظراً لما يُحدثهُ من تأسيسٍ متينٍ لهُ من خلال التطلع على تاريخية المصطلحية منذ القديم.

ولا تُذكر المصطلحية إلاَّ ويُذكرُ معها **يوجين فوستر** Eugen Foster الأبُ الروحي لها والمنظر الأوّل لمعالمها التي نشأت في الغرب، وارتبطت أساساً بالتطور العلمي الذي حصَلَ في أوروبا أثناء الثورة الصناعية وكانت نتاجاً لها في سبعينات القرن الماضي، والتي قصد من خلالها إنشاء اشتراكٍ واحدٍ أو «منطقة واسعة بين علم اللّغة والمنطق وعلم الوجود وعلم المعلومات وكلَّ الفروع العلمية الأخرى»[1] ليتم بعدها القيام بتخصيص أكبر لهذا المجال مضمناً أياه «كفرعٍ من فروع علم اللّغة التطبيقي»[2].

ولهذا تعدُّ المصطلحية عند **يوجين فوستر** Eugen Foster بأنّها العلم الذي: «يدرسُ طبيعة المفاهيم، وخصائصها، ومكوناتها، وعلاقتها الممكنة، واختصاراتها، والعلامات والرموز الدّالة عليها (...) وتوحيد المفاهيم والمصطلحات، ومفاتيح المصطلحات وتدوينها، ووضع معجماتها ومراحلها الفكرية من حيثُ تتابُعها وتوسيعُها»[3]

إذن؛ لا يختلفُ هذا التعريفُ عمّا سبقَهُ في تحديد ماهية هذا العلم – المصطلحية – ووظيفته، ومجالُهُ، بغض النظر عن تقسيمه إلى جانب نظري وإجرائي، حيث تمثل المفاهيم والمصطلحات في المجالات العلمية المختلفة أساس قيام المصطلحية، ولذلك ينطلقُ هذا العلم من البحث عن ماهية المفهوم باعتباره عنصراً مجرداً في الذِّهن وارتباطاته مع المفاهيم الأخرى وفق منظومات مفهومية، إضافة إلى تكوين وإيجاد المصطلحات الدّالة عليها في اللّغات المختلفة، ولاَ يُعدُّ هذا إلاَّ جانباً نظرياً محضاً، في حين تعدُّ تلك المنظومات المفهومية، ومقابلاتها ورموزها

---

[1]–محمود فهمي حجازي، الأسس اللغوية لعلم المصطلح،– دار غريب للنشر والطباعة والتوزيع،د ط، د ت، ص 19–20.

[2]– المرجع نفسه، ص20.

[3]– بشير إبرير، علم المصطلح وأثره في بناء وممارسة البحث في اللّغة والأدب، مجلة المخبر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، المجلد 2، العدد 2، ص 7.

اللّغوية من أهم ما يعمل عليه هذا العلم ضمن جانبه التطبيقي لإخراجها في شكل معاجم اختصاصية في فروع العلم شتى.

في مقابل هذا التعدد في التعريفات الحاصلة بالمصطلحية في الدّرس اللّغوي الغربي، يوجدُ هناك تعدُّدٌ واضحٌ في تعريفاتها أيضاً في الدّرس اللّغوي العربي، وذلك راجعٌ أساساً إلى ترجمة التعريفات الغربية، والنّهل والاقتباس منها لإخراج تعريفات خاصة بالساحة اللغوية العربية، حيث عرّف "عبد السلام المسدي" المصطلحية بأنَّها "علم يحصر كشوف الاصطلاحات بحسب كلّ فرعٍ معرفي فهو بذلك علم تصنيفي تقريري يعتمدُ الوصف والإحصاء مع سعي إلى التحليل التاريخي"[1]

وما يمكن أنْ يُلاحظَ من خلال هذا التعريف على خلاف التعريفات السابقة الذكر، أنّه قد عَمَدَ إلى إيضاح المصطلحية من خلال جانبها التطبيقي، كما تفرّدَ بذكر المناهج التي ترتكز عليها في إنشاء علم مصطلحية واضح المعالم، هذه العلمية اللاّمؤكدة "ولا سيما تلك التي يُنتظَرُ أنْ يوصفَ بها الدّرس المصطلحيُّ (العربي) المأمولُ فيه"[2]، ذلك أنَّ المصطلحية الغربية _ إذا ما قارنَّا _ قد اتضحت معالمها وتمثلت في شكل علمٍ قائمٍ بذاته.

وبالحديث عن المنهجية المصطلحية وجبَ الإشارة إلى أنه لا ينبغي الجزم بعدم عجز الدّرس المصطلحي العربي مناهجياً، خصوصاً إذا ما نظرنا إلى ذلك الفتور القائم "حول نزعتها التحليلية التي تتقدم على أنّها منافِسةٌ لِكُلٍّ من صناعة المعجم وعلى متن اللّغة"[3] وخصوصاً إذا ما سلمنا بأنَّ المصطلحية في معناها العام الواسع التعريف والمفهوم تمثل نقطة اشتراك والتقاء مع المجال المعجمي في جانبها التطبيقي الخاص بصناعة المصطلح إذْ؛ "ينبغي أنْ تُعدَّ منطقة خلافٍ بين المصطلحين والمعجميين، لأنَّها تَضَعُ حداً فاصلاً بين المصطلحات term والكلمات words، ولم يحظ هذا بقَبول واسعٍ حتى الآن"[4]

---

[1]- عبد السلام المسدي، قاموس اللّسانيات مع مقدمة في علم المصطلح، الدار العربية للكتاب، تونس، د ط، 1984م، ص 22، نقلا عن: زهيرة قروي، التأسيس النظري لعلم المصطلح، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، العدد 29، جوان 2008م، ص 281.

[2]- يوسف مقران، دور المصطلحيات في اللّسانيات – دراسة إبستيمولوجية، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه، تخصص اللّغة والأدب العربي، فرع لغوي، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم اللّغة والأدب العربي، د ت، ص 87.

[3]- المرجع نفسه، ص 91.

[4]- ج. س. ساجر، المصطلحية والمعجم التقني، ترجمة محمد حسن عبد العزيز، مجلة اللّسان العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التعريب، العدد 42، ص 170.

ورغم ما يعتري المصطلحية بصفة عامة، سواءٌ في الساحة اللّغوية الغربية أو العربية من نقائص في جوانب مختلفة، حالت دون تحقيق توحيدٍ تامٍ للمصطلحات والمفاهيمِ، ما أدّى إلى تضارب في المفاهيم وهدرٍ للجهود القائمة من أجل هذا التوحيد، رُغمَ ذلك كُلِّهِ، إلاَّ أنّهُ لا يمكنُ أن ننفي إطلاقا ما قطعته المصطلحية في مسارِ تحقيق العلمية المطلوبة وقيام أسسها وقواعدها النظرية والتطبيقية، ولا أدلَّ على ذلك ممَّا أحدثهُ هذا العلم من وفرة في المعاجم الاصطلاحية المتخصصة في شتى مجالات العلوم.

ولا يخفى هُنا، إذا ما خصصنا الذكر والحديث عن المصطلحية العربية أنّه بالرغم ممّا تعانيه هذه المصطلحية من قصور في بعض جوانبها المذكورة، إلاّ أنّ أصحابها لم يكونوا قاصرين عن إرساء قواعدها في الدّرس اللّغوي الغربي خصوصاً إذا ما نظرنا إلى الزخم الهائل الذي أنتجوه من المعاجم المتخصصة في الساحة العلمية العربية.

وإذا ما ولّينا الحديث إلى تلك التعريفات الخاصة بهذا العلم – المصطلحية – وجدنا تعدداً واضحاً فيها، كنتيجة حتمية لتعددِ الطارقين لأبواب هذا المجال، لكن ذلك لم يكن أبداً سبباً في إحداث اختلافاتٍ بينةٍ في معاني هذه التعريفات، إلاَّ فيما يخصُّ تسميات هذا العلم وبعضاً من تقسيماته لدى المتخصصين.

6/ لمحة تاريخية عن الدّرس المصطلحي القديم (عند العرب):

لقد مثّل مجيء الإسلام أبرز وأعظم حدثٍ عرفتْهُ الأمة العربية على مرِّ العصور والأزمنة، وخاصة على الصعيد الثقافي والفكري لهذهِ الأمة، وما أحدثهُ القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، ومحمولاتهما المعرفية في عقول العرب وتفكيرهم، هذه المحمولات التي ارتكزت على ما تتضمنه اللّغة العربية من مدلولات واسعة ومفاهيم متجدّدة، لا يمكن أنْ تتوفر في لغة أخرى، حتّى أصبحت اللّغة أساسَ قيام العلوم العربية كافة، تجريبية كانت، أو إنسانية، أو غيرها، انطلاقاً من تفسير القرآن الكريم، ومعرفة الحديث النبوي الشريف واستنباط العلوم منهُما.

فإذا كانت "مفاتيحُ هذهِ العلوم مصطلحاتها"، والسبيل الأمثل لتوضيح متصوراتها، ومفاهيمها، ومضموناتها العلمية، فلا عَجَبَ في الاهتمام الكبير الذي أولاهُ علماء العربية الأوائل لهذه المصطلحات، وما ألفوه فيها من كتب عديدة، ولسنا سنجانبُ الصواب أيضاً إذا ما ارتأينا أنَّ أوّل اهتمام بقضايا المصطلح ومفاهيمه قد كان في حضن القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف بصفة خاصة، لأنَّ جُلَّ الدّراسات العربية قد انطلقت منهُمَا، خصوصاً في أواخر القرن الثالث الهجري وأوائل القرن الرابع بَعْدَ «أنْ تخلّصَ بعضُ العلماء من ذلك التَّحَرُّج

وبدأوا يكتبون في تفسير الألفاظ القرآنية وغيرها من مصطلحات دينية»[1]، حتى صارت هذه الكتابات المرتبطة بألفاظ القرآن الكريم مهد الدراسات الاصطلاحية التي أتت بعدها، وعلى الرغم من عدم قيام درس مصطلحي آنذاك، بالمعنى الحديث لَهُ أسسه النظرية وتطبيقاتهُ العملية، فقد تعددت تلك الدّراسات وفقاً لتعدد العلوم الموجودة في ذلك الوقت: كالمنطق، والفلسفة، والطّب، وغيرها، ولاَ أدلَّ على ذلك من عناوين هذه الكتب الاصطلاحية التي ألفت آنذاك:[2]

1- كتاب الزينة في الألفاظ الإسلامية للرازي (ت 322 هـ).

2- الألفاظ المستعملة في المنطق، وكتاب إحصاء العلوم للفرابي (ت 339 هـ).

3- مفاتيح العلوم للخوارزمي (ت 387 هـ).

4- رسالة في المصطلحات الفلسفية لفيلسوف العرب الكِندي، ويُعدُّ أوّل من وضعَ معجماً للمصطلحات العلمية، اسم رسالته (رسالة في حدود الأشياء ورسؤمها).

5- كتاب التعريفات للجرجاني (ت 819 هـ).

6- تعريف الألفاظ الاصطلاحية لزكريا الأنصاري (ت823 هـ).

7-الكليات لأبي البقاء الكفوي (ت 1094 هـ).

8-كشاف اصطلاحات الفنون للمولدي التهانوي الهندي (ت 1158 هـ)، وبِه تعريفٌ بالمصطلحات لجميع العُلوم، الطبيعيات، والرياضيات، والطّب، والأسْطرُلاب.

ورغم ذلك الاختلاف الموجود بين المؤلفين بخصوص الأسبقية التاريخية في الاهتمام بالمصطلح في التراث العربي الإسلامي، إلاَّ أنّهُ وبحكم الاهتمام الكبير بالقرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، فإنَّ أقرب ما يكون إلى هذه الأسبقية هُمْ علماء الأصول «بحكم عنايتهم المبكرة بمبحث الألفاظ من حيث سعيُهم نحو مُدارسة الألفاظ في علاقتها بالمعاني، والتحقق من هذه المعاني باعتبار المقتضيات والسياق الذي تردُ فيه تلك الألفاظ»[3]،

---

[1]-الرازي أبو حاتم بن حمدان ، الزينة في الكلمات الإسلامية، تحقيق حسين بن فيض الله الهمداني، مركز الدّراسات والبحوث اليمني، الطبعة الأولى، 1415هـ - 1994م، ص 10.

[2]- مناف مهدي محمد، المصطلح العلمي العربي قديما وحديثا، مجلة اللّسان العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التعريب الرباط، العدد 30، 1988م، ص 150- 151.

[3]- محمد بنعمر، التداخلية بين العلوم في التراث العربي الإسلامي، مركز نماء للبحوث والدراسات، المغرب، د ط، د ت، ص 12. .www.nama.center.com

بالإضافة إلى علَماء الحديث الذين اعتمدوا "على وضع المصطلحات الضرورية لنشأتهِ في القرن الثاني الهجري فظهرت كلمة مصطلح لأوّل مرّة مع علماء الحديث"[1]

ولأنَّ التداخل بين العلوم في التراث العربي الإسلامي قد بلَغَ ذروتهُ في خضم الاهتمام بالقرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، فلا يمكنُ الجزم بأنَّ أحد العلمين أسبقَ عن الآخر في استعمال المصطلح، والاهتمام بهِ اهتماماً تنظيرياً، من شأنه أنْ يجعلَ للمصطلحاتِ علماً قائماً بذاتهِ، وإنّما الأمر هُنا هو حاجة العلماء الملحة لهذه المصطلحات للتعبير عن مفاهيم العلوم الناشئة آنذاك خصوصاً "عندما نشطت الحركة العلمية والفكرية، وبدأ عهد الترجمة واحتاج المؤلفون، والمترجمون إلى ألفاظٍ تدلُّ على العلوم والفنون، وأصبح المصطلح مهماً في تحصيل العُلوم، لأنَّهُ يحدِّدُ قصْدَ المؤلف، أو المترجم، وأخذ المهتمون بالعلوم يعنون بهِ كثيراً"[2]

ولأنَّ المصطلح من الترجمة، وهي أيضاً منهُ كجسر ثقافي بين الأمم والشعوب، اهتم العربُ المسلمون أيّما اهتمام بذلك فأسسوا "المعاهد العلمية المختلفة لتنشيط التأليف، والتعريب والترجمة، فكانت دار الحكمة في بغداد في العصر العباسي أول مؤسسة علمية لتعريب العلوم، وانصّبت الترجمة أوّلاً على نقل أمهات الكتب العلمية إلى اللّغة العربية ككتاب إقليدس في الهندسة، وكتاب بطليموس في الفلك، ومؤلفات (أرخميدس) الرياضية والفيزياوية، ومؤلفات (أبقراط) و(جالينوس) الطبية إضافة إلى كتب الفلسفة والطبيعة اليونانية"[3]

فقامت هُناك جهودٌ كبيرة لمحاولة نقل العلوم الناشئة في البلاد الغربية إلى البيئة العربية، للإفادة منها في مختلف مناحي الحياة، وما يلفتُ الانتباه ضمن هذا الأمر، هُو تلك الترجمات التي قامت على أيدي العديد من علماء العربية آنذاك فقد "اشتهرت في ميدان الترجمة أسماء كثيرة كان المتميز بينها بدون منازع اسم حُنين بن إسحاق العبَّادي (ت 260 هـ/ 873م) الذي كان قد تخرج عليه تلاميذ كثيرون لم يكونوا أقلَّ من أستاذهم قيمة"[4]

وممّا لا يخفى على أحدٍ أنَّ الترجمة والتعريب لم يكونا فقط كمحركين أساسيين لقيام العلوم والثقافة عند العرب، وإنّما كان دور التأليف والبحث العربي في المجالات المختلفة كبيرا في نشأة العلوم عامة، والتجريبية منها

---

[1]- خليفة الميساوي، المصطلح اللّساني وتأسيس المفهوم، منشورات الاختلاف، الجزائر، الطبعة الأولى، 1434هـ - 2013م، ص 36.

[2]- أحمد مطلوب، بحوث مصطلحية، منشورات المجمع العلمي، د ط، 1427هـ - 2006م، ص 9.

[3]- مناف مهدي محمد، المصطلح العلمي العربي قديما وحديثا_ مرجع سابق، ص 144.

[4]- إبراهيم بن مراد، دراسات في المعجم العربي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1987م، ص 42.

بصفة خاصة، إذْ يُحسَبُ لعلماء العرب المسلمين أسبقيةً لا غبار عليها في الخوض في مجالات العلم والمعرفة كالطب، وعلم الفلك، والرياضيات، والفيزياء...وغيرها.

ثمَّ إنَّ هذا التأليف العربي المتعدد، قد ساهم بشكل كبير في نشأة وبروز المعجمية العربية، التي كانت أهمَّ وسيلة لتصنيف العلوم وتقسيمها آنذاك، من خلال جانبها النظري المتمثل في علم المعاجم lexicologie، وجانبها التطبيقي الذي يقوم على صناعة المعجم lexicographie، ولذلك فإنَّ «نشأة المعاجم العامة والمعاجم الموضوعية المختصة ساهمت بشكل مفيد في بلورة رؤية مصطلحية عربية أصلية أثرت التراث العربي»[1]

فإذا ما حاولنا الربط بين علم المصطلح الحديث، وكذا المعجمية العربية التراثية، فإننا سنجدُ تقارباً كبيراً بين الجانب التطبيقي لكلّ منهما –علم صناعة المعجم/ وعلم صناعة المصطلح – وأنَّ الفرق الرئيس بينهُما هُو إنشاء الأول لمعاجم عامة، في حين يتكفل الثاني بإنشاء معاجم مختصة بمجال معرفي محدّد سلفاً، ولهذا يمكنُ القول إنّ صورة علم المصطلح الحديث في التراث العربي قد كانت متمثلة في المعجمية العربية من خلال جانبها التطبيقي، المتمثل في صناعة المعجم، وخصوصاً في المعاجم الموضوعية أو معاجم المعاني، التي ظهرت في المرحلة الثانية لنشأة المعجمية العربية التراثية، والتي تقوم على ترتيب «المفردات وفق الموضوع أو المعاني التي تتصل بهِ»[2] وقد ألف علماء العربية آنذاك في سعيهم نحو حفظ اللّغة من الضياع واللّحن عديد المؤلفات في هذا المجال، والتي كانت «تحمِلُ عنوان (كتاب) مثل (كتاب الخليل) و(كتاب الإبل)، و(كتاب الشاء) و(كتاب الحشرات) و(كتاب الطير)، وهي بمثابة معاجم مختصة يصنفها عدد غير قليل من أئمة اللّغة في ذلك العصر مثل الكسائي (ت 200 هـ)، والنضر بن شُميل (ت 204 هـ)، وقُطرب (ت 206هـ) وأبي عبيدة (ت210هـ) الأصمعي (ت211 هـ)»[3]، فلقد كانت هذه الكتبُ بمثابة معاجم متخصصة لمصطلحات الحقول المعرفية آنذاك، والتي اختصت بمواضيع ما هو حاضر في تلك البيئة العربية من خصائص حيوانية، ونباتية، وغيرها.

---

[1]– خليفة الميساوي، المصطلح اللّساني وتأسيس المفهوم_ مرجع سابق، ص 36.

[2]– حلمي خليل، مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، دار النهضة العربية، د ب، الطبعة الأولى، 2003م، ص 9.

[3]– علي القاسمي، المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، الطبعة الأولى، 2003م، ص 5.

ولقد استمر التأليف المعجمي المصطلحي العربي عبر تلك الأزمنة بما يتوافق وقواعده آنذاك، حتى أصبَحَ أكثر تخصُّصاً في المصطلح، ومجالهِ، ومفهومهِ، وتصوراتهِ، وقد برز ذلك جلياً مع طائفة من العلماء في القرون التي تلت، ألفوا فيها معاجم متعددة في مصطلحات المجالات المختلفة وأمثلة ذلك كثيرة نذكر منها:[1]

1- اصطلاحات الصوفية للكاشاني (كمال الدين عبد الرزاق ت 720 هـ أو 730 هـ).
2- التعريف بالمصطلح الشريف للقاضي شهاب الدّين أحمد بن يحي المعروف بابن فضل الله العُمري (ت 749هـ).
3- صُبح الأعشى في صناعة الإنشا للقلقشندي (أبو العباس أحمد بن علي ت 821هـ).

من خلال ما سبق مِنْ معطيات المصطلح في التراث العربي الإسلامي، يتضح أنَّهُ بالرغم من عدم بروز علم مصطلحي قائم بذاته ومستقل عن غيره آنذاك، إلاَّ أنَّ النظرة الاصطلاحية كانت حاضرة بقوة عند علماء هذه العصور بداية من نزول القرآن الكريم وانكباب العلماء على مدارسة ألفاظه والاهتمام بها، إلى ظهور علم مصطلح خاصٍ بالحديث النبوي الشريف، يقومُ على معرفة ألفاظه، ومفاهيمها، وتصنيفها وفقاً لدرجات متفاوتة من الصحة والضعف، ثمَّ إنَّ نشأة المعجمية العربية التراثية قد ساهمت بشكل وافر في تقوية هذه النظرة المصطلحية من خلال إحداث معاجم لدراسة حقول معرفية معينة وإحكام تسمياتها، وانتهاءً إلى ظهور المعاجم الاصطلاحية بداية من القرن الرابع والخامس الهجريين، حينما صار أمرُ المصطلح أكثر تخصيصاً يقومُ على إيرادهِ ضمن مجالهِ العلمي الذي لا يخرُجُ عَنْهُ.

وإذا كان علم المصطلح حاليا بنظرية خاصة بهِ، قد نتج وفقاً لما فرضهُ التطور الحاصلُ في العلوم وإنتاج المفاهيم والمخترعات الجديدة من جهة، وذلك القصور اللّغوي الحاصل في أذهاننا نتيجة عدم التحكم في اللّغة من جهة أخرى، فإنَّ هذا لم يكُنْ محتماً أن يظهر في عصور خلت عاش فيها أجدادنا، لأنهم ببساطة كانوا أكثر تحكما في اللّغة بكل مستوياتها، وأنَّ ما كان لازما هو إسقاط اللّغة على مفاهيمها، وإخراجها في شكل معاجم مختصة بمجال معرفي محدد، وهذا ما حَصَلَ بالتحديد، فكانوا آنذاك يمارسون العملية الاصطلاحية من خلال جانبها التطبيقي الأهم، تاركين التنظير جانباً، وما تحكمهم الدقيق في اللّغة إلاَّ من فرض ذلك.

[1]- ينظر: كلمة مصطلح بين الصواب والخطأ، عبد العلي الودغيري، مجلة اللّسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، العدد 48، ص 10-11.

7/ الدّرس المصطلحي الحديث ومدارسه عند الغرب:

لم تكن الثورة الصناعية التي قامت في بُلدان أوروبا خلال القرن الثامن عشر محلَّ تغيير في الوسائل المادّية الآلية التي تقوم عليها الحضارة –أيُّ حضارة– فقط، وإنّما قد كانت أيضاً سبباً فعالاً في إحداث تغير وتطور واضحين في الجانب المعنوي والقيْمي لهذه الحضارة، من خلال مسمياتها في المجالات العلمية المختلفة، وقد كان ذلك بشكل عفوي حتى عهد متقدم من السير في مضمار هذا التطور، أين قامت اهتمامات جادة بتلك المسميات، من خلال تخصيص وتأسيس علم مستقل يهتّم بها، فأصبح بذلك علم المصطلح كغيره من العلوم القائمة ينقسِمُ إلى جانب نظري وآخر تطبيقي، بعد أن كانت الممارسة المصطلحية كجانب تطبيقي هي الأمْرُ الحاصل فعلاً بدون أدنى تنظير لها.

لذا؛ فالمصطلح أساسُ العلوم كافة، إنسانية كانت أم تجريبية، وهو ركيزة قيامها، نظرا لما يقدّمُهُ من إمكانات للتفريق بين هذه العلوم، وإعطاء التسميات المناسبة لمفاهيمها ومتصوراتها، ولقد حدث أنَّ ذلك التسارع في إنتاج الوسائل والآليات، والتطور الذي حصل على مستوى البيئة الغربية تصورات ومفاهيمَ، وجَبَ أنْ يقابلهُ تطور مصطلحي يهتمُ بإيجاد تسميات مُطابقة لهذه المنتجات الجديدة، هذا ما نتج عنْهُ ظهور علم المصطلح كعلم حديث النشأة، بعدما كانت ممارستهُ ضاربة ومتجذّرة في التاريخ المعرفي البشري، لأنّهُ «إذا كان انتظام المصطلحية وتحصلها على وضع علم غير ذي تاريخ طويل فإنَّ الممارسة المصطلحية هي بالعكس قديمة جداً، وبالفعل يكفي التفكير في الأعمال التي أنجزها في القرن الثامن عشر لافوازيLavoisier وبيرتولي Berthelet في الكيمياء أو لينيي Lenné في علوم النباتات والحيوانات»[1]

وليس الأمر كسرد تاريخي لأحداث ظهور المصطلحية هُنا، وإنما هو لمعرفة مدى الأهمية التي يفرضها هذا العلم في إحداث التطور في المجالات المعرفية الأخرى، إضافة إلى توفير إمكانية تسلسل تلك التطورات وانتقالها من مرحلة إلى أخرى، ولهذا أصبح ممكناً للمصطلحية حالياً ومستقبلياً أيضاً «الإجابة على الحاجيات التي يخلقُها التغير الثقافي، ويجبُ عليها أيضاً أنْ ترنو لتقريب التقنية من الناس، مساهمة بذلك في تحسين نوعية معيشتهم والعلاقات بين الأشخاص وبين المجموعات، وبذلك يتزايدُ توسعها وتعقدها»[2]

[1]– ماريا تيريزا كابري، المصطلحية النظرية والمنهجية والتطبيقات_مرجع سابق، ص 1.

[2]–المرجع نفسه، ص 1.

من خلال زيادة المفاهيم والتَّصوُّرات التي يخلقها تطور الفكر البشري، لذلك صار من اللاّزم أنْ تسير المصطلحية في خط يوازي مسار الحركة العلمية الإنتاجية العالمية على مختلف الميادين والأصعدة، وأنَّ هذا الأمر قد حدث تلقائيا عند الشعوب المتطورة، إلى أنْ « تطورت أسس المصطلحية كما نعرفها اليوم وانتقلت من مرحلة الهواية إلى علمٍ حديث»[1]. فإذا ما أُسقط مفهوم العلم على هذه الممارسة المصطلحية، أصبحت أكثرا انتظاماً ومنهجية تقوم على «دراسة ميدانية لتسمية المفاهيم التي تنتمي إلى ميادين مختصة من النشاط البشري باعتبار وظيفتها الاجتماعية»[2]، ويكون هذا من أجل إنتاج المصطلحات كعملية مقابلة لتكوينِ المفاهيم الجديدة من أجل إحداث التواصل الفعال بين البشر، إضافة إلى هذا تقوم المصطلحية من جهة «على وضع نظرية ومنهجية لدراسة مجموعات المصطلحات وتطورها»[3]، وتشتمل في الجهة المقابلة «على جمع المعلومات المصطلحية ومعالجتها. وكذا على تقييسها عند الاقتضاء سواء أكانت هذه المعلومات أحادية اللّغة أو متعددتها»[4]

ومنهُ؛ فبعدما كانت المصطلحية مُجرد ممارسة تلقائية عفوية تحدث بين التَّصورات، والمفاهيم، والتسميات لفترات زمنية سابقة، شكل يوجين فوستر Eugen Wuster، كأول منظِّر للمصطلحية من هذا الثالوث ركيزة أساسية لقيام النظرية المصطلحية العالمية General theory of terminologyوالتي حاولَ من خلالها «الاستفادة من علم المنطق ونظرية المعرفة لحل مشاكل التواصل بين أهل الاختصاص (...) وكان الهدَفُ الرئيسيُّ للعملية في هذا الحقل هُو وضع تصنيف لترتيب التصورات على شكل مسارد منظومية»[5]

ولكن التصور هو العملية الأولية في مرحلة الاصطلاح، فقد قامت نظريته هذه على إحداث تنظيم خاص لـ «طبيعة التصورات، وما بينها من علائق ونظمها وخصائصها، مع وصف التصورات (التعريف) وتخصيص مصطلح بتصور بعينه أو عكس ذلك، وكذلك طبيعة المصطلحات وبنيتها وتدوين المصطلحات سواءٌ بالطريق التقليدي أو مع الاستعانة بالحاسب الآلي»[6]

---

[1]–تيريزا كابري–مرجع سابق، ص 1.

[2]– علي القاسمي، علم المصطلح بين علم المنطق وعلم اللّغة العناصر المنطقية والوجودية في علم المصطلح، مجلة اللّسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، العدد 30، 1988م، ص 85.

[3]– المرجع نفسه، ص 85.

[4]– نفسه، ص 85.

[5]– هـ. فيلبر، المصطلحية في عالم اليوم، ترجمة محمد حلمي هليل، مجلة اللّسان العربي، العدد 30، ص 211.

[6]– فيلبر، المصطلحية في عالم اليوم_ مرجع سابق، ص 212.

في حين اهتمت النظرية الخاصة في علم المصطلح بوصف « المبادئ التي تحكُمُ وضع المصطلح في حقول المعرفة المتخصصة كالكيمياء، والأحياء، والطب، وغير ذلك، ويُسْهم عددٌ من المنظمات الدولية المتخصصة في تطوير النظريات الخاصة للمصطلحات، كل في حقل اختصاصها، ومن هذه المنظمات مُنظمة الصحة العالمية، والهيئة الدولية الكهربائية، وغيرها، والبحث في النظريات الخاصة للمصطلحية مازال في دور النمو»[1]

لهذا؛ فقد توحدت النظرية العامة التي تقوم بصياغة المبادئ العامة التي تحكمُ المصطلحية ككلّ، في حين ارتبط كلُّ علمٍ من العلوم بنظريته الخاصة في علم المصطلح، تميزهُ عن غيره من خلال مصطلحاته ومفاهيمه التي تفرد بها.

إنَّ التصنيف الذي اعتمده فوستر Wuster قد مهّد لكل حقل معرفي استقلاليته من خلال تصوراته، وتسمياته، ومفاهيمه، من أجل إحداث اتصال لغوي فعال بين أهل الاختصاص الواحد، لأنَّ الاصطلاح هنا هُو «أداة عمل تساعد على فك التباس الاتصال العلمي والتقني بكيفية فعالة»[2]، لذلك فالأمر يتمحور حول علاقة ثلاثية بين التصور، والمفهوم، والمصطلح، كنتيجة حتمية لهذا التتابع، إذْ لا يمكن أن يبقى المفهوم كصورة ذهنية لا يمكن تقييدهُ بتسمية معنية، أو أنّهُ من غير الممكن إدخاله في إطار اللّغة التي نتج فيها، لأنَّ التفكير لا يكون إلاَّ من خلال اللّغة، والمفهوم لغة مجرّدة في أصله، ولهذا فإنَّ «الاصطلاح بالنسبة لفوستر، يتأسس، فعلاً، على دراسة المصطلحات انطلاقا من المفهوم الذي تُعبِّرُ عنهُ، وكذلك على أساس تحليل علاقتها، فالمفهوم إذن، محور العمل الاصطلاحي».[3]، لأنه ينتج أولاً في العملية الاصطلاحية ككل.

ولقد ساهمت المعلوماتية بشكل كبير وفعال في تطور العلوم عامة، والمصطلحية بصفة خاصة، من خلال ما استحدثتهُ من تقنيات في مجال حفظ المصطلح، وتخزينه، وسهولة استرجاعه، وكذا توثيقه، وتنظيمه، وتقييسه، هذا التقييس، والتنميط المصطلحي هوُ «العملية التي تسمح لجهاز رسمي بتحديد مفهوم ما واختيار مصطلح في لغة أو في عدة لغات يُسنُّ لهذا المفهوم، ويُفضل على غيره من المصطلحات، بمعنى تخصيص مصطلح واحد لمفهوم علمي واحد، ونبذ المترادفات والاشتراك اللّفظي وكلّ ما يؤدي إلى الغموض والالتباس في اللّغة العلمية»[4]، ولهذا يُساهمُ التقييس المصطلحي في الغاية الأسمى لعلم المصطلح التي تتمثل في توحيد المصطلحات، ومقابلة المفهوم

---

[1]- علي القاسمي، علم المصطلح بين علم المنطق وعلم اللّغة، مرجع سابق، ص 85.

[2]- خالد الأشهب، المصطلح العربي والتمثيل، عالم الكتب الحديث، إربد – الأردن، الطبعة الأولى، 2011م، ص 49.

[3]- المرجع نفسه، ص 50.

[4]- خضر عليان القرشي، حامد صادق قنيبي، المصطلح العلمي دوره وأهميته، مجلة جامعة أم القرى، العدد الثامن، 1414هـ، ص 155.

الواحد بالمصطلح الواحد في الحقل المعرفي الواحد، إضافة إلى هذا يُعدُّ التقييسُ «الإجراءَ الذي يُعطي الحلول للمشاكل العصرية المستجدة بشكل أساسي في مجالات العلوم والتكنولوجيا والاقتصاد بهدف تحقيق الدرجة المثلى من التنظيم في مجال ما»[1]

فيساهم التقييسُ من خلال علاقة تبادلية بينهُ وبين المعلوماتية في تطوير الوسائل التكنولوجية الحديثة من خلال المفاهيم، والمصطلحات، لتساهم المعلوماتية بدورها في حفظ وتخزين هذه التسميات الجديدة، وسهولة استرجاعها، لذلك؛ «فالمصطلحية العصرية هي شديدة الارتباط بعلوم المعلومة (الحاسوبيات) والتوثيق، والعمل المصطلحي من نوعية جيدة يُنتج معطيات موثوق بها ومتعددة الوظائف (أحادية اللّغة أو متعددة اللّغات) التي هي عناصر أساسية لأنظمة تدبير المعلومات والمعارف، ومن ذلك فالوثائق المصطلحية المسعفة بالحاسوب، يعني تأليفاً بين طرق المصطلحية وطرق التوثيق هي من مهمات هندسيات المعرفة على مستوى المنطق المفهومي، ويمكن أنْ نسميها هندسيات مصطلحات المعرفة»[2]، ولم تتصل المصطلحية بمجال المعلوماتية فقط في إنجاز مهامها وتحقيق أهدافها، بل كان لكثيرٍ من المجالات والحقول المعرفية الأخرى الدخل الكبير في هذه المهام ومن بينها التوثيق، فـــ «الوثائقية والمصطلحية هُما تخصصان متكاملان، والتوثيق يخدمُ المصطلحية كمصدر معلومات وكوثيقة عمل، والمصطلحية تشتغل التوثيق كوسيلة وصف وفهرسة»[3]، بحيث يساهم التوثيق المصطلحي في خلق نظام فعال في مجال تصنيف المصطلحات وتخزينها، لذلك إذا ما أريد العودة إلى مثل هذا النظام سَهُلَ على المصطلحيين معرفة الوثائق السابقة الخاصة بمجال الموضوع الذي هو قيد الدّراسة، لهذا فقد ارتبط كل من التوثيق والمعلوماتية بالمصطلحية.

ثمَّ إنَّ «العلاقة بين الاصطلاح والمعلوماتية تشبه إذن، العلاقة التي تربط الاصطلاح بالتوثيق، فالاصطلاح، من جهة، لا يمكن أنْ يستغني عن المعلوميات في إنجاز مهامهِ، وهو من جهة أخرى، يزوِّدُ المعلوميات بالعناصر التي تسمح لها بإحداث تطورات في مجال الذكاء الاصطناعي، خصوصاً في مجال بناء الأنظمة الخبيرة (escperts systémes) »[4]، لأنَّ إنجاز المهام ضمن المصطلحية من خلال المعلوميات، يتمثل في تخزين المصطلح، وتوحيده، وتوثيقه، وتنظيمه، وتسهيل استرجاعه من خلال الحاسوب، ولقد ساهمت المعلوميات

---

[1]- خضر عليان القرشي، حامد صادق قنيبي_ مرجع سابق، ص 156.

[2]- ماريا تيريزا كابري-مرجع سابق، ص 81- 82.

[3]- المرجع نفسه، ص 251.

[4]- خالد الأشهب، المصطلح العربي البنية والتمثيل- مرجع سابق، ص 38.

بحق في إحداث هذه الأمور، في مقابل ذلك نجد أنَّ العناصر التي تسمح بتطور مجال الذكاء الاصطناعي تتمثل في المفهوم كعنصر وطيد الارتباط بالمصطلح.

إنَّ هذا التخزين الذي يتم في المصطلحية عن طريق المعلوميات كان سببا فاعلا في ظهور بنوك المعطيات التوثيقية والببليوغرافية الأولى، لتظهر بعد ذلك بنوك المعطيات الاصطلاحية في الستينات، وهذا ما يعدُّ كمرحلة أولى لتطور المصطلحية، وفقاً لما أنتجتهُ المعلوميات من وسائل وأدوات، وكمرحلة ثانية كانت الجهود موجهة صوب تحقيق إمكانات الولوج إلى المعلومات عن بعد، من خلال الأقراص المدمجة التي تخزَّن ضمنها المعطيات الاصطلاحية، إضافة إلى تطور النشر الآلي للمعاجم، وللاصطلاحات انطلاقاً من المعلومات التي تتضمنها قواعد المعطيات.[1]

وبهذا، فقد تطورت المصطلحية في حدّ ذاتها وساهمت في تطوير عديد العلوم الأخرى من خلال إعطاء أنظمة خاصة لتضيف مُصطلحات هذه العلوم، ولهذا يبقى الهدف الرئيس للمصطلحية حسب المتخصصين "ومسارُ العمل المصطلحي ليس هو ابتكار تسميات لنظام تصور ذهني مستبقة الإنجاز، بلْ تحديد وتكوين المصطلحات التي يستعملها في الواقع المتخصصون، والتسميات التي يتوجب على المصطلحي جمعها توجدُ في الوثائق، وباستغلال تلك الوثائق يستخرج المصطلحيُ كُلَّ مصطلح حسب دلالته، ووظيفته، وشكله ووضعه بغية القيام بوضع تسمية ملائمة، وفقط في حالة تنازع بين تسميات عدّة ونظراً لغياب اتفاق بين المتخصصين على الشكل المستعمل أو لغياب ملائمة لسانية للمصطلح المعني يمكن أنْ نعود للتوحيد"[2]

ومنْهُ؛ فقد نحا علم المصطلح في العصر الحالي نحواً آخر، من خلال ربط وضع المصطلح الجديد بعمل المتخصصين في الحقل العلمي الخاص بالمفهوم الجديد، الذي يتطلب تسمية مناسبة، فإذا حصَلَ هذا، انتقل الدور للمصطلحي منْ أجل جمع مصطلحات الحقول المعرفية المختلفة، وتصنيفها وفقاً لحقولها، حتى إذا تعددت التسميات التي وضعها المتخصصون في مفهوم واحد، أصبح من الضروري اللّجوء إلى اختيار ما هو يُناسب المفهوم، وما هُو قد شاع بين الناس، حتى أصبح ما يُميِّزُ المصطلحية كعلم عن غيرها من العلوم، هُو أن كُلَّ المتخصصين في المجالات العلمية المختلفة _والاختصاص شرط واجب_ يمكن لهم أنْ يصبحوا مصطلحيين بامتياز

[1]- ينظر: خالد الأشهب، المصطلح العربي البنية والتمثيل- مرجع سابق، ص 40- 41.

[2]- ماريا تيريزا كابري- مرجع سابق، ص 80.

من خلال إنتاج المفاهيم الجديدة ومسمياتها الواجبة لها، ولكن ذلك الامتياز لا يتحقق إلاَّ بشرط التمكن من اللّغة أولاً، ومعرفة الشروط الواجب توفرها لوضع المصطلح الجديد ثانياً.

8/ آليات وضع المصطلح:

إنَّ العربية لغة ولودٌ ودودٌ_ إذا جاز التعبير _ في مجالات العلوم كافة بصفة عامة، وفي مجال الألفاظ والمصطلحات والمفاهيم بصفة خاصة، وذلك باتفاقٍ وإجماعٍ بين الدّارسين والمختصين في مجال توليد المصطلح العلمي، أو في المجالات العلمية المختلفة، الذين يُعنون بإنتاج المفهوم أيضاً، لأنها –العربية – تتوفر على قوة توليدية هائلة لهذه المصطلحات والمفاهيم، قد لا تتوفر في غيرها من اللّغات، ولو أنْ كان الأمْرُ عكس ذلك ما استطاعت العربية لغة القرآن الكريم أولاً والحديث النبوي الشريف أنْ تُجاري بألفاظها تلك المعاني الراقية الوافرة الموجودة في كتاب الله بالدرجة الأولى، وأحاديث النبي عليه الصلاة والسلام، ولو أنْ كان الأمر عكس ذلك أيضا ما استطاعت العربية أن تواكب ما كان سائداً في أزهى عصور العرب على الإطلاق من تحولات وتطورات في مجالات العلم والمعرفة، عندما ازدهرت العلوم في الفترة العباسية وانتشرت، وتأسست مدارسُ التعليم وتوسعت، وأصبحت الحركة العلمية والتُّرجمية قائمة بحق، فظهرت العلومُ المختلفة التجريبية منها والإنسانية، كالطب، والفلسفة، والرياضيات، وغيرها، نتيجة لاجتهاد علماء العربية في التأليف من جهة، واجتهادهم الكبير في علوم الثقافات الأخرى من جهة ثانية، فكان لحركة الترجمة الأثر الكبير في الحضارة العربية الإسلامية في العصر العباسي بداية، والعصور الأخرى على مختلف المستويات والأصعدة، وخاصة على المستوى الثقافي والفكري لأبناء البيئة العربية، فاحتاج بذلك المختصون والمؤلفون والمترجمون إلى الألفاظ الدقيقة، والدّالة على المفاهيم الجديدة، الناتجة في البيئة العربية أو الواردة عليها، فاستحدثت بذلك الوسائل والآليات في العربية لمضاهاة التطور الحاصل في العلوم ارتباطا بما هُو حاصلٌ في العربية من تطور علمي، وما هُو وارد عليها من آخر.

فتعددت بذلك طُرق وآليات وضع المصطلح، فمنها: التوليد بالاشتقاق والمجاز، ومنها الاقتراض بالترجمة والتعريب، ومنها التركيب والنّحتُ، وهي كلها وسائل وآليات يتبعها أهْل الاختصاص لصناعة المصطلح العلمي في المجالات العلمية المتعددة، لسدّ ذلك النَّقص في مجال المصطلحات الخاصة بالحقول المعرفية المختلفة، وليس علينا أنْ نقول بأنَّ الآليات المتعددة ضمن العربية قد كانت ونتجت وفقاً لقيام علم المصطلح الحديث، وإنَّما قد نشأت وتوفرت في التراث العربي الإسلامي، عند علماء العرب الذين كانُوا في أمس الحاجة إليها، للتعبير عن المفاهيم المستحدثة الجديدة، وعند الشعراء والأدباء أيضاً، فكان ذلك من خلال هذه الآليات.

واستمر الأمْرُ على ذلك النّحو في العصور اللاّحقة من أجل وضع المصطلحات اللازمة للمفاهيم المستحدثة في العلوم الناشئة والوافدة على حدّ السواء، ولأنَّ المصطلح تتخلَّلُهُ صعوبات الوضع أحياناً، وتعقيدات الفهم من المتلقين أحياناً أخرى، وتعتريه مشكلات التعدد والفوضى الاصطلاحية في كثير من الأحايين الأخرى، فإنَّ علم المصطلح في الدّراسات العربية الحديثة من خلال القائمين عليه قد نشأ وفق منهجية عامة لوضع المصطلحات العلمية للمفاهيم الجديدة في المجالات المعرفية المختلفة، تم الاتفاق عليها في ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلحات التي عقدت في الرباط سنة 1981م، والتي تتضمن المبادئ والأسس التالية:[1]

- ضرورة كون مدلول المصطلح اللّغوي ومدلوله الاصطلاحي متقاربين.
- عدم جواز وضع أكثر من مصطلح واحد للمفهوم العلمي الواحد، وتجنب تعدد الدلالات للمصطلح الواحد.
- الحفاظ على التراث وخاصة ما استعمل منه أو استقر من مصطلحات علمية عربية صالحة للاستعمال الحديث، وما ورد فيه من ألفاظ معربة.
- مسايرة المنهج العالمي في اختيار المصطلحات العلمية، ومراعاة التقريب بين المصطلحات العربية والعالمية لتسهيل المقابلة بينهُما للمشتغلين بالعلم والدّارسين.
- استخدام الوسائل اللّغوية في وضع المصطلحات العلمية الجديدة بالأفضلية طبقاً للترتيب التالي: (التراث، فالتوليد (لما فيه من مجاز، واشتقاق، وتعريب، ونحت).
- تفضيل الكلمات العربية الفصيحة على الكلمات الأجنبية المعرّبة، والمعرّبة قديما على المعرّبة حديثاً.
- تجنّب الكلمات العامية إلاَّ عند الاقتضاء، بشرط أنْ تكون مشتركة بين لهجات عربية عديدة، وما هُو جدير بالذكر هُنا أنَّ العامية لا تفرض نفسها في مقابل العربية الفصيحة، ولا شكَّ في أنَّ العربية تحوي من الألفاظ الفصيحة ما لا يوجدُ في لغة أخرى، لذلك فإنَّ مقابلة المفهوم بمصطلح عامي غير فصيح يعدُّ إجحافاً في حق اللغة، وأنَّ البحث الجدّي الصارم سيفضي بالضرورة إلى إيجاد وإحداث ووضع مصطلح عربي مستمَدٍّ من اللّغة الفصيحة في مقابل المفهوم الجديد.
- تفضيل الكلمة السهلة النُّطق على الكلمة الصعبة، وتجنب استعمال النافر من الألفاظ.

[1]- ينظر: أحمد شفيق الخطيب، ملاحظات وأفكار حول: ورقة عمل ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلحات، مجلة اللّسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الرباط، العدد 24، ص 113- 123، ومحمد علي الزركان، الجهود اللّغوية في المصطلح العلمي الحديث، منشورات اتحاد الكتاب العرب، د ط، 1998، ص 424- 426.

- تفضيل الكلمة التي تسمح بالاشتقاق على الكلمة التي لا تسمَحُ به، وتفضيل الكلمة الفردية على الكلمة المركبة أو العبارة، ومن ذلك ما جاء في مصطلح (مذياع) الذي يُعطي إمكانيةً لاشتقاق مصطلحات أخرى كإذاعة، ومذيع، ومذيعة، عكس مصطلح (راديو) المقابل لهُ في المفهوم، والذي لا يسمحُ باشتقاقات ومصطلحات أخرى تُستخلصُ منهُ.
- تفضيل الكلمة الدقيقة على المبهمة ومراعاة أنْ يتفق المصطلح العربي مع المدلول العلمي للمصطلح الأجنبي، ولو أنّ ذلك يبدو صعب المنال نظراً لتلك الخصوصية الثقافية التي تتميز بها المصطلحات والمفاهيم، والتي تكتسبها من بيئتها التي نشأت فيها، ولا يمكن للترجمة نقلها من لغة إلى أخرى.
- في حالة المرادفات أو القريبة من الترادف، تفضيلُ اللفظة التي يوحي جذرها بالمفهوم بصفة أوضح.
- تفضيل الكلمة الرائجة على الكلمة النادرة أو الغريبة، إلاَّ إذا خشي أنْ يلتبِس معنى المصطلح بالمعنى الشائع والمتداول لتلك الكلمة.
- الأخذ بما دَرَجَ المختصون على استعماله من مصطلحات ودلالات علمية خاصة بهم أو قاصرة عليهم، معربّة كانت أو مترجمة.

ولما اقتضت منهجية وضع المصطلحات العلمية الجديدة استخدام الوسائل اللّغوية في توليد المصطلحات وفقاً للترتيب التالي: التراث، فالتوليد (لما فيه من مجاز واشتقاق وتعريب ونحت)، اقتضت المنهجية العلمية سَرْدَ وتوضيح هذه الآليات وفقاً للترتيب الذي وُضعَ، فكان أوّل الوسائل هو التراث الذي ينفلتُ في الحقيقة من وسائل وآليات وضع المصطلح، من خلال عدم إحداثه لمصطلح علمي جديد ومبتكر، وإنّما يختصُّ القائمون بالعودة إلى الكُتب والمعاجم اللّغوية القديمة في المجالات العلمية والمعرفية المختلفة من أجْلِ إقامة «عمل أولي منظم يتناول استقصاء المصطلحات القديمة»[1]، على الرّغم من الصعوبة الكبيرة التي يتضمنها هذا الاستقصاء في الكتب اللّغوية القديمة، ذلك ما أكَّده عبد الرحمن الحاج صالح من خلال قوله: «ونحن نعرف أنَّ الباحث – واللّغوي خاصة – قد يقضي الشهور بل والسنين الطوال في قراءة الأسفار الكثيرة من الكتب حتى يعثُرَ على بغيته»[2]

ورغم تلك العقبات التي تواجه الباحث، إلاَّ أنَّ ذلك التأكيد الكبير الذي نادى به القائمون على ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلحات العلمية الجديدة من خلال البند الرابع الذي نصَّ على «استقراء التراث العربي

[1]– محمد ممدوح خسارة، المعاجم اللّغوية وأهميتها في وضع المصطلحات، مجلة اللّغة العربية بدمشق، المجلد 78، الجزء 3، ص 710.

[2]– عبد الرحمن الحاج صالح، ورقة مشروع الذخيرة اللّغوية، مجلة اللّسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، العدد 47، 1998م، ص 107.

وإحيائه، وخاصة ما استعمل منهُ أو ما استقر من مصطلحات علمية عربية صالحة للاستعمال الحديث، وما ورد فيه من ألفاظ معربة»[1]، وأنَّ عملية الاستقراء تتطلب جُهداً كبيراً للبحث عن هذه المصطلحات، وتحيينها، وإخراجها وفق ما يتناسب مع المفاهيم المستحدثة وما في ذلك من بحث طويل، إلاَّ أنَّ الأمْر يستلزم استخراج هذه المصطلحات بتلك الطريقة، وأنّ الثروة اللّغوية الموجودة في كتب التراث تُعدُّ من أهم المنافذ والسّبل الفعالة لمواجهة مشكلات المصطلح في عصرنا الحالي.

من أجل ذلك حدّد "ممدوح محمد خسارة" طريقة الاستفادة من التراث اللّغوي العربي في وضع المصطلحات من خلال أشكال المادة المصطلحية في المعاجم اللّغوية متمثلة في[2]: المصطلحات العلمية الجاهزة التي يمكن استعمالها مباشرة لترجمة مصطلحات أجنبية مقابلة لها، وكذا التسميات القديمة القابلة للإحياء لاستخدامها كمصطلحات جديدة بعد شحنها بدلالة مُعاصرة بطريق التجوز، إضافة إلى الثروة اللّفظية الموجودة في المعاجم التراثية والمتمثلة في الجذور اللّغوية بدلالتها الأصلية (المعجمية)، والمكتسبة (المصطلحية)، التي يمكن إعمال الخاصية الاشتقاقية فيها، كتوليد كلمات تقابلُ مُصطلحات أجنبية جديدة، تدخُلُ بواسطتها الكلمة المشتقة حقل الاصطلاح، وحتى إذا ما اعتبرنا أنّها قامت من خلال آلية الاشتقاق، إلاَّ أنَّ ذلك لا ينفي المصدر الأول لها متمثلاً في كتب التراث، وإحيائها من أجل التعبير عن مصطلح أجنبي جديد عوضاً عن اتخاذ الترجمة أو التعريب كبديلين لحدوث الأمر.

وما تجدرُ الإشارة إليه هُنا، هو عدم قيام محاولات جادّة للاستفادة من هذا التراث، رُغم التوصيات العديدة من قبل الهيئات والأفراد، وأنَّ «المصطلحات الحضارية والعلمية التي استقيت من التراث قليلة في عددها محدودة في نطاقها، ولم تكُنْ نتيجة رصدٍ منهجيٍ بقدر ما كانت تمثل اجتهادات فردية جاءت عفو الخاطر، ويقَعُ جلها في باب المجاز، كاستعارة (القاطرة) أي الناقة التي تقودُ (القطار) أي قافلة الجمال قديما، لتدل على الآلة البخارية التي تسحَبُ بقية عربات واسطة النقل المعروفة اليوم بالقطار»[3]

لذلك يتجلّى تراثنا اللّغوي من خلال المصطلحات المكنونة في المعاجم المتعددة، في شكل أفق واسع يلزمُنا الخوض فيه، من أجل استمداد العناصر اللّغوية اللاّزمة للتعبير عن المفاهيم الحديثة، بشتى وسائل وآليات

---

[1]- نسيب نشاوي، ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلحات العلمية الجديدة بالرباط، مجلة مجمع اللّغة بدمشق، المجلد 56، الجزء 4، أكتوبر 1981م، ص 888.

[2]- ينظر: محمد ممدوح خسارة، المعاجم اللّغوية وأهميتها في وضع المصطلحات- مرجع سابق، ص 711- 712.

[3]- علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية- مرجع سابق، ص 216.

إحياء التراث، وإنْ كان مفهوم التراث يبتعدُ تقنياً عن مفهوم آليات وضع المصطلحات العلمية، من خلال بعض الإجراءات التي يفتقدها، وتتوفر في عدَدٍ من المفاهيم من مثل الاشتقاق والترجمة والتعريب، فإنَّه يعدُّ بغض النظر عن ذلك المنهَلَ الأول الذي تستمد منهُ الأمة هُويتها القائمة على اللّغة العربية بالدرجة الأولى.

لتتوالى بعد ذلك الآليات واحدة تلو الأخرى، بحسب أهميتها في العربية، والتي من ضمنها الاشتقاق إذْ: «أجمَعَ أهل العربية – إلاَّ من شذَّ منهُم – أنّ لِلُغة العرب قياساً، وأنَّ العرب تشتق بعض الكلام من بعض، قال ابن دحية في شرح التسهيل: الاشتقاق أخذُ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية، وهيئة تركيب لها، تبدَّلُ بالثانية على معنى الأصل، بزيادة مفيدة لأجلها اختلفا حروفاً أو هيئة، كضارب من ضرب، وحَذِرٌ من حَذِرَ »[1]، فلمّا كان الاشتقاق بهذا المفهوم، يعمل من خلاله اللّغويون على تطوير اللّغة وإثرائها بالمفردات والمصطلحات من خلال جذورها المعجمية، لإنتاج ثروة لفظية تُبعدُ عن استعمال الدخيل من المصطلحات، فإنَّ ذلك ينمُّ عن الأهمية الكبيرة لآلية الاشتقاق في توليد المصطلحات العلمية، خصوصاً إذا ما علمنا بأنَّهُ يُقسَّمُ إلى أربعة أقسام متمثلة في[2]: اشتقاق صغير يهتمُّ بنزع كلمة من أخرى، وآخر كبير عرّفه اللّغويون بالقلب و/أو الإبدال، إضافة إلى اشتقاق أكبر جاء به ابن جني وأستاذه أبو علي الفارسي، أمّا الاشتقاق الكُبّار فقد تمثل في النّحت الذي يُعدُّ آلية هامة من آليات وضع المصطلح.

ولقد اختير المجاز ليكون ثالث الآليات بعد التراث والاشتقاق لتوليد المصطلحات العلمية في المجالات المعرفية المختلفة، وقد مثّل نقطة كبيرة بين أهل اللّغة من المحدثين، كما اعتبرهُ بعضهم كنوع من الاشتراك اللّفظي في اللغة العربية، إذ المجاز :«مِنْ "جاز الشيء يجوزُهُ"، إذا تعدّاهُ وإذا عُدِلَ باللّفظ عمّا يوحيه أصلُ اللّغة، وُصِفَ بأنَّهُ "مجاز"، على معنى أنَّهُمْ جازُوا بِهِ موضِعَهُ الأصليَّ، أو جازَ هو مكانَهُ وُضِعَ فيه أوَّلاً»[3]

ولئن تمَّ التمعن جيداً في تعريف المجاز عند عبد القاهر الجرجاني، وُجدَ ذلك التناسُب بين مدلول المجاز اللّغوي ومدلوله الاصطلاحي الذي يقومُ على إدخاله ضمن مجال علم المصطلح كآلية من آليات وضع المصطلح وصناعته، فإذا كان الأوّل يقوم على نقل اللّغة عامة من معنى لآخر لوجود مشابهة بينهما، فإنَّ الثاني يقوم على

---

[1]–السيوطي عبد الرحمن جلال الدين ، المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، تحقيق محمد أحمد جاد المولى بك، محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد البجاوي، مكتبة دار التراث، القاهرة، الطبعة الثالثة، 2008م، الجزء الأول، ص 345- 346.

[2]– ينظر: نادية رمضان النجار، طرق توليد الثروة اللّفظية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2009م، ص 37، وعبد القادر بن مصطفى المغربي، الاشتقاق والتعريب، مطبعة الهلال، مصر، د ط، 1908م، ص 10، وعلي القاسمي – مرجع سابق، ص 382.

[3]–الجرجاني أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد ، أسرار البلاغة، تحقيق محمود محمد شاكر، دار المدني، جدّة، د ط، د ت، ص 395.

نقل المصطلح من مفهوم لآخر لوجود مشابهة بينهما، وهذا ما ذكرهُ الجرجاني "بملاحظة الأصل" والذي يقومُ على "أنّ الاسم يقَعُ لما نقولُ أنّهُ مجازٌ فيه بسببٍ بينهُ وبين الذي تجعَلُهُ حقيقة فيه"[1]

ولمعرفة حقيقية بمفهوم المجاز، لا ينبغي أن نُهمل نظرة اللّسانيات التوليدية لهذا المصطلح على الخصوص، والذي "يرتبط بمفهوم جوهري أعم في اللّسانيات الحديثة (التوليدية خاصة) هو مفهوم الإبداعية الذي يعتبرُ خصيصة جوهرية للقدرة اللّغوية، وذلك بناءً على أنّ قدرة المتكلمين على توسيع معنى الوِحدات المعجمية عن طريق تحويلات استعارية، أو نقول كنائية، تعتبر جزءاً لا يتجزأ من قدرتهم اللّغوية"[2]، فإذا كانت القدرة مجالاً واسعاً يسمح للممارسة الإبداعية من خلال "إبداع المتكلم لدلالات معجمية، وتراكيب دلالية معجمية تختلف عن تلك الدلالة التي تفيدها الوحدة أو البنية المعجمية، المعروفة والمألوفة، بين أفراد الجماعة اللّغوية، حيثُ يقومُ أفراد هذه الجماعة اللّغوية بتوليد معانٍ جديدة، تحملُ قيما دلالية جديدة، لأبنية معجمية موجودة من قبل استوجبتها سياقات ومقامات وظروف وملابسات لغوية، ولم تكن تتعمق في مدلول البنية المعجمية قبل ذلك"[3] فإنَّ ذلك لا يعني أبداً التخلي عن قيود استعمال هذا المجاز لتجنب مخاطر الاشتراك اللّفظي، ثمَّ إنَّ مفهوم المتكلم المبدع فيما سبق شاملٌ جامعٌ لكل من المصطلحي في ميدانه، والمتخصص في مجاله واختصاصه، ومن هُم أدنى من ذلك مرتبة، الذين يختصون باستعمال المصطلح استعمالاً تواصلياً فقط، وما يمكن قوله عن المجاز كآلية لتوليد المصطلحات من خلال نقل المصطلح إلى مفهوم جديد نظراً للمشابهة والمماثلة أنّ ذلك لا يشكل أبداً أي نوع من الالتباس والغموض في المفهوم الثاني المنقول إليه، وإنَّ تحقيق ذلك المعنى أو المعنيين بالأحرى، يكون من خلال السياق الذي وُضعَ فيه، سياق يتناسبُ في مرة مع المعنى الأصلي، وسياق آخر يُحيلنا إلى المفهوم الثاني الذي نُقِلَ إليه.

فإذا ما فشلت الآليات السابقة في توليد المصطلح الذي يعبَّر به عن المفهوم المبتكر الجديد، تم اللّجوء من طرف المتخصصين إلى نقل المصطلح المراد من الثقافات الأخرى عن طريق التعريب أو الترجمة، وهما يختلفان من حيث المفهومُ، ومن حيث طريقةُ الاستعمال، ذلك أنَّ التعريب "هو نَقْلُ الكلمة إلى العربية في صورة التركيب الصرفي العربي، تُعطي رنيناً عربياً، وقد يشتق منها الفِعلُ (...)، والكلمة télévision تُعرّب: تلفزة، تلفاز،

---

[1]- الجرجاني، أسرار البلاغة_مرجع سابق، ص 395.

[2]- محمد غانم، التوليد الدّلالي في البلاغة والمعجم، دار توبقال للنشر، المغرب، الطبعة الأولى، 1987م، ص 4.

[3]- حسام البهنساوي، التوليد الدلالي للمادة اللّغوية في كتاب شجر الدّر لأبي الطيب اللّغوي في ضوء نظرية العلاقات الدّلالية، مكتبة زهراء للشرق، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى، 2003م، ص 10.

(...)»[1]، حتى يُظنّ من بعض الكلمات المعربة أنّها عربية فصيحة خالصة، وكثيرٌ من المصطلحات نقلت إلى العربية عن طريق التعريب، عندما بدأت النهضة العلمية الأوروبية، ولم يستطع أهلُ العربية مجاراة ذلك التطور الهائل الحاصل في مجال العلوم من جانب المصطلحات والمفاهيم، وذلك بالعودة إلى كتب التراث والبحث عن مقابلات مناسبة، ممّا جعلهم يستنجدون بالتعريب من خلال "إدخال اللّفظ الأعجمي ضمن المعجم العربي، فيُصقل ويُصاغ في قوالب الأوزان ويمكّن من القبول لأبنيتها والخضوع لمقاييسها وقواعدها، فيشتق منهُ على الطريقة التي بها يُشتقُ من اللّفظ العربي الصميم»[2]، لهذا أصبح التعريب وسيلة هامة من وسائل إثراء اللّغة العربية بالمصطلحات العلمية في المجالات العلمية المختلفة، وما تجدُرُ الإشارة إليه أن هناك إشكالية واضحة وصريحة في التعريب، لدى بعض من كتبوا في التعريب ومفهومه، وهي استعمال هذا المصطلح بمفهومين متباعدين تماماً: أحدهما هو نقل اللّفظ الأعجمي إلى العربية وإخضاعه للقواعد الصرفية التي يقومُ عليها مع الحفاظ على مكوناته الصوتية الفونيمية، والآخر هو استعمال التعريب بمعنى شامل لمختلف آليات الوضع المصطلحي الأخرى كالاشتقاق، والترجمة، وغيرها، ليصبح بذلك مصطلح التعريب كموافق لما أطلق عليه الوضع المصطلحي وآلياته، وكأنَّ التعريب هُنا هو الوضع نفسهُ بصفة عامة.

بلْ إنَّ الرأي الآخر حول مفهوم التعريب، يضَعُهُ ضمن معنى عام شامل يختصُّ بمجال تدريس العلوم الوافدة من البيئة الغربية إلى الثقافة العربية، وإمكانية تدريسها وفقاً للغة العربية، كالطب وغيره، مثلما فعلت الجامعة السورية من خلال تدريس الطب باللّغة العربية، والحقيقة أنّ المفهوم الألزم للتعبير عن التعريب ضمن المصطلحية، هو كيفية نقل المصطلحات العلمية المتخصصة في المجالات المعرفية المختلفة إلى اللّغة العربية، من خلال آلية التعريب فقط والتي تُخضِعُ اللّفظ الأعجمي لقواعد العربية الصرفية، بعْدَ الحفاظ على الأصوات المشكِّلةِ لهذا المصطلح، أمّا المفاهيم العامة الأخرى المتمثلة في جعل التعريب في مقابل مفهوم آليات وضع المصطلح عامة، وكذا التعريب المختص بطريقة تدريس العلوم الوافدة من الغرب فهي تبتعِدُ أساساً عن المفهوم المتخصص للتعريب ضمن علم المصطلح.

وإذا كان التعريب من وسائل الاقتراض اللّغوي فإنَّ الترجمة أيضاً كذلك، تعمل على نقل المصطلحات العلمية إلى اللغة العربية لذلك تعدُّ –الترجمة– وسيلة هامة وآلية من آليات توليد المصطلحات العلمية إذا ما

[1]– علي فهمي خشيم، رحلة الكلمات الرحلة الأولى، مركز الحضارة العربية، القاهرة، الطبعة الثانية، 2001م، ص 18.

[2]– إدريس بن حسن العلمي، في التعريب، النجاح الجديدة، الدّار البيضاء، الطبعة الأولى، 2001م، ص 20.

دخلت ضمن مجال علم المصطلح، فإذا خرجت من ذلك المجال استقلت بذاتها وأصبحت علماً من العلوم أو فناً من الفنون، ولقد كانت الترجمة من أسبق العلوم ظهوراً في تاريخ الإنسانية على الإطلاق حيث «أنّ المترجمين والفلاسفة كانوا أسبق في الاهتمام بها نظرياً وعلمياً»[1]

إذ؛ لم تكن الترجمة وليدة العصر الحديث، وإنّما قد استعملها علماء العربية الأوائل لما ازدهرت العلوم في الفترة العباسية وتطورت من أجل استيعاب مفاهيم المعارف الناشئة في الثقافة الغربية كالفلسفة، والمنطق، وغيرها، حتى إذا ما أتت النهضة الأوروبية وكانت «النهضة العلمية العربية الحديثة(...) في حاجة إلى أن تجاري الحركة العلمية في الغرب، وفي مجال المصطلح تبيّن لهُمْ (...) وجُوب مجاراة المصطلحات العربية لنظائرها الأجنبية في كلِّ ما هو من خصائصها»[2] بدءاً بالصيغة الصوتية، وانتهاءً بتلك بالمرجعيات والخصائص الثقافية، والاجتماعية، والحضارية، والحمولة المعرفية التي يكتسبها المصطلح الأجنبي على إثر نشأته الأولى ضمن الثقافة الأولى، ولقد كانت الترجمة كوسيلة ناجعة لنقل العلوم، التجريبية منها والإنسانية من خلال نقل مصطلحاتها، ولعلَّ أبرز ما يردُ إلى الذهن ضمن هذا الأمر هو ذلك الانكباب الكبير على ترجمة النظريات النقدية واللّسانية الغربية الحديثة والمعاصرة، من قبل اللّسانيين العرب من أمثال أحمد المتوكل ضمن النظرية الوظيفية، وعبد القادر الفاسي الفهري ضمن النظرية التوليدية التحويلية، والنظرية المعجمية الوظيفية، من أجل نقل المفاهيم والمصطلحات اللّسانية وإسقاطها على قواعد اللغة العربية، ولأنَّ التشكيل الهرمي ضمن علم المصطلح، يتألف انطلاقا من التصور قاعدة أولى وخلفية ذهنية سابقة للمفهوم، الذي يردُ في المرحلة الثانية، ثمَّ يتجسّدُ من خلال اللّغة كمصطلح علمي، ولو أنَّ اللّغة هي الحاملة والمتمثلة ككل المراحل السابقة تصوراً ومفهوماً، لذلك يتشكل التفكير الإنساني في تطوير العلوم من خلال هذه الأمور الثلاثة كلوازم لحدوثه، فإذا ما اعتُمدت الترجمة كوسيلة لنقل العلوم والتطورات الحاصلة من خلال التفكير بمختلف مراحله، فإنها كثيراً ما تكون قاصرة في نقل مختلف التطورات والمفاهيم الناتجة في البنية الأصلية، فيصبح بذلك النقل مقتصراً على التسمية من خلال أصوات اللّغة، لهذا لا يمكن أن تشكل مصطلحات علمية من خلال نقلها عن الثقافات الأخرى لأن «الإنسان يكون إنساناً علمياً بفضل نشاطهِ العلمي وليس بما يمتلكه من مفردات»[3] فالمصطلحات الوافدة إلينا لا يمكن أن نشكل من خلالها تفكيراً ونشاطاً علمياً، لأنَّ إنتاج المصطلحات في بيئة معينة يمثل ذروة ما توصل إليه التفكير العلمي في تلك البيئة، ويمثل الصيغة

---

[1]- صلاح كزارة، المصطلح العلمي عند العرب تاريخه مصادره نظريته، د ن، د ط، د ت، ص 218.

[2]- محمد حسن عبد العزيز، التعريب في القديم والحديث مع معاجم الألفاظ المعربة، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، د ط، د ت، ص 213.

[3]- شوقي جلال، الترجمة في الواقع العربي والتحدي في ضوء مقاربة إحصائية واضحة الدّلالة، المركز القومي للترجمة، القاهرة، الطبعة الأولى، 2010م، ص 246.

النهائية والشكلية للمفاهيم المتشكلة في الذهن، فكيف لأمّة من الأمم أن تُقيم بحوثها وتفكيرها العلمي في شكلٍ عكسي خلافاً لما تعهده الأمم الأخرى؟ ثمّ كيف لأمة من الأمم أن تحاول إحداث مزاوجة بين مصطلحات ناشئة بعيداً عن ثقافتها وبين مفاهيم متأصلة متجذّرة في بيئتها؟ إنّهُ إسقاطٌ عفوي ينجمُ عَنْهُ ارتباك واختلاطٌ في المفاهيم والمصطلحات، هذا بالضبط ما ذهب إليه اللّساني المغربي عبد القادر الفاسي الفهري حينما قال من خلال معجمه اللّساني: «فاغتنى المعجم اللّساني العربيّ بهذه الروافد الدّاخلة التي حرصنا على ألاَّ تختلط بالمفردات أو المصطلحات العربية المقترنة ببناءات تصورية ومعرفية وثقافية وتقنية مغايرة، وبذلك خالفنا من أراد التأصيل بتوظيف مفردات التراث، خشية أنْ تختلط المفاهيم القديمة والجديدة، فيسقط في المعرفة القديمة ما لا يوجد فيها، أو تحتمل المعرفة الجديدة، تمثُّلات قديمة»[1]

لذلك لا ينبغي إحداث تتبع لمسار الحركة العلمية الغربية من خلال مصطلحات قديمة، وإلزامها بمفاهيم جديدة، بلْ يجدُرُ اعتماد الترجمة لأنّها تؤهل «المجتمع وفق قضاياه ومشكلاته وخصوصيته لمواكبة الفكر، وابتداع المصطلح الذي يُفضي إلى تطوير اللّغة من خلال تطوير الفعل الاجتماعي الذي يجسّده مشروع قومي»[2]

إنّ إشكالية الترجمة كثيراً ما كانت عويصة، يلزم للقائمين عليها مواكبة الحركة العلمية القائمة، فيصبح بذلك نقْلُ المفاهيم والمصطلحات أمراً إجبارياً من أجل هذا التتبع، هذا ما يمكن أنْ يُحدث نوعاً من الفوضى الاصطلاحية ويؤدّي «إلى إغراق اللّغة المقترضة في بحر الدّخيل»[3]

لذلك ينبغي اعتمادُ تلك العقلانية في استعمال آلية الاقتراض اللّغوي، خصوصاً إذا ما توفرت إمكانية استخدام الآليات الأخرى في توليد المصطلح العلمي الجديد.

لقد كان النّحت مُنذ القديم عند علمائنا آلية هامة تُستعمل في صناعة الألفاظ الدّالة على معنى واحد من مجموع كلمتين، فلقد كانت «العربُ تنحتُ من كلمتين كلمة واحدة، وهو جنسٌ من الاختصار، وذلك: "رجلٌ عبشمي منسوب إلى اسمين، وأنشد الخليل:

أقول لهَا ودَمْعُ العين جار ألم تحْزنْك حَيْعَلَةُ المنادي.

---

[1]- عبد القادر الفاسي الفهري، معجم المصطلحات اللّسانية إنجليزي – فرنسي – عربي، دار الكتاب الجديد المتحدة، د ط، د ت، ص 7.

[2]- شوقي جلال، الترجمة في الواقع العربي والتحدي –مرجع سابق، ص 244.

[3]- محمد ضاري حمادي، وسائل وضع المصطلح العلمي في العربية، مجلة مجمع اللّغة العربية بدمشق، جويلية 2000م، المجلد 75، العدد الثالث، ص 581.

مكان قولِهِ: " حيَّ على" وهذا مذهبُنَا في أنَّ الأشياء الزائدة على ثلاثة أحرف فأكثرها منحوتٌ»[1]

حتى أتت النهضة العلمية فاستُلزم توظيف النحت لصناعة المصطلح في المجالات العلمية المختلفة من أجل التعبير عن المفاهيم العلمية المستحدثة بطريقة سهلة مختصرة، لأنَّهُ كثيراً ما يحصل التعبير عن المفاهيم العلمية من خلال مصطلح مركب، وأنَّ هذا لا يُنافي قواعد صياغة المصطلح، وأنَّ اعتماد آلية النحت قد ساهم بشكل كبير في التعبير عن تلك المفاهيم من خلال مصطلح واحد، فـ «بالرغم من المحاولات التي باءت بالفتك بكلُ الألفاظ المنحوتة والسعي إلى الاشتقاق، إلاَّ أنَّ الكثير منها متداول حتى الآن في المجتمعات العربية عامة (...) لحسن صياغتها وسهولة نطقها مثل الكهرومغناطيسي والبرمائي وغيرهما»[2]

ولأنّ النحت كآلية لصناعة المصطلحات العلمية الجديدة، يقومُ على إنتاج مصطلح واحد من مجموع مصطلحين مختلفين، للتعبير عن مفهوم علمي مستحدث، فقد اعتمد بطريقة محتشمة في مقابل الآليات الأخرى كالاشتقاق والترجمة، والتعريب، ورغم ذلك كلّه ووفقاً لأنّ "حياة المصطلح رهينة باستعماله" حققت معظم المصطلحات المنحوتة استعمالا كبيراً، وتداولاً واسعاً في مختلف الأقطار العربية، إلاَّ ما كان متكلفا منها.

في مقابل النحت يدخُل التركيبُ كآلية مشابهة لَهُ من حيثُ الوظيفةُ المتمثلة في صناعة المصطلح، ومن حيث طريقةُ الاستعمال المتمثلة في إحداث مصطلح جديد من خلال «ضم كلمتين إحداهُما إلى الأخرى وجعلهما اسماً واحداً، إعراباً وبناءً، سواء أكانت الكلمتان عربيتين أو مُعربتين، ويكون ذلك في أعلام الأجناس، والظروف، والأحوال، والأصوات، والمركبات العددية»[3]

ولأنَّ التركيب أنواع متعددة منها: الوصفي، والإضافي، والعددي، والعطفي، وغيرها، فقد اختص علم المصطلح من أجل صناعة المصطلح العلمي بالتركيب المزجي كطريقة لتوليد الثروة اللّفظية واللّغوية والذي «هو كلُّ اسمين جُعلاَ اسماً واحداً مُنزلاً ثانيهما من الأوّل منزلة تاء التأنيث ممّا قبلها، نحو: (بعلبك، وحضرموت)»[4]

---

[1]- ابن فارس أبو الحسن أحمد بن زكريا، الصاحبي في فقه اللّغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق أحمد حسن بسح، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 1418هـ، 1997م، ص 209- 210.

[2]- توشيوكي تاكيدا، النحت في اللّغة العربية بين الأصالة والحداثة تقدم العلوم ووضع المصطلحات الحديثة في العالم العربي المعاصر، مجلة دراسات العالم الإسلامي، المجلد 4، العدد1، 2 مارس 2011م، ص 13.

[3]- نادية رمضان النّجار، طرق توليد الثروة اللّفظية – مرجع سابق، ص 64.

[4]- محمد إبراهيم عبادة، معجم مصطلحات النّحو والصرف والقافية، دار المعارف –مصر، د ط، د ت، ص 144.

وليس الأمْرُ ينحصِرُ هُنا في الأسماء عامة، كأسماء الأماكن والأشخاص أو غيرها، وإنما يتعدى ذلك أيضاً إلى توليد المصطلحات العلمية في المجالات المتعددة، ومن ذلك المصطلحات المركبة في الطب، والفيزياء، وعلم الأحياء، وغيرها، ولا شكّ أنَّ السبب في التوظيف الكبير لآلية التركيب هُو ذلك السيلُ الوافر من المصطلحات العلمية الوافدة على الثقافة العربية من البيئة الغربية في مختلف مجالاتها، وإذا كان التركيب في مقابل النحت يتفقان من خلال الوظيفة وطريقة الاستعمال و "أنَّ التركيب يُستعمل لتوليد كلمة جديدة من كلمتين، كما هُو الحال في النحت، فإنَّ الكلمتين تحافظان على جميع حروفهما وحركاتهما، في حين أنهما في النحت تفقدان بعض حروفهما وقد يتغير ترتيبُ الحركات أيضاً، ولهذا يمكنُ القول إنَّ التركيب هُو أخذ لفظين (أو أكثر) ومزجهما في كلمة واحدة، أو إضافة أحدهما إلى الآخر من غير الإنقاص من بنيتهما، في حين أنَّ النحت هُو دمج لفظين أو أكثر في كلمة واحدة جديدة لا تتمثل فيها جميع حروف الألفاظ المكوّنة لها، في النحت تفقدُ العناصر المكوّنة للفظ الجديد بعض صوامتها، وفي التركيب تحتفظ تلك العناصر بجميع صوامتها وصوائتها"[1]

إنَّ هذا الاختلاف لا يخلقُ أي نوع من التناقض بين الآليتين، أو القصور في إحداهما من خلال الوظيفة، وإنما فقط تتعدد طرق وآليات ووسائل صناعة المصطلح العلمي في العربية وتختلف لا لشيء، إلاَّ لإثراء العربية بالمصطلحات العلمية اللازمة من أجل إحداث لغة تقنية علمية حضارية، تواكب ما ينتج عن أمم الحضارات الأخرى من خلال التسميات فقط، لأن المفاهيم والتصورات تتمثل كناتج حتمي وتستقر في اللغة التي نمت فيها بذورها الأولى، وإذا كان من اللازم ضمن المجالات العلمية العربية المختلفة محاكاة الوسائل والتقنيات الناتجة عن الأمم الأخرى بشتى الطرق والآليات، فإنه لا مفر للعربية وأهلها من تتبع هذا الإنتاج ومسايرته من خلال التسميات والاصطلاحات، وللعربية في ذلك وسائل عدة وآليات تمثلت في: التراث، والاشتقاق، والمجاز، والترجمة، والتعريب، والنحت، والتركيب.

9/ التناص المصطلحي _مصطلحا ومفهوما_:

لما كان تداخل العلوم العربية في التراث العربي الإسلامي حتمية معرفية نتجت عن تمركز علوم الآلة اللغوية حول القرآن الكريم، بعدما كانت قد ارتكزت ضمنه العلوم المقصودة كأصول الفقه، أصبح من العفوي جدا في تلك المرحلة التمهيدية التأسيسية لتلك العلوم أن يحدث هناك تداخل معرفي بين هذه العلوم من خلال المصطلحات المعبِّرة عن مفاهيمها، مثل انتقال مصطلحات علم الأصول مثل السماع، والقياس، والاستصحاب،

[1]- علي القاسمي، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العلمية – مرجع سابق، ص 436.

إلى النحو العربي من خلال إسقاط صائبٍ على مفاهيمه، ولئن كان اختيار مصطلح التداخل المصطلحي من قبل عديد الباحثين للتعبير عن تكامل المعارف وتداخلها في التراث العربي الإسلامي من خلال المصطلحات خاصة، فإن اختيار مصطلح "**التناص المصطلحي**" ههنا يأتي كمرادف تام للتداخل المصطلحي بين العلوم في العربية، ولئن كان مصطلح التناص ضمن اللسانيات النصية هو تعبير عن«العلاقات بين نص ما ونصوص أخرى مرتبطة به وقعت في حدود تجربة سابقة سواء بوساطة أم بغير وساطة»[1]، ويختص بالنص في حد ذاته باعتباره كلا متكاملا، فإنه ههنا يختص بالتعالقات الموجودة بين علوم العربية المحدَّدة، وذلك من خلال مصطلحاتها المشتركة بينها، مع تغيُّر حتمي في مفاهيمها وحمولاتها المعرفية، ووظائفها.

لذلك تكون العربية ضمن هذا المجال موضوعاً للدراسة والوصف والتحليل المستوياتي، من خلال علوم النحو، والصرف، وفقه اللغة، واللسانيات العربية، والقول باللسانيات العربية يضعنا في موضع التفريق بينها وبين مفهوم لسانيات العربية، إذ إن «لسانيات العربية لا تتحدد باللّغة المكتوب بها، إذْ يمكن أن تكون لغة غير العربية، بقدر ما تحدد باللّغة موضوع الوصف»[2] فقد تقومُ هناك بحوث على العربية وبنياتها وترتيبها عن طريق لغات أعجمية كالإنجليزية والفرنسية مثلاً، في مقابل هذا تتمثل اللّسانيات العربية مفهوماً من خلال «مجال مختلف وأوسع، إذْ يمكن أن تشتمل ما هو مكتوب من اللّسانيات الأجنبية، وقد نقصِدُ أيضاً باللّسانيات العربية ما هُو موجود من تصور عربي للظاهرة اللّغوية»[3]وبهذا يمكن تحديد الفرق بين لسانيات العربية واللّسانيات العربية من ناحية «الموضوع المشتغل به، فلسانيات العربية تشتغل مختلف مستويات التحليل باللّغة العربية موضوعاً لها، أمّا اللّسانيات العربية فتتناول كُلَّ ما يكتب في اللسانيات باللّغة العربية، سواءً أتعلق الأمْرُ باللّسانيات العامة أم لسانيات العربية أو لسانيات أية لغة من اللّغات الطبيعية»[4]، فالبحوث اللّسانية من قبيل ما قام به عبد القادر الفاسي الفهري ضمن النظرية التوليدية التحويلة منْ أجل نظرية لسانية عربية حديثة خالصة، وما أنتجه أحمد المتوكل في إطار النظرية الوظيفية من أجل نظرية وظيفية للنحو العربي من صميم اللسانيات العربية التي اختصت بدراسة مستويات اللّغة العربية المختلفة وبنياتها.

---

[1]–روبرت دي بوغراند، النص والخطاب والإجراء، ترجمة تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى،1418 هـ–1998م ، ص 436.

[2]– مصطفى غلفان، اللّسانيات العربية أسئلة المنهج، دار وَرد الأردنية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2013م، ص 46.

[3]–المرجع نفسه، ص 46.

[4]–نفسه، ص 46– 47.

فإذا كان التناص المصطلحي يختصُّ بانتقال وعبور المصطلحات بين هذه العلوم العربية، أو هجرتها حسب اصطلاحات عديد من المختصين، كتعبير عن ذلك التفاعل الموجود في التراث العربي الإسلامي بين العلوم اللّغوية بصفة خاصة، فإنّ تلك التكاملية والتداخلية بين العلوم عامة في التراث العربي الإسلامي، هي سمة بارزة ليست للمصطلحات أو المفاهيم فقط، وإنّما لكلّ خصائص العلوم العربية الإسلامية قديماً «حتى رُوي عن أبي عمرو الجرمي* أنّه كان يُفتي الناس مدّة ثلاثين سنة في الفقه من كتاب سيبويه»[1]، وهذا ما أحدث تفاعلاً كبيراً بين هذه العلوم عامة، سواء العلوم القصدية أو علوم الآلة، حتى غدت «المعرفة الإسلامية تتداخل أنساقها، تداخلاً كاملاً، فالفقه كان موصولاً بعلم الكلام، وعلم الكلام كان موصولاً بالفلسفة الإسلامية، فقد حصل في التراث الإسلامي تداخلٌ قوي بين المعارف إلى حدّ أنّ بعض العلماء جمع بين الفقه والفلسفة»[2]

لهذا وجب معرفة التكاملية بأنها «النظرة التي تتجه إلى البحث في التراث – آليات ومحتويات – منْ أجل معرفته من حيث هو كذلك، على اعتبار أنّه كلٌّ متكاملٌ لا يقبل التّفرقة بين أجزائه، وأنّهُ وحدة مستقلة لا تقبلُ التبعية لغيره»[3]

تلك التفرقة أو النظرة التجزيئية للتراث العربي الإسلامي من خلال علومه التي نادى بها "محمد عابد الجابري"، وبالقطيعة الإبستمولوجية على مختلف المستويات والأصعدة، هي ما لا يمكن الأخذ به، لأنَّ «المرجعية التي ساهمت في هذه التداخلية القائمة بين العلوم الإسلامية، هو أنْ قامت شبكة متكاملة، ومتداخلة من العلوم (...) اللّغوية من نحو، وصرف، وتصريف، ومعجم، وفقه، ولغة، وبلاغة، ودلالة، (...) إلى خدمة هذا النّص المؤسس في جميع جهاته ومستوياته»[4]

* أبو عمر صالح بن اسحاق الجرمي النحوي هو مولى لجرم بن زيان وجَرم من قبائل اليمن، وأخذ أبو عمر النحو عن أبي الحسن الأخفش وغيره، وقرأ كتاب سيبويه على الأخفش، ولقي يوسف بن حبيب ولم يلق سيبويه، وكان أبو عمر رفيق أبي عثمان المازني، وكانا هما السبب في إظهار كتاب سيبويه، وصنف كتبا شهيرة منها مختصره المشهور في النحو. ينظر: ابن الأنباري أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق إبراهيم السامرائي، مكتبة الفكر، الأردن، الطبعة الثالثة، 1405هـ - 1985م، ص 114- 115.

[1]- الزُّبيدي أبو بكر محمد بن الحسن الأندلسي، طبقات النحويين واللّغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية، 1973م، ص 75.

[2]- محمد بنعمر، الدلالة المصطلحية للتداخلية وموقعها في قراءة التراث عند الدكتور طه عبد الرحمن، مركز نماء للبحوث والدراسات، د ط، 2011/11/26م، ص 13 www.nama.center.com.

[3]- طه عبد الرحمن، حوارات من أجل المستقبل، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 2011م، ص 30.

[4]- محمد بنعمر، تداخل العلوم في علم أصول الفقه، مركز نماء للبحوث والدّراسات، د ن، د ت، ص 4، www.nama.center.com.

فلقد نشأت العلوم العربية عامة خدمة للقرآن الكريم، كما نشأت علوم الآلة خدمة للعلوم الأخرى الناشئة في حضن القرآن الكريم، كخادمٍ له، من خلال تفسيره ومعرفة ألفاظه، لذلك كان الهدف بين هذه العلوم كافة واحداً موحّداً لا يخرج عن القرآن الكريم لأنّه «من غير المفهوم أن يتضمن الخطاب الإسلامي نظامين للحقيقة أو طريقين مستقلين إليها، وحتى حين تتعدد طرق التعبير عن الحقيقة الواحدة، أو طرق الوصول إليها، فإنها تبقى متصلة ببعضها بعقدة مركزية ذات وظيفة توحيدية»[1] ألا وهي القرآن الكريم، وهذا ما ساهم بالضرورة في تحقيق تلك التداخلية بين العلوم في التراث العربي الإسلامي، والتي مثلت من خلال مصطلحات عدّة في مؤلفات الباحثين في هذا التراث من بينها التكاملية بين العلوم، والتفاعل بين العلوم، إضافة إلى مصطلح آخر تناوله **محمد هُمام** في كتابه جَدَلُ الفلسفة العربية بين محمد عابد الجابري وطه عبد الرحمن حينما قال: «اشتركت العلوم العربية الإسلامية في كثير من الخصائص وتبادلت التأثير فأضحى بديهياً صدور الممارسة العقلية عن منهج إسلامي متكامل، يصل كُلَّ جهود العقل العربي بالمناخ الإسلامي الذي صَدَرَ عَنْهُ، وهذا ما سميناه "الفلسفة المنهجية الإسلامية"»[2] والتي تقوم على اعتبار التراث العربي الإسلامي نظاماً متكاملاً من خلال عُلومهِ بصفة عامة، ومن حيث المضامينُ الواردة ضمن هذه العلوم بصفة خاصة، هذا ما ينبغي أنْ يسودَ كتصور ذهني من ناحية المادة المعرفية التراثية، فإذا ما تمَّ تحسسُ هذا التصور فلا بدَّ أن تُفرَضَ «التداخلية من حيث هي منهج في مدارسة التراث العربي الإسلامي أو في البحث عن الآليات المنتجة للمضامين المحمولة في هذا التراث (...) حرصاً على استيفاء المقتضى المنطقي الذي يوجِبُ أن يكون المنهجُ مستمدّاً من الموضوع ذاته لا مسلطاً عليه من خارجهِ»[3] فاستحضار المنهج كحتمية قبلية لإحداث دراسة معرفية واقعية لمضامين العلوم الواردة في التراث العربي الإسلامي، يساهم بشكل كبير في معرفة واكتشاف المرجعيات الثقافية والفكرية التي قامت عليها العلوم آنذاك وفقاً لتكاملها وتداخلها المعرفي، هذا التداخل الذي يتشكّلُ من خلال قسمين اثنين «أحدهما داخلي يحصُلُ بين

---

[1]- فتحي حسن ملكاوي، منهجية التكامل المعرفي مقدمات في المنهجية الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية، الطبعة الثانية، 1437هـ- 2016م، ص 31.

[2]- محمد هُمام، جدل الفلسفة العربية بين محمد عابد الجابري وطه عبد الرحمن البحث اللّغوي نموذجا، المركز الثقافي العربي، الدّار البيضاء، المغرب، الطبعة الأولى، 2013م، ص 46.

[3]- محمد بنعمر، الدّلالة المصطلحية للتداخلية – مرجع سابق، ص 12.

العلوم التراثية الأصلية بعضها مع بعض، والثاني، خارجي يحصل بين هذه العلوم وغيرها من العلوم المنقولة»[1]، وكثير من التفاعل إذا أخذنا برأي الدارسين في مجالات العلوم اللغوية قد حدث بين علوم أصيلة، وعلوم منقولة.

إنَّ التداخلية والتكاملية كانت السمة الأبرز للعلوم الحاضرة في التراث العربي الإسلامي، وهذا ما أدى إلى تفاعل واضح بينها، من خلال المضامين والمواد المعرفية، فنتج على إثر ذلك «أنْ حلت مجموعة من المصطلحات والمفاهيم، من حقولها الأصلية، وانتقلت من هذه الحقول الأصلية التي نشأت فيها إلى حقول معرفية أخرى، مُستقبلة لها تتقاسم معها الموضوع، وتشترِكُ معها في المنهج»[2] حتّى حدث هُنالك تناصٌ مصطلحي بين تلك العلوم الممثِّلة للثقافة العربية الإسلامية، تمثل في انتقال المصطلحات بينها مع تغير حتمي في المفاهيم من خلال علمين أو أكثر، هذا التناص المصطلحي لم يقتصر على العلوم الدينية فيما بينها بعدّها الناشئ الأول في الثقافة العربية الإسلامية، وإنّما تعدَّى ذلك حتى العلوم اللّغوية الخادمة لعلوم الدين، إضافة إلى حدوث تناصٍ مصطلحي بين علوم الدين من جهة وعلوم اللّغة من جهة أخرى، كحال انتقال مصطلحات علم أصول الفقه إلى النّحو العربي، وممَّا تجدرُ الإشارة إليه أنّ لهذا التناص المصطلحي أسبابٌ عِدَّةٌ تمثلت فيما يلي:[3]

1- وحدة المنطلق وهي النّصوص: وأحْسَبُ أنْ لا مُبالغة أنْ تُنْعَتَ الحضارة العربية بحضارة النّص فلقد كان منْهُ البدءُ وإليهِ الحال، فهو الأصل وغيره الفرع في العلوم اللّغوية والشرعية سواء، بحيث تمثل النص والمنطلق الأول في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، وتمركزت حولهما مختلف الدراسات العربية.

2- وحدة الغاية: وهي البيان وهو الهدف الرئيسُ الذي حدّده الله عزّ وجلّ لنبيه إذْ قال: ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٤٤﴾ ﴾ الحجر 44، لذلك كانت الغاية من علوم الدين أو علوم اللّغة واحدة هي تفسير ألفاظ القرآن الكريم.

3- وحدة الباحث: وهي الوحدة النفسية والشعورية لدى العلماء، ممّا جعلهم على تعدّدهم وتنوع اهتماماتهم واختلاف اتجاهاتهم صفاً واحداً.

---

[1]- طه عبد الرحمن، تجديد المنهج في تقويم التراث، المركز الثقافي العربي، المغرب، الطبعة الثانية، د ت، ص 76، وكتابه أيضا:روح الحداثة- المدخل إلى تأسيس الحداثة الإسلامية،المركز الثقافي العربي، المغرب، ط1، 2006، ص 13.

[2]- محمد بنعمر، الدّلالة المصطلحية للتداخلية- مرجع سابق، ص 15.

[3]- ينظر: عبد النبي الدكير، التداخل والتكامل المصطلحي في العلوم اللّغوية من أين؟ وكيف؟ مجلة دراسات مصطلحية، معهد الدراسات المصطلحية، فاس، العدد الأول، 1422هـ- 2001م، ص 117- 122.

4- وحدة النشأة والتطور: نشأت العلوم اللّغوية والشرعية متزامنة متداخلة يُفيدُ بعضُها من بعض وتطورت كذلك، تتبادل التأثير والتأثر عبر اللّفظ والمعنى، وبين مسالك الأصالة والفرعية، واستمرت كذلك ترتقي في سُلم التخصصات، ثم استوت بعد علوماً، فكانت المفردات الاصطلاحية تتناظرُ وتتماثلُ، وتتقارضُ وتتقاطعُ، ثُمَّ تأتلفُ وتختلف.

5- وحدة المنهج: التقرير أنَّ ثمة وحدة منهجية لأمْرٍ جلل، صَعْبٌ ليس بالبسيط السّهل، ويحتاج إلى زمانٍ لتأكيد ذلك، وإنَّ القول بوحدة المنهج إنّما نابعٌ من القول بوحدة الأمور السابقة كوحدة المنطلق، ووحدة الغاية، ووحدة الباحث، ووحدة النشأة والتطور.

هذه الوِحدات المختلفة ساهمت بشكل كبير في إحداث ذلك التداخل بين العلوم القائمة آنذاك، من خلال المضامين المختلفة، وهُو ما ساهم في «إثراء العلوم والفنون بعضها لبعض وفي توجيه بعضها مَسَارَ البعض الآخر، بَلْ أدّى ذلك التفاعل إلى امتزاج مصطلحات العلم الواحد بمصطلحات غيره من العلوم إلى حدّ أنْ تبدو بعض الإشكالات المعرفية التي يولدها هذا العلم كما لو كانت تنتسبُ إلى الإشكالات المعرفية التي تدخُلُ في علم غيره»[1] فكانت هناك مجموعة معتبرة من المصطلحات المنتقلة بين العلوم سواء بين العلوم الدينية، أو بين العلوم اللّغوية، كالنّحو والصرف وفقه اللّغة وغيرها، ولذلك أصبح «هذا التوجه في رحلة المفاهيم واكتسابها لمفاهيم جديدة، غير المفاهيم التي كانت عليها في أصلها الأول، ينبغي استحضارهُ في أية مقاربة، أو مدارسة لأي حقل معرفي في التراث العربي الإسلامي، فانتقال المفاهيم، والمصطلحات من حقولها المعرفية إلى حقول معرفية أخرى من الأساسيات والمميزات التي طبعت التراث الإسلامي، ومن ثَم لا ينبغي التنكر لهذا العبور أو التغاضي عنهُ أو إهمالهُ أو إبعادهُ لكلِّ توجه، أو مقاربة، أو مدارسة، توجهت نحو البحث في التراث العربي الإسلامي، خاصة ما كان من قبيل البحوث التي اختارت وجهة الدّراسة المصطلحية تأصيلاً وتنظيراً وتوصيفاً وتحديداً »[2]، من هُنا نستخلص تلك الأهمية البالغة للتداخلية والتكاملية الحاصلة بين العلوم في التراث العربي الإسلامي، وكيف أمكن أن تُحْدِثَ تناصًّا مصطلحيًّا بين علوم اللّغة العربية، وما ساهم في ذلك من أسباب، وما توفر من ظروف تمثلت في التمرس المتميز لِعُلمَاءِ العربية آنذاك واكتسابهم لملكة الخوض في علومٍ شتى، سواء أكانت من العلوم الدينية أو من العلوم اللّغوية، لذلك يستوجب التناص المصطلحي استحضار مجموع الخلفيات والسياقات المساهمة في انتقال المصطلح

[1]- طه عبد الرحمن، تجديد المنهج في تقويم التراث- مرجع سابق، ص 90.

[2]- محمد بنعمر، الدلالة المصطلحية للتداخلية- مرجع سابق، ص 15- 16.

من العلم القائم ضمنهُ إلى العلم المؤسّس لَهُ، مع إبراز مجموع الحمولات المعرفية التي اكتسبها ضمن علمه الجديد، والتي تم إسقاطها عليه، وإسقاطها عَنْهُ كحتمية لازمة للمفهوم المستحدث لَهُ، ولأنَّ حياة المصطلح رهينةٌ باستعمالهِ فَلاَ شكَّ أنَّ المباني العربية قد كانت صالحة لاستيعاب تلك المفاهيم الجديدة المستحدثة للمصطلحات المتنقلة بين العلوم في العربية، لذلك شاع استعمالها، ولاَ شكَّ أيضاً بأنَّ علماء العربية آنذاك قد كانوا على علم بخصوصيات ذلك النقل المجازي للمصطلحات، وبالضبط للمشابهة الموجودة بين المفهومين أحدهما الأصلي، والآخر المجازي، ولو أنّ الأمْر عكس ذلك ما وصلت من خلال الكتب التراثية عديدُ المصطلحات المعبّرة عن مفاهيم عِلْم معين، وعن مفاهيم تختلفُ عنها في علم آخر، ولأنَّ السياقات المرجعية والخصوصيات الثقافية والفكرية قد كانت واحدة موحدة باعتبار البيئة الثقافية الواحدة، فمن البديهي جداً أننا لا نجد اختلالاً بيّناً في المصطلح الواحد من خلال مفهومه المزدوج، وذلك لاعتبارات عدّة تتضمن الإطار الجغرافي، والزمن الواحد بكُلِّ ما يحمِلُهُ من عناصر ثقافية، وفكرية، واجتماعية، وسياسية، وبيئية موحدة، ويبقى أمْرُ تتبع المفهوم من حيث كيفيةُ وضعه ضمن إطارهِ، وكيفية توظيفه، وعلاقتِهِ بالمفاهيم الأخرى ضمن العلم الواحد، أو العلوم المتعددة، كفيلاً بالكشف عن كيفية انتقال المصطلحات بين علوم العربية وخصوصاً في التراث العربي الإسلامي.

من جانب آخر؛ القول هُنا بالتناص المصطلحي يختلِفُ من خلال جوانب عدّة عن الاشتراك اللّفظي الذي يمثّلُ "تعدّد المعاني للفظ الواحد، ويسمى اللّفظ الذي تعددت معانيه بالمشترك"[1]، في أنّ هذا الأخير مرتبطٌ باللّفظ في شتى فروع ومناحي الحياة، أمّا المصطلح فمتخصص في حقل معرفي محدّد، فإذا أمكن إدخال اللّفظ ضمن حقل معرفي خاص أصبح مصطلحاً متخصصاً، وليس الأمْر من جهة التفريق بين اللّفظ والمصطلح، فالمصطلح يعدُّ لفظاً أيضاً، ولكن متخصصا، وإنّما المنوط بالاهتمام هُنا هُو التركيز على تلك الخصوصية التي يتسم بها المصطلح ضمن مجالِهِ، وأنَّهُ يتميز عن اللّفظ من هذه الناحية، لهذا لا يمكن التصريح والقول باشتراك لفظي بين علمين مختلفين، هذا إنْ كان للاشتراك أصْلٌ حقاً، وثَبت وجوده وفقاً لأسباب قائمة بذاتها، لأنّ اتفاق اللّفظين واختلاف المعنيين حسب "ابن سيده" مثلا: "ينبغي ألاَّ يكون قصداً في الوضع ولاَ أصْلاً ولكنهُ من لغات تداخلت أو تكون كلُّ لفظةٍ تُستعمل بمعنى ثم تستعارُ لشيء فتكثرُ وتغلُب، فتصير بمنزلة الأصْل"[2]

---

[1]- محمد الأنطاكي، دراسات في فقه اللّغة، دار الشرق العربي، بيروت، الطبعة الرابعة، د ت، ص 307.

[2]- ابن سيده أبو الحسن علي بن إسماعيل النّحوي اللّغوي الأندلسي، المخصص، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الجزء 13، كتاب الأضداد، د ط، د ت، ص 259.

لأنَّ اللّغة قد كانت قارة ثابتة في عقول علمائنا القدامى، يعرفون كيفية استعمالها، ومواضع توظيفها من خلال علومها، لهذا لم يكن حدوث الاشتراك أمراً قصدياً، سعى إليه أهْلُ هذه اللّغة قديما، وإنّما الاستعمال المجازي لبعض الألفاظ هُو من أقرَّ وأقام ذلك، وإلى شيء من هذا يذهبُ ابن درستويه (ت347 هـ)، حينما قال: «فلو جازَ وضع لفظ واحد للدلالة على معنيين مختلفين لما كان ذلك إبانة بل تعمية وتغطية، ولكن قد يجيءُ الشيءُ النادرُ من هذا لعلل... وإنما يجيء ذلك في لغتين متباينتين، أو لحذف واختصار قد وقع في الكلام، حتى اشتبه اللّفظان وخفي ذلك على السامع، وتأوّل فيه الخطأ»[1]

لهذا يُتبنَّى أمْرُ القول بالاشتراك اللّفظي وفقاً لعوامل عدّة أهمها عدَمُ القصدية في وضع الألفاظ المجازية، سواءً كان ذلك في الألفاظ أو في المصطلحات العلمية قديماً، وممّا تجدُرُ الإشارة إليه هُنا أنَّ «القواميس لا تظهر لنا أوّل استعمال للمصطلح أثناء ابتكاره، ولئن تسنّى لنا أحياناً أنْ نؤرخ أول استعمال مجازي لصورة من الصور التعبيرية، فإنّه يتعذّرُ علينا أن نؤرخ تحول ذلك المجاز إلى نقل أي حقيقة، فاللّفظ يرسَلُ إرسالاً لا يقصَدُ لافظه من ورائِهِ شيئاً سوى ما يتناسبُ والمقام، فلم يُرْدْ "علي بن أبي طالب" أنْ يستعمل مصطلح النّحوي للدّلالة على العلم المعروف، لما حاور "أبا الأسود الدّؤلي" عندما قال لهُ (أَنْحُ هذا النّحو) وهذا ما عُرِف بالعفوية في نشأة المصطلح، وهي أحد الخصائص المميزة للمصطلحات في التراث العربي الإسلامي»[2]

ولكن؛ إذا كان أمْرُ تحديد المفهوم الأصْل من المجازي عسيراً، من خلال المعاجم والقواميس التراثية، فإنّ التناص المصطلحي بين العلوم في العربية يمكّن من تحديد شيءٍ من ذلك من خلال تحديد أسبقية العلوم بعضها عن بعض، فتداخل المصطلحات بين علم النّحو وعلم الصّرف يمكننا منْ إعطاء نظرة أولية صحيحة، على أنّ مصطلحات علم النّحو أصلية ثابتة انتقلت إلى علم الصّرف في صيغة مجازية لتعبر عن مفهوم آخر يخالفُ ما كان مفهوماً أصلياً لَهَا، أو يقتربُ من ذلك، وكذا الأمْرُ بين النّحو وفقه اللّغة واللّسانيات، فالأسبقية التاريخية للعلوم العربية تحدّد أسبقية المصطلح ظهوراً، وولوجه في علم آخر مجازاً كنتيجة لأغراض شتى «منها سعة العربية، وكثرة الاستعمال، ومها النيابة والتعاقب، ومنها أنّ الأبنية متناهية والمعاني لا متناهية، ونظير هذا ما يُرى من تعدد المعاني في حروف المعاني»[3]

---

[1]- ابن درستويه أبو محمد عبد الله بن جعفر بن محمد ابن المرزبان، تصحيح الفصيح وشرحه، تحقيق محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، د ط، 1419هـ- 1998م، ص 71 .

[2]- كمال رقيق، المصطلح اللّغوي في كتاب سيبويه- مرجع سابق، ص 18.

[3]- عبد النبي الذّكير، التداخل والتكامل المصطلحي في العلوم اللّغوية من أين؟ وكيف؟- مرجع سابق، ص 124.

فلو أمكن أن يُضرب مثالٌ عن الانتقال المجازي لَتمثَّل في المصطلحات التي تم استخلاصها من التراث العربي، للتعبير عن مفاهيم المصطلحات الوافدة من الثقافة الغربية، وأنّ ذلك ما ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار من أجل إعادة إحياء التراث العربي الإسلامي ومصطلحاته، واستحداثها وفقاً لما تتطلبه مقتضيات العصر، كمواكبة السيل الكبير من المصطلحات العلمية التي تلجُ إلى اللّغة العربية، إضافة لاستحداثها وفقاً لما يسمّى في لغة السينما للإطالة والتمديد في عُمر دلالة مَا، والقول في المصطلح يكون من خلال المفهوم، وليس من خلال الدّلالة، هذا المفهوم أو المفاهيم الذي يتحدّد بنسبة كبيرة من خلال الجانب الوظيفي للوِحدة الاصطلاحية ضمن علومها، وهُو ما توصلت إليه النظريات اللّسانية المعاصرة، من مثل النظرية المعجمية الوظيفية، والنظرية الوظيفية، من خلال أهمية الوظيفة في تحديد وضبط المفهوم، والتصور، والتسمية، فالمصطلح والمفهوم يتلازمان ضمن الحقل الواحد ولا يمكن الفصْلُ بينهُما، وإنّما يحدث ذلك حينما يخرجُ المصطلح عن حقله المعرفي.

10/ علوم العربية:

مثلما هو الحال عند الأمم والشعوب الأخرى كالهنود، والإغريق، والرومان، والفُرس، الذين ارتبطت نشأة الكتابات والآداب والعلوم المختلفة عندهم، بالعامل الديني ارتباطاً وثيقاً، جسّدوا فيها ومن خلالها مظاهر الدّين والتعبُّد المختلفة، كما وثَّقوا عن إرادة أو عن غير إرادة مظاهر الحياة الاجتماعية، والسياسية، والثقافية، والبيئية، وغيرها، كان بروز المظاهر الثقافية عند العرب أيضا من خلال الدين الإسلامي أولاً وأخيراً.

وذلك لأنّ الإسلام ما لبث أنْ حرّر عقول العرب المسلمين، ودعاهُمْ وحفّزهُمْ على البحث والتّفكر والتدبّر، حتى وإنْ كانت تلك الأفكار والتخمينات آراءً وافدة من الثقافة الغربية قديماً أو حديثا، فإنَّ أصحابها كثيراً ما سَعوا إلى تطبيقها على مبادئ الدين الإسلامي، وعلى القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، لذلك فقد كانت الانطلاقة الأولى خالصة للدين الإسلامي الحنيف ومستخلصة منهُ بصفة مطلقة أو تكاد، حينما تمثلت في نشأة العلوم العربية آنذاك من فقه، وتفسير، وأصول، اختصت بمعرفة أمور الدّين وفهمه فهماً صحيحاً من خلال هذه العلوم؛ إذ اختص علم التفسير بمعرفة ألفاظ القرآن الكريم وتفسير معانيها، وكذا الأمْر مع علم الفقه، وعلم أصول الفقه، ونشأ الحديث، ونشأت معَهُ علومٌ أخرى تقوم على معرفة ألفاظه من مثل علم مصطلح الحديث، ولئن تم البحث في الكتب التي تناولت هذه المواضيع، لَوُجدَ أنّ مصطلح "العلوم المقصودة" هُو الدّال بقوة على هذه العلوم التي نشأت خدمة للقرآن الكريم بالدرجة الأولى، فبعد أن شاع وذاع صيت الإسلام في أقطار البلدان الأخرى، وبدأ الناس يدخلون في دين الله أفواجاً، عربيهُم، وعجميهُم، روميهم، وفارسيهُم، متوافدين

بكثرة على تعلّم لغة القرآن الكريم من أجل قراءته، وفهم مضمونه، وكذا فهم أحاديث النبي عليه الصلاة والسلام، نشأ هناك اختلاطٌ بين أهل العرب الفصحاء وبين أهل البلدان الأخرى من غير العرب، فانتشر بذلك ما عُرف بظاهرة اللّحن وفساد اللغة، لأنّ الوفود الجديدة على الدين الإسلامي كثيراً ما كانت تتأثر لغتهم العربية باللّغات الأصلية لهم من حيث النّطقُ، والشكلُ، والضبطُ، فتتأثر بذلك لغة القرآن الكريم على لسان القراء من غير العرب الأقحاح كمن قرأ الآية الكريمة ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾ التوبة 3، بكسر لام الرسول.[1]

حتى نشأت على إثر ذلك علوم الآلة العربية الخادمة للعلوم المقصودة من أجل معرفة القرآن الكريم معرفة حقيقية كالنّحو والصرف، وغيرها، بعد أن قامت العلومُ المقصودة في حضن القرآن الكريم خدمةً له وتفسيراً لألفاظه، ومعرفةً لمعانيها، لأنّه _القرآن الكريم_كان منطلق الحضارة الإسلامية ومرجعها الأول الذي تستمدُّ منه مقوماتها السياسية، والثقافية، والاجتماعية، والنهضوية، وغيرها، وما الأمر هُنا إلاّ لتبيان قيام العلوم العربية عامة بمجيء الدين الإسلامي حينما "جُعلت العلوم تنبع من القرآن ثم تستجيش وتشيع، وأخذ بعضها يمدُّ بعضا"[2]

فكان التفسيرُ للألفاظ ومعرفة دلالتها الموحدة أو المزدوجة، وجاء علم الأصول (الدّين) لمعرفة الأدلة العقلية والشواهد الأصلية والنظرية، واختص علم أصول الفقه بالمجمل، والمحكم والمتشابه، والأمر والنّهي، والنسخ، وهكذا توالت العلوم ونشأت بعضها من بعض، كالفقه، والتاريخ، أو القصص، والمواقيت، وعلم المعاني والبيان، وهي كلُّها من أصلٍ واحدٍ هو القرآن الكريم.[3]

هكذا نشأت العلوم العربية الموصوفة بالمقصودة خدمة للقرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، كالتفسير والفقه وغيرها، بينما كان لنشأة العلوم الأخرى كالنّحو أسبابٌ وحيثياتٌ أخرى على إثر انتشار الإسلام في كافة البقاع.

---

[1]- السيرافي القاضي أبو سعيد الحسن بن عبد الله، أخبار النحويين البصريين، تحقيق طه محمد الزيتي ومحمد عبد المنعم خفاجي، شركة مكتبة ومطبعة البابي الحلبي وأولاده، مصر، الطبعة الأولى، 1374هـ - 1955م، ص 12.

[2]- مصطفى صادق الرافعي، تاريخ آداب العرب، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، الطبعة الثانية، 1394هـ- 1974م، الجزء الثاني، ص 117.

[3]- ينظر: مصطفى صادق الرافعي، تاريخ آداب العرب _ مرجع سابق، ص 117، 118، 119.

1/10/ علم النّحو:

لم يكن هناك بدٌّ من النحو العربي –كعلم قائم بذاته ومستقل عن غيره– لولا مجيء الإسلام، بَلْ لكثيرٍ من علوم العربية، التي ما فتئت ترتبط بالقرآن الكريم والحديث النبوي الشريف منذ النشأة الأولى، ولعلَّ المتمعّن في السّجل الثقافي العلمي للأمة الإسلامية، يحضرُه ذلك التأخر الملحوظ في نشأة النّحو العربي على خلاف العلوم الأخرى، كالفقه، والحديث والتفسير القرآني، فتنشأ بذلك فكرة توفر الأسباب اللاّزمة لنشأة هذا العلم الذي يعدُّ كضابط إبستمولوجي ومنهجي، ومحدّد دقيق للثقافة العربية الإسلامية، ولأنَّ هذه الأسباب ما طالت أن توفرت بعد أنْ تعددت الفتوحات الإسلامية وانتشرت، وأصبح الإسلام الملجأ الآمن لأهْل البلدان الأخرى، فإنَّ بروز اللّحن في العربية على إثر هذه الفتوحات كان أبرز حدث قد ساهم في ظهور النّحو العربي، بلْ والمعجمية العربية أيضاً حينما هرع علماء العربية إلى جمع اللّغة من أفواه العرب الأقحاح، فبعد أن تمّ تدوين العلوم الإسلامية كالفقه، والتفسير القرآني، «اتجه العلماء وجهة أخرى نحو تسجيل العلوم غير الشرعية ومن بينها اللّغة والنّحو»[1]، وليس يعني تسجيل العلوم غير الشرعية ضمن هذا الموضع قيامها دون مبررات وأسباب سابقة جعلت علماء العربية ينحون هذا الاتجاه عن عفوية وغير قصدية، وإنّما المعلوم هُنا هو اللّحن والفساد الذي حدث في اللغة العربية إثر دخول الأعاجم في الإسلام، كعاملٍ عامٍ لظهور النحو، وأنّ ما هو غير معلوم بثبات هو الرواية الدقيقة لنشأة هذا العلم، فلقد جاءت كتب التراث في اللغة والنّحو حافلة بالقصص التي أدت إلى بروز النّحو، منها ما يُقبلُ موضوعياً، ومنها ما يُردُّ، وليس هذا فقط، فقد اختلفت الأسماء والأعلام الخاصة بهذا العلم في الكتب نفسها، حتى وسمت مرحلة نشأة العلوم العربية عامة بالغموض، والنّحو العربي بصفة خاصة، ولعلَّ أشهر الوقائع التاريخية التي كانت سبباً في وضع النّحو العربي «ما روى أبو الأسود قال: دخلتُ على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) فوجدت في يدهِ رقعة فقلت: ما هذا يا أمير المؤمنين، فقال إني تأملتُ كلام الناس فوجدتُه قد فُسِّر بمخالطة هذه الحمراء "يعني الأعاجم" فأردت أنْ أضَعَ لَهُم شيئاً يرجعون إليه ويعتمدون عليه، ثُمَّ ألقى إلي الرقعة ومنها مكتوبٌ "الكلامُ اسم وفعل وحرفٌ، فالاسم ما أنبأ عن المسمى، والفعلُ ما أنبئ بهِ، والحرفُ ما جاء لمعنى" وقال لي: أنحُ هذا النّحو وأضف إليه ما وقَعَ إليك»[2]، فعكف بذلك أبو الأسود الدؤلي على إنشاء النّحو حتى حصَلَ التمامُ منْهُ، وممّا يُظهر هذا الاختلاف بصفة أكبر ما رُوي بطريقتين مختلفتين في حادثة واحدة منها:

---

[1]– أحمد مختار عمر، البحث اللّغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة السادسة، 1988م، ص 79.

[2]– ابن الأنباري أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، الطبعة الثالثة، 1405هـ – 1985م، ص 18.

«قدم أعرابي في خلافة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب (ر ض) فقال: مَنْ يُقرئني شيئاً ممّا أنزل الله على محمد (ص)، فأقرأه رجل سورة براءة فقال: أن الله بريء من المشركين ورسوله (بالجر) فقال الأعرابي: أو قَدْ برِيء الله من رسوله؟ إنْ يَكُنْ الله بريء من رسُوله فأنا أبرأ منْهُ فبلغ عمر (ر ض) مقالة الأعرابي فدعاهُ فقال له: يا أعرابي تبرأ من رسول الله (ص)؟ فقال: يا أمير المؤمنين إنِّي قدمت المدينة، ولا علم لي بالقرآن فسألتُ من يُقرؤني فأقرأني هذا»[1]، بينما تختلفُ الرواية الأخرى عن نفس الحادثة في أنها وقعت في عهد «زياد بن أبيه الذي ولَّى المصريين لمعاوية وتوفي عام 53 هـ»[2]

وفي هذا الَّصدد أيضا تظهر روايات أخرى كثيرةٌ، منها ما حدث لأبي الأسود الدؤلي مع ابنته حسبما يروى، ومنها ما هُو مرتبطٌ بغير أبي الأسود الدؤلي، كَنَسْب نشأة النّحو العربي لنصر بن عاصم اللّيثي* (ت 89 هـ) أحياناً، أو لعبد الرحمن بن هُرمز* (ت 117 هـ) أحياناً أخرى، ولكن الملفت للانتباه ضمن هذا الأمر هُو تلك الروايات المتعددة المتعلقة بأبي الأسود الدؤلي، سواءً أكان ذلك مع أمير المؤمنين علي بن أبي طالب وهي المروية بكثرة، أو مع كل من أمير المؤمنين عُمر بن الخطاب، والخليفة زياد بن أبيه، وهُما الأقل رواية، لذلك كثيرا ما يُرجَّحُ ضمن الدّراسات اللّغوية والنّحوية الحديثة بأنَّ أبا الأسود الدّؤلي هو أبُو النّحو العربي، بإشارة من أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنهُ، وأنَّ الأغلبية ممّن رويت عَنْهُم تلك الروايات ونسبت إليهم نشأة النّحو قد كانوا «كلّهم تلاميذ أبي الأسود أو تلاميذ تلامذته عَنْهُ أخذوا العربية والقراءة بالبصرة»[3] وما يؤكد ذلك هو أنَّ «الرُّواة يكادون يتفقون على أنَّ أبا الأسود قامَ بعملٍ من هذا النمط، وهُو أنّهُ ابتكر شكل المصحف، فأخذ صبغاً يخالِفُ لون المداد الذي كتب به المصحف ووضع على الحرف المفتوح نقطة فوقه، والمكسور نقطة أسفلهُ، والمضموم نقطة بين يدي الحرف، والمنوَّن نقطتين، وترك الساكن»[4]، وعدا بعض الاختلافات الطفيفة فإنّ أبا الأسود يُعدُّ المنظِّر الأول للعربية عامة، والنّحو بصفة خاصة، ومن ذلك ما جاء به الزُّبيدي (ت 379هـ) حينما قال: «وكان لأبي الأسود في ذلك فضْلُ السبق وشرفُ التقدم»[5]، وأنَّ من جاء بعدهُ قد ذهب مذهبه في كل تلك

---

[1]- أحمد مختار عمر، البحث اللّغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر- مرجع سابق، ص 19.

[2]- السيرافي، أخبار النحويين البصريين- مرجع سابق، ص 12.

* ينظر في هذا الصدد: كتاب الفهرست لابن النديم، ص 45، وأخبار النحويين البصريين للسيرافي،ص 16- 17.

*نفسه، ص نفسها.

[3]- عمار الساسي، المدخل إلى النّحو والبلاغة في إعجاز القرآن الكريم، عالم الكتب الحديث، الأردن، الطبعة الأولى، 2007م، ص 27.

[4]- أحمد أمين، ضحى الإسلام نشأة العلوم في العصر العباسي الأول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، د ط، د ت، الجزء الثاني، ص 286.

[5]- الزُّبيدي أبو بكر محمد بن الحسن الأندلسي، طبقات النّحويين واللّغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية، ص 12.

الأمور اللّغوية والنّحوية تأسيساً وتأصيلاً، من أمثال: يحي بن يَعْمُر العُدواني (ت 129هـ)، وعنبسة الفيل (عاش ق 1هـ)، وميمون الأقرن (عاش في صدر الإسلام)، وغيرهم، ولقد تتابعت الأمور في العربية على تلك الأنحاء إلى أنْ ظهرت طائفة من العلماء كانوا أكثر استنباطاً وتحليلاً للكلام العربي من خلال آليات أخرى، ومن ذلك ما جاء به عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت 117 هـ) عندما كان «أوّل من بعج النّحو ومدّ القياس والعلل»[1] بعدَ أنْ كان النّحو قد ارتبط بالقراءات القرآنية واعتُبر شرطاً من شروط صحتها في مرحلة نشأتِهِ، تلك النشأة التي مَا مثلت ذروة هذا النّحو إلى أنْ جاء عالمُ العربية الأوّل الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 170 هـ)، وتلميذُهُ سيبويه (ت 180هـ)، ومثّلا أوجَّ مرْحلة في تاريخ النّحو العربي، هذه المرحلة التي جُسّدت من خلال:[2] البُحوث الواسعة للتعليل، فبعد أنْ قام الخليل بوضع علم العروض وضعاً تاماً، أتى الدّور على الخوض في علم الأسماء، فسمَّى حركات الإعراب باسم الرفع والنّصب والخفض، وسمّى حركات المبنيات باسم الضّم والفتح والكسر، والوقف، وإذا كانَ أمْرُ ما سبق من المسائل النّحوية هاماً فإنَّ ما جاء بِهِ الخليل ضمن نظرية العامل قد عُدَّ ويُعدُّ أهم مسألة في النحو العربي قديماً وحديثاً.

ولقد انتهى الخليل على إثر دراسته إلى معرفة العوامل المتسببة في إعراب الكَلِم في العربية، فشكّلت بذلك العوامل والمعمولات محوراً مُهما في الدّراسات النّحوية العربية، ولقد سُخِّرَ سيبويه بعدها تلميذُ الخليل للغة العربية، من أجل إقامة النّحو على أسس سليمة، رسّخها من خلال كتابه الذي جمع فيه مُعظم الجهود المبذولة في النّحو العربي من قبل، حيث «ظَهر الكتاب موسوعة في النّحو والصرف واللّغة (...) مُبرزاً الصلة العضوية بين النظريات النّحوية والاستعمالات اللّغوية»[3]، حتّى كان بذلك أهم مرجع للنّحو العربي لقيامه على الجمع بين ما هو نظري، وبين ما هو تطبيقي، من خلال استقراء كلام العرب، وهذا ما أثبته قوله المتكرر في الكتاب: " ألم تر أن العرب تقول كذا" وما هو على شاكلة هذا القول.

لذلك فقد اكتمل النّحو على يد سيبويه، بعْد أنْ مَهّدَ وقعَّد لَهُ أستاذه الخليل بن أحمد الفراهيدي ومن تقدَّم من غيره، وأنّ فضل سيبويه في المجال لا يضاهيه فضلٌ حتى قال المازني: «مَنْ أرَاد أنْ يعْمل كتاباً كبيراً في النّحو بعد كتاب سيبويه فليستحي»[4]، لأنّهُ –من خلال الكتاب– قد جَمَعَ الآراء النّحوية لَهُ ولسابقيه، وسَاهَمَ في التنظير والتطبيق في صيغة مُتكاملة، ولقد كانت «الميزة الكبرى التي امتاز بها عصرُ الخليل وسيبويه ومن سبقهُما

---

[1]–الجُمحي محمد بن سلام ، طبقات الشعراء، تحقيق جوزيف هل، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، د ط، 1422هـ– 2001م، ص 30.

[2]– ينظر: شوقي ضيف، المدارس النّحوية، دار المعارف، مصر، الطبعة السابعة، د ت، ص 34– 35.

[3]–شوقي ضيف، المدارس النحوية_مرجع سابق، ص 80.

[4]– ابن النديم أبو الفرج محمد بن يعقوب إسحاق، الفهرست، تحقيق رضا تجدد، د ن، مصر، 1971م، ص 57.

في أنَّ النّحو العربي في هذه المرحلة كان خالصاً أصيلاً، لم يتطرق إليه الفكر الأجنبي*، فقد كان معتمداً على الفكر الإجرائي، ومبتعداً عن الفكر التأملي المبني على المنطق الصوري الأرسطي، وهذا رغم ما ادّعاه المدَّعون مِنْ أنّهُ لا يمكنُ أن ينشأ هذا الفكر النّحوي البديع وينمو ويكتمل في ظرف لم يتجاوز القرن من الزمن [1]، والحجَّة في اكتمال هذا النّحو في تلك الفترة الزمنية هي تلك الحتمية والضرورة القُصوى التي نشأت على إثر القراءات الخاطئة للقرآن الكريم، والتي ما كان لها أنْ تستمرَّ بذلك الشكل حفاظاً على قدسية القرآن باعتباره الغاية الأسمى، إضافة إلى حفظ الكلام العربي من اللّحن وتبديل أواخر الكلمات.

حتى اكتمل هذا النّحو ونَضجَ ،وبلغ مرحلة الذروة على أيدي هؤلاء العلماء، ليدخُلَ مرحلة جديدة بعدها، اتسمت بتلك التعددية في الآراء الخاصة بالمسائل النّحوية كنتيجة حتمية لكثرة الخوض فيها.

فبعد أنْ مثلت نشأة النّحو العربي انتساباً خالصاً لأهل البصرة عن طريق عُلمائها المتمثلين في أبي الأسود الدؤلي (ت 69 هـ)، وعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت 117 هـ)، وعيسى بن عمر (ت149 هـ)، وأبي عمرو بن العلاء (ت154 هـ) والخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 170 هـ)، ويونس بن حبيب (ت 182 هـ)، الذين تُحسبُ لهم الأسبقية التاريخية في الخوض في مسائل النّحو العربي، ظهرت مدرسة الكوفة التي كانت «مشغولةً عن ذلك كُلِّهِ، على الأقل حتى منتصف القرن الثاني للهجرة، بقراءات الذكر الحكيم ورواية الشعر والأخبار، وقلَّما نظرت في قواعد النّحو، إلاَّ ما سقط إلى بعض أساتذتها من نُحاة البصرة»[2]، وبَعْدَ أنْ سَمَحَ الأمْرُ، وتمكن الكوفيون من الولوج في مضمار النّحو العربي صارت لهم آراء أخرى مخالفة للبصريين في أمور جمع اللّغة، والقياس، والعلل، وغيرها، فلقد كان أهلُ البصرة يجمعون الكلام العربي الفصيح بالاعتماد على السماع «وتدوين ما يسمعُونَ أو حفظهِ سواءً أكان ذلك بالخروج إلى بوادي نجد وتُهامة والحجاز، وما جاور البصرة من بوادي الجزيرة العربية التي كانت مقراً للأعراب الفصحاء»[3] لذلك نجدهُم قد تخيّروا أفصح القبائل العربية للاحتجاج وجمع اللّغة على ما هو شائعٌ ومطَّرد، وهذا ما يقاس عليه، ومعرفة القليل من المسموع من ذلك، وتصنيف النادِر من الكلام، والشاذ منهُ الذي يحفظ ولا يقاسُ عليه، ولقد كان المعيار الزمني مضبوطاً بدقة تامة كمقابل حتمي للمعيار

---

* نفى عبد الرحمان الحاج صالح تأثر النحو العربي بالمنطق اليوناني، لا في زمن الخليل وسيبويه، ولا بعده، وقال في ما معناه إن منظومة مفهومية وجهازا اصطلاحيا بهذه المتانة والارتباط، وقد قاما في أقل من مائة سنة شيء لا يمكن أن يُسقط عليه مفهوم ما هو دخيل بتاتا، ينظر: عبد الرحمان الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، مقالة النحو العربي ومنطق أرسطو دار موفم للنشر، الجزائر، ط1، 2012، الجزء الأول، ص 42_ص49.

[1]- ينظر: عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، موفم للنشر، الجزائر، الطبعة الأولى، 2012، ص 63.

[2]- شوقي ضيف _مرجع سابق، ص 20.

[3]- خديجة الحديثي، المدارس النّحوية، دار الأمل، الأردن، الطبعة الثالثة، 1422هـ - 2001م، ص 75.

المكاني، من أجل عَدَمِ مخالفة الفصاحة والوقوع في الغلطِ حيث انتهى العلماء «في اللّغة المنثورة المقيس عليها عند منتصف القرن الثاني للهجرة، أي نهاية العصر الأموي وبداية العصر العباسي»[1]أينَ كان أمرُ اللّحن غير مستتبٍّ في تلك القبائل العربية التي وقع الاختيار عليها من طرف العلماء، ثم إنَّ اختيار الزمان والمكان قابلهُ احتكارٌ للمدونة العلمية التي ينبغي أنْ يُستمَدّ منها الكلامُ العربي، ولأنّ القرآن الكريم الذي لا يأتيه الباطلُ من بين يديهِ ولا منْ خلْفِهِ هُو أفصح الكلام على الإطلاق، فقد كان هُو المصدر الأوّل الذي بنا البصريون عليه نحوهم «حيثُ كانُوا يستشهدون في كثير من المسائل بآيات القرآن الكريم»[2] وبعدَ القرآن، كان الشعر العربي المصدر الثاني للاحتجاج حيثُ «اعتمد البصريون الشعر أصْلاً منْ أصولهم في الاستشهاد على صحة المسألة، كما اعتمدوا الشعر الإسلامي، فاستشهدوا في نحوهم بشعر الفرزدق وجرير»[3]

أمّا فيما يخصّ الحديث النبوي الشريف «فلم يلق هذا الاهتمام لا من النّحاة الأوائل أنفسهم ولا من الذين كتبوا في اللّغة التي تصْلُحُ للاستشهاد»[4] فإذا ما قورن بالمصادر الأخرى للاحتجاج على الكلام العربي وُجد أنّهُ يمثّل نسبة قليلة من نسب هذا الاحتجاج، ومثال ذلك « أننا نجدُ سيبويه يحتجُّ بأحاديث معدودة في كتابه الضخم، مع أنّهُ أوّل كتاب يصِلُ إلينا يجمع بين دفتيه أكثر من علم من علوم العربية»[5] فإذا كان أمْرُ البصرة على هذه الحال فيما يخص النّحو العربي، من حيث المنهجُ العلميُ في الاستشهاد بالكلام العربي الفصيح، والذي اتسم بعدم التساهُل في أمْرِ اللّغة، فإنَّ علماء الكوفة كمدرسة نحوية مقابلة قد كانوا أكثر تسامحاً في ذلك حيث «قَبَلوا كُلَّ مسموع، فأخذوا عن أهل الحضر ممن جاوروا المتحضرين من الأعراب، فلم يبالغوا في التحري والتعقُّب»[6]، ولأنّهم تساهلوا في السماع، فالأمْرُ مماثل في القياس إذْ لم «يشترطُوا للقياس كثرة كاثرة، بلْ قاسموا على الشاهد الواحد، ولو جاءَ مُخالفاً للكثرة المتفق على القياس عليها، فما أوّلَهُ البصريون أو اعتبروه شاذاً أو ضرورة، قَبَلَهُ الكوفيون وجَعَلُوهُ مَقيساً عليه»[7]، وليس هذا يَحطُّ من قيمة النّحو الكوفي لأنّهُ قد قيل «إنَّ لأبي جعفر الرؤاسي

---

[1]-خديجة الحديثي- مرجع سابق، ص 76.

[2]- إبراهيم عبود السامرائي، المفيد في المدارس النّحوية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان- الأردن، الطبعة الأولى، 1427هـ - 2007م، ص 33.

[3]- إبراهيم السامرائي، المدارس النّحوية أسطورة وواقع، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 1987م، ص 20.

[4]- خديجة الحديثي، موقف النّحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، دار الرشيد للنشر، العراق، د ط، 1981م، ص 15.

[5]-المرجع نفسه، ص 5.

[6]- إبراهيم عبود السامرائي، المفيد في المدارس النّحوية- مرجع سابق، ص 30.

[7]-المرجع نفسه، ص 32.

كتاباً في النحو قد اطلع عليه الخليل بن أحمد وانتفع به»[1]، وهذا ما يثبت أحقية النّحو الكوفي بالاهتمام، خصوصاً إذا كان الاهتمام قد بدأ عند واضع النّحو العربي أسَاساً الخليل بن أحمد الفراهيدي البَصري، ولقد توالت الأسماء النّحوية الكوفية بعد الرؤاسي الواحد تلو الآخر، فكان منهم (الكسائي (ت 189هـ)، وخلف الأحمر (ت 194هـ)، وثعلب (ت 291هـ) ورغْمَ أنَّ «نشأة الدّراسة النحوية في الكوفة غامضة لا نعْلَمُ عنها أكثر من روايات متفرقة لا تكون مادّة تؤرخ لهذه المدرسة»[2] إلاَّ أنّهم استطاعوا بحق أن يؤسِّسوا لنحو كوفي خالصٍ، لَهُ تطبيقاتهُ العلمية، فبعد أنْ كان للبصرة نحوها وعلمائها، اهتم أهل الكوفة وعلمائها أيضا بأنْ يكون لَهُمْ نفس العلم، مع شيء من الخلاف العفوي، الذي نشأ نتيجة الخوض في المسائل النّحوية المتعدّدة، وقد بلغَ هذا الخلاف عدم الاشتراك في المصطلحات الخاصة بعلم النّحو العربي بين المدرستين.

بعد هذا يُوصلُ التتبع التاريخي للنّحو العربي إلى بروز مدرسة نحوية أخرى، عُرفت بالمدرسة أو المذهب البغدادي والذي «ظهرت بواكيره في أخريات القرن الثالث الهجري، على مرأى من المتنازعين من الفريقين في الدور الأخير من أدوار سجالهم»[3] لذلك يمكن اعتبارُ المدرسة النّحوية البغدادية امتداداً واضحاً لمدرستي البصرة والكوفة، والكوفة، على إثر ذلك الخلاف الذي نشأ بينهُما، والذي كان نقطة الانطلاق للبغداديين من خلال الجمع بين الآراء، لأنَّهُ إذا ما تم اعتبار النشأة السريعة للنّحو العربي من خلال مدرسة البصرة، ثم تشكل الرأي المخالف من طرف علماء الكوفة في فترة وجيزة أيضاً، فلاَ يمكن أنْ يُتصوّر رأي آخر ثالثٌ مخالفٌ لما سبق ضمن هذه الفترة بالذات، لأنَّ تشكّل هذا الرأي لم تكن لهُ إمكانية في ظل ذلك الخلاف الكبير، وأنَّ ما كان ممكناً للبغداديين هُو تفضيل رأيٍ على آخر، أو محاولة الجمع بينهُما، وهذا ما حدث بالضبط حينما ظهر «مذْهَبٌ آخر جديدٌ بين المذهبين بفروق قليلة، اشتهر ذلك المذهبُ بالبغدادي»[4]، وخلاصة العمل ضمن هذا المذهبِ، هو الجمعُ بين الآراء النّحوية في مدرستي البصرة والكوفة، إضافة إلى محاولة ترجيح ما هُو صائب، ولقد انتهى هذا الترجيح إلى أنَّ البغداديين «قد مالوا أخيراً في مؤلفاتهم إلى جَعْل المذهب البصري أساساً، وتلك السنّة سرت فيمن بعدهُم، وما تزالُ إلى أيامنا هذه في أكثر الكتب النّحوية»[5]، وذلك على الرُّغم منْ أنّهُمُ وافقوا الكوفيين في أمُور أخذ الكلام العربي ومن ذلك ما يأتي به ابن جني حينما قال:«اللّغات على اختلافها كلّها حجة؛ ألا ترى أنَّ لغة الحجاز في

---

[1]- إبراهيم السامرائي، المدارس النّحوية أسطورة وواقع- مرجع سابق، ص 32.

[2]- خديجة الحديثي، المدارس النّحوية- مرجع سابق، ص 119.

[3]- محمد الطنطاوي، نشأة النّحو وتاريخ أشهر النّحاة، دار المعارف، مصر، الطبعة الثالثة، د ت، ص 184.

[4]-المرجع نفسه، ص 184.

[5]-نفسه، ص 189.

إعمال ما، ولغة تميم في تركه، كلٌّ يقبلهُ القياسُ؛ فليس لكَ أنْ تَرُدَّ إحدى اللّغتين بصاحبتها، لأنّها ليست أحَقَّ بذلك من الأخرى»[1]، لهذا فقد كانت المدرسة البغدادية محصِّلة البحث في النحو العربي، وخلاصة النتائج المتوصل إليها عن طريق البصرة والكوفة، وليس الأمرُ تقليلاً من قيمة هذه المدرسة، أو من علمائها، وإنما المسائلُ النّحوية قد نشأت منذُ نشوء النّحو في مدرسة البصرة، وانتقاله من خلال آراء مخالفة إلى مدرسة الكوفة، ولقد استمر التأليف النّحوي بعدها من خلال مناقشة تطبيقات النّحو العربي من خلال المدارس النّحوية المختلفة، التي نشأت بعد المدرسة البغدادية والتي هي المدرسة الأندلسية، إذ عَمَدَ روَّادها إلى «صبّ الاهتمام على النّحو الكوفي اقتداءً بنحويّها جُودي بن عثمان المتوفى سنة (813/198) والذي رحل إلى المشرق، وتتلمذ على الكسائي والفرَّاء»[2]، وكذا المدرسة المصرية، التي اتَّسم النّحو عند روادها وتميَّز بالارتباط «بإمامي المدرستين الكوفية والبصرية، فقد اتصل أوّلُ من حمل راية النّحو في مصر ولاّد بن محمد التميمي بالخليل بن أحمد الفراهيدي، كما اتصل أبُو الحسن الأعز بالكسائي»[3]، ولكنَّ هذه الميزات الواضحة في كلّ من المدرستين الأندلسية والمصرية، قد كانت اطِّلاعاً واضحاً، وإلماماً بارزاً بالنّحو في مرحلة النشوء والبروز والذّروة، لأنّهم قد مالوا فيما بعْد إلى انتحاء آراء البغداديين فيما يخصُّ الفصْلَ في المسائل النّحوية العالقة بين البصريين والكوفيين، والتي عَمَلَ البغداديون من خلالها على ترجيحٍ بصريٍّ في مسائل معينة، وعلى ترجيحٍ كوفيٍّ في مسائل ثانية، بينما كان الجمْعُ بين المنهجين في المسائل الأخرى، حتى سادت هذه الطريقة في معظم العصور التي تلت.

2/10/ علم الصّرف:

إنَّ المتمعِّن في الدّرس النّحوي قديما في مرحلة النشأة والبزوغ، يَخْلُصُ إلى أنَّهُ كانَ عِلماً جامعاً لكلِّ مباحث الصّرف، قبل أن يصبح هذا الأخير علماً قائماً بذاته لهُ أسُسُهُ النظرية وتطبيقاتُهُ العملية، لأنَّ تلك النشأة كانت تستوجبُ ذلك التكامُل المعرفي، خدمة للهدف الأسمى الذي جُلبت من أجله هذه العلوم، والعلومُ التي جاءت قبلها وهُو خدمة القرآن الكريم، وتصويبُ العربية وتجنيبها من اللّحن والفساد، فلم يَقُم بذلك الفصلُ بين هذه العلوم ومباحثها، وخاصة بين علم النّحو والصّرف، إلاَّ في مرحلة متأخرة من تطور علم الصّرف مستقلاً بذاته

[1]- السيوطي عبد الرحمن جلال الدين، المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، تحقيق محمد أحمد جاد المولى بك وأبو الفضل إبراهيم وعلي محمد لبجاوي، دار التراث، القاهرة، الطبعة الثالثة، 2008، الجزء الأول، ص 257.

[2]- خضر موسى محمد حمود، النّحو والنّحاة المدارس والخصائص، عالم الكتب، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1423هـ - 2003م، ص 256.

[3]-المرجع نفسه، ص 257.

يختصُّ بمباحث منفردة، ولعلَّ السبب في هذا القيام المتأخر لعلم الصّرف على قول ابن جنّي(ت 392 هـ) «أنّ هذا الضرب من العلم لما كان عويصاً صعباً بدُئ قَبْلَهُ بمعرفة النّحو، ثم جيءَ به، بَعْدُ، ليكون الارتياضُ في النّحو مَوطئًا للدخول فيه، ومعينا على معرفة أغراضه ومعانيه»[1]، وأنَّ النقطة الفاصلة بين العلمين قد كانت على يد المازني (ت 247 هـ)، فقد «ظلَّ علم التصريف مندرجاً في علم النّحو حتى أبو عثمان المازني (ت 248 هـ)، إمام الطبقة السادسة من البصريين، ففصل مباحث التصريف في مصنّف مستقل، وهو كتاب "التصريف"»[2] هذا الكتاب الذي عُدَّ أصْلَ علم التصريف عامة، لأنَّ مؤلِّفه استطاع أنْ يفصل بن علمين متكاملين، من حيث المباحثُ والفروعُ منذُ النشأة الأولى، حينما كان أمر الصرف يردُ ضمن الكتب المتخصصة في النّحو العربي و «أنك لا تكادُ تجدُ كتاباً في النّحو إلاَّ والتصريف في آخره»[3] بعدها مكنّ هذا الفصل من معرفة الأهمية الحقيقية لعلم الصرف كعلم قائم بذاته، «يحتاجُ إليه جميعُ أهل العربية أتَمَّ حاجة، ولهم إليه أشد فاقة، لأنّهُ ميزان العربية، وبِهِ تُعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها، ولا يُوصلُ إلى معرفة الاشتقاق إلاّ به»[4] بلْ لقد بلغت تلك الأهمية مبلغاً كبيراً حينما قال ابن جني أنّهُ «من الواجب على من أرادَ معرفة النّحو أنْ يبدأ بمعرفة التصريف، لأنَّ معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أنْ يكون أصْلاً لمعرفة حَاله المستقلة»[5] خصوصاً إذا ما علمنا أنّ التصريف كعلم يتحدّد مفهومُه الذي يختص بإيراد وظيفته ومباحثه العامة في «معرفة أنفس الكلمة الثابتة»[6]، على خلاف هذا تأتي بعض الروايات الأخرى التي تنسبُ نشأة علم التصريف إلى الهرَّاء وتقول «أنّ... مُعاذ بن مُسلم الهرّاء... هو الذي وضَعَ علم الصّرف»[7] ولما كان الهرَّاء كوفياً فقد برعَ أهل الكوفة في علم التصريف «وقد ضربَ الهرّاء بسهمٍ وافرٍ وليس غريباً عليه ذلك بلْ غريباً على أهل الكوفة جمعاء، فقد عُرفوا بهذه العناية الصّرفية»[8]، ولئن كان هذا الخلاف حول المنظّر الحقيقي لعلم التصريف لا يُوصلُ إلى معرفة ذلك حقيقة، وأنّهُ يمتزج بين ذكر اسمين بارزين ضمن هذا العلم هُما المازني، والهرّاء، فإنّ ذلكَ يخرج عن كونهِ نقطة انطلاق حاسمة لبروز علم الصرف العربي بصفة تامة، وهُو ما فتح باب التأليف في هذا العلم على مصراعيه، من طرف علماء العربية في هذه المرحلة «كأبي علي

---

[1]- ابن جني أبو الفتح عثمان، المنصف لكتاب التصريف للمازني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، إدارة إحياء التراث القديم، د ب، الطبعة الأولى، 1373هـ - 1954م، ص 2.

[2]- عبد الله بن حمد الخثران، مراحل تطور الدّرس النّحوي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، د ط، 1993م، ص 115.

[3]- ابن جني أبو الفتح عثمان، المنصف لكتاب التصريف- مرجع سابق، ص 4.

[4]-المرجع نفسه، ص 4.

[5]-نفسه، ص نفسها.

[6]-نفسه، ص نفسها.

[7]- خديجة الحديثي، المدارس النّحوية- مرجع سابق، ص 122.

[8]-المرجع نفسه، ص 122.

الحسن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت 392) صاحبُ "التكملة"، وأبي الفتح عثمان بن جني (ت 392 هـ) صاحب "المنصف""[1]

وقد كان ذلك في مواضيع مختلفة من علم الصرف كالجمع والإفراد، والتصغير، والمصادر، والجمع والتثنية، والتأنيث والتذكير، ومَا إلى ذلك ممّا يخصُّ الكلمة في العربية، من حيثُ الصحةُ والإعلال، والأصالة والزيادة، وغيرها، ولقد اختصَّ الصّرف أيضاً "بالأسماء المتمكنة، والأفعال المتصرّفة، وما ورَدَ من تثنية بعض الأسماء الموصولة، وأسماء الإشارة، وجمعها وتصغيرها"[2]، لكن أمر الصّرف حديثا قد خالف في بعض مباحثه ما كان وارداً وارداً في القديم إنّهُ " الصّرف وفق علم اللّغة الحديث يُعنى فقط بدراسة الكلمات وصُورها لا لذاتها، وإنّما الغرض معنوي، أي للحصول على قيم صرفية تفيدُ في الكلمة منْ حيثُ الزيادةُ والأصل والأوزان والأبنية ومَا إلى ذلك من تغييرات"[3]، وهذا منْ قبل ما جاءت به المدارس اللّسانية الحديثة وخاصة المدرسة الوظيفية التي اهتمت، أيمّا اهتمام بالمستوى الصرفي من خلال دراسة المورفيمات وتقسيمها، "وبناءً على هذا المفهوم الحديث للصّرف فإنَّ دراستهُ لا تعتبرهُ هدفاً في حدِّ ذاته، وإنّما هو وسيلة وطريقٌ من طرق الوصول إلى دراسة التركيب والنّص، فالصّرف إذن يعدُّ مقدمة للنّحو، كخطوة تمهيدية لهُ"[4] وهذا ما ذهب إليه ابن جني حينما أشار إلى أسبقية الصّرف على النّحو.

وأنّ دراسة الصّرف ضمن الدّراسات اللّغوية الحديثة، تُوصِلُ إلى فهم الجُمل والتراكيب وصولاً إلى فهم النّص، باعتباره نظاماً من المورفيمات والوِحدات الصرفية، ومنهُ فبعد أنْ كان الصّرف في التراث اللّغوي العربي وثيق الصلة بعلم النّحو يدخُلُ ضمن كتبهِ ومؤلفاته، انفصل بعد ذلك بفترة وجيزة عن النّحو كعلم جامعٍ، وقام وفقاً لمباحث خاصة به تم التطرق من خلالها إلى "ما يطرأ على بنية الكلمة من تغيرات مختلفة لضروب من المعاني"[5] إضافة إلى ما "يطرأ على بنية الكلمة من تغيرات لا تكون دالة على معان جديدة، بَلْ يتناولُ تلك التغيرات التي تتعلق بعلاقات الأصوات داخل البنية مَعَ بعضها بعض"[6] ثمّ استقر الأمْرُ على هذه المباحث الصرفية دراسة وتلقيناً، وبحثاً واستنباطاً، وتقييماً وتقويماً، على أمل الإتيان بنظرة جديدة لمباحث الصّرف العربي وفق منهج جديد

---

[1]- عبد الله بن حمدان الخثران، مراحل تطور الدّرس النّحوي- مرجع سابق، ص 115.

[2]- أحمد بن محمد بن أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، دار الكيان للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، د ط، د ت، ص 49.

[3]- سميح أبو مغلي، علم الصّرف، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الطبعة الأولى، 2010م، ص 10.

[4]-المرجع نفسه، ص 10.

[5]- ممدوح عبد الرحمان الرمالي، تطور التأليف في الدّرس الصّرفي المصطلحات والمفاهيم والمعايير، د ن، د ط، د ت، ص 10.

[6]-المرجع نفسه، ص 11.

لا يشكِّل خلافاً للمنهج التقليدي الذي كان سائداً، ولم يكن ذلك إلاّ بعد أنْ وردت اللّسانيات كعلم حديث النشأة إلى الثقافة العربية وحاوَلَ «اللّسانيون العرب إعادة هيكلة النظام الصرفي العربي في نظام كلّي»[1]، بحيث لا بدَّ أن يكون ذلك من خلال فصْلِهِ عن المستويات اللّغوية الأخرى، التي كثيراً ما ارتبط بها والمتمثلة في المستوى الصوتي للّغة العربية، إضافة إلى المستوى النّحوي، وأنَّ اللّسانيين العرب قد استمدّوا «منهجهُم من مُعطيات الدراسات الصرفية المعاصرة، أو ما يسمّى المورفولوجيا، وهو العلم الذي تعرِّفه اللّسانيات الحديثة بأنَّهُ العلمُ الذي يصفُ الأشكال اللّغوية المتعلقة بالمعنى»[2]، فنُقلت بذلك مصطلحات المستوى الصرفي في الدراسات اللّسانية المعاصرة ومفاهيمها إلى البيئة العربية إسقاطا على اللّغة العربية، منْ مثل المورفيم، والفونيم، والمونيم، وغيرها، على الرغم من أنَّ ذلك أحدث اختلالاً منهجيّاً، نتج على إثر عدم توافق العربية مع صفة الإلصاقية الموجودة في اللّغات التي نشأت فيها هذه الدّراسات، ومنهُ فقد صارَ على اللّسانيين العرب، ضرورة إحداث توافق نوعي بين المفاهيم المنقولة ومصطلحاتها وبين طبيعة ونظام اللّغة العربية من خلال مستواها الصّرفي.

3/10/ فقه اللّغة:

إنَّ فكرة نشأة النّحو مربوطاً بالصرف كنتيجة حتمية لظهور اللّحن في العربية، على إثر دخول غير العرب في الإسلام، لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تُسقط على ظهور العلم المعروف "فقه اللّغة" والسبب كامنٌ في المصطلح نفسه، إذْ يمثِّلُ "الفقه" قوةً في الخوض في مسائل علمٍ من العلوم، وهُو يمثل هُنا ذلك التمكن الكبير من مسائل اللّغة وتحقيق درجة التفقه، ولهذا يمكن القول أنّ "فقه اللغة" قد نشأ خدمة للنّص القرآني من أجل فهمِهِ، وفي هذا يقول السيوطي «ولا شكَّ أنَّ علم اللّغة من الدين، لأنّهُ من فروض الكتابات وبِهِ تُعرف معاني ألفاظ القرآن والسنة»[3]، وهو يقصد بذلك فقه اللّغة.

ولما كان مُصطلح "فقه اللّغة" مركَّباً، وجب تفكيك هذا التركيب لمعرفة المفهوم الحقيقي للمصطلح، ولأنّ كلمة فقه تمثل المحورَ الرئيسَ ضمن هذا المصطلح، فإنَّ مفهومه يرتكز بالضرورة على تحديد مفهومي دقيق لهذا الفقه المرتبط باللّغة العربية، لأنّهُ كفيل بأنْ يحدِّدَ مضامينهُ، وموضوعاته، ومسائله التي يخوض فيها والمرتبطة أساساً باللّغة العربية، وإذا كان الأمرُ كذلك فإنَّ الفقهَ هُو «الفَهْمُ، قال أعرابيٌّ لعيسى بن عمر: شَهدْتُ عليكَ بالفقهِ".

---

[1]– فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدّرس اللّساني العري الحديث دراسة في النشاط اللّساني العربي، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2004م، ص 120.

[2]–المرجع نفسه، ص 124.

[3]–السيوطي عبد الرحمن جلال الدين، المزهر في علوم اللّغة وأنواعها– مرجع سابق، الجزء 2، ص 302.

نقولُ منْهُ: فَقِهَ الرجُلُ، بالكسر. وفلانٌ لا يفقَهُ ولا ينقَهُ، وأفقهْتُكَ الشيءَ، ثُمَّ خُصَّ بِهِ عِلمُ الشريعة، والعالِمُ بِهِ فقيهٌ، وقد فَقُهَ بالضم فقاهةً، وفقَّهَهُ، وتفقَّهَ، إذا تعاطى ذلك، وفقهْتُهُ، إذا باحثتهُ في العلم»[1] من هنا كان الفقه يُوحي بتلك المرتبة العالية من المعرفة بأمور علْم محدد من العلوم، ويُسقطُ على تلك الدّرجة السامية التي يمكن أن يَصِل إليها التمكن من مسائل معينة، وتحقيق الاستنباط للدخول إلى علوم أخرى، فالفقه إذاً «هُو التوصّل إلى علم غائب بعلم شاهدٍ فهُو أخصُّ من العلم»[2] ولقد ارتبط الفقه أول ما ارتبط بأمور الدِّين وعلومه، قال تعالى:﴿لِّيَتَفَقَّهُواْ فِي ٱلدِّينِ﴾التوبة 122، حتى انتقل بعدها الأمر إلى علوم اللّغة العربية، من خلال التفقه في مسائلها والعلم بها، عن طريق فقهاء العربية المتمثلين في (ابن فارس ت 395هـ) و(ابن جني ت 392هـ) و(الجوهري صاحب الصِّحاح ت 393هـ).

لذلك كان التحديد المفهومي ومصطلح "فقه اللّغة" يُطلقُ «على العِلْمِ الذي يُعنَى بدراسة قضايا اللّغة، من حيثُ أصواتُها، ومُفرداتها، وتراكيبها، وفي خصائصها الصوتية، والصّرفية، والنّحوية، والدّلالية، وما يطرأ عليها من تغيُّرات، وما نشأ من لهجات، وما يُثارُ حول العربية من قضايا وما تواجهُهُ من مشكلات»[3]، فلمّا كان "فقه اللغة" كعلم قائمٍ بذاته يهتم بهذه الموضوعات المرتبطة باللّغة، فإنّهُ قد وقع هُناك تشابكٌ واضحٌ بينهُ وبين "علم اللّغة" إلى درجة عدم الفصل بينهُما من طرف بعض الباحثين، وأنَّ مصطلح "فقه اللّغة" ينبغي أن يشملَ مختلف الدّراسات اللّغوية، على أنَّ البعض الآخر من الباحثين «الذين اتّصلوا "بعلم اللّغة" في مناهجه الحديثة يلتفتون إلى الفرق الواضح بين "علم اللّغة" وفقه اللّغة»[4]

على خلاف هذه الأمورُ، فإنَّ النشأة التاريخية لفقه اللّغة ضمن الدّراسات اللّغوية العربية، وفقاً لمؤلفات وكتب لغوية،جاءت تالية، إذْ « في القرن الرابع نشهدُ لأوّل مرة مصطلحاً جديداً هُو "فقه اللّغة" حين كتب أبو الحسن أحمد بن فارس (المتوفى 395هـ) كتابهُ "الصَّاحبي في فقه اللّغة وسُنن العرب في كلامها"، ثمَّ نجد هذا المصطلح نَفْسهُ لدى مؤلِّفٍ آخر هُو أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي (المتوفى 429هـ) الذي

---

[1]- الجوهري إسماعيل بن حماد، الصحاح تاج اللّغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور مطار، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، الطبعة الرابعة، 1990م، الجزء السادس، مادة فقه، ص 2243.

[2]- الراغب الأصفهاني أبو القاسم الحسيني بن محمد، المفردات في غريب القرآن، تحقيق مركز الدّراسات والبحوث بمكتبة كزار مصطفى الباز، مكتبة نزار مصطفى الباز، د ت، الجزء الثاني،كتاب الفاء، ص 496.

[3]- محمد بن إبراهيم الحمد، فقه اللّغة مفهومه موضوعاته قضاياه، دار ابن خُزيمة للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، 1426هـ - 2005م، ص 19.

[4]- عبده الراجحي، فقه اللّغة في الكتب العربية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، د ط، د ت، ص 11.

اشتهر بكتابه "فقه اللّغة وسرّ العربية"»[1] لتكون بذلك تلك النشأة الخاصة بفقه اللّغة خالصة للعلماء العرب القدامى لا تستوعبُ تأصيلاً آخر أو نسبة ثانية من حيثُ التسميةُ، والتأليف، والبحث غير أنَّ «اهتمام المحدثين من دارسي العربية لم يكن بالمستوى الذي أهّلهُ لأن يكمل مسيرة السابقين»[2]، لأنّها إذا ما قارنّا حجم المؤلفات الخاصة بالعربية في تراثنا اللّغوي القديم، فإننّا سنطلُّ على زخم هائلٍ وثروة لغوية لا نفاذ لها، وأنّها كفيلة بأنْ تُعلي كعب العربية في هذا المجال، لولاَ ذلك الانقطاع وانعدام الاستمرارية في البحث والتأليف والاستنباط من طرف المحدثين الذين استمدّوا «هذه التسمية التي اختارها ابن فارس والتي تابعَهُ فيها الثعالبي (...) في مقابل اللّفظة الأوروبية philology على خلافٍ في المنهج بين استعمال الغربيين واستعمال العرب، فضلاً عن الغموض الذي أحاط المصطلح»[3]، وإذا كان فقه اللّغة يختص بنشأة عربية خالصة وأسبقية تاريخية لم يكن لها مثيلٌ في الدّراسات اللّغوية الغربية، فإنّ الفقهين العربي والغربي «لم يلتقيا إلاَّ في العصر الحديث، عصرُ التداخل والتَّلاقح الفكري الواسع بين الفكر العربي (القار) والفكر الغربي (الوافد)»[4] وأنَّ فقه اللّغة العربي من خلال عُلمائِهِ، يؤكدُّ سعيا كبيرا لمعرفة الأصل الحقيقي والمنبع الأوّل لهذه اللّغة من طرف العديد من علماء اللّغة والمفكرين من خلال تقديم العديد من الدلائل والحجج، إلاَّ أنّهُ وإلى يومنا هذا لم يُتوصّل بعدُ إلى نقطة اتفاق واحدة بين هؤلاء العلماء، ينسبون إليها نشأة اللّغة، فقد تعدّدت النّظريات واختلفت في هذا المجال «بين نظريتين شغلتا المفكرين في نشأة اللّغة: نظرية ترى أنَّ "الله" عزَّ وجلَّ هُو الذي أوحى إلى البشر باللّغة، ونظرية تذهبُ إلى أنَّ اللّغة من اصطلاح النّاس وتواضعهم»[5]، وعلى خلاف ذلك كان هناك جانبٌ ثالثٌ في هذه النشأة ارتكز واستند على القول بـ «أنّ أصْل اللّغات كلّها إنّما هُو من الأصوات المسموعات، كدويِّ الريح، وحنينِ الرعد، وخريرِ الماء»[6] والذي ينبغي أنْ يُعرف هُنا من خلال تضارب هذه الآراء، أنّهُ لم يتم الفصل وفقا لقواعد ومعايير علمية ثابتة في شأن هذه النشأة، وأنَّ هذا الاختلاف قد انتقل من القديم إلى الحديث، ويتمحور في كتب اللّغويين المحدثين من غير فصْل فيه أيضاً، نظراً لما اكتسبتهُ هذه المسألة من الصعوبة جراء الافتراضات القائمة عن طريق الخائضين فيها، وأنَّ نشأة اللّغة ضاربة في التاريخ وقديمة قِدَم الوجود الإنساني الذي لا يُعرفُ عنهُ الكثير، فكيف نتحققُ كيف صنع الإنسان لغتهُ؟ أو من أين أتى بها؟ إنّ ذلك يُعدُّ أمرا صعب المنال.

---

[1]–عبده الراجحي–مرجع سابق، ص 41.

[2]–مشتاق عباس معن، المعجم المفصَّل في فقه اللّغة، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، الطبعة الأولى، 142هـ – 2001م، ص 10.

[3]– عبده الراجحي– مرجع سابق، ص 41.

[4]–مشتاق عباس معن، المعجم المفصَّل في فقه اللّغة– مرجع سابق، ص 8.

[5]–محمود السعران، علم اللّغة مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، د ط، د ت، ص 52.

[6]– ابن جني أبو الفتح عثمان، تحقيق محمد على النّجار، دار الكتب المصرية، مصر، د ط، د ت، الجزء الأول، ص 46.

وإذا كان أمر نشأة اللّغة فصلاً محورياً من فصول فقه اللّغة في العربية، فإنّ المسائل الأخرى التي تمَّ تناولها من[1] خلال كتب القدماء لا تقِلُّ أهمية عن هذه، ومنْ ذلك ما جاء من أمور خصائص اللّسان العربي، واختلاف لغات العرب، ولغات العامة من العرب، والقياس والاشتقاق في اللّغة العربية، وآثار الإسلام في اللّغة العربية، إضافة إلى ما جاء به ابن جني من مقاييس العربية، وتعليل اللّغة، والقياس والاشتقاق، وكذا موضوعات الترادف، والاشتراك، والتذكير والتأنيث، والمقصور والممدود التي جاءت على يد ابن سيده الأندلسي، فإذا كان أمر موضوعات ومباحث فقه اللّغة ثابتًا مستقراً في كتب المحدثين من الدّارسين، فإنَّ ذلك يوحي بتلك الشمولية التي يختصُّ بها هذا العلم "فقه اللّغة"، لأنّهُ استمد من علوم الآلة العربية الممثلة في النّحو والصّرف، ونهل من جميع مباحثها وفصولها، ولاَ أدَلَّ على ذلك من موضوعات هذا العلم، على خلاف علم اللّغة الذي يُرَكِّزُ على اللّغة في ذاتها ولأجل ذاتها، وأنَّ موضوعهُ هُو اللّغة ثابتة مستقرة، لكنَّ ذلك لا يحيلُ بالضرورة على فصْلٍ تام بين العلمين وأنَّ«عِلْم اللّغة من أهم الوسائل المساعدة للدّراسات الفيلولوجية من جانب، ومن جانب آخر فإنّهُ علم قائم بذاته، لهُ وظيفة معينة، وطرقٌ وميادين معروفة، ولا يستغني علم اللّغة عن الفيلولوجيا، لأنَّ أهم مصادره هي النّصوص اللّغوية، والعلاقة وثيقة بين العلمين، إلى درجة أنَّ الاستعمال الشائع للكلمتين، لا يكادُ يفترقُ بينَهُمَا»[2] والسبب في ذلك التشابك الكبير الموجود بين العلمين هُو تداخُل بعض المباحث بينهُما، أو قلْ شمولية فقه اللّغة لمباحث علم اللّغة كتاريخ اللّغة مثلا، مثلما حدث الأمْرُ مع فصول النّحو والصّرف وغيرها، هذا التداخل في المباحث والمسائل هُو الذي تكوّن من خلاله تداخلٌ في المصطلحات بين هذه العلوم العربية، اتفاقاً بالتسمية واختلافاً في المفاهيم والتصورات، حتى إذا كان ذلك وحدث، ولجَ إلى الذهن منطق نشأة مصطلحات فقه اللّغة، وأنّها قديمة قدم هذا العلم في الدّراسة اللّغوية العربية، مؤصّلةٌ بشكلٍ محكم في كتب اللّغويين العرب القدامى، إلاّ ما استحدث منها نتيجة لظاهرة لغوية، أو نقلاً للمصطلح للتعبير عن مفهوم جديد مستحدث، وما كان من المحدثين إلاّ جمعها عن طريق معاجمَ للاصطلاحات الخاصة بفقه اللغة.

[1]– ينظر: رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة السادسة، 1420هـ – 1999م، ص 13، 14، 15.

[2]–المرجع نفسه، ص 10.

4/10/ اللّسانيات العربية:

بعدما أصبحت اللّسانياتُ «جسراً تعبرُ عَنْهُ كلُّ العلوم في الإنسانية إنْ هي أرادت أنْ تحقق نصيباً من العلم»[1] في الثقافة الغربية، مكان الولادة والنشأة الأولى، وفَدَ على الثقافة العربية هذا المولود الجديد يحملُ في طياته شيئاً من الغموض والإبهام، مما صعَّب ولوجه ضمن هذه الثقافة، أضف إلى هذا أنَّ ذلك التغني الكبير والإعجاب المتزايد بالتراث اللّغوي العربي قد ولّد رفضا مطلقاً لكلِّ ما هو جديد، وليس أمْرُ الرفض هُنا بجديد على الإنسان، فقد رُفضت الأمور المحققة علمياً منذ قديم الزمان وعبر مختلف الثقافات والعصور، لكنَّ أمر اللّسانيات ما لبث طويلا تختلجهُ صفة الغرابة، حتّى تمكن من خلال اللّسانيين العرب الأوائل من نيل نصيبه ضمن البحوث العربية، ولو بشكل يسير، عن طريق ثُلة من الأسماء العربية مثل: محمود السعران، من خلال كتابه "علم اللّغة مقدمة للقارئ العربي"، و"عبد الرحمن أيوب" و "أنيس فريحة" و"كمال بشر"، وغيرهم، لذلك «لا أحد يُمكنُهُ أن ينكِرَ قيمة هذه المؤلفات التي أسهمت حينئذ في توضيح الأسس النظرية والمنهجية التي قامت عليها اللّسانيات في صورتها الوصفية موازنة بالخطاب اللّغوي (العربي) القديم»[2] هذا الخطاب اللّغوي العربي القديم الذي رُفضَ من طرف اللّسانيين الوصفيين أتم رفض إلى درجة أنَّهُم «انتقدوا النّحاة القدامى أشدَّ ما يكون الانتقاد وعَابوا عليهم إفسادهم للنّحو بإدخال أدوات ومفاهيم منطقية فيه، وانتصارهم للقياس، واصطناع أمثلة وتراكيب كثيرة لم تكن موجودة في اللّغة»[3]، لهذا فإنّ محاولة الحكم لكلِّ متتبّع للدّرس اللّساني العربي الحديث تجْعَلُهُ يصلُ إلى تصنيف الباحثين الذين عَنُوا به إلى ثلاثة أصناف، كلٌّ حسب اتجاهاته ومُيولهِ والقناعة التي يرضى بها، صِنْفٌ أوّلٌ تمثل في الأسماء المذكورة، والصنف الثاني الذي قام مناقضاً ومعارضاً لذلك الذوبان الذي اتسم به الأوائل في مضامين هذا العلم الجديد بحجة عدم فقدان الهُوية العربية الأصيلة المتزينة بعلومها القديمة التي نشأت في خدمة الهدف والغاية الأسمى المتمثلة في القرآن الكريم، وصنفٌ ثالث تمثَّل من خلال التجسيد الفعلي للأعمال النحوية في التراث اللّغوي العربي ضمن الإطار اللّساني الحديث، ولكن هذه المرّة بشيء من التحديث والمقابلة مع النظريات اللّسانية الغربية الحديثة.

---

[1]- حافظ إسماعيلي علوي، وليد أحمد العناتي، أسئلة اللّغة أسئلة اللّسانيات، الدّار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 1430هـ - 2009م، ص 85.

[2]- مصطفى غلفان، اللّسانيات العربية أسئلة المنهج – مرجع سابق، ص 40.

[3]- عبد القادر الفاسي الفهري، اللّسانيات واللّغة العربية- مرجع سابق، ص 52.

وذلك «بدراسة إبستيمولوجية (معرفية) دقيقة لمفاهيم النّحاة، وتصوراتهم، وطرق تحليلهم، وبدون إسقاط أي تصور آخر لتصور النّحاة العرب المتأخرين أو تصور الغربيين لها، وهُو المنحى الذي انتهجهُ الحاج صالح فيما قدَّمهُ من جهود لسانية فيما يعرفُ بالنظرية الخليلية الحديثة»[1] التي سعى من خلالها إلى تأصيل النظرية الخليلية ومضامينها من خلال المنهج التأصيلي، الذي يقومُ على إثبات البنية الأصلية العربية الخالصة لهذه النظرية، وما اتَّسمت به من أسبقية لا غُبار عليها في الخوض في المسائل اللّغوية التي توصّل إليها العلم الحديث، وخصوصاً النظرية التوليدية التحويلية على يد نعوم تشومسكي، هذه النظرية هي التي مَثّلت منطلقاً آخر للبحوث اللّسانية العربية على خلاف ما جاء به عبد الرحمن الحاج صالح، والتي تمثلت بصورة كبيرة في أعمال مازن الوعر، وميشال زكريا، وخليل أحمد عمايرة، ومحمد علي الخولي، إضافة إلى اللّساني المغربي عبد القادر الفاسي الفهري، الذي مثَّل أبرز اسم ضمن هذا المنهج من خلال التتبع المرحلي لأسس ومبادئ النظرية التوليدية ومكوناتها، والتعديلات التي قامت ضمنها عن طريق رُوادها، وصولاً إلى بروز نظرية جديدة منبثقة عن النّحو التوليدي عُرفت "بالنظرية المعجمية الوظيفية"، أين قام الفاسي الفهري بمحاولة إسقاط لقواعدها على اللّغة العربية من أجل «وصف اللّغة العربية الحالية وصفاً كافياً يمكّن من بناء نظرية للّغة العربية أو "نحو" يمثل الملكة الباطنية لمتكلم هذه اللّغة ومستعملها»[2].

كما يظهر في زاوية أخرى من زوايا البحث اللّساني العربي اسم "أحمد المتوكل" الذي حَمَلَ على عاتقه لواء النظرية اللّسانية الوظيفية من أجل «تأسيس "نحو وظيفي للّغة العربية"، نحو في إمكانه رصد كلِّ القضايا المتعلقة بهذه اللّغة»[3] هذه القضايا التي يمكن جعلها مصدراً هاماً للدّراسات اللّغوية الوظيفية من خلال الاستلهام والأخذ منها تطويراً للنّحو الوظيفي، وبهذا تعدُّ الأبحاث التي جاء بها المتأخرون من اللّسانيين العرب وسماً حقيقياً في مسار اللّسانيات العربية، وذلك في سعيها للسَّير في صورة موازية لهُ، لكن أمر اللّسانيات العربية لا يمكن أن يقف عند هذا الحدّ من البحوث المقدمة كأمر محسومٍ ومسلّمٍ به، ذلك أنَّ هذه البحوث قد تقبع في كثير من

[1]- عبد الحليم معزوز، تأصيل العربية عند تمام حسّان وعبد الرحمن الحاج صالح دراسة إبستيمولوجية في المرجعية والمنهج، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم تخصص علوم اللّسانيات العربي، قسم اللّغة والأدب العربي، كلية اللّغة والأدب العربي والفنون، جامعة باتنة، السنة الجامعية، 2016 – 2017، ص 80.

[2]- عبد القادر الفاسي الفهري- مرجع سابق، ص 32- 33.

[3]- حافظ إسماعيلي علوي، اللّسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 2001م، ص 348.

الأحيان بين طيات الكتب ورفوف المكتبات من دون دراسة أو نقد أو تمحيص، اللّهم إلاّ ذلك النذر القليل من المقالات المقدَّمة على صفحات الانترنت، والتي لا تكون موثقة بصيغة علمية تُمكِّنُ الباحث من الأخذ بها.

ولعلّ السبب في ذلك العدول عن الخوض في مثل هذه الأبحاث اللّسانية هُو تلك الطبيعة المعقدة التي تحملها في طياتها نتيجة الخوض في أنحاء تختلف عن نحو اللّغة العربية، إضافة إلى عدم تقبُّل مثل هذه التجارب في الساحة اللّسانية العربية إلاَّ بعد مرور فترة معتبرة من الزمن، لهذا وجب ضمن أمر اللّسانيات عامة ضرورة الإسراع في نقل البحوث اللّسانية إلى الثقافة العربية، من أجل مسايرة ملازِمةٍ للتحول الذي يحدث ضمن هذا المجال في الجوانب النظرية، فإذا ما تمَّ هذا النقل بالصورة اللازمة وجبَ إحداث التطبيق الفعلي والإسقاط الصائب على اللّغة العربية من خلال قواعدها، ومستوياتها، ومكوناتها، وذلك باعتبار ومراعاة الخصوصية التي تتسمُ بها اللّغة العربية، وإذا كانت اللّسانيات كعلم قائم بذاته قد مثَّلت إشكالا ثقافيا في الساحة اللّغوية العربية، فإنّ المصطلحات الخاصة بهذا العلم قد شكَّلت هي الأخرى حجر عثرة في سبيل فهم هذا الوافد الجديد، نظرا لأن المفاهيم المنقولة من اللّسانيات الغربية قد تمَّ إسقاطها ضمن اللّسانيات العربية من خلال طرق متعددة من طرف اللّسانيين العرب، كلٌّ حسب الطريقة التي تخدم بحوثه بالدرجة الأولى، وهذا ما جعل «مصطلحات الألسنية تعاني من مشكلة التوحيد»[1] هذه المشكلة استفحلت في اللّغة العربية من خلال مصطلحاتها المعبِّرة عن المفاهيم الوافدة، وما لبث الأمر عند هذا الحد وإنما تجاوز ذلك إلى تعدّد المصطلح عند الباحث الواحد ضمن المجال الواحد، وذلك من خلال اعتماد آليات مختلفة من ترجمة، وتعريب كلّي أو جزئي في توليد المصطلح الواحد.

هذا ما فرضَ ذلك التعدد الذي كان سببهُ الأول «اختلاف مدْلول المصطلح من مدرسة لسانية إلى أخرى، إضافة إلى تداخل القطاعات المعرفية ممّا سبَّبَ صعوبة في تحديد حجم المعجم اللّساني، إضافة إلى اختلاط المفاهيم في أذهان بعض اللّسانيين»[2]، لهذا شدّد الفاسي الفهري من أجل معالجة مشكلة المصطلح المتعدّد على حتمية «تأليف مُعجم أحادي اللّغة للاصطلاحات اللّغوية عندنا»[3] من أجل تتبع استعمال موحَّدٍ للمصطلح المتوفر ضمن هذا المعجم، لأنّ ثبات التسميات يفرض بالضرورة ثباتاً في المفاهيم والمتصورات، وأنَّ مشكلة تتبع النظريات اللّسانية المعاصرة من جانب آخر من خلال التسريع في إيجاد مصطلحات نسبية -إن جاز التعبير —

[1]- أحد مختار عمر، المصطلح الألسني العربي وضبط المنهجية، مجلة عالم الفكر، وزارة الإعلام، الكويت، المجلد العشرون، العدد الثالث، أكتوبر- نوفمبر- ديسمبر 1989، ص 5.

[2]- عبد القادر الفاسي الفهري- مرجع سابق، ص 398.

[3]-المرجع نفسه، ص 398.

عن طريق الترجمة يمكن أن يُحلَّ بِطَرقِ باب الآليات الأخرى المنتجة للمصطلحات في اللّغة العربية، وأنَّ الترجمة وحدها لم تعد كفيلة بإضفاء تلك الدقة اللاّزمة على المفاهيم والمصطلحات اللّسانية، كما أنَّ اللّسانيات العربية بعد خروجها من منعطف الإبهام وتحقيقها لدرجة كبيرة من الألفة لدى القارئ العربي، ما ينبغي لها بعد ذلك أن تلج ضمن منعطفٍ آخر ناتج عن غياب الوعي بتلك المشاكل التي يمكن أن يسببها المصطلح المتعدّد، والذي يمكن أن يعيدها إلى مرحلتها الأولى ومنعطفها الأول، وخصوصاً إذا ما تمّت تزكية الأبحاث اللّسانية من طرف أصحابها كلٌّ بحسب مصطلحاته المستساغة لهُ، ليبقى القارئ العربي الذي ينبغي أن يكون الحلقة الأهم ضمن هذه الأمور مستبعداً، لا حظَّ لهُ من الفهم، وتبقى بُحوثُ اللّسانين العرب منْهُم وإليهم.

الفصل الثاني

التناص المصطلحي بين النحو والصرف وفقه اللغة

1- بين النّحو والصّرف:

مصطلح الإبدال بين الصرف والنحو: substitution

لقد ثبتت اللغة العربية واستقرت من خلال حروفها وأصواتها تشكيلاً وتركيباً، مُنذ أنْ سطّر علماؤنا القدامى معاييرها عن طريق القواعد النحوية والصرفية، التي تحدّد الأصْل من الفرع كمصطلحين جامعين يقعان في قمة الهرم الاصطلاحي والمفاهيمي* لهذين العلمين، ولا سبيل إلى التخلّي عنهما بسبب أنّ اللغة قد حُوِّرت من خلال عديد الظواهر الصوتية، والصّرفية، والنّحوية، سواءً بطريقة قصدية يلجأ إليها القائمون على أمْر هذه اللغة من خلال قواعد معيارية معينة، أو قد حدثت بغير إرادة كنتيجة لأمور محسوسة خارجة عن اللغة، تسمى عاملاً طبيعياً وجغرافياً، لذلك يوصل النظر في كثير من مفاهيم الاصطلاحات الحاصلة بعلوم النحو والصّرف إلى تشكُلها كحقيقة علمية وفقاً لمرحلة لاحقة من مراحل ظهور النحو والصّرف العربيين، على الرّغم من حضور هذه المفاهيم مسبقاً في الساحة اللغوية العربية، ذلك أنّ الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175 هـ)كثيراً ما كان يتناول هذه المصطلحات من خلال إشارات خفيفة، لا تكفي أنْ نصنفها كمفاهيم علمية. أو تصورات ثابتة لمصطلحات أُسِّسَت من خلالها علومٌ باهرة وأُصِّلت.

لكنَّ أمر هذه المفاهيم سُرعان ما تشكَّل على أيدي من أتوا بعد الخليل، ومن ذلك ما قدّمه سيبويه (ت 180 هـ) من خلال كتابه، وما مُصطلح الإبدال إلاَّ كعينة ممّا قيل سابقاً وما سيُقال، لأنّ الإبدال في اللغة والمعجم كثيراً ما يُوحي إلى تحريك أصْل وتبديله عمّا ثبت عليه أوّل مرّة، وأنَّ "الباء والدّال واللاّم أصْلٌ واحد، وهُو قيام الشيء مقام الشيء الذاهب. يُقال هذا بَدَلُ الشيء، وبديلُهُ، ويقولون بدّلْتُ الشيء إذا غيّرتهُ وإنْ لم تأتِ لَهُ ببدل. قال الله تعالى:﴿ قُلۡ مَا يَكُونُ لِيٓ أَنۡ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلۡقَآيِ نَفۡسِيٓ ﴾ يونس 15. وأبْدلْتُه إذا أَتَيْتَ لهُ بِبَدِيلٍ. قَالَ الشاعر: عَزْلَ الأَمِيرِ للأَمِيرِ المُبْدَلِ﴾"[1]

---

* من الذين تحدثوا عن هذه الفكرة بإسهاب، نجد الكاتب الياباني توشيهيكو إيزوتسو في كتابه الله والإنسان في القرآن علم دلالة الرؤية القرآنية للعالم، ترجمة هلال محمد الجهاد، كان الكاتب قد ترجم القرآن الكريم إلى اليابانية، وعمل من خلال كتابه هذا على دراسة النظام الدلالي والمفاهيمي للقرآن مقرا في أكثر من موضع أن مصطلح "الله" يأتي في قمة هذا النظام تحت اصطلاح: الكلمة المركز، وتتبعه كل تلك المصطلحات الأخرى مشكلة شبكة غاية في التعقيد والتركيب، ينظر: توشيهيكو إيزوتسو، الله والإنسان في القرآن علم دلالة الرؤية القرآنية للعالم، ترجمة هلال محمد الجهاد، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2007، ص 34، 38، 54، 59.

[1]- ابن فارس أبو الحسن أحمد بن زكريا، مُعجم مقاييس اللّغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د ب، د ط، 1399 هـ، 1979م، ص 210.

بعد هذا يوصِلُ الذهاب إلى المفهوم الاصطلاحي للإبدال إلى تناص مصطلحي قائم في النّحو والصّرف، ولعلّ ما يردُ إلى الذهن ضمن هذا المصطلح أنَّه يستقر كثيرا ما يستقر في المنظومة الاصطلاحية الصّرفية، خصوصاً إذا ما علمنا أنَّ الصّرف يختصُّ ببنية الكلمة من حيثُ الزيادةُ أو النقصان وغيرها، وأنّ الإبدال يحدث ضمن هذا المجال من خلال المستوى المورفيمي للغة العربية عن طريق «إحلال حرف مكانَ حرفٍ آخر في الكلمة نتيجة لتطور صوتي حدث على مرّ العصور بشرط الاتحاد في المعنى»[1]، وهُو ما يوحي بأنّ الإبدال يحدثُ أوّل ما يحدث على مستوى أصغر وحدةٍ في النظام اللّغوي العربي.

ولقد يحتكم الإبدال من خلال مفهومه الصّرفي إلى شروط معينة تتحقق من خلالها وظيفته، ومن بينها أنّ «الأحْرفَ التي تُبدلُ من غيرها إبدالاً شائعاً لغير إدغام تِسْعةٌ، يجمعها"هَدَأتُ مُوطيا" وخرج بقولنا "شَائِعاً" نحو قولهم في "أَصيلان" تصغير أصيل على غير قياس، وفي "اضطجَعَ"، وفي نحو "عَلِيٍّ" في الوقف: أصيلاَل والْطَجَعَ، وَعَلجَ/ قال: وقَفتُ فيها أُصَيْلاَلاً* أُسَائِلُهَا»[2]

وليس هذا يفرض أَن يقوم الإبدال من خلال هذهِ الحروف لا أكثر، بل إن أمْرَ الإبدال كثيراً ما يحدثُ من خلال حروف العربية، وفي مواضع متعددة من الكلمة العربية، ومن ذلك الأصْلُ في ازدَهَرَ هو ازْتَهَرَ، وقد أبدلت التاء دالاً انتحاءً لخفة النطق وسهولته، كسبب أول لحدوث هذا الإبدال، على خلاف الأسباب الأخرى التي كثيرا ما تتلخص في قُرب مخارج الحروف المبْدلةُ بعضُها عن بعض.

لقد تمثّل الإبدال كمصطلح وكمفهوم، وكتصور، أولَ ما تمثل داخل الصّرح الصّرفي العربي كعلم قائم بذاته، وقد كان مصطلحاً خالصاً لهُ، كثيراً ما أوردته الكتب التراثية مقروناً باسم هذا العلم الذي ينتسب إليه، وهو "الإبدال التصريفي".

هذا الاقتران يدل على ارتباط متين بين مصطلح الإبدال وبين علم الصّرف، ويتأكد ذلك إذا ما ربطنا بين المستوى الوظيفي الذي يشتغل فيه هذا المفهوم، وبين المستوى الوظيفي الذي يشتغِلُ به علم الصّرف العربي.

---

[1]- مجدي وهبة، كمال المهندس، معجم المصطلحات العربية في اللّغة والأدب، مكتبة لبنان، بيروت، الطبعة الثانية، 1984م، ص 10.

* يتجسّد الإبدال ضمن هذا الموضع من خلال كلمة أصيلاً، والتي تم من خلالها إبدال النون لاماً من خلال التصغير المسقط على كلمة أصيل، ذلك أن الكلمة في أصلها ينبغي لها أنْ تصغر أصيلانًا، وأنّ هذا إبدالٌ شاذ لم يُستشهد عليه بأنه لم يرد فيما جُمع من حروف الإبدال "هدأت مُوطيا".

[2]- ابن هشام أبو محمد عبد الله جمال الدين، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، د ط، د ت، الجزء الرابع، ص 370.

فإذا حصَلَ التطابق ضمن هذا الأمْر، وجَبَ الإشارة ضمن مجال آخر أكثر وظيفية إلى ضرورة استحضار اختلافٍ بيّن، وفرق واضح بين مفهوم مصطلح الإبدال، وبين مفهوم القلب اللّذين يقومان من خلال وظيفتين متقاربتين لا يفصل بينهما إلاَّ القول إنَّ «الإبدال أعَمُّ من القلب، وفي ذكرِهِ غنى عن ذكر القَلْب؛ لأنّ الإبدال يكون في كُلِّ الحروف، والقلْبُ يكونُ في حروف العلة التي هي الواو والباء والألف، وفي الهمزة أيضاً لإلحاقها بها لكثرة تغيرها، فكُلُّ قلب إبدالٌ وليس كُلُّ إبدال قلباً»[1]، وبهذا يكون الإبدالُ عاماً وشاملاً، يسمح بالقول بجزئية القلب كمفهوم ووظيفة في مقابل كُلية الإبدال، من خلال الإسقاط الوظيفي على مختلف حروف العربية. ولقد اقترن مصطلح الإبدال ضمن علمه الناشئ ضمنه بكثير من التسميات، فَوُصِفَ على إثر ذلك بكثير من الصفات منها[2]: "الإبدالُ الشائعُ"، و "الإبدال الناشئُ"، و "الإبدال الضروري"، و "الإبدالُ اللاّزِمُ"، و "الإبدالُ الّمطرِدُ"، و "الإبدالُ الصّرفي"، و "الإبدالُ الصّرفي الشائعُ"، و "الإبدالُ الصّرفي الضروري"، و "الإبدال الصّرفي اللاّزم"، وما هو ملاحظ ضمن هذه المصطلحات المركبة، أنّ الإبدالَ كمفهوم وكوظيفة وآلية قد فُعِّلت في اللغة العربية من خلال ألفاظها، لم تتْرك مجالاً لاعتباره مُصْطلحاً يمكن الاستغناء عنهُ، بَلْ شكّل حضوراً ضرورياً ضمن المنظومة الصّرفية العربية، والسببُ راجعٌ ربّما إلى العوامل المحدثة لهذا الاصطلاح. والتي سمحت بأنْ يُفرضَ الإبدال من خلال ألفاظ العربية نوعاً من الإقرار الضمني بأنّ تلك الألفاظ تظهر من خلال أشكالها المبدلة لها بأنّها الأصْلُ وغيرها الفرع.

أمّا الإبدال كمصطلح قائم في النّحو العربي، فإنّه يحمِلُ مفهوماً آخر لا يقتَرِبُ كثيرا من مفهومه الصّرفي، حيث يقومُ ضمن علم النّحو من خلال أنّه من أسماء الاستفهام وأسماء الشرط فَـ «إذا أُبْدِل اسمٌ مُضَمّن معنى حرف استفهام أو حرف شرط ذُكِرَ ذلك الحرفُ مع البدل، فالأول كقولك: "كم مَالُك أعشرون أمْ ثلاثون" و"من رأيتَ أزيداً أمْ عَمْراً" و "مَا صَنَعْتَ أخيراً أمْ شرّاً" والثاني نحو "مَنْ يَقُمْ إنْ زيْدٌ وإنْ عمرٌو وأَقُمْ معَهُ" و" مَا تَصْنَع إنْ خيراً وإنْ شرّاً تُجزَ بِهِ" و "متى تُسافرْ إنْ غداً وإنْ بَعْدَ غدٍ أُسافِرْ مَعَك»[3] فالإبدال هُنا يتحقق مفهوماً ووظيفة من خلال الهمزة المرتبطة بأسماء العَلَم ضمن الأمثلة الاستفهامية، بينما يرتبط في الأمثلة الشرطية من خلال إنْ الشرطية، تحقيقاً لمفهوم عامٍ يتجسّدُ من خلاله هذا المصطلح وهو إبدالُ شيء بشيء، وكأنَّ الأمر ضمن هذا الحقل المعرفي يحدثُ من خلال الأسماء عامة، بينما يحدثُ ضمن الحقل المعرفي الصّرفي من خلال الحروف

---

[1]- أدمَا طربية، الإبدال معجم ودراسة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2005م، ص 1.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص 1.

[3]- ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك- مرجع سابق، الجزء الثالث، ص 410.

والأصوات المضمَّنة في الأسماء، فالأوّل علمٌ شاملٌ لا تمُسُّهُ وظيفة تخصيصية، بينما الثاني خاصٌ واضحٌ ثابت، وحتى إنْ كان الإبدالُ كمصطلح وكمفهوم قائم في الدراسات النّحوية، إلاّ أنَّ مفهومه الاصطلاحي الصّرفي قد طغى على ذلك، وأنَّ المفهوم النّحوي لم يُكتب لهُ ذلك الشيوع، والاستعمال، والتداولُ الذي اختصّ به المصطلح ضمن علم الصّرف، وأُفردت له كتب ومؤلفات تراثية وحديثة.

من هُنا يُوصلُ التناص المصطلحي بين علم النّحو والصّرف من خلال المفاهيم المزدوجة للمصطلح الواحد، يوصِلُ إلى إمكانية التأصيل للمصطلحات، من خلال علمها الأوّل الذي نشأت فيه، مثلما يُوصِلُ من خلال وظائف المصطلحات التركيبية والصّرفية التي تُقامُ من خلالها مفَاهيمُها وتسمياتُها، إلى معرفة المستويات اللّغوية التي تقوم من خلالها، وُصولاً إلى المستوى الدّلالي والتداولي الذي كثيراً ما غُيّبَ في الدّرس اللّغوي العربي القديم.

إضافة إلى إقصاء تامٍ للوظائف اللّغوية التداولية من خلال الجمع بين المستويات اللّغوية، الصوتية، والصرفية، والتركيبية، التي قام من خلالها الدّرس اللّغوي العربي، وليس يعدُّ هذا قدحا في المضامين العلمية التي قام عليها هذا الدّرس، وإنّما تبياناً لأهمية بالغة اكتسبها الدّرس اللّغوي المعاصر عامة من خلال مصطلحات تدُلُّ على استحداث المستويات اللّغوية الوظيفية والتداولية، التي تقيم هناك طرفا آخر أكثر تأثيرا في العملية اللغوية التواصلية، والمتمثل في السامع (المتلقي المثالي)، فالتراث اللّغوي العربي تضمَّن مصطلحات كانت في أغلبها توحي بعدم الخروج عن القواعد التركيبية التي يخضعُ لها الكلام العربي، بينما تعدّى الدرس اللّغوي المعاصر أو اللسانيات عامة ذلك إلى حدود لغوية أبعد من خلال المصطلحات والمفاهيم، التي تنتجُ في النّحو مثلاً عنْ "تفاعل قائم مستمر بين الوظيفة النّحوية والدّلالة المعجمية للفرد الذي يشغلُ هذه الوظيفة"[1] فيمثّل المصطلح بذلك والمفهوم كمقابل حتمي لهُ ذروة وقمة الوعي الحاصل في علم من العلوم، يكشفُ عن مدى الوظائف القائمة داخل العلوم كمرحلة جدّ متطورة من النشاط الذهني البشري يُعبَّرُ عنها من خلالِ المفاهيم والمصطلحات.

مصطلح الإهمال بين النّحو والصّرف:Neglecting

[1]- محمد حماسة عبد اللّطيف، النّحو والدّلالة مدخل لدراسة النّحو الدلالي، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، 1420 هـ، 2000م، ص 19.

إنَّ أوّل ما يحيلُ إليه مصطلح الإهمال هُو انتسابُهُ للمدونة الصّرفية العربية، قبل أنْ يكون أو يصير مصطلحاً يحمِلُ مفهوماً نحويًّا آخر، وذلِكَ قائِمٌ استناداً إلى الإبهام الطَّفيف في مفهومِهِ النّحوي، على خِلاف ما يحمِلُهُ في الصّرف العربي، وأنَّهُ قائِمٌ أيضاً على ارتباطٍ وثيق بالكلمة، أو بالوِحدة الصّرفية في العربية.

والإهمال كمصطلح صرفي اتضح مفهُومُهُ أكثر حينما قوبِلَ بمضادِه في عديد تعريفاتِهِ، ومن ذلِكَ قولهم: «اللّفظ المهمَل هُو ضِدُّ المستعمل، والتراكيب الممكنة عقلاً من الحروف التسعة والعشرين تزيدُ على 12 مليوناً»[1]، والثَّابتُ أنَّ الخليل بن أحمد هُو أوّل من استعمل فكرة المهمل والمستعمل في نظام التقليبات المعتمد في كتاب العين، فأورد بذَلِكَ المستعمل من العربية، وترك الآخر، ولقد ذكر الزَّبيدي (ت 1205هـ) أنَّ: «المستعمل منها ستة آلاف»[2]، أمَّا مَا دون ذلك فقد وَرَدَ لعلمائنا القدامى اختلافات كثيرة في توظيف بعض الجذور من عَدَمِهِ، فإهمالاتُ الخليل أحياناً، كثيراً ما وَلجت باب المستعمل عند الآخرين، ومن ذلِكَ مثلاً الأزهري (ت 370هـ) في تهذيب اللّغة.

وفي إحصائية أخرى وُجِد أنَّ «صاحب الصِّحاح جَمَعَ 40 ألفاً، وجمع ابن منظور في (اللّسان) 80 ألفاً من المستعمل»[3]، والحاصِلُ والملاحَظُ أنَّ المهمل في العربية كثيرٌ، وقد جاء القرآن سيراً على مثل هذه الأمر، فلم يوظِّف كثيراً من الألفاظ، أو حتى من التراكيب.سيراً على كثير ممّا تتداولهُ القبائل العربية من الألفاظ والتراكيب، أو حتى من القواعِدِ والأحكام النّحوية.

ولقد ضرَبَ ابن فارس (ت 395هـ) في الصَّاحبي باباً للمهمل والمستعمل، وكانَ من أكثر القدامى الذين تحدّثوا في هذا الأمر تدقيقاً وضبطاً، قال: «المهمل على ضربين: ضربٌ لا يجوز ائتلافُ حروفِهِ في كلام العرب بتة، وذلِكَ كجيم تؤلَّف مَعَ كافٍ، أو كافٍ تُقدّم على جيم، وكعين مَعَ غين، أو حاءٍ مَعَ هاءٍ أو غين، فهذا وما أشبَهَهُ لا يأتلِفُ، والضربُ الآخر ما يجوز تآلف حروفه لكن العرب لم تقُلْ عليه، وذلِكَ كإرادة مُريد أنْ يقول: "عضخ" فهذا يجوز تألُّفه وليس بالنافر، ألا تراهم قد قالُوا في الحرف الثلاثة "خضَعَ"، لكن العرب لم تقل عضَخَ فهذان ضربا المهمل»[4]

---

[1]- محمد سليمان عبد الله الأشقر، معجم علوم اللّغة العربية (عن الأئمة)، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 1423هـ - 2001م، ص 89.

[2]-الزَّبيدي، تاج العروس_ مرجع سابق، ص 55.

[3]- محمد سليمان عبد الله الأشقر، معجم علوم اللّغة العربية، مرجع سابق، ص 89.

[4]- ابن فارس، الصاحبي في فقه اللّغة- مرجع سابق، ص 47.

ويتضح من قول ابن فارس في شطرِهِ الأوّل من المهمل، أنَّهُ تأكيدٌ لما جاء بِهِ الخليل في العين من عدمِ ائتلاف حرفين متقاربين في المخرج في كلمة واحدة، خاصة وأنّها تكون خالية من أحد حروف الذَّلاقة، ولهذا فإنَّ معيار المهمل والمستعمل كان دائماً يقومُ على أسس صوتية محضة، وأنَّ السبب الرئيس في تحقيق مصطلح الإهمال ومفهومِهِ، هو الاشتقاق على حسب قول ابن جني، وغيره، فقد قال ابن جني في ذلك: «أمَّا إهمال ما أهمل ممّا تحتَمِلُهُ قسمة التركيب في بعض الأصول المتصورة أو المستعملة فأكثره متروك للاشتقاق وبقيتهُ ملحقةٌ بِهِ ومقفاةٌ على إثره، فمن ذلِكَ رُفِضَ استعمالُهُ لتقارب حروفِهِ نحو سص، وطس، وظث، (...) وهذا حدثٌ واضِحٌ لنفور الحسّ عَنْهُ والمشقَّة على النفس لتكلُّفه»[1]، من هُنا كانَ لنا أنْ نفسِّرَ ارتكاز عديد المفاهيم الصّرفية على أسس أصواتية وضعها علماؤنا القدامى، كالتضعيف مثلاً، والإهمال، والاستعمال، وغيرها، وأنَّ منهج الصوتيين القدامى ما كان إلاَّ منهجاً رياضياً، قام على أسس علمية تُنقص من قيمة القول بالاتفاق بين الجماعة على استعمال اللّفظ من عدمِهِ ضمن هذا المجال.

هذا لاَشكَّ داحضٌ لما جاء على لسان إبراهيم أنيس من أنَّ «كثرة استعمال التركيب النادر تزيلُ صعوبة النطق بِهِ»[2]

إنَّ الخليل لم يقُل بهذا، وإنَّ الوِحدات الصّرفية التي يلتقي فيها حرفان متقاربان في المخرج، لا يُمْكِنُ تداولها لصعوبة نطقها، وحتى إنْ تَمَّ ذَلِكَ عند فئة قليلة من الناس، فإنَّ ذلِكَ لا يعني أبداً سهولتها عند الآخرين، خصوصاً ونحن نرى في الصوتيات الحديثة أنَّ العامل البيئي اجتماعاً مَعَ غيرِهِ من العوامل قد كان سبباً فاعِلاً في مخارج بعض الحروف، وأنَّ المِران لمْ يَكُنْ أبداً وسيلة لتصحيح وتقويم انحراف هذه الأصوات عن مخارجها.

أضف إلى هذا أنَّ ما يذهَبُ إليه إبراهيم أنيس، من أنَّ العلماء وكأنهم كانوا يقيمون مجالس اتفاق لاستعمال هذا الكَلِم، وإقصاء ذاك، أمْرٌ يحيدُ عن المنهجية العلمية التي سَارَ عليها القدامى، ولو أنَّهُم فَعلُوا ذلِكَ ما كانَ يمنعهم أنْ يصرِّحوا به في كتبهم تحت شعار "اجتمع العلماء واتفقوا"، وإنّما يظهر من زاوية نظر شخصية أنَّ كل تلك الأمور المتعلقة باللّغة بخلاف المستوى الصوتي قد تكون محل اجتهادات شخصية تنتهي باتفاق وإجماع، بينما لاَ يحدثُ ذلكَ في مجال الأصوات لخروج ذلِكَ عن إرادتهم. فصعوبة النطق أمْرٌ مسبِّبٌ للإهمال، والمخارج الصوتية، والتشكيل الفزيولوجي لجهاز النطق لم تَفْرِضْهُ يدُ الإنسان، إنَّ الطبيعة بِحُكْمِ اختلافاتها المتعدّدة

[1]- ابن جني، الخصائص- مرجع سابق، ج1، ص 55.

[2]- إبراهيم أنيس، موسيقى الشعر، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، الطبعة الثانية، 1952، ص 27.

كانت مِنْ أبرز الأسباب في حدوث ذَلِكَ، وإنَّ تصنيف المهمل قد كان احتكاماً لهذا الأمْر ابتداءً وانتهاءً، وإنَّ تقارب حروف الحلق في كلمة واحدة مثلاً بقي عسيراً على من تداول العربية من المهد، فما بالك للناطقين بغيرها، ولأنَّ الأمْر لا يخرُجُ عن إكبارنا بالعامل البيئي في هذا المجال، فلا أدلَّ على أنْ نستشْهِدَ بقولِهِ عليه الصلاة والسلام "من بدَا جفا".

هذا من الناحية الصّرفية، أمّا الإهمال في اصطلاح النّحويين فقد نحا نحواً آخر، وصَبَّ في مصبٍّ عدم الإعمال، وشتان بين "عَدمِ الإعمال" وعدم الاستعمال، فهذا عاملٌ وذاك مُهمل، قال العكبري (ت 616هـ): «الأصْلُ في الأسماء ألاَّ تعمل كما أنَّ الأصْل في الأفعال ألاَّ تُعرب إلاَّ أنَّ المضارِع أُعرب لمشابهة اسم الفاعل، فينبغي ألاَّ يعمل اسم الفاعل إلاَّ ما أشبه مِنْهُ المضارع في الحال والاستقبال»[1]

فالأصْلُ في الأسماء الإهمال، ولما سَارَ اسم الفاعل مشابهة للفعل سَار المضارع مشابهة للأسماء في الإعراب، وسَارَ اسم الفاعل مشابهة للفعل في الإعمال: قال سيبويه: «وإنّما ضارعت أسماء الفاعلين أنك تقول: إنَّ عبد الله ليفعل، فيوافق قولكَ: لفاعِل، حتى كأنَّكَ قلت: إنَّ زيداً لفاعِل فيما تريدُ من المعنى»[2]

وممّا تجْدُرُ الإشارة إليه هُنا بما أنَّ مفهوم الأصْل والفرع مركزيان في الثقافة العربية الإسلامية، أنَّ إعمال الفعل أصْلٌ، بينما إعمال اسم الفاعل هو فرع عليه، لأنّهُ كما قلنا أنَّ الأصل في الأسماء الإهمال، ولا يُقصدُ بالإهمال هُنا عدم الاستعمال وإنّما عَدَمُ الإعمال أي من ناحية العامل في العربية.

مصطلح البناء بين النّحو والصّرف:structure

[1]- العكبري أبو البقاء عبد الله بن الحسين، اللّباب في علل البناء والإعراب، تحقيق عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، 1416هـ - 1995م، ج1، ص 437.

[2]- سيبويه، الكتاب- مرجع سابق، ج1، ص 14.

أوّل من يُعزى إليه استعمال مصطلح البناء هُو الخليل، وذلكَ بتصريح من سيبويه في كتابه، وذَلِكَ فيما يخصُّ النّحو العربي. يقول سيبويه: "وكان الخليل يقول: هذا ذَوٌ بفتح الذال لأنَّ أصلها الفتح، نقُول: ذَوَا، ونقولُ: ذَوَو"[1]

إذ استعمل الخليل مصطلح البناء تعبيراً عن مفهوم الضمّ، والفتح، والكسر لبناء الكلمة العربية، ذلِكَ أنَّهُ يمكننا من خلال نظرة أوليّة أنْ نميِّزَ عدم التوظيف الدقيق للمصطلحات النّحوية، وأنَّ استخدام الضمّ والفتح والكسر كفيلٌ أنْ يفرِّق بين مفهوم البناء من جهة، ومفهوم الإعراب في الكلمة من خلال حركاتِ: الرفع، والنّصب، والجرّ، لكن الخليل أقام الأمْرَ عكس ذلِكَ من خلال توظيف مصطلحات البناء للتعبير عن الإعراب، وكذا توظيف مصطلحات الإعراب للدلالة على مفهوم البناء، "قال الخليل: لو أنَّ رَجُلاً قال: إياكِ نفسَكِ لم أعنِّفْهُ، لأنَّ هذه الكافَ مجرورة"[2]، ومن هُنا يكون الخليل قد استعمل مصطلحات الإعراب للبناء، والأصْلُ أنْ يقولَ مبنية على الكسر.

أمَّا في موضع آخر فقد وظّفَ الخليل مصطلح البناء من خلال انتسابهِ لمفهوم آخر تمثَّل في بنية الكلمة وشكلها، وذلك ليس بغريب كونهما –البنية والبناء– متشابهين صيغة صوتية، قال سيبويه: "وسألت الخليل، عن أبٍ فقال: إنْ أُلحقت بِهِ النون والزيادة التي قبلها قُلْتَ: أبوانِ، وكذلك أخٌ تقولُ: أخوانِ، لاَ تغيّر البناء، (...) ولاَ تغيِّر بناء الأب عن حال الحرفين، لأنّهُ عليه بُني"[3]

لقد شكّل مصطلح البناء في النّحو العربي نقطة إجماع بين النّحويين من حيث مفهومُهُ، ولعلَّ سرد بعضٍ من تعريفات البناء عند النّحويين يكشِفُ عن ذلِكَ الاتفاق، إنَّهُ –البناء– عند الفارسي "ضِدُّ الإعراب، وهُو أنْ لا يختلِفَ الآخِرُ باختلاف العامل، ولا يخْلُو البناء منْ أنْ يكون على سكون، أو على حركة، فالبناء في السكون يكون في الاسم، والفعل، والحرف، (...)، والمبني على الحركة ينقسِمُ بانقسام الحركات التي هي الضمة، والفتحة، والكسرة"[4]، وهو عند تلميذهِ ابن جنّي في الخصائص: "لزوم آخر الكلمة ضرباً واحداً من السكون أو الحركة، لا

[1]– سيبويه، الكتاب– مرجع سابق، ج3، ص 263.

[2]– المرجع نفسه، ج1، ص 279.ت

[3]– نفسه، ج3، ص 405.

[4]– الفارسي أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، الإيضاح العضُدي، تحقيق حسن شادلي فرهود، د ن، الطبعة الأولى، 1389هـ – 1969م، ص15.

لشيء أحدث ذلِكَ من العوامل»[1]، والمتمعن في القولين يستخلِصُ نقطة الاختلاف بين ابن جنّي وأستاذه، والتي تكمنُ في نفي الأوّل حضور العوامِلِ في تشكل المبني من الكلِم خلافاً لما أقرَّهُ الفارسي من تعدد العواملِ الداخلة عليه، والحقُّ أن ابن جنّي يذهَبُ في ذَلِكَ مذهباً تبريرياً يُقرِّبُنا من الأسباب الرئيسة لهذا الاصطلاح بين العلماء، والذي يبرّر من خلالِهِ في صورة غير قصدية سبب اتخاذه غياب العوامِلِ في البناء، وذلك في قوله: «وكأنّهُم إنّما سموه بناءً لأنّهُ لما لَزِمَ ضرباً واحِداً فلم يتغير تَغيُّر الإعراب سمي بناءً»[2]

من هُنا كان استحضارُ الفهم اللّغوي أمْراً جلَلاً في فهم المصطلحات العلمية، من خلال أنَّ العرب إنَّما شكلت لغتها انطلاقاً ممَّا هُو حاضِرٌ في البيئة العربية من أحد الأمور المستقرة موضِعاً في الثقافة العربية قديماً، وهُو مَا جَعَلَ أمر المشابهة المجازية مستساغاً، ومثل هذا نجِدهُ عند ابن الخشاب (ت 567هـ) في كتابه "المرتجل في شرح الجُمل"، وعند ابن خروف (ت 609هـ) في "شرح جمل الزجَاجي"، الذي أشار على رأي البصريين أنَّ «أصل الإعراب للأسماء، لأنّها لم تتغير لتوارد المعاني التي دلّ الإعراب عليها، وأصْلُ البناء للأفعال والحروف، لأنَّ المعاني التي دلَّ عليها الإعراب لا تلحقها»[3]، وهُو -البناء- عند التهانوي (ت 1158) من الناحية النحوية: «يطلقُ على عدم اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل ويجيء تحقيقُهُ في لفظ المعرب»[4]

وبهذا كان البناء في مرحلة أولى مفهوماً ضبابياً عند الخليل، لكنّهُ سرعان ما استقر في المنظومة المفهومية النّحوية، من خلال الاختلاف في أواخر الكلِم العربي، ويبقى أمْرُ تلك التباينات في تعريفات علماء النّحو للمصطلح منسوباً لتعدد الفُهُوم التي تُوصلُ إليهَا أذهان العلماء، ذلِكَ لاشكَّ واضِحٌ في اختصاص أحدهم بنفي العوامل الدَّاخلة على الكلمة، وتخصص الآخر بقرن مصطلح المعاني بكلٍّ من البناء والإعراب، ومهما يكُنْ منْ أمْرِ هذه المعاني ومقصودها، فإنَّ البناء يبقى من خلال صورة واضحة يختلفُ مضمونها باختلاف مفهوم الأصْلِ والفرع، فالبناء أصْلٌ، والإعراب فرعٌ عليه وحتى عند المحدثين من النّحاة فإنّهُ قارٌّ مفهومياً على ما تداولهُ العلماء في تاريخ العربية أجمع، ولذلِكَ ذهبَ عباس حسن مذهب القدامى من النّحويين في قوله على البناء أنَّهُ: «لزُومُ

---

[1]- ابن جني أبو الفتح عثمان، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر،د ط، د ت، الجزء 1، ص 38.

[2]- المرجع نفسه، ص 36.

[3]- ابن خروف الإشبيلي الحسن علي بن محمد بن علي، شرح جمل الزجاجي، تحقيق سلوى محمد عمر عرب، جامعة أم القرى، د ب، د ط، 1419هـ، ص 260.

[4]- التهانوي محمد بن علي بن القاضي محمد حامد بن محمد، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، الطبعة الأولى، 1996م، الجزء الأول، ص 20.

آخر اللّفظ علامة واحدة في كُلِّ أحوالهِ، مهما تغيَّرت العوامل»[1]، أمّا فاضل السامرائي[2] فقد ذهب مذهب ابن خروف من إيراد مصطلح معاني الإعراب والبناء، وذلكَ من غير أنْ يخصِّصَ للبناء والإعراب موضعاً خاصاً مستقلاً عن غيرهِ من المواضِعِ.

أمَّا مفهوم البناء في مباحث الصّرف العربي فقد قام تعبيراً عمّا جاءت بِهِ العربُ من الوزن الصّرفي: «ويقولون للبناء: مثالٌ، ووزنٌ، وزنةٌ، وصيغةٌ »[3]، فالبناء عند الصّرفيين مختصٌّ بتفعيلات الكلام العربي وأوزانِهِ، وما يقابِلُ هذا الوزن في الكلِم من حروف أصلية تمثِّلُ بحق مفهوم البناء، فالرباعي، من الكلِم مثلاً يتشكلُ بناؤُهُ من مجموع حروفِهِ الأصلية، إضافة إلى الميزان الصّرفي لَهَا، الذي يتكون أصْلاً من فاء الكلمة وعينها ولامها، والصّرف أصْلاً قام على «أصول تعرفُ بها أحوال أبنية الكلِم التي ليست بإعراب»[4]، والقول بالبناء ضمن هذا الموضع مختصٌّ بالكلِمة من حيثُ «هيئتُها التي يمكن أنْ يشاركها فيها غيرها وهي عددُ حروفها المرَكَّبة، وحركاتها المعينة وسكونها مَعَ اعتبار الحروف الزائدة والأصلية»[5]، وممّا يجدُرُ التعريج عليه أنَّ علماء الصّرف بتلميح ابن الحاجب (ت 649هـ) قد فرّقوا بين مفهومين للبناء في الصّرف «الأوّل البناء الصّرفي، ويقصَدُ بِهِ أبنية الأفعال، وأبنية المشتقات، وغيرها من الأبنية، والآخر: أحوال البناء، ويدخُلُ تحت هذا المصطلح موضوعات الابتداء، والإمالة، وتخفيف الهمزة، والإعلال، والإبدال، والحذف، والإدغام»[6]

والحقُّ أنَّ مصطلح البناء نحوياً كان أم صرفياً، قد انتقل من مصدرِهِ الصناعي من خلالِ إسقاط صائب على فروع الكلِمِ في العربية، فاختصَّ أحياناً بجزء من هذا الكلِم استناداً إلى ما يحْمِلُهُ في آخِرِهِ، وتمثَّلَ في أحايين أخرى بما يتشكَّلُ منْهُ الكلِمُ في العربية، فكانَ بِذَلِكَ أقرب إلى معناه المعجمي الأصلي، ولأنَّ المصطلحات كثيراً ما تتداخَلُ بين العلوم ويتطورُ مفهومها فإنّ مصطلح البناء قدْ خُصَّ بحمولتين معرفيتين من خلال علمي النّحو والصّرف في العربية لم تحدثا فيه أي نوع من الالتباس والغموض المفهومي.

---

[1]- عباس حسن، النّحو الوافي، دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية، 1966م، ج1، ص 70.

[2]- ينظر: فاضل صالح السامرائي، معاني النّحو، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1420هـ - 2000م، ص 22- 24.

[3]- لويس شيخُو اليسوعي، نزهة الطرف في مختصر الصّرف، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، الطبعة الثانية، 1898م، ص 6.

[4]- الإستراباذي رضي الدين محمد بن الحسن، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1395هـ - 1975م، ص3.

[5]- المرجع نفسه، ص 3.

[6]- يوخنَّا مرزا الخامس، موسوعة المصطلح النّحوي من النشأة إلى الاستقرار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2012م، الجزء الثاني، ص 885.

مصطلح الزيادة بين النّحو والصّرف:Raising

الزِّيادة من المصطلحات المشتركة بين النّحو والصّرف، ولقد اقتربت عديدُ المصطلحات الأخرى من مفهوم الزيادة، أو قُلْ عُبِّرَ بالزيادة عنها، أو بها عن الزيادة، وذلِكَ من مثل: الصلة، والحشو، وغيرهما.

وجديرٌ بالذكر أنَّ الصلة هُو المقابلُ الأوفى تعبيراً عن الزيادة إذا ما انتسبت إلى القرآن الكريم، وقد جاء بذلِكَ البصريون الأوائِل من أمثال الخليل، أمَّا مصطلح الزّيادة فقد استُعمل بغير تردّد فيما دون ذلِكَ وخاصة عند سيبويه الذي أكثر من استعمالِهِ، ومن المعاني التي أسقطها سيبويه على الزيادة معنى الترخيم، قال سيبويه: «هذا بابٌ يكون فيه الحرفُ الذي من نفس الاسم وما قبلَهُ بمنزلة زائد، (...) وذلك قولك في منصور: يَا مَنْصُ أَقْبِلْ، وفي عمّار: يا عَمْ أقبل»[1]، ولم يقف سيبويه عند هذا الحدّ وإنَّما قد سَارَ على خُطى أستاذه الخليل، وهُو أنْ بحث عن الزيادة في القرآن الكريم من غير تسميتها بذلِكَ، فالخليل فيما ذكِرَ أنَّ «"لا"قد تجيءُ، زائدة، وإنّما تزيدها العرب مع اليمين، كقولِكَ: لاَ أقسم بالله لأكرمنّك، إنِّما تريدُ، أقسم بالله»[2]، أو كأنَّ لاَ هُنا بمعنى لا أقسم بالله أني سأكرمك "أي أني أكرمك دون قسمٍ، ومن عادة العرب القسَمُ في مواضِعَ عِدَّة من كلامها، وهذا شائِعٌ حتى في اللّهجات الحديثة.

أمّا سيبويه فقد دلَّ على "لا" بمعنى التوكيد، وذلِكَ في قوله عزَّ وجلَّ: ﴿لئلاَّ يعلم أهْل الكتاب﴾ الحديد 29، قال في هذا: «في معنى لأنْ يعلم أهل الكتاب، فهذا يُشْبه أنْ بمنزلة المصدر، لأنَّ أنْ مَعَ الفعل الذي يكون صلة بمنزلة المصدر»[3]

وقال في موضعٍ آخر مؤكِّداً ذلِكَ: «وأمَّا لا فتكون كما في التوكيد واللّغو، قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿لئلاَّ يعلم أهلُ الكتاب﴾ الحديد 29، أي لأنْ يعلم وتكون لاَ نفياً لقولِهِ يفعل، ولم يقع الفعل، فنقول: لا يُفعل، وقد تغير الشيء عن حالِهِ كما تفعل مَا»[4]

ومَعَ ذكر مَا هُنا تُحَقَّقُ دلالة الصلة المسقطة على الزيادة، أو العكس، ولأنَّ هذه المصطلحات اشتركت فيما بينها في معانيها فقد وُظِّفت مكان بعضها البعض في عديد المرّات، إلاَّ ما تعلّق بالقرآن الكريم، فلقد ذُكرت

---

[1]- سيبويه، الكتاب- مرجع سابق، ج2، ص 259.
[2]- الخليل، العين- مرجع سابق، ج8، ص 349.
[3]- سيبويه، الكتاب- مرجع سابق، ج1، ص 390.
[4]- المرجع نفسه، ج4، ص 222.

الزيادة بمصطلح الصلة، أو الحشو أمّا ما دون ذلِكَ فقد وُظِّفَ كلٌّ من الحشو، والصلة، والإدراج، والزائد، والإقحام، بمفهوم الزيادة، أو بما يقاربُ ذلِكَ، إضافة إلى مصطلح الطَّرح الذي استعمَلَهُ الفرَّاء في قوله تعالى: ﴿لاَ أقسم﴾ القيامة 1، قال الفرَّاء: "لا يُبتدأ بجحْدٍ ثُمَّ يُجعَلُ صلة يُرادُ بِهِ الطرح، لأنَّ هذا لو جاز لم يُعرف فيه جحْدٌ مِنْ خَبَرٍ لا جَحْدَ فيه، ولكن القرآن جاءَ بالرّد على الذين أنكروا البعث، والجنة، والنّار، فجاء الإقسامُ بالرّد عليهم في كثير من الكلام المبتدأ مِنْهُ وغير المبتدأ"[1]

ولأنَّ المبرِّد كثيراً مَا اتبع سيبويه في مفاهيم المصطلحات النّحوية والصّرفية، فإنَّهُ لم يخْرُج عَنْهُ ضِمن هذا المصطلح، لكنَّهُ لَمْ يوردْهُ بكُلِّ تلك المفاهيم التي أوردها سيبويه، وإنَّما قدْ خصَّهُ بمفهومين اثنين أحدهُما هُو الزيادة نفسُها والآخر هو الإقحام، أمّا الزيادة فقول مهلهل بن ربيعة التغلبي:

قتيلٌ ما قتيلُ المرء عمرو وحُمام بن مُرَّة ذو ضرير

قال المبرِّد: "ما: زائدةٌ، وفيها معنى التعظيم"[2]، ولَهُ في الكامِل مواضِعُ عدّة ذكر فيها الزيادة واستدلَّ عليها بالشعر وآيِ القرآن الكريم.

من الناحية الصّرفية عُرِفَ مصطلح الزيادة بأنَّهُ ضِدُّ الحذف، والذي هُو: "إسقاطُ حرفٍ من الأصول فاءٌ أو عينٌ أو لامٌ، كما أنَّ الزيادة إدخال حرفٍ ليس من الأصول"[3]، فالزيادة في النحو تكون خاضعة للتركيب، أمَّا في الصّرف فهي خاصة بالكلمة تقومُ على ورود حرف غير أصلي فيها، ليس اعتباطاً وإنَّما لعلة أريدَ بها تحقيق غرض معين من الكلام.

والحقُّ أنَّ الزيادة صرفيا لم تختلف مفهوماً عمَّا هي عليه في النّحو، وإنَّما فقط اختصت في كلِّ عِلْمٍ بأحد المستويات اللّغوية، وكانت في الصّرف أكثر ضيقاً وتخصيصاً مِنْهُ في علم النّحو، وذلِكَ احتكاماً لما ضبطَهُ علماء الصّرف من حروف اختصت بها هذه الزيادة، فلقد جرى القول أنَّ حروف الزيادة في الصّرف العربي "يجْمَعُها قولك "اليوم تنسَاهُ" ويقالُ "سألتمونيها""[4]

---

[1]- الفرّاء، معاني القرآن- مرجع سابق، ج3، ص 207.

[2]- المبرِّد، الكامل- مرجع سابق، ج1، ص 134.

[3]- الميداني أبو الفضل أحمد بن محمد، نزهة الطّرف في علم الصّرف، مرجع سابق، ص 27.

[4]- ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، المكتبة العربية بحلب، سوريا، الطبعة الأولى، 1393هـ - 1973، ص10.

والزيادة في الصّرف لا تكون إلاّ "لإفادة معنى، أو لضرب من التوسع في اللّغة"[1]، وقد قال الشارِحُ إنَّ "أصْلَ حروف الزيادة، حروف المدّ واللّين، التي هي: الواو والياء والألف"[2]، ومن هُنا يلتقي كلٌّ من النحويين والصرفيين في الحديث عن حروف المدّ، والرأي حسب الصرفيين أنَّ كلّ كلمة لا تخلو من حرف مدٍّ، أو من بعْضِهِ، فإنْ "خلت من زيادة أحد هذه الحروف فلن تخلو من حركة إمَّا فتحة، وإمَّا ضمة، وإمّا كسرة، والحركات أبعاضُ هذهِ الحروف"[3]

بعد هذا، لم يبق مصطلح الزيادة بعد ولوجِهِ في الصّرف العربي يتأرجحُ بين مفاهيم متعدّدة، وتُسقط عليه تسميات أخرى تدُلُّ عليه أو يدلُّ عليها، وإنَّما قد اختصَّ بمفهوم واحدٍ لم يخرجْ عَنْهُ، حتى أنَّهُ استقر في أذهان القارئ المتخصص أكثر من نظيره النّحوي، وأنَّ ذكر الزيادة كثيراً مَا يربِط المنظومات الذهنية المفهومية للمتخصص بجملة "سألتمونيها".

[1]-ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف-مرجع سابق، ص 101.
[2]- المرجع نفسه، ص 101.
[3]- نفسه، ص 101.

مصطلح الحشو بين النّحو والصّرف:Padding

الحشْوُ مصطلح نحوي صرفي متعدّد المفاهيم بين هذين العلمين، بل وحتَّى في العلم الواحد، ولقد دلَّ الحشو في معناه الاصطلاحي العام على مفهومهِ المتخصص، أو قُلْ اقترب من ذلِكَ، وهذا احتكاماً لما ذكَرَهُ ابن منظور (ت 711هـ) بأنَّهُ -الحشو- «الفضْلُ الذي لاَ يُعْتَمَدُ عليه»[1] ولعلَّ الخليل (ت175هـ) هُو أوّل من تطرَّق إلى مفهومِهِ العلمي المتخصص، القائِمِ في أبواب الصّرف العربي فقال: «وجميعُ التصغير صَدْرُهُ مضموم، والحرف الثاني منصوبٌ، ثم بعدهُما ياء التصغير، ومَنعُهم أنْ يرفَعوا الياء التي في التصغير، لأنَّ هذه الأحرف دخلت عماداً للسان في آخر الكلمة فصارت الياءُ التي قبلها في غير موضعها، لأنَّها بُنيت للسان عماداً، فإذا وقعت في الحشو لم تكن عماداً»[2]، هذا لتبيان أول استعمالات المصطلح في العربية، أمّا بعد الخليل فقد نقل سيبويه المصطلح ووظّفهُ نحوياً للدّلالة على صلة الموصول، فقال: «أنَّ الذي لا يكون إلاَّ معرفة لاَ يكونُ مَا ومَنْ إذا كانَ الذي بعدهُمَا حشوا، وهي الصلة، إلاَّ معرفة»[3]، فالحشو عند سيبويه هُو صلة الموصول، أي هُو الجملة التي تأتي بَعْد "مَا" و "مَنْ" في غير محلٍ من الإعراب، وهذا وارِدٌ كسبب في إطلاق سيبويه لهذا المصطلح.

أمَّا المفهوم أو الحمولة المعرفية الثانية التي أكسبها سيبويه لهذا المصطلح فهي دلالتُهُ على الزيادة في الكلمة، فقال: «واعلم أنَّك إذا فصلت بين لاَ وبين الاسم بحَشو لم يحسُن إلاَّ أنْ تعيد لاَ الثانية، (...) فمِمّا فُصِلَ بينَهُ وبين لاَ بحشْوٍ قولُهُ جلَّ ثناؤُهُ: ﴿لا فِيهَا غَوْلٌ وَلاَ هُمْ عَنْهَا يُنْزَفُونَ﴾ الصافات 47»[4] ولقد قَابَلَ سيبويه أيضاً بين ما يُسمَّى الوصف وما يسمّى الحشو حينما قال:«وكذلِكَ مَنْ ومَا إنّما يُذكران لحشوهما ولوصفهما، ولم يُرد بهما خِلوَين، فلَزَمَهُ الوصف كَمَا لزمَهُ الحشو، وليس لهما بغير حشو ولا وصفٍ معنىً، فمن ثَمَّ كانَ الوصف والحشو واحِداً» [5]

لكنَّ انتقال المصطلح إلى مباحث الكوفيين جَعَلَهُ غير مفضَّلٍ للتعبير عن كلٍّ من الزيادة والصلة، وأنَّ هذهِ المفاهيم الأخيرة هي ما نجِدُها في كتب الكوفيين مع قليل من التداخل في المفاهيم، فلقد جاء عن الفرّاء أنَّهُ استعمل مصطلح الصِّلة دلالة على مفهوم الزيادة والسبب في ذلِكَ تحرُّجُهُ من استعمال مصطلح الزيادة للدلالة

---

[1]- ابن منظور ، لسان العرب_مرجع سابق، مادة ح ش ا، ص180.

[2]- الخليل، العين-مرجع سابق، الجزء 8، ص 143.

[3]- سيبويه، الكتاب- مرجع سابق، الجزء 2، ص 107.

[4]- المرجع نفسه، ج2، ص 298- 299.

[5]- نفسه، ص 107.

على حروف القرآن وذلِكَ «تأدُّباً وتورعاً من أنْ ينسبَ الزيادة إلى كتاب الله تعالى»[1]، أمّا ابن يعيش (ت643هـ) فقد نسب كُلاًّ من الصِّلة والزيادة إلى الكوفيين، وعبَّرَ عن الزيادة بمصطلح الحشو، لأنَّهُ إذا ما ارتأينا أنَّهُ يقصدُ الحشو ههنا خالصاً، فإنَّ ذلِكَ سيكون خاطئاً لأنّهُ –مصطلح الحشو– قد جاء على أيدي البصريين من النحاة، ثم انتقل إلى النحو الكوفي، وإنَّما الذي قصَدَهُ ابن يعيش هُنا هُو الزيادة في مقابل الحشو، لأنَّ الحشو بمعنى الزيادة أو بمصطلحِهَا كثيراً ما ثبت واستقر عند الكوفيين وخاصة عند الفرّاء الذي يُعدُّ أكثر من استعمل هذا المصطلح، قال ابن يعيش فيما قصَدَهُ، «يريدُ بالصلة أنَّها زائدة ويعني بالزائِدِ أنْ يكونَ دخولُهُ كخروجه مِنْ غير إحداث معنى، والصلة والحشو من عبارات الكوفيين والزيادة والإلغاء من عبارات البصريين»[2]، وقال الفرّاء في معاني القرآن في استعمال مصطلح الزيادة على إثر تفسيره للفاتحة في موضِع ﴿غير المغضوب عليهم ولا الضَّالين﴾ الفاتحة 7، قال: «فإنَّ معنى "غير" معنى "لاَ" فلذلِكَ رُدّت عليها "ولاَ"، هذا كما تقول: فلاَنٌ غير مُحسِنٍ ولاَ مُجْمِل، فإذا كانت "غير" بمعنى سوى لَمْ يَجُزْ أنْ تكرّر عليها "لا"، ألاَ ترى أنّهُ لا يجوز: عندي سِوَى عَبْدُ الله ولا زيدٌ»[3]، وقد جاء الفرّاء بشرح مفصَّل لهذا، وذلِكَ ردّاً على أبي عُبيدة في كتابه مجاز القرآن حينما فسَّر معنى "غير" هُنا بـــ "سِوى" وأنَّ هذا حسْبَ الفرّاء «غيرُ جائزٍ لأنَّ المعنى وقَعَ على مَا لا يتبيَّنُ فيه عَمَله، فهو جحْدٌ محض (....) وإنّما يجوز أنْ تجْعَل "لا" صلة إذا اتَّصلت بجحدٍ قبلها مثل قوله:

ما كانَ يرضَ رسولُ الله دينَهُمُ والطَّيبَان أبو بَكْرٍ ولاَ عُمرْ

فجعَلَ "لاَ" صلة لمكان الجحد الذي في أوّل الكلام؛ هذا التفسير أوضح»[4]

ولما يعودُ بنا المقام إلى مباحث الصّرف العربي نجد أنَّ المصطلح يقومُ ضمنها من خلال مفهومٍ آخر وهو أنَّ الحشو صرفياً يمثّلُ الحرف الأوسط في الكلمة، قال ابن الحاجب: «كُلُّ واو مخففة غير ما ذكرنا مضمومة ضمة لازمة سواء كانت في أوّل الكلمة كوجوه ووعد أو في حشوه كأدؤر وأنؤر والنؤور فقلبها همزة جائزٌ جوازاً مطرداً لا ينكسر»[5]، فالحشو هُنَا هُو الواو الواقعة وسط الكلمة، وهُو أيُّ حرف يقعُ في وسطِ أي كلمة، فيكونُ بذلِكَ

---

[1]– أحمد مكي الأنصاري، أبو بكر زكريا الفراء ومذهبهُ في النّحو واللّغة، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، القاهرة، د ط، 1960م، نقلاً عن: علي أكرم قاسم وحسن أسعد محمد، المصطلح النّحوي الفرائي، الكوفي في لسان العرب، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، العدد السابع، جويلية 2009م، ص 84.

[2]– ابن يعيش، شرح المفصل، تحقيق مشيخة الأزهر، إدارة الطباعة المنيرة، مصر، د ط، دت، ج8، ص 128.

[3]– الفرّاء، معاني القرآن– مرجع سابق، ص 3.

[4]– المرجع نفسه، ص 3.

[5]– الإستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب–مرجع سابق، ص277.

أصلياً وقد يكون "زائداً" في الكلمة، فمِمَّا يكون فيه الحشو أصلياً الثلاثي من الكلِمِ، قال ابن يعيش: «واعْلَم أنَّ الثلاثي أعدَلُ الأبنية، إذْ كانَ: حرفٌ يُبتدأ بِهِ لا يكونُ إلاَّ متحرِّكاً، وحرْفٌ يُوقفُ عَلَيْهِ لا يكونُ ساكِناً وحرْفٌ يكونُ حشْواً في الكلمة فاصِلاً بينهما»[1]

من هُنا كانَ الحشْو كمصطلح مشترك بين علمي النّحو والصّرف متعدّد المفاهيم والوظائف، لكنّنا كثيراً ما نجدُ هذا التعدّد ضمن إطار النّحو العربي، فالضمة، والزيادة، والإقحامُ، والإدراجُ، وصلة الموصول، والعائِدُ تسميات تدُلُّ على غير الأصْل في الكلمة، أو على الحشو كمصطلح جامع، لكنّها لا تخرجُ عن كونها متمِّمةً لتحقيق المعنى الصّرفي للكلمة، أمَّا من الناحية الصّرفية فقد اقتصر المصطلح على مفهوم واحدٍ دالٍّ على الحرف الأوسط في الكلمة، وإذا كان النّحو والصّرف قد خَصَّا مُصطلح الحشو بالدلالة على الوِحدة الصّرفية، أو الكلمة وما يطرأ عليها من تغيرات، فإنَّ اللّسانيات الحديثة قد ربطت المصطلح بالمستوى التركيبي من الكلام وهُو – الحشو– «صورة بلاغية تتم بتَكرار اللّفظ والمعنى في جملة ما للتأكُّد منْ إيصال المعنى إلى السامع»[2]، وهُو بهذا يسير مسارا تأكيدياً خاصاً بما تفعَلُهُ العَرَبُ من تَكرارٍ لتأكيد الكلام مثلاً، سواءٌ أكان توكيداً لفظياً أو معنوياً، قال الشاعر: [3]

أخاكَ أخاكَ فإنَّ مَنْ لاَ أخَ لَهُ كساعٍ إلى الهيجا بغيرِ سِلاَحٍ.

[1]– ابن يعيش،شرح المفصل، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، الطبعة الأولى،1422هـ– 2001م، الجزء 3، ص399.

[2]– مبارك مبارك، معجم المصطلحات الألسنية فرنسي –انجليزي – عربي، دار الفكر اللّبناني، لبنان، الطبعة الأولى، 1995م، ص 14.

[3]– الأشموني نور الدين أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى، شرح ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1419هـ – 1998م، الجزء 3، ص 88.

مصطلح الحذف بين النّحو والصّرف:Elision

الحذفُ مصطلَحٌ نحويٌّ استقر في المنظومة اللّغوية العربية من خلال مفهومين متقاربين، اكْتُسِبَ الأوّل منهُما على إثر الانتقال من المعنى المعجمي والولوج في علمٍ محدّدٍ من العلوم، والذي مثّل «قَطْع شيءٍ من طرَفِهِ، ويأتي بمعنى الإسقاط»[1]، في حين اكْتُسِبَ الثاني من خلال انتقال وظيفي آخر إلى علم جديد، ومهما يَكُنْ من أمر هذا الانتقال الذي يوجبُ الاختلاف، إلاّ أنَّهُ لم يُبعد المصطلح كثيراً عمَّا هُو ثابت في تعرِيفهِ المعجمي، وذلكَ في العلمين على حدٍّ السواء، فخالفَ بذلك كثيراً من المصطلحات التي تتغيَّرُ مفهومياً بتغير العلوم التي تَحطُّ فيها.

والحذفُ كمصطلحٍ متناصٍّ بين علمي النّحو والصّرف في العربية لم يَرِدْ في الكتب المتخصّصة من خلال مفهومهِ وفقاً لهذا التقسيم بين العلمين، وإنَّمَا ما كان مستقراً هُو وروده من خلال جانبه التطبيقي، ذلك أنَّ النّحاة القدامى على كثرتهم كانُوا لا يُوردون ضمن طيات كتبهم تعريفات نظرية جامعة لهذا المصطلح، من أمثال سيبويه (ت180هـ)، وابن جني (ت392هـ) وغيرهم، والعلّة في ذلِكَ تعود إلى الإيراد المكثَّف للأمثلة والشواهد الدّالة على المفهوم الاصطلاحي لهذه التسمية، والتي تُغني عن جانبها النظري.

لقد ذكر سيبويه الحذف كثيراً، لكنّهُ لم ينْسبهُ إلى نفْسِه، وإنَّما جاء بذلك على لسان أستاذه الخليل الذي أورد ثلاثة مصطلحات للدّلالة على هذه الوظيفة النّحوية ممثَّلة في: الحذف، والمضْمر، والإلقاء،فالحذفُ على ما جاء به سيبويه «وسألْتُهُ – الخليل –: لِمَ لَمْ يُجِزْ والله تَفْعَل يريدون بها معنى ستفعل؟ فقال: مِنْ قِبَلِ أنّهم وضعُوا تفعل هَاهُنا محذوفة منها لا ...» [2]

أمَّا مصطلح المضمر كمقابل للحذف فيتمثل من خلال ما قاله سيبويه: «وزعَم الخليل رحمه الله أنَّ رَجُلاً لو قال: أتميميٌّ، يُريدُ (أنت) ويُضمِرُهَا لأصابَ»[3]، بعدهَا كانَ مصطلح الإلقاء ثالث المصطلحات المعبّرة عن هذا الإسقاط من الكلام العربي، قال سيبويه: « وزعَم الخليل رحمه الله أنَّهُ إنَّما جرَّ هذا على نيَّة الألف واللاّم

---

[1]– ابن منظور، لسان العرب– مرجع سابق، مادة ح ذ ف، ج1/ 348.

[2]– سيبويه، الكتاب– مرجع سابق، الجزء 3، ص 106، و ج3، ص 127.

[3]–نفسه، ج1، ص 347.

ولكنه موضع لا تدخله الألف واللام كما كان الجمّاء الغفيرَ منصوبا على نية إلقاء الألف واللاّم، نحو طُرّاً وقاطبة والمصادر التي تشبهها»[1]

والناظرُ في كلّ هذه المصطلحات التي وضعها الخليل للدّلالة على الحذف النّحوي لا يرى أنّها اتفقت وظيفياً من خلال إسقاط حرف أو كلمة أو حركة، لتتفق بعد ذلك مفهومياً، وتتطابق كليّاً، إنَّهُ لا مفرّ بعد التمعُّن في أمْر هذه المصطلحات أنْ يكون الحذفُ قائماً لضرورة، وأنْ يكونَ الإضمار خاصًّا باختصارٍ نتج عن كثرة الاستعمال، بينما وُظِّفَ الإلقاء امتثالاً لإسقاط زائدٍ في الكلام أو نحوِه.

إنَّ الحذف كمفهوم لم يتمَّ إلاَّ مَعَ النّحاة المتأخرين، فهذا الرُّماني (ت386ه) يوردُ مفهوماً واضحاً للحذف في النّحو العربي مفادهُ أنَّهُ «إسقاط كلمة للاجتزاء عنها بدلالة غيرها من الحال أو فحوى الكلام»[2]، ثمَّ لم تختلِف التعريفات التي أتت بعد هذا كثيراً، إلاَّ من خلال تضييق المفهوم وتخصيصِهِ، أو توسيعهِ في بعض الأحيان، مثلما حدث عند ابن عصفور (ت663ه) والزركشي (794ه)، وكغيرهما.

بَعْدَ هذا تعدّدت صيغ الحذف وتمثُّلاتُهُ في الكلام العربي بتعدد الصيغ الكلامية العربية، كالفاعل، والمفعول، والمضاف، والخبر، وأدوات الكلام العربي، وغير ذلك ممَّا يجسِّدُ المفهوم الكلّي لمصطلح الحذف، وأنّهُ مصطلح عملي تطبيقي بامتياز، اكتسب خصوصياته التصورية والمفهومية من خلال الوظيفة المسقطة عليه في هذه الحقول المعرفية

قال امرؤ القيس:

لَهَا جَبْهَةٌ كسراةِ المِجنِّ حذَّفَه الصَّانِعُ المُقْتَدِرْ[3]

وسواء كان الأصْل في الحذف نحويا، أو صرفيا، فإنّ مصطلح الحذف هُنا انتقل بين النّحو والصّرف بصيغة مجازية وفقاً لآليات علم المصطلح كمشابهة بين المفهومين، بَلْ يمكن أنْ تُوصف تلك المشابهة بالمطابقة نظراً لوظيفة الإسقاط التي يقوم بها ومن خلالها مصطلح الحذف، وفيما عدَا ذلك تختلفُ نوعية المسقَطِ الموحَّدة بين

[1]-سيبويه-مرجع سابق، ج2، ص 13.

[2]- ثلاث رسائل في إعجاز القرآن للرّماني والخطاب وعبد القاهر الجرجاني في الدّراسات القرآنية والنقد الأدبي، تحقيق محمد خلف الله أحمد ومحمد زغلول سلام، دار المعارف، مصر، الطبعة الثالثة، د ت، ص 76.

[3]- ديوان امرؤ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الخامسة، د ت، ص 165.

الكلمتين، فالمصطلح في النّحو يعني إسقاط الكلمة، بينما يقومُ في الصّرف من خلال «إسقاط حرفٍ أو أكثر، أو حركة من الكلمة، وقد سُمي إسقاطُ الحركة إسكاناً، ويُرادُ به مَا يكونُ لقلة موجبة للصّرف على سبيل الاطراد، كحذف ألف عصاً، وياء قاضٍ»[1]

من هذا كان الحذف بصفة عامة سواء كمصطلح نحوي أو صرفي صيغة مهمة من صيغ البيان والتسهيل والتخفيف في الكلام العربي، وليسَ حدوث هذا الحذف ينمُّ عن استغناءٍ تامٍ عمَّا هُو محذوف، وإنّما الأمْرُ عكس ذلك تماماً إذْ: «الحذفُ اعتدادٌ بالمبنى العَدمي أو ما يسمونه zéro morphème، فالبنيات السطحية في النّصوص غيرُ مكتملة غالباً تعكس ما قد يبدو لمستعمل اللّغة العادي ففي قوله تعالى: ﴿شهِدَ الله أنّهُ لاَ إله إلاَّ هُو والملائكة وأولو العلم...﴾ لا مفرَّ من فهم: "وشهِدَ الملائكة وشَهِدَ أولو العلم" بدليل ما في آخر الآية من قوله تعالى: ﴿لاَ إله إلاّ هُو العزيز الحكيم﴾ ولولاَ هذا الفهم لجعلنا الملائكة وأولي العلم آلهة مَعَ الله سبحانه وتعالى»[2]

إنّ التحديد المفهومي لمصطلح الحذف بين علم النّحو والصّرف العربيين يكشف عن وظيفته الموحدة، والتي تتحدّد من خلال الإسقاط الحرفي أو الكلامي من الكلمة والجملة على السواء، فالحذف ينتج في المنظومة الذهنية الإنسانية من خلال تصوُّر واحد، وصورة ذهنية واحدة، ولسنا ندري هُنا هَلْ للمصطلحات الأخرى المتنقلة بين العلوم في العربية تشكيل تصوري مزدوج، أحدهُما أصلي والآخر ينتج على إثر ذلك الانتقال، وأنّ هذا ما ينبغي الكشف عَنْهُ ضمن المصطلحات التي تنتقل بين العلوم، فتقُومُ من خلال تحديث في الوظيفة، والمفهوم، عن طريق آليات المقاربة والمشابهة المفهومية التي تنضوي ضِمن علم المصطلح. والحذف ضمن هذا الموضع كثيرٌ ومتعدد في مواضع الكلام العربي عامة، والقرآن الكريم بصفة خاصة، بين ما يدخُلُ ضمن علم النّحو وبين ما يتجسّد من خلال المدونّة الصرفية العربية، وليس أمْر الحذف هُنا أو مفهومه يتجسّدُ ويتّضح من خلال الإيراد الكلّي لأنواع الحذف صرفيًّا كان أم نحويًّا، وإنّما الأمر يتطلب ذلك الإيراد الدقيق للأمثلة والشواهد التي تقتربُ وتتجانسُ مَعَ التصور المفهومي للمصطلح، وتنحُو من التطابق الكلّي بينها، حتّى إذا حدث ذَلِكَ حَصَلَ لدى المتلقّي قرارٌ في المفهومَيْن، وتمييزٌ واضحٌ بينَهُما من خلال الوظيفة الثابتة، فالحذف باصطلاح النّحاة «إسقاطُ حركة

[1]- محمد إبراهيم عبادة، معجم مصطلحات النحو والصّرف والعروض والقافية باللغتين العربية والإنجليزية، دار المعارف، مصر، د ط، د ت، ص 98.

[2] روبرت دي بوجراند ،النص والخطاب والإجراء ،ترجمة تمام حسان،عالم الكتب ،القاهرة ،الطبعة الأولى ، 141 هـ – 1998 م ،ص 34 -35 .

أو كلمة أو أكثر أو أقل، وقد يصيرُ به الكلامُ المساوي موجزا، وسمَّاه أي الحذف ابن جنّي شجاعة العربية»[1]، فالحذفُ إذن؛ يتّضحُ جليًّا من خلال الوظيفة، فيعرف صوريًا ومفهومياً ضمن علم المصطلح، إذْ يتحقّق من خلال نزع كلمة من الجملة مثلاً "ويكثر في جوانب الاستفهام نحو ﴿وما أدراك ما الحُطمة نارُ الله الموقدة﴾ الهمزة 5-6، أي هي نارُ الله»[2]، لكنَّهُ ضمن هذا العلم –علم النّحو- يأتي في مُقابل مصطلح آخر يندرج ضمن المنظومة الاصطلاحية النّحوية، والذي هُو الإسقاط، ولا شكَّ أنّ الإسقاط هُنا يتحدّد من خلال مفهوم وظيفي آخر، وأنّهُ ضمن هذا التعريف لا يخرجُ عن كونه استعارة لتوضيح الحدود المفهومية لمصطلح الحذف فليس الحذف والإسقاطُ شيئاً واحداً.

ولكن هذا المفهوم يُتوصِّلُ إليه عن غير طريق هذا التحليل، فالنّص وما فيه من تناص بين أول الآية وآخرها وما يحيطُ به من عالم العقيدة والخطاب الديني يحولُ دون ذلك الفهم الخاطئ، فالعنصر المحذوف متوقع نحويًّا أو كما يسميه النحاة العرب "مقدّر"[3]، منْ هُنا تتّضح إحدى الخصائص المفهومية الأخرى لمصطلح الحذف، والتي تَبرزُ مِنْ خلال مصطلح التقدير، فالحذف كمصطلح يتشكل من خلال عمليتين تكون الأولى مرتبطة بالإسقاط بينما تتعلّق الثانية بتقدير المحذوف، ولتحقيق المعنى، والسياق، والتفسير، والتأويل، فليس أمْرُ الحذف اعتباطيا يقومُ من خلال التخلّي عن الكلام الذي لا تلزم إليه حاجة.

---

[1]- محمد علي التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، الطبعة الأولى، 1996م، الجزء الأول، ص 632.

[2]-المرجع نفسه، ص 632.

[3]- روبرت دي بوجراند، النّص والخطاب والإجراء_مرجع سابق، ص 34- 35.

مصطلح المعتل بين النّحو والصّرف:the defective

يرتبطُ مصطلح المعتل في كلّ من النّحو والصّرف بمفهوم العلّة صرفياً، إذْ لما كانت العلّة في الصّرف متمثلة في حروف مثل الألف والواو والياء، كانَ المعتلُّ في النّحو والصّرف لا يخرجُ عنْ ورود إحدى هذهِ الأحرف الثلاثة في الفعل، لكنّهُ ليكتسب مفهومين مختلفين في كُلٍّ من العلمين، حُكِمَ إذْ ذاك بشروطٍ وَجَبَ أنْ تتوفَّرَ فيه فيما يخصُّ مواضِعَ هذا الورود.

فأمَّا المعتل من الناحية النّحوية فهو «ما كان آخر حرفٍ فيه حرف علة سواء أكانَ أصلياً أم زائِداً، وذلِكَ مثل: رمَى، دعَا، اسلنقى، واسرندى»[1]

وممّا يلتقي فيه المفهوم النّحوي للمعتلّ بالمفهوم الصّرفي مفهوم المعتل الناقص، أي المعتل الآخر، وهُو ما كانت لامُهُ حرف علة من مثل "رمى" قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَٰجِدَ ٱللَّهِ أَن يُذْكَرَ فِيهَا ٱسْمُهُۥ وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهَآ ﴿١١٤﴾ ﴾ البقرة 114.

لقد جرى مصطفى الغلاييني مجرى القدامى والمحدثين في هذا الأمْر من الناحية الصّرفية فقال: «الفعل المعتل ما كان أحد أحرفه الأصلية حرف علة، مثل "وَعَدَ" وقال و"رمى"، وهُو على أربعة أقسام مِثالٌ، وأجوف، وناقصٌ، ولفيفٌ»[2] وقد سارَ الغلاييني سير القدامى في تفصيلِ هذا وهُو متفقٌ عليه، لكن الملاحظ ضمن هذا الأمْر هُو أنَّ المؤلفات التراثية لم تُعطِ مفهومات مضبوطة لهذهِ التفريقات كلٌّ بحسب ما يختلِفُ به على الآخر، بَلْ حتى للمصطلح نفسِه، لكنّهم فيما ذكروها جعلوها مقرونة بصفة مباشرة بأمثلة توضيحية من الكلام العربي، أغنت عن إحضار تعريفاتها الجامعة.

[1]- محمد إبراهيم عبادة-مرجع سابق، ص 217.

[2]- مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، المكتبة المصرية، بيروت، ط28، 1414هـ 1993م، ج1، ص 53.

مصطلح النّقل بين النّحو والصّرف: Transfer

يعدُّ سيبويه أوّل من تطرق إلى مصطلح النقل، وذلك من خلال مفهومهِ الصّرفي القائم على وظيفة يُحدثها من خلال حروف العلة (الياء والواو)، لكنّه لم يصرِّح بذلك تمام التصريح وإنما قد جاء به مثل غيره من المصطلحات التي تطرق إليها تحت مصطلح الباب كعاملٍ شامل لها، حيث جاء بعنوان "هذا باب ما الياء والواو فيه ثانية، وهُمَا في موضع العين مِنْهُ"، إذ يقول سيبويه في إيضاح مفهوم النقل الصّرفي: «اعْلَمْ أنَّ فَعَلْتُ وفَعُلْتُ وفَعِلْتُ منهما معتلة كما تعتلُّ ياء يَرْمي وَوَاوُ يَغْزُو. وإنَّما كانَ هذا الاعتلال من الياء والواو لكثرة ما ذكرت لَكَ مِنْ استعمالهم إيّاهما وكثرة دخولهما في الكلام، وأنّهُ ليس يُعرى منها ومن الألف أو من بعضهِنَّ. فلمّا اعتلّت هذه الأحرف جعلت الحركة التي في العين محوّلة على الفاء، وكرهُوا أنْ يقرُّوا حركة الأصْل حيثُ اعتلت العين، كما أنّ يَفْعَلُ مِنْ غَزَوْتُ لا تكونُ حركةُ عينه إلاَّ من الواو. وكما أنّ يَفْعلُ مِنْ رَمَيْتُ لا تكون حركةُ عينهِ إلاَّ من الياء حيث اعتلت»[1].

ويظهر للوهلة الأولى أنَّ المصطلح يَدُلُّ من الناحية الصّرفية على تكونِهِ وفقاً لكثرة التداول الخاص بحرف العلّة المتحرك الواقع عينا للكلمة. والذي رُبّما يرجع إلى الثِّقل، فكان أنْ تَمَّ "نقْلُ الحركة من حرف العلّة المتحرك الواقع عينا للكلمة إلى الحرف الساكن الصحيح قبلهُ، وقد يبقى بعد ذلك على صورته وقد ينقلبُ حرفاً آخر (...) وهُو خاصٌ بالواو والياء لأنهما يتحركان، وذلك مثل: "يصوم" أصْلُهُ يَصْوُمُ بسكون الصاد وضم الميم فنُقلت الضمة إلى الساكن قبلها، ومثل: "يَخَافُ" أصْلُهُ يَخْوَفُ بفتح الواو فنقلت الفتحة إلى الساكن قبلها ثم قُلبت الواو ألفاً لتجانس الفتحة.» [2]

فالنقل ضمن هذا الموضع سواء أكان صرفيا أمْ غير ذلك، اختصَّ وتمركز حول وظيفة إحداث تميّز حركي محدّدٍ بقواعدَ وشروط نحوية، لأنّهُ إذا ما اعتبرنا أنَّ نقْلا آخر هناك يقومُ ضمن إطار التراكيب عامة من خلال نقل اللّفظ من موضع لآخر فإنَّ المفهومين قد يحدث ضمنها شيءٌ من الالتباس.

ولا يختلف المصطلح كثيراً في المنظومة النّحوية عن مفهومه الأساس ضمن الصّرف، لأنَّ ذلِكَ يرجعُ للمشابهة التي يختصُّ بها المفهومان معَ المعنى المعجمي الذي يقومُ على تحويل الشيء من موضِعٍ إلى آخر والتي

---

[1]- سيبويه-مرجع سابق، ص 339.

[2]- محمد إبراهيم عبادة-مرجع سابق، ص 286.

تختصُّ ضمن هذا الإطار بنقل الحركة سواء في النّحو أو الصّرف، فأمّا في النّحو فيرادُ بالنقل «نقلُ الحركة الإعرابية من الحرف الأخير إلى الحرف الساكن الذي قبلَهُ عند الوقوف، ففي مثل: "جَاءَ بَكْرُ" نقول: جاء بكُرْ، وفي مثل "شاهدتُ البَحْرَ" نقول: شَاهدتُ البَحْر.» [1]

ولعلّ سيبويه قد تناول بإسهاب قضية هذا المصطلح ومفهومه من الناحية الصّرفية، ووضع في ذلك كثيراً من الأمثلة والشواهد من الكلام العربي ومثال ذلِكَ: «ألا ترى أنّكَ تقولُ: خِفْتُ وهبْتُ فَعِلْتُ، فألقوا حركتها على الياء وأذهبوا حَرَكَةَ الفاء، فجَعَلُوا حركتها الحركة التي كانت في المعتلِّ الذي بعدها، كما لَزِمَ مَا ذكرت لك الحركة ممَّا بعدها؛ لئلاَّ يجريَ المعتل على حال الصحيح.» [2]، فالنقل يتمحور ويتموضَعُ أساساً حول نقل الحركة من المعتل إلى الصحيح الذي قبلها.

بعد هذا يمكن القول من خلال مفهومي المصطلح بين النّحو والصّرف أنّهُ لم يشكِّل اختلافاً واضحاً وبيِّناً في الوظيفة التي يؤدّيها ضمن العلمين، ذلِكَ أنّهُ اختصَّ على طول المفهومين بنقل الحركة ضمن الكلام العربي، فاختصّ في الصّرف ببنية الكلمة وإحداث الوظيفة على مستواها، كما أحدث تطابقاً بين وظيفة الصّرف ومجالهِ عامة، وبين وظيفة هذا النقل كمحور خاصٍّ من محاور علم الصّرف العربي، بينما اختصَّ ضمن النّحو العربي بتغيير الحركة الإعرابية من المتحرك إلى الساكن احتكاماً لمبدأ الوقف، وأنَّ العربية لا تبتدأ بساكن، ولا تقف على متحرك، أي لا تقِفُ إلاَّ على ساكن كقاعدة عامة للكلام العربي.

إنّ النقل مصطلح صرفي نحوي يختصُّ بوظيفة متضحة المعالم، خاصة في إطاره النّحوي الذي يرتكِزُ على القاعدة النّحوية العربية المعروفة، والخاصة بالوقف، بينما يحتاجُ مفهومهُ ضمن الصّرف العربي إلى ضرب أمثلة وإحضار شواهِد كلامية لتتجلى وظيفَتُهُ ويحْصُلَ الفَهْمُ.

[1]- محمد إبراهيم عبادة-مرجع سابق، ص 286.

[2]- سيبويه- مرجع سابق، ص 339.

مصطلح الصِّلة بين النّحو والصّرف:the Link

بعدما ثبت لدى علمائنا القدامى ذلك التحرُّج من المساس بألفاظ القرآن الكريم، أو بالقرآن عامة، خشيةً منهم أنْ تُمَسَّ قداسَتُهُ، انتقل هذا التحرج حتى إلى علوم الآلة المساعدة على فهم القرآن الكريم، وإلى مصطلحاتها المعبّرة عن ورود المفاهيم الخاصة بِهَا في النّص الديني، فاستبدلت بعض المصطلحات التي اعتبرت من قبيل هذا المساس بأخرى، واستقرت مكانها تسميات جديدة، ربّما هي أكثر شيوعاً وتداولاً من الأولى، ولعلَّ أبرز هذه المصطلحات التي كانَ هذا الأمر سبباً في وضعها مصطلح الصلة في النّحو العربي، والذي اعتبر تسمية بَدِيلة لمصطلح الزيادة.

إذن؛ فالصلة مصطلحٌ نحويٌّ صرفي اقتضتهُ ضرورة تقديس آيات القرآن الكريم، وتنزيهها عن الزيادة، وهذا أمْرٌ جَلَلٌ فَعَلهُ القدماء، لكن الذي يُعَدُّ تناقُضاً صارخاً في أمْر هذا المصطلح احتكاماً إلى المعطيات التاريخية لَهُ، هُو نسبة ابن يعيش الصلة إلى الكوفيين، وإلى الكسائي تحديداً، بعدمَا ورد المصطلح ومفهُومهُ عند الخليل في غير مرّة واحدة، قال الخليل: (والقسمَ: اليمينُ، ويُجمَعُ على أقسامٍ، والفعل أقْسَمَ، وقولُهُ تعالى: ﴿لا أقسِمُ﴾ بمعنى أقسمُ و(لا/ صِلةٌ)»[1]

هذا ما ينفي أمْر نسبةَ المصطلح إلى الكوفيين، كونهم تلامذة البصريين، وكون المصطلح قد ظهَرَ مَعَ توجهِ النّحو إلى المدونة القرآنية، وقد كانَ ذلَكَ في أولى مراحِلِ هذا العلم، قال ابن يعيش فيما نراهُ مورداً للشك: «والصلة من عبارات الكوفيين، والزيادة والإلغاء من عبارات البصريين، ويرادُ بالصلة أنّها زائدة، ويعني الزائد: أنْ يكونَ دخولُهُ كخروجهِ من غير إحداث معنى»[2]

ولعلَّ السبب الذي دفَعَ ابن يعيش للقول بنسبة المصطلح إلى الكوفيين هُو تلك الاستعمالات الكثيرة لَهُ على لسانهم، وخاصة منهُم الكسائي، والفراء، وثعلب، هؤلاء الثلاثة الذين أشبعُوا هذا المصطلح دراسة واستشهاداً، لم يكن لمن أتوا من بعدهم من القدماء أو من المحدثين إلاَّ أنْ يستندوا إلى جعل الصلة مصطلحاً كوفيًا خالصًا.

---

[1]- الخليل، العين- مرجع سابق، ج5، ص 86.

[2]-ابن يعيش، شرح المفصل- مرجع سابق، ج5، ص 64.

بعد هذا يظهرُ لنا أنَّ استبدال مصطلح الزيادة بالصلة لأجل القرآن الكريم، لم يكن إسقاطاً كليًّا للمفهوم الذي تحمِلُهُ الزيادة، ذلِكَ أنّ القرآن لا يُمْكِنُ أنْ يوصَم بهذا الأمر، وإنّما لاقتراب الزيادة من الصلة وليس العكس، والتفسير لدينا أنَّ الصلة تحمِلُ في ثناياها تعدّداً مفهوميًا ينحو أحد هذه المفاهيم ويقترب من الزيادة، أو قُلْ كما قال أحد الباحثين: «الوصْلُ والصلة الذي هُو ضِدُّ الفصْل جاء ليصل مَا قبل الزائد بما بعدَهُ. فلو قُلنا: (إذا ما جاء زيدٌ أُكْرِمُهُ)، فـ (ما) هُنا هي صلةٌ؛ أي: أوصلت معنى (إذا) بما بعدها من دون أن يؤثِّر فيما جاء قبلها، أو ما جَاء بعدها»[1]

ويبدو أنَّ أكثر من استعمل هذا المصطلح من الناحية النّحوية هُو الفراء، وذلِكَ بتعددية مفهومية قامت على ثالوث ثابت عنده أو عند غيرهِ من الكوفيين، والتي هي: الزائِدُ، وصلة الموصول، والصفة.

فأمّا الزائدُ ففي قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿إنَّ الله لا يستحيي أنْ يضربَ مثلاً مَا بعوضةً فمَا فوقها﴾ البقرة 268، قال الفراء: «أنْ توقِعَ الضّرب على البعوضة، وتجعل (ما) صلةً»[2] بمعنى زائدة.

وأمَّا بمعنى صلة الموصول، ففي قول الفراء: «وقولُهُ: ﴿مَنْ آمن بالله﴾ البقرة 177، "مَنْ" في موضع رَفْعٍ، وما بَعْدَها صِلَةٌ لها، حتى ينتهي إلى قوله والموفُونَ بعهدهم فتردُّ "الموفون" على "من" و"الموفون" من صفة "من"»[3]

وأمّا استعمال الصلة بمفهوم الصفة عند الفرّاء فقولُهُ: «وقولُهُ:﴿رِدْءًا يُصَدِّقُني﴾ القصص 34، تقرأُ جزْماً ورفْعاً، مَنْ رفَعَهَا جعلها صلةً للرِّدْء (...) والرِّدْءُ: العَون. نقول أردأتُ الرجُلَ: أعنتُهُ»[4]

أي أنَّ مَنْ رفعَها هُنَا تكون على معنى الصلة، والمقصود بالصلة الصفة هُنَا، وتقديرها أنْ تكون رِدْءًا صادِقاً. أي عوناً صادِقاً.

وإلى مثل هذه المفاهيم التي أوردها الكسائي، والفراء، ذَهَبَ المتأخرون، فساروا على دربهم. ومن هؤلاء نذكرُ كلاً من ثعلب (ت 291 ه)، وابن النّحاس (ت 416ه)، والسَّرخسي (ت 490ه)، أمّا المصطلح في علم الصّرف فقد كانَ قريباً جداً من مفهومهِ النّحوي، الدّال على الزيادة، لكنَّ هذه الزيادة لم تكن قطُّ عامة تحدثُ في مواضع متعدّدة من الكلام العربي، وإنّما قد ضبطت وحدّدت من خلال مكانٍ واحدٍ.

---

[1]- يوخنَّا مرزا الخامس، موسوعة المصطلح النّحوي من النشأة إلى الاستقرار- مرجع سابق، ص 46.

[2]- الفرّاء، معاني القرآن- مرجع سابق، ج1، ص 21.

[3]- المرجع نفسه، ج1، ص 105.

[4]- نفسه، ج2، ص 306.

ومن أمثلة ذلك قول الشاعر تميم بن مُقبل:[1]

لا يُبْعِدُ الله إخواناً لَنَا ذَهَبُوا لَمْ أدْرِ بَعْدَ غَداةِ البين مَا صَنعْ

وتفسيرُهُ أو تقْدِيرُهُ: «(أي ما صَنَعوا. وكذلِكَ تحذفُ الصلة من الضمير في (ضَرَبهُ، وبهِ، ومنْهُ، وعليهِ، لضعفها» [2]، ولعلَّ المقصودُ هُنا بالصلة هُو ما جاءَ بِهِ أحد الباحثين في قوله أنّها:«الواو في (منهُمو)، والياء في (بهي) فسُميّت (الواو والياء) في المثالين بكتب الصرف (الصلة)»[3]

مِنْ هُنا كان الملاحظُ أنَّ المصطلح لم يثبُتُ في مكانٍ واحدٍ، واتَّسم بكثير من التطور أو التغير، ومن ذلك المفاهيم المتعدّدة التي علقت بِهِ في النّحو العربي، والتي كانت للصّرف العربي باباً لجعل هذا المصطلح مضمنًّا في مباحثِهِ وأكثر تخصيصاً من ذي قبل.

[1]- ديوان ابن مقبل، تحقيق عِزَّة حَسَن، دار الشرق العربي، بيروت، لبنان، د ط، 1416هـ 1995م، ص 134.

[2]- الإستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب- مرجع سابق، ج2، ص 309.

[3]- يوخنا مرزا الخامس_ مرجع سابق،888

مصطلح الصّرف بين النّحو والصّرف: Declension / Morphology

لاَشكَّ أنَّ التسمية في العربية لم تأْتِ هكذا اعتباطاً، وإنّما لأسباب دالة كثيرة وخصائص تجعلها منفردة بنفسها، خصوصاً في مجالات العلم والمعرفة، أين تتخصصُّ هذه التسمية أكثر وتضيق من خلال مجال مفهومي وتصوري مُحدّد، ولهذا يمكنُ من خلال هذه التسميات المكنونة في المنظومات المصطلحية للحقول المعرفية المختلفة، تحديدُ السمات المميزة للعلوم من خلال مصطلحاتها الدّالة عليها، والتأصيل لهذه العلوم عن طريق تسمياتها الأصلية، ذلك أنَّ المصطلحات عابرة للعلوم، لا تكادُ تستقرُّ في حقل معرفي وتؤسس مفهوماً، إلاَّ ويعتمدها المختصون في مجال معرفي آخر إمّا لحاجة ماسة إليها، وإمَّا لمشابهة بين الحقول والمفاهيم.

لهذا يمكِّنُ هذا الاقتراض القائم على معرفة العلوم وتأصيلها والتأسيس لها، ومعرفة مدى الأسبقية بين العلوم من خلال مصطلحاتها، يمكِّنُ من إحداث اقتراض آخر أكثر تخصيصاً بين الصّرف والنّحو في العربية، وذلك من خلال مصطلح الصّرف القائم من خلال مفهومين اثنين بين كليهما، هذا الاقتراض يقُومُ من خلال الصيغة الصوتية المتناسقة بين المصطلح في حدِّ ذاته وبين علم الصّرف من خلال التشكيل الصوتي المتطابق كليًّا، وهو ما يمكِّنُ من القول بولادة خالصة للمصطلح في حضن الصّرف العربي ثم انتقاله إلى علم النّحو.

ولهذا انتقل مصطلح الصّرف بين النّحو والصّرف بدون أدنى تنظير، لذلك يمكِّنُ من معرفة الولادة والنشأة الخالصة لهذا المصطلح، حتّى وإنْ احتكمنا إلى الصيغة الصوتية والتشكيل الصوتي المتطابق بين مصطلح الصّرف وبين علم الصّرف كتسميتين في حقل معرفي واحد، ذلك أنَّ هذا الاقتراض لا يمكّن إطلاقاً من الجزْم بأسبقية وجودية للمصطلح ضمن علم الصّرف وأنّه قد نشأ في أحضانهِ، لأنّهُ قد استقرّ بشكل لا مثيل لَهُ في المنظومة الاصطلاحية النّحوية من خلال مفهوم أصيل تناوَلَهُ النّحاة بإسهاب كبير، واستشهدوا عليه بآيات من الذكر الحكيم، ليس هذا فقط وإنّما قد جاء مفصَّلاً في كتب الكوفيين الذين تُنسب إليهِم نشأة الصّرف العربي، ولكن ذلك من خلال صيغتهِ النّحوية وليسَ الصّرفية.

إنّ مصطلح الصّرف قد استقرّ في المنظومة الاصطلاحية الصّرفية، ونقول هُنا بالصّرف أوّلاً احتكاماً لذلك التشكيل الصوتي المتجانس بين التسميتين، استقر من خلال مفهُومٍ مهم وشاملٍ مفادُهُ أنّهُ «عِلْمٌ يبحثُ عن أحكام البنية العربية بما يكونُ لحروفها مِنْ أصالةٍ وزيادةٍ، وصحةٍ وإعلالٍ، ونحو ذلك، وبِمَا يَعْرِضُ لآخرها من وقفٍ

أو غيره ممَّا ليس بإعراب ولا بناءٍ»[1]، فيدخل بذلك هذا المصطلح في مجال تحديد المجالات والفروع والاختصاصات، والوظائف القائمة على الكلام العربي من خلال وحداته المورفيمية تحديداً، وذلك من غير تفصيل وإسقاط توضيحي لمجموع هذه الأحكام الكلامية من خلال الأمثلة والشواهد السماعية والقياسية العربية، وإنَّما يقومُ مفهوم مصطلح الصّرف ضمن هذا المجال من خلالِ إعطاء تصور معنوي مجرّد لمضمونات الحقل المعرفي الصّرفي لاَ أكثر ولاَ أقل، فهو مصطلحٌ يحمِلُ وظيفة تعريفية بمعالم هذا العلم، فيقومُ من خلال آليتي الحدّ والمفهوم في علم المصطلح على معرفة الحدود الفاصلة بين علم الصّرف والعلوم اللّغوية الأخرى، ذلك أنَّ المصطلح قد احتوته المنظومة الاصطلاحية النّحوية العربية قبلاً أو بَعداً.

والصّرف كمصطلح خاصٍ بين المنظومة النّحوية، والصّرفية العربية، ليس كغيره من المصطلحات في الثقافة العربية الإسلامية، والتي استمدت خصوصياتها الثقافية من خلال المرجعية الصناعية والبيئية التي نشأت فيها، وإنّما هُو مصطلحٌ قائِمٌ بذاته لم يرتبط بمشابهة أو بأخرى، فيميزُهُ بذلك أنَّهُ مصطلحٌ معنوي مجردٌّ بامتياز، لم ينتُج في صيغته المعجمية الأولى من خلال مَا هُو محسوس وملموس، ذلك أنَّهُ يأتي في كثير من آيات القرآن الكريم من خلال هذه الصبغة المعنوية المجرّدة؛ قال تعالى: ﴿صرَفَ اللهُ قلوبَهُم فَهُم قومٌ لا يفقهون﴾ التوبة 127، وقال عزَّ وجلَّ: ﴿سَأصرفُ عن آياتي﴾ الأعراف 146، وهُنا يحضرُ قول اللّسانيين الغربيين من أمثال دي سوسير بخصوص نفي هذه المرجعيات الصناعية في الكلام عامة، إذْ أنّ دي سوسير « لمْ يُراعِ في اللّغة إلاَّ مَا هُو نفسي ذهني، وأهمَلَ أي عُنْصُر يشكل مادّة في بنيتها وشيئًا خارجاً عن مكوناتها الدّاخلية، فأزَاح دي سوسير المرجع أو الشيء المشار إليه référent وهُو ذلك الشيء الخارجي الذي تشير إليه العلامة مكوّناً مادّياً وخارجاً عن اللّغة Constituant exta Linguistique»[2].

وهُو ما لا يمكن الأخذُ والاعتبارُ به في المنظومة الاصطلاحية العربية، خُصوصاً وأنّنا نعلم أنَّ جلُّ المصطلحات إنْ لم نقل كلَّها قد نشأت واستُمدَّت من البيئة الصناعية العربية قديماً، ولا أدلَّ على ذلك من مصطلحات علم العروض التي جاء بها الخليل، وحتى إنْ وُجدت هناك بعض المصطلحات المجرّدة من هذه الصبغة المادّية، فإنّ ذلك لا ينفي تماماً حضور المرجع الصناعي وغير ذلك في تكوين هذه المصطلحات وقيامها بصورة علمية خالصة لم تُدحض من بَعْدُ، ولا شابتها شوائبُ.

---

[1]- محمد سليمان عبد الله الأشقر، معجم علوم اللغة العربية (عن الأئمة)-مرجع سابق، ص 255.

[2]- زواوي نعيمة، الأصول اللّسانية للمصطلح السيميائي، تخصص السيميائيات وتحليل الخطاب الأدبي، قسم اللّغة العربية، كلية الآداب و اللّغات والفنون، جامعة وهران – السانيا –، 2008/2007م، ص 17.

والصّرف كمصطلح وارد ومستقر مفهوميًا وعمليًا في المنظومة النحوية العربية يتمثل عن طريق وظائف عدّة، كغيره من المصطلحات النّحوية التي تميزها مفاهيمها وتسمياتها، وتوضعُ من خلال الوظيفة غالباً و"يُرادُ به في النّحو التنوين، أو التنوين والجرُّ معاً، ولذلك قالُوا الممنوع من الصّرف للاسم الذي لا يقبل التنوين ولا يُجَرُّ بالكسرة بلْ يجرُّ بالفتحة نيابة عن الكسرة"[1]، وهو مفهومٌ لا يحدثُ تطابقاً تاماً بين التسمية والوظيفة، خصوصاً إذا تمَّ النظر إلى أنّهُ يتجسَّدُ في الوظيفة من خلال مَنْبع الوظيفة نفسها ألا وهي تصريف الاسم وإعرابُهُ، وعلى الرّغم من ذلك، فإنّهُ مصطلح جامِعٌ يوردُ المفهومين المتضادين مَعاً (الصّرفُ، والممنوعُ من الصّرف)، فالأول إسقاط نسبي، أمّا الثاني فهو إسقاطٌ علمي صائبٌ، "يُرادُ به في النّحو عند الكوفيين عامِلٌ من عوامِل نصب الفعل المضارع، وذلك أنْ يجتمع فعلان ببعض حروف العطف، ومَعَ الفعل الأوّل كما يَحسنُ إعادتُهُ مَعَ حروف العطف، فيُنصب معَ نفيٍ أو استفهام أو نهي أو أمْر في أوّل الكلام مثل: "لا أكره شيئاً وأحبَّهُ لَكَ" فلا النافيّة التي قبل "أكرهُ" لا يَحْسُنُ إعادتها مَعَ و"أحبَّهُ لك" لأننا إذا قلنا لا أكره شيئاً ولا أحبّهُ لَكَ فسد المعنى المراد، ولذلك قالوا الفعل "أحبّ" ليس معطوفاً على أكره، فلمخالفته لَهُ وإبعاده عن المعنى كان منصوباً وعامِلُ النَصب فيه عندهم أي الكوفيين هُو الصّرف" [2]

ولقد استفاض النحويون في تحديد مفهوم مصطلح الصّرف منْ خلال الأمثلة والشواهد القرآنية عزماً منهم على أنّ توضيح المفهوم لا يقوم إلاّ من خلال الوظيفة النّحوية، وأنّ توضيح الوظيفة كجانب عملي كفيلٌ بترسيخه وتقرير محتواه، لأجل ذلك ما كان العلماء القدامى يوردون كثيراً من التعريفات الخاصة بالمصطلحات، بلْ إنّ الأمثلة والشواهد هي التي كانت تنوبُ عن ذلك نيابة حسنة، ومن ذلك في هذا الموضع القول في تأويل قوله تعالى: ﴿وتكتموا الحق وأنتم تعلمون﴾ البقرة 42 "أنْ يكون النهيُ من الله جلَّ ثناؤهُ لَهُمْ عنْ أنْ يلبسوا الحق بالباطل، ويكون قوله: "وتكتموا الحق" خبراً منْهُ عنهم بكتمانهم الحق الذي يعلمونه، فيكونُ قوله: "وتكتموا" حينئذ منصوباً لا لانصرافه عن معنى قوله: "ولا تلبسوا الحق بالباطل" إذْ كان قولُهُ: "ولا تلبسُوا نهياً، وقوله "وتكتموا الحق" خبراً معطوفاً عليه، غير جائز أنْ يقاد عليه ما عمَل في قوله "تلبسُوا" من الحرف الجازم، وذلك هُو المعنى الذي يسميه النّحويون صرفاً، ونظيرُ ذلك في المعنى والإعراب، قول الشاعر:

[1]- محمد إبراهيم عبادة-مرجع سابق، ص 180.

[2]-نفسه، ص 180.

لا تنهَ عن خلق وتأتي مثلَهُ عارٌ عليك إذا فعلت عظيم»[1]

ولقد أوردت كثيرٌ من التفاسير المواضع الموضحة لمفهوم الصّرف ووظيفته من خلال القرآن الكريم، فهذا الفراء يستدِلُّ على المفهوم النحوي لمصطلح الصّرف من خلال نفس الآية فيقول: «إنْ شئت جعلت "وتكتمُوا" في موضع جزم. تريدُ به، ولا تلبسوا الحق بالباطل، ولا تكتمُوا الحق، فتلقي لا لمجيئها في أوّل الكلام، وفي قراءة أُبيّ:" ولا تكونوا أول كافر به وتشتروا بآياتي ثمنا قليلا" فهذا دليل على أن الجزم في قوله: "وتكتموا الحق" مستقيمٌ صواب، (...) وإنْ شئت جعلت هذه الأحرف المعطوفة بالواو نصبًا على ما يقول النّحويون من الصّرف، فإنْ قُلت: وما الصّرفُ؟ قُلتُ أنْ تأتي بالواو معطوفة على كلام أوّلُهُ حادثةٌ لا تستقيمُ إعادتُها على مَا عُطِفَ عليها، فإذا كان كذلك فهو الصّرف»[2]

هذا ما يوضح ضمن مصطلح الصّرف القائم بين النّحو والصّرف العربيين، ذلك التخصيص والتدقيق الوظيفي للمصطلح ضمن المنظومة النّحوية العربية من خلال أنّه عاملٌ من عوامِل نصب الفعل المضارع، ارتبط بذلك أيما ارتباطٍ، وتأسس من خلال الشواهد القرآنية التي قررت وظيفتَهُ الثابتة، على الرُّغم من بعض الاختلاف الطفيف بين النحويين في طريقة التّقدير في الآيات الموردة لهذا المفهوم، أمّا ما دون ذلك فقد ورد هذا المصطلح ضمن علم الصّرف من خلال مفهوم آخر عامٍ يُعبَّر به عن معالم هذا العلم الذي نشأ لاحقاً، ويخُطُّ خطوطهُ الفاصلة، ويضبطُ مواضع إسقاطِهِ على الكلام العربي من خلال مستوى المورفيمات، وهذا ما يمكنُ من القول بأحقيّة النّحو بهذا المصطلح أسبقية وتأسيساً وتأصيلاً، وأنَّ ظاهر الأشياء لا يوحي بباطنها دائماً، فقد كان الصّرف كمصطلح يعبِّرُ عن ذلك العلم القائم المختص بالكلمة العربية من حيث تصريفُها في المنظومة الذهنية الاجتماعية، لكن قليلاً من البحث ضمن كتُبِ التراث النّحوية قد أفضى إلى إمكانية القول بقرب نسبة هذا المصطلح من خلال مفهومه الوظيفي الثاني إلى النّحو العربي أكثر من كونه ينتسبُ إلى المنظومة الصّرفية العربية.

[1]- أبو جعفر محمد بن جرير الطبري، تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل القرآن، تحقيق محمود محمد شاكر، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الثانية، د ت، المجلد الأول، ص 569.

[2]-الفراء، معاني القرآن-مرجع سابق، ص 33- 34.

مصطلح القلب بين النّحو والصّرف:Reversing

يعدُّ القلب منْ أكثر المصطلحات التي أحدثت جدلاً، ونقاشاً كبيراً في الدّرس اللّغوي العربي قديمه وحديثه، وذلِكَ لاشكَّ راجِعٌ لاتساعِ هذه الظاهرة وشمُوليتها لمختلف المستويات اللّغوية الممكنة في لغة ما، أو حتَّى لامتدادها إلى اللّهجات المتعدّدة للغة العربية، لذلِكَ لم يتوانَ القدامى في محاولة ضبط هذا المصطلح مفهومياً في كلا العلمين المنتقل بينهما، وعلى نهجهم أيضاً سَار المحدثون.

وتجدُر الإشارة هُنا إلى أنَّ القلب لم يكن مصطلحاً نحويًّا وصرفيا فقط، وإنّما قد انتقل بين عديد العلوم الأخرى من مثل: علوم الشريعة، والبلاغة فقد ثبت في الشريعة بمفهوم «عَدِم الحكم لعدمِ الدليل، ويرادُ بِهِ ثُبوتُ الحكم بدون العلّة»[1]، أمَّا في البلاغة العربية «فيُعدُّ من وجوه تحسين الكلام»[2]

أمّا القلبُ من الناحية النّحوية فيحدثُ في البنية التركيبية، أي في المستوى التركيبي للعربية، ممّا يحمِلُهُ على أنْ يكون تغييراً في مواضِعِ الكلم بحسب الوظائف والأحكام النّحوية، وبتغيرها أيضاً.

ولقد أورد سيبويه القلب حينما قال: "وكذلك مررتُ برجل مَعَهُ الفرس راكبٍ برْذُوناً، إنْ لم تُرِد الصفة نصبت، كأنَّكَ قُلت راكباً برذوناً، فهذا لاَ يكون فيه وصْفٌ ولا يكونُ إلاَّ خبراً، ولو كانَ هذا على القلب كما يقول النّحويون لفَسَدَ كلامٌ كثير، ولكانَ الوَجْهُ مَررتُ برجُل حسنِ الوجْه جميلِهِ، لأنَّكَ لا تقولُ مررتُ برجل جميلِهِ حسنِ الوجْهْ»[3]، والقول هُنا: "لو كان هذا على القلب، كما يقول النّحويون لفسد كلامٌ كثيرٌ" هُو أنَّ حَمْلَ راكبٍ" على الرجُلِ ضمن هذا الموضع لا يُخْرِجُهُ عن الكسر، وهذا الأصح، وأمّا القلبُ هُنا فمردود لا حجة تُقيمُهُ لأنّهُ يفسِدُ المعنى.

ويتضِحُ أكثر مفهوم القلب نحوياً إذا مَا أتينا على ذكْرِ مثال آخر من كتاب سيبويه، قال: «وسألت الخليل فقلت: ما منعهم أنْ يقولوا: أحقًّا إنَّكَ ذاهِبٌ على القلب، كأنَّكَ قُلتَ: إنَّكَ ذاهِبٌ حقًّا، وأنَّكَ ذاهِبٌ الحق، وأنَّكَ مُنْطلقٌ حقًّا؟ فقال: ليس هذا مِنْ مواضِع إنَّ، لأنَّ إنَّ لا يُبتَدأُ بِهَا في كل موضِعٍ»[4]، فالقلبُ الذي

---

[1]- الجرجاني الشريف، التعريفات- مرجع سابق، ص 178.

[2]- فرج الله زكي الكردي، شروح التلخيص، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، القاهرة، د ط، د ت، ج4، ص 285، نقلا عن: أحمد مطر العطية، القلب المكاني في الموروث اللّغوي، علوم اللّغة، كتاب دوري لدراسات علمية محكمة تصدر أربع مرّات في السنة، دار غريب، القاهرة، العدد الأول، المجلد الثاني، 1999م، ص 181.

[3]- سيبويه-مرجع سابق، ج1، ص 50.

[4]-نفسه، ص 50.

أوردهُ سيبويه هُنَا يقصد به التقديم والتأخير، ومن القلب أيضاً مَا وردَ كمشتركٍ بين سيبويه وابن السراج في الأصول، قول الشاعر:

كأنَّ سُلاَفةً من بيتِ رأسٍ يكونُ مَزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاء

«فجعل اسم "كان" عسل وهُو نكرة وجَعَلَ مزاجها الخبر وهُو معرفة بالإضافة إلى الضمير ومَعَ ذلِكَ فإنّما حَسُنَ هذا عند قائِلِهِ»[1]

والأصْلُ في البيت أنْ يكون اسم "كان" مرفوعاً وخبرها منصوباً، والقولُ بهذا يوصِلُ إلى اعتبار القلب فرعاً.

أمَّا الأنباري (ت328هـ) فقد استشهد على القلب من القرآن الكريم، قال عزّ وجلّ: ﴿ما إنَّ مفاتحَهُ لتنُوءُ بالعُصبة﴾ القصص 76، «فمعنَاهُ: ما إنَّ العُصبة لتنوء بمفاتحِهِ، فَخَرَجَ مقلوباً عند وضوح المعنى»[2]

وهذا قول أبو عبيدة (ت209هـ) في مجاز القرآن أيضاً. [3]

ولقد عبّر ابن جني عن قوة حضور هذا المصطلح في العربية، وعن مدى قرارِهِ مفهومياً على الرغم من شموليته لعلومٍ مختلفة، فقال: «والقلب بابٌ وشواهِدُهُ كثيرةٌ»[4]، ثم استأنف بِذِكْر تلك الشواهِدِ والأمثلة، ومن ذَلِكَ قول الأخطل[5]:

مِثْلُ القنافِدِ هَدَّاجون قد بلغت نجران أو بلغت سَوْءَاتِهِمْ هَجُرُ

أراد: وبلغت سَوْءاتُهُمْ هَجَرَا.

---

[1]- ابن السّراج أبو بكر محمد بن السري بن سهل، الأصول في النّحو، تحقيق عبد الحسن القبلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، د ط، د ت، ج1، ص 67.

[2]- الأنباري أبو بكر محمد بن القاسم، الأضداد، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، د ط، 1407هـ - 1987م، ص 144.

[3]- أبو عبيدة معمر بن المثنى، مجاز القرآن، تحقيق محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، د ط، 1381م، الجزء الأول، ص 12.

[4]- ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه القراءات والإيضاح عنها، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، د ب، د ط، د ت، ج2، ص 117.

[5]- المرجع نفسه، ص 118.

ومن فقهاء اللّغة الذين تطرّقوا للقلب نحوياً، وأفردوا لَهُ باباً في كتبهم نجدُ ابن فارس في الصاحبي في فقه اللّغة، قال: «ومن سنن العرب القلبُ، وذلِكَ يكونُ في الكلمة، ويكون في القصة، (...) وأمَّا الذي في الكلمات فقولهم: "أدخلتُ الخاتم في أصبعي"»[1]

وممّا يحضرُ إلى الذهن إذا ذُكر القلب نحوياً، وخاصة إذا ما استُشهد عليه من القرآن الكريم، أنَّهُ –القلب– وإنْ كان خروجاً عن الأصْل، فإنَّ ذلِكَ أبداً لم يكن سببا في عدم قَبولِهِ، أو ردّه من طرف النّحويين أو من بعضهم احتكاماً لهذه الحجة، وإنّما أمْرُ القلب هُنا هُو أنَّ معرفة المعنى يُغني عن الرجوع إلى الأصْل، هذا إذا كان الشاهِدُ من كلام العرب المتداول، أمَّا إذا كان الشاهِدُ قرآناً، فإنَّ الأمْر سينحو لا محالة إلى المنحى البلاغي للخطاب القرآني.

حتى إذا ما انتقلنا إلى القلب في المدونة الصّرفية العربية وجدناهُ ينزلُ منزلة أخرى، ويختصُّ بالمستوى المورفيمي للعربية، فلا يخرجُ إثر ذلِكَ وظيفياً عن مستوى الكلمة، أو يتخطاها إلى وحدةٍ لغوية أكبر، وهُو إذْ ذاك ينقسمُ إلى قسمين: «أولهما القلب الصّرفي، وهُو ما يجرى بين أحرف العلة والهمزة، كقلب الباء واواً أو العكس وغير ذلك، وهذا بابٌ واسع في الصّرف لا يخلو مِنْهُ كتابٌ صرفي، وهُو ما يدعى الإعلال بالقلب، وثانيهما بعض أحرف الكلمة على بعض، وهُو ما يسمى بالقلب المكاني»[2]، ولقد كان الخليل من أوائِلِ الذي تطرّقوا للقلب من الناحية الصّرفية، أو كمَا يعرفُ بالقلب المكاني، فلقد جاء عن الخليل أنَّهُ: «كانَ يَزعَمُ أنَّ قولك جاءٍ وشاءٍ ونحوهما اللاّم فيهِنَّ مقلوبة، وقال: ألزِمُوا ذلِكَ هذا واطّردَ فيه، إذْ كانُوا يقلبون كراهيةً الهمزة الواحدة»[3]، فالقلب المكاني الذي يندرِجُ تحت علم الصّرف هُو الذي يختصُّ بالكلمة و«يكونُ بتقديم حرفٍ فيها وتأخير آخر»[4]، ومن شواهِدِ القلب عند سيبويه قول العجاج:

«لاثٍ بِهِ الأشاءُ والعُبرِيُّ، إنَّما أرادَ لائثٌ، ولكنَّهُ أخَّر الواو وقدم الثاء»[5]

---

[1]– ابن فارس، الصاحبي في فقه اللّغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق محمد علي بيضون، د ت، ط1، 1418هـ– 1997م، ص 153.

[2]– الرضي الإستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب– مرجع سابق، الجزء 4، ص 189.

[3]– سيبويه–مرجع سابق، الجزء 4، ص 377.

[4]–نفسه، ج3، ص 466.

[5]– نفسه، ص466.

ومن الشواهِدِ أيضاً قول: «أينقٌ إنَّما هُو أنوقٌ في الأصْل، فأبْدَلُوا الياء مكان الواو وقلبُوا، فإذا حقرت قلت لُويث وأيينُقٌ، وكذلِكَ لو كسرت للجمع لقلت: لواثٍ كما قالوا: أيانق»[1]، وقالوا: «مطمئنٌّ إنّما من طأمنت فقلبوا الهمزة»[2]، ومن ذلِكَ أيضاً قولهم: «قد راءَهُ يريدُ قد رآهُ. قال الشاعر وهُو كثير عزّة:

وكلُّ خليلٍ راءني فهُو قائلٌ مِنْ أجْلِكِ: هذا مهمةُ اليوم أو غدٍ»[3]

وفي الخصائص نجد أنّ ابن جني يورِدُ شيئاً مهمًّا بشأن القلب الصّرفي حينما أفرد لَهُ بابًا مستقلاً، قال: «والقلب في كلامهم كثيرٌ، وقد قدّمْنا في أوّل هذا الباب أنّهُ متى أمكن تناوُلُ الكلمة على ظاهِرِهَا لمْ يجُزْ العدول عن ذلِكَ بِهَا، وإنْ دعت ضرورة إلى القول بقولها كانَ ذلِكَ مضطراً إليه لا مختاراً»[4]، ومعنى هذا أنَّ القلب لا يكون إلاَّ ضرورة، وأنّهُ فرعٌ، والأولى أنْ يحتكم للأصْل، هذا الأصْل الذي اشترك فيه كلٌّ من "جبذ" و"جذب" فلم يُعَدَّا من باب القلب عند البصريين، ومن ذلِكَ الخليل، وتبعه كلٌّ من أبي علي الفارسي، وابن جني حينما قال في "بابٌ في الأصلين يتقاربان في التركيب بالتقديم والتأخير":«اعلم أنَّ كُلَّ لفظين وُجِدَ فيهما تقديم وتأخير، فأمكن أنْ يكونَا جميعاً أصليين ليس أحدهُمَا مقلوباً عن صاحبهِ، ثمَّ رأيت أيُّهُمَا الأصْلُ، وأيُّهُمَا الفرع»[5]

لذَلِكَ لا يمكن اعتبار "جذب أو جبذ" فرعا عن الآخر الذي هُو الأصْل، وإنَّما كلٌّ منهُمَا أصْلٌ، فلا قلب فيهما.

والقلبُ الصّرفي إذا ركزنا النظر في كتب المحدثين، فإنّهُ ينحو إلى المستوى الصوتي للعربية، فيختص إذْ ذاكَ من خلال تعريفاتِهِ المتعدّدة بذكر نقل الصوت ووضعِهِ مكان الآخر، وليس كما عرَّفَهُ القدامى وأخصوه بالحرف في الكلمة، فإذا ما اعتبرنا أنَّ هناكَ فرقا بيناً بين الصوت والحرف، وأنَّ الحرف جزءٌ لا يتجزأ من الكلمة فيما يخصُّ القلب الصّرفي، وهذا ما لمْ تجهلهُ اللسانيات الحديثة، فإنَّ القول بالقلب من الناحية الفونيمية، سيحُطُّ بِهِ حتماً في موضِعٍ آخر، غير هذا الذي نحنُ بصَدَدِهِ، ولذلك كان علماؤنا القدامى يدققون في التحدث عن القلب من الناحية الصّرفية ونسبه إلى الكلمة، ذلِكَ أنَّ الحرف يحْمِلُ في ثناياه كلاًّ من النطق والكتابة، وأنَّ الكلمة كمجموع

---

[1]- سيبويه- مرجع سابق، ج3، ص 466.

[2]-نفسه، ج3، ص 467.

[3]-نفسه، ص نفسها.

[4]- ابن جني، الخصائص- مرجع سابق، ج2، ص 84.

[5]- نفسه، ج2، ص 71.

من الحروف تحمِلُ كلّ التعبيرات الممكنة من ناحية القواعد، بينما يحملُ الصوت شيئاً واحداً مميزاً لهُ هُو سمة النطق.

وممّا تجدُرُ الإشارة إليه هُنَا، أنَّ القلب كظاهرة نحوية وصرفية لم تستقم قط في العربية الفصحى بمستوياتها، وإنّما تعدّت ذلك إلى كثير من اللّهجات العربية، بلْ إنَّ حدوث القلب في اللّهجات يكاد يطغى عليه في الفصحى، وأنَّ اجتماع عوامل حدوث اللّهجات في العربية قد ساعَدَ على استمرارية هذه الظاهرة وانتشارها.

هذا من جهة، أمّا من جهة أخرى، فإنَّ القلب الذي يحدث في الفُصحى استناداً إلى نظام التقليبات الذي جاء بهِ الخليل، فإنَّهُ لا يعدُّ من صميم ما يُذكرُ هُنا، ذلِكَ أنَّهُ متعمّدٌ يقصد بهِ إثراء اللّغة بألفاظ جديدة، وهُو مندرجٌ تحت باب الاشتقاق الأكبر كآلية من آليات صناعة المصطلحات والمفردات في العربية.

مصطلح التأويل بين النّحو وفقه اللّغة واللّسانيات:Interpretation

لقد نشأ التأويل أوّل ما نشأ في حضن القرآن الكريم، ولما كان الأمْر كذلِكَ التبسَ مفهومياً معَ مصطلحٍ آخر وهُو التفسير ﴿ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا ﴿٣٣﴾ ﴾ الفرقان 33، فلم يكد علماؤنا يصِلون إلى تحديد وضبط مفهومي لهُما، إلاَّ وقد وقَعَ بعضهم في شيء من عدم الضبط بين التأويل والتفسير، فهذا الراغب الأصفهاني يشرح التأويل من خلال التفسير، وذلك يظهر جليًّا حينما يقول: "تفسير الرؤيا وتأويلها"[1]

وجاء السُّيوطي بعده ليكون من أكثر الضابطين لمفهوم التأويل في القرآن، وذلك من خلال عديد الجوانب التفصيلية، فالتأويل مثلاً هُو "ما استنبطهُ العلماء العالمون لمعاني الخطاب، الماهرون في آلات العلم"[2]، وهُو على إثر هذا مقرون بشروط عدّة لتحققه، ومن ذلك اختصاص العلماء بالكشف عن مواضعِهِ، ثم ارتباطهُ بمصطلحٍ آخر وهُو الخطاب، يقول السّيوطي مرّة أخرى "التأويل أكثر ما يستعمل في الكتب الإلهية"[3]، يفهم من هذا خصوصية هذا الخطاب وعدم خروجهِ من كونِهِ قرآنياً، وحتى إنْ خرجَ لم يكسب صورة موازية للأولى التي اكتسبها في إطار تقوقعه في الخطاب الديني القرآني، ولذلك مثلاً "كان استشهادُ النّحويين بالحديث لا يرقى إلى درجة استشهادهم بالقرآن الكريم وقراءاته، وأقوال العرب وأشعارهم، فضْلاً عن تأويل الأحاديث التي استشهدوا بها"[4]

ولا يحيلُ مصطلحُ التأويل من خلال مفاهيمه بين النّحو وفقه اللّغة، واللّسانيات إلى انتقال وعبور مصطلحي بين هذه العلوم، بقدر ما يحيلُ فقط إلى وجود تناصٍ مصطلحي بينهما مَعَ كثير من التقارب في المفاهيم، هذا التقارب الذي أقامَ نفسهُ اعتداداً بالعلاقة التي تملكها كُلُّ هذه المفاهيم مع مصطلح آخر هُو النّص، ولهذا فإنَّ أوّل ما يطلعنا عليه مُصطلح التأويل وفقاً لهذه العلاقة، هُو استقرارهُ في المنظومات الذهنية للقارئ المتخصص على ذلك الانتماء إلى الحقول المعرفية الدينية، وذلك بحكم تأويل نصوصِ القرآن الكريم، والوصول إلى

---

[1]- الراغب الأصفهاني، المفردات في غريب القرآن، تحقيق صفوان عدوان الداودي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، 1412 هـ، ص 636 .

[2]- السيوطي جلال الدين، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، د ط ، 1394 هـ-1994 م، ج4، 194.

[3]- المرجع نفسهُ، ص 758.

[4]- فلاح إبراهيم نصيف الفهدي، التأويل النّحوي في الحديث الشريف، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، تخصص اللغة العربية وآدابها، 1427هـ -2006م، ص9.

معانيه الباطنة، ليس هذا فقط، وإنّما أفضلُ ما يكون عليه التأويل كمصطلحٍ، ويحققّهُ كمفهوم هُو انتسابُهُ للمفهوم القرآني، وتوظيفه في سبيل تحقيق فَهْم أسمى عبارات البيان، وهذا قبل أنْ ينزِلَ إلى المستويات اللّغوية الدُّنيا.

واحتكاماً لذلكَ التقارب الموجود في مفاهيم التأويل بين الحقول المعرفية المذكورة، صَارَ من المنطقي محاولة العرض للمنطلق المعجمي لهذا المصطلح، والذي جاء عند ابن منظور تحت القول: «الأوْلُ: الرّجوعُ. آلَ الشيءُ يؤولُ أوْلاً ومَالاً: رَجَعَ، وأوَّلَ إليهِ الشيءَ: رَجَعَه. وأُلْتُ عَنِ الشيءِ: ارتَدَدْتُ (...) وأوّلَ الكلامَ وتأوَّلَه: دَبَّرَهُ وقدَّرَهُ، وأوَّلَهُ وتأوَّلَهُ: فَسَّرَهُ. وقولُهُ عزَّ وجَلَّ: ﴿ولما يأتهم تأويلُهُ﴾، وهذا دليلٌ على أنَّ عِلْم التأويل ينبغي أنْ يُنظرَ فيه»[1]، فالمرجعُ الأصلي للمصطلح في صيغتهِ المعجمية ارتبط بعديد الأشياء، قبل أن يُتمَّ معناه حضور الجانب المعنوي مِنْهُ، والذي اقترن في كثير من الأحيان بمفاهيمه الاصطلاحية في الحقول المعرفية المختلفة.

وممّا يكشِفُ مفهوم التأويل في النّحو العربي، تبعاً لتراتبية العلوم المذكورة: النّحو، فقه اللّغة، ثمَّ اللّسانيات كآخر الحقول التي ظهر عندها المصطلح، بعْدَ أنْ كان قد ظَهَرَ إلى العيان في حضن العلوم الدينية عن طريق المفسرين والأصُوليين فمَا يكشفُ عن ذلكَ هُو ما جاء بهِ السّيوطي على لسانِ أبي حيان في شرح التسهيل: «التأويلُ إنَّما يسوغُ إذا كانت الجادَّةُ* على شيءٍ، ثُمَّ جاء شيءٌ يخالفُ الجادّة** فيتأوَّلُ»[2]، فاعتبار أنَّ الجادّة ضمن هذا الموضع هي من النّاحية النّحوية، تلك القواعد والأحكام النّحوية التي جاء بها العلماء، يفرِضُ إذا ما تمَّ الخروج عنْ هذه الجادّة –القواعد النّحوية– قيام التأويل النّحوي لأجل إقامة المعنى وتحقيق الإفادة واستظهار الدلالة الخفية الباطنة، والقول بالباطنة هذه يُرشِدُ إلى استحضار إحدى فرق الشيعة في القرن الثاني للهجرة التي عُرفت بـ "الباطنية" ورأت في أمْرِ التأويل «أنّ لكُلِّ ظَاهرٍ باطناً، ولكُلِّ تنزيلٍ تأويلاً»[3]، وبالخوض في أمْر هذه الفرقة يتضحُ أنّ عملهم على مصطلح التأويل نحوياً أمْر مُبكِّر جداً، بالنظر إلى التأويل من ناحية العلوم الدينية مرجِعاً ومنشأ ومَهْداً لَهُ، ورُغم أنَّ التأويل قد كان كذلِكَ، إلاَّ أنّهُ لا يبدو بتاتا ذلكَ الانبثاق للتأويل النّحوي عن

---

[1]– ابن منظور، لسان العرب– مرجع سابق، مادّة أول، ص 171.

* الجادّة: هي معظم الطريق، أو هي الطريقة المسلوكة الواضِحة. ولاَ يُوصَفُ الباطِلُ بالجادّة؛ فلاَ يقالُ: هُو على جادّة الباطل، بلْ يُقَال: على مَزْلقة الباطل ومزلّته، أو مهلكته، ينظر: السيوطي، الاقتراح في علم أصول النّحو، ص 158.

** (يخالف الجادّة): وهذا يكونُ فيه التعارض، لأنَّهُ لا يمكنُ ردُّهُ، لورودِهِ عن فصيح محتج بكلامِهِ، ولاَ تُنقَضُ القواعِدُ بِهِ، لأنَّها أصول لاَ تنقضُ بمجرّد ما يُسْمَع، ولهذا يجبُ رَدُّ ما ورَدَ من ذلِكَ للأصول بالتأويل، ينظر: المرجع نفسه، ص 158.

[2]– جلال الدين السيوطي، الاقتراح في علم أصول النّحو، تحقيق محمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، مصر، د ط، د ت، ص 158.

[3]– محمد عيد، أصول النّحو العربي في نظر النّحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللّغة الحديث، عالم الكتب الحديث، القاهرة، الطبعة الرابعة، 1410هـ – 1989م، ص 159.

تأويل التفسير الخاص بالقرآن الكريم، لأنَّهُ -التأويل النّحوي- حسب محمد عيد «نشأ وتطوّر لظروف خاصة بِهِ»[1]، وهذا من ناحية أخرى لا ينفي تمام النفي أنَّهُ لم يكن هُناك ولو خيطُ صلة رفيع من الاتصال بين الاثنين، أو أنَّ التأويل الثاني قد تأثَّر بالأول، ولو عن طريق الشخوص الموظِّفة لهُ، وليس عن طريق توظيف المفهوم النّحوي.

لأنّنا لا نرى في التأويل النّحوي الذي كثيراً ما قام من خلال الخطاب القرآني إلاَّ اجتماعُ أمرين متلازمين أحدهما هُو اقتضاء العلم بالنّحو قواعدَ وأحكاماً، والآخر هُو معرفة القرآن تفسيراً، ذَلِكَ أنّ مخالفة الفصيح من الكلامِ القواعدَ والأحكامَ النّحوية ظاهِراً، يتطلَّبُ من النّحوي تحليل النّصوص «والعمل على تخريجها وتوجيهها لتوافق بالملاطفة والرفق على الأقيسة والقواعد»[2]، وهنا نجد أنَّ ابن جنّي قد عمَلَ في تأويل الآية الكريمة ﴿إنَّ رحمة الله قريبٌ من المحسنين﴾ على مستويين اثنين، أحدهما تأويل للمعنى من خلال آليتي التدبير والتقدير، والآخر تأويل نحوي يقومُ على جعل الصيغة الصرفية للفظة "قريبٌ" على وزن "فَعيل" مناسِبة للمذكر والمؤنث على السواء.

﴿إنّ رحمة الله قريبٌ من المحسنين﴾

تأويل التفسير / تأويل نحوي أقرب إلى الصناعة النّحوية مِنْهُ إلى المعنى.

(الرحمة = المطر)

ولما كان التأويل يحضُرُ حين مخالفة الجادّة، أي حين مخالفة الكلام للأحكام النّحوية، فإنَّ ابن جني قد قال كلاماً جميلاً يستظهر فيه منهَجَهُ في تفصيل التأويل من عدمه، حتى لا تحدث مخالفة المعنى المفهوم المعنى المقصود، وحتّى يتسنَّى إثر ذلك مطابقة الظاهر للباطن، وإحكامها وفق قواعد العربية، وفي ذلك يقول: «إنْ كان تقدير الإعراب مخالفاً لتفسير المعنى تقبَّلت المعنى على ما هو عليه، وصحَّحتُ تقدير الإعراب حتَّى لا يَشذَّ شيءٌ منها عليكَ، وإياك أنْ تسترسل فتفسِدَ ما تؤثر إصلاحَهُ»[3]، ومثال ذلك ما جاء في تأويل الآية الكريمة فيما يخصُّ

---

[1]-محمد عيد، أصول النحو العربي- مرجع سابق، ص 159.

[2]- غازي مختار طليمات، أثر التأويل النّحوي في فهم النّص، مجلة كلية الدراسات الإسلامية العربية، العدد الخامس عشر، 1418هـ - 1998م، ص 09.

[3]- ابن جني، الخصائص_ مرجع سابق، ج3، ص 284.

كلمةَ "قريب" على وزن "فعيل"، ثُمَّ يقول: «فإنْ أمكنك أَنْ يكون تقدير الإعراب على سِمت تفسير المعنى فهو مَا لاَ غاية وراءَهُ»[1]

إنَّ تحقيق التأويل منوط بشروط رئيسة لا شكَّ أنَّها لا تخالفُ المنطق في شيء، فالتقدير مَثلاً لا بدَّ أنْ يكون مطابقاً للظاهر، حتى إذا ذُكِرَ المقدَّر لم يترك مجالاً لإمكانية دَحْضِهِ.

أمَّا التأويل من ناحية الإعراب فيرتكِزُ إلى موافقة التراكيب العربية للقواعد النّحوية، وإنْ خُولِفَ ذلكَ حَصَلَ التأويل، وأقيمت العلّة، وكأنَّ أمْر التأويل ضمن هذا الموضع مشتركا بين اثنين، تأويلٌ في المعنَى، وتأويلٌ كامِنٌ في اللّفظ من حيث تركيبُهُ مَعَ الألفاظ الأخرى، حتَّى إذا لَمْ يُوجد الأول قام الثاني.

إنّ هذا الأمر يَأخُذُ اعتباراً آخر مفادُهُ انتساب التأويل الحاصل في الألفاظ من ناحيتها الدلالية إلى تأويل التفسير الذي اقترن بالخطاب القرآني، وأنَّ التأويل الواقع في اللّفظ يُعَدُّ هو بحق التأويل النّحوي، واستناداً إلى تفسير الآية الكريمة عند ابن جني ﴿إنَّ رحمة الله قريبٌ من المحسنين﴾ من خلال وجهين الأوّل هُو تفسير الرحمة، والثاني هُو إسقاط صيغة "قريبٌ" على وزن فعيل على كلّ من المذكر والمؤنث، استناداً إلى ذَلِكَ يمكنُ التسليم بهذه الفرضية، ذلِكَ أنَّ ما لم يُتوصَّل إليه من خلال تأويل التفسير زال إبهامه من خلال التأويل النّحوي الذي عُدَّ غاية قصوى عند العلماء العرب، لأنّهُ حقق مبتغى التأويل القرآني «أعرِبُوا القرآن يدلّكم على تأويله»[2]

إذن؛ فالمعادلة المزدوجة هُنَا تقودنا إلى القول بأنَّ التأويل النّحوي الذي لا يختلف اثنان في أنّهُ ارتبط بآيِ القرآن الكريم، هُو اقتضاء العلم بالنّحو أحكاماً، ومعرفة القرآن تفسيراً، كمعادلة أولى، أمّا تأويل التفسير كهدفٍ أسمى، فهو اقتضاء العلم بتفسير النّصوص القرآنية كمنطلق أوّل، ومعرفة مخالفة النّص للأحكام النّحوية أمْراً ثانياً بعد القبض على المعنى، ثم السعي لمطابقة المعنى وفق ما يتناسَبُ والأحكام النّحوية.

إنَّ استحضار التأويل النّحوي لَهُ علاقة وطيدة بتأويل التفسير، بَلْ إنَّهما لا يُذكران إلاَّ متصلين، كيف لاَ، والتأويل النّحوي لاَ يحقق مفهومه إلاَّ من خلال مسايرة مواضع وقوع تأويل التفسير، وإعطائها حكما نحوياً يليقُ بها، وكأنّ الأمْر إثر ذلك يقومُ من خلال محاولة تكييف القواعد النّحوية مَعَ ما جاءت بِهِ النّصوص، وليس العكس، يقول أحد الباحثين: «ولو أنَّ النّحاة نظروا في هذه النّصوص قبل القواعد لما صاغوها على النّحو الذي

[1]- ابن جني، الخصائص- مرجع سابق، ج1، ص 283.

[2]- السيوطي، الإتقان- مرجع سابق، ص 762.

يجعلها عاجزة عن استيعاب ما خالفها من النّصوص التي لم يقفوا عليها، ولكنّهم أسرعُوا في تقصيها قبل أنْ يحصُوا النّصوص كلّها»[1]

إنَّ التأويل النّحوي هُو الضابط الذي يمنَعُ النّص الديني –أيُّ نصّ ديني– من الخروج عن الحقل الدلالي الممكن تخيله تفسيريًّا، ذلِكَ أنَّ كثرة المتلقين تنتجُ عنها آفاق عديدة من التأويلات والفُهوم، ولذَلِكَ لا تتحدد القصدية ضمن هذا المجال إلاَّ من خلال التأويل النّحوي الذي يُعطي الآليات اللاّزمة لتحقيق المعنى والوصول إلى القصد.

هذا عرضٌ لمفهوم التأويل في النّحو العربي الذي خرج عَنْهُ بعدما وَلَجَهُ من زاوية ارتباط النّحو العربي في التراث بالنّص الديني، أمّا ما دون ذلِكَ، فَـ «التأويل، أو الجانب الفكري التأويلي لا يقتصر على حقل معرفي واحد، بلْ يشْمُلُ جميع الحقول المعرفية في تراثنا العربي، فنجدُ التأويل الفلسفي، واللّغوي، والبلاغي، والنّحوي، والفقهي»[2]

إذن؛ لم يقتصر التأويل كمصطلح وكمفهوم مستمدٍّ من القرآن الكريم، على تصور واحدٍ في العلوم اللّغوية انفردَ بِهِ علم النّحو وفقط، بل امتد إلى غيره من العلوم، كالصّرف وفقه اللّغة والدلالة وغيرها، واحتكاماً إلى ارتباط التأويل بمفهوم الأصل في الدّرس اللّغوي العربي، بَلْ إنَّهُ يدور في رَحَاه ويندرِجُ تحتَهُ إذا ما حاولنا تصنيف المصطلحات اللّغوية العربية، وفقاً لمفاهيمها، وما يَهُمُّ هُنَا أنَّ الأصْل والتأويل مركزيان في الثقافة العربية الإسلامية، وكثيرٌ «من التأويلات تدور في فلك الأصْل لتعزيزِهِ والمحافظة عليه من تلك الشواهدِ التي تَخْذُمُهُ»[3]، ذلِكَ الأمْر يسيرُ وفقاً لمنهجية واحدة تُقيم تحول الأصْل إلى الفرع وفقاً لاعتبارات متعدّدة بحسب قواعد العلوم، ليأتي التأويل تالِياً يعملُ على الردّ إلى الأصْلِ، ولهذا اعتبر "تمام حسّان" أنَّ التأويل والرّدّ مترادفان «لأنَّ التأويل هُو مصدرُ "أول – يؤول" ينتمي إلى اشتقاق "آل– يئول" أي عاد أو ارتد»[4]، وانطلاقاً من هذا كان التأويل حاضراً في المدونة الصّرفية العربية، والتأويل الصّرفي يقعُ في الكلمة، ولا يقعُ فيها إلاَّ إذا كانت على الفرعية من أجل ردّها إلى الأصْل الذي «جَرَّدَهُ لها النّحاة، وفائدة هذا الأصْل أنّه معيارٌ اقتصادي تُرَدُّ إليه الكلمة وتُقاسُ بِهِ إذا تجافى بِهَا الاستعمالُ

---

[1]– غازي مختار طليمات، أثر التأويل النّحوي في فهم النّص– مرجع سابق، ص 09.

[2]– حمدان بن عبد الله، التأويل النّحوي دراسة في دلالة الخطاب القرآني، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، الطبعة الأولى، 2018م، ص 16.

[3]– عبد الفتاح أحمد الحمور، التأويل النّحوي في القرآن الكريم، مكتبة الرياض، السعودية، ط1، 1985م، ص 13.

[4]– تمام حسّان، الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللّغوي عند العرب النحو _ فقه اللّغة_ البلاغة، عالم الكتب، القاهرة، د ط، 1460هـ– 2000م، ص 138.

عن مطابقتِهِ، لِمَا أصَابَهَا من تغيير أو تأثير كالإعلال والإبدال والقلب والنقل والحذف والزيادة»[1]، وعليه فإنَّ التأويل الصّرفي يقعُ في الكلمة وخروجها عن الأصْل، ثمَّ ردِّها لمعرفة الحكم والهيئة الأولى لها، وقول الصّرفيين:[2] "قال" أصلُها "قَوَلَ" تحركت الواو وانفتحَ ما قبلها فقُلبت أيضاً، هذا مِنْ صمِيم التأويل، وهذا أيضاً ما يُورِدُهُ الصّرفيون من أنَّ "كذا أصلهُ كذا".

ومن التأويلات الصّرفية التي ترِدُ عند علمائنا القدامى قول ابن جني في باب ملاحظة الصنعة: «وذَلِكَ كقولنا في قولهم في تكسيرِ جروٍ ودلوٍ: أجُرٍ وأدُلٍ، إنَّ أصْلَهُ أجرُوٌ وأدلُوٌ، فقلبوا الواو ياء، وهُو -لعمري – كذَلِكَ، إلاَّ أنَّهُ يجِبُ عليك أنْ تُلاين الصنعة ولا تعازّها. فنقول: إنَّهُمْ أبدلوا من ضمة العين كسرة، فَصَارَ تقدِيرُهُ: أجْرِوٌ وأدْلِوٌ، فلمَّا انكَسَرَ ما قبل الواو –وهي لام- قُلبت ياءً فصارت أجريٌّ وأدْلِيٌّ»[3]والملاحظ ضمن هذا الموضِعِ أنَّ التأويل من الناحية الصّرفية جاء وفقاً للقلب والإبدال وإنْ كانَا شيئاً واحِداً عند ابن جني، مثلما يحدُثُ التأويل أيضاً من خلال الحذف والإدغام وغيرهما.

وفي مباحث فقه اللّغة نجد أنَّ التأويل حاضِرٌ بقوة في كتب القدامى التي اختصت بهذا المجال، وأبرزها على الإطلاق كتاب الخصائص لابن جني، والصاحبي في فقه اللّغة لابن فارس، ولعلَّ أشهر الأمثلة المؤكدة على حضور التأويل في فقه اللّغة ما جاء بِهِ ابن جني في قوله: «ومن ذَلِكَ قولهم: خضم وقَضَمَ، الخضْمُ لأكل الرَّطب كالبطيخ والقثاء وما كان نحوها من المأكول الرطب، والقضم للصلب اليابس نحو: قضمت الدّابة شعيرها»[4]، ويظهر جَلّياً مِنْ أنَّ ما أتى بِهِ كُلٌّ من ابن جني، وابن فارس ومعهُما الثعالبي (ت429هـ) في كتابه فقه اللّغة وسر العربية، هُو الذي أسس لعلم "فقه اللّغة" بداية، ثمَّ للتأويل ضمن هذا العلم، وأمثلته ومباحثه.

إضافة إلى ذلِكَ، نجِدُ أنَّ النظرية الثنائية في أصْل نشأة الألفاظ قد انطلقت من مبدأ التأويلات هذا، وقد أسس دعائمها كُلّ هؤلاء، من خلال هذه المنهجية، لكنَّها على الرغم من ذلِكَ لم يُكتب لها الانتشار كنظرية واضحة المعالم آنذاك، وإنّما قد كانت مجموعة اجتهادات مركَّزة أقام عليها المحدثون هذه النظرية، وطوروا فيها، ولعلَّ المقام هَهُنا ليس مقام الحديث عن هذه النظرية، وإنّما لمعرفة مساهمات التأويل في فقه اللّغة في إحداث هذه النظرة وإقامة مادة معرفية على إثرها.

---

[1]-تمام حسان، الأصول- مرجع سابق، ص 119.

[2]- ينظر: نفسه، ص 130.

[3]- ابن جني، الخصائص_ مرجع سابق، ج2، ص 472.

[4]- المرجع نفسه، ج2، ص 159.

ومن التأويلات البديعة التي جاء بِهَا ابن جني في مجال فقه اللّغة، تأويلُهُ لقوله عزَّ وجلَّ: ﴿ألم تَرَ أنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الكَافِرِينَ تؤُزُّهُمْ أزًّا﴾ مريم 83، قال ابن جني: "أي تزعجهم وتقلقهم، فهذا في معنى تهزُّهُمْ هزًّا، والهمزة أخت الهاء، فتقارَبَ اللّفظان لتقارب المعنيين، وكأنهم خصُّوا هذا المعنى بالهمزة لأنَّها أقوى مِنَ الهاء، وهذا المعنى أعظم في النفوس مِنَ الهزِّ، لأنَّكَ قَدْ تَهُزُّ مَا لاَ بالَ لَهُ كالجذع وساق الشجرة، ونحو ذلِكَ"[1]

لعلَّ ابن جنّي قد انتُقِدَ من طرف المحدثين على مَا وُصِفَ من طرفهم بالنظرة المغالية التي جاء بها ضمن هذا المجال، ومن أبرزهم على الإطلاق إبراهيم أنيس في كتابه "من أسرار اللّغة"، الذي قال:[2] إنَّ ابن جنّي أضفى على اللّغة من مظاهر السحر مَا لا يصِحُّ في الأذهان، والحقُّ أنَّ موقف إبراهيم أنيس يثير بعض الجدل، فمن جهة نجدُ أنَّهُ مؤيدٌ كبيرٌ لنظرية نشأة اللّغة المتمثلة في محاكاة أصوات الطبيعة، التي أقرَّ بها القدامى، كسيبويه في بعض من كتابه، وأفرَدَ لَهَا ابن جنّي مباحث طويلة أدّت بِهِ إلى الوصول إلى ما يسمَّى بالنظرية الثنائية، إضافة إلى العلاقة المبرّرة والطبيعية بين الأصوات والمعاني، أي بين الدّال والمدلول، وإمكانية إقامة ذلِكَ على وجود تشابه طبيعي بين الاثنين، ومن جهة أخرى نجِدُ أنَّهُ يعارِضُ تماماً هذه النظرة التي توصَّلَ إليها ابن جنّي، لا لشيءٍ نلمحُهُ من الأسباب، إلاَّ لأنَّهُ اتّخَذَ من النظرة الغربية منهجاً لَهُ وهي القائمة على الاعتباطية بين الدّال والمدلول.

والحق أنّ ابن جنّي لم يُسقِط هذه النظرة على كافة ما قيل في اللّغة، وإنَّما على جزءٍ منها، وخصوصاً تلك الألفاظ التي تقَعُ في إمكانية الإبدال بين صوتين متقاربين في تأدية المعنى، ويكون أحدهُمَا أقوى في الوظيفة من الآخر، فكما عمدت العَربُ إلى التخفيف في الأصوات في بعض الكلمات، عمدت هَهُنَا إلى الأكثر تَنَاسُباً مَعَ المعنى وتحقيقهِ في جزء من اللغة وليس في جُلِّهَا.

وبعد هذا لا نجِدُ أن التأويل حاضِرٌ فقط في فقه اللّغة يخصُّ الصيغة والأصوات في العربية، وإنّما نجِدُهُ أيضاً في الاشتقاق وهُو من أوضح فصول فقه اللّغة، والذي يرتكِزُ أيضاً على فكرة الأصلية والفرعية، فلمَّا كان الاشتقاق معروفاً معلوماً يتمحور حول أخذ صيغة من أخرى، وقد قُسّم لأربعة أقسام كاملة، كان لا بُدَّ من معرفة أنَّ الأصْل واحِدٌ في كلِّ هذه الأقسام والفروع متعدّدة، والتأويل هُنَا هُو ما يكشِفُ عنها، وهُو ما يعمَلُ على ردّ الفرع إلى الأصل، أو إخراجه مِنْهُ.

[1]- ابن جني-مرج سابق، ج2، ص 148.

[2]- ينظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللّغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1966م، ص 126.

في اللّسانيات المعاصرة يُعَدُّ عبد القادر الفاسي الفهري أكثر من تحدّث عن التأويل اللّساني في العربية، وذلِكَ في إطار تطبيقه لمبادئ النظرية التوليدية التحويلية بكُلِّ ما تَحْمِلُهُ من مراحلها على اللّغة العربية، إضافة إلى النظرية المعجمية الوظيفية التي كانت ذروة ما توصَّلَ إليه التوليديون.

ولقد ظهر التأويل أوّل ما ظهر في إطار هذه النظرية حينما ثمَّ التخلّي عن مبدأ التحويلات الذي جاء بِهِ تشومسكي (1955- 1957)، واستبدالُهُ بالمستوى المعجمي ومِنْهُ أصبحت البِنى العميقة لا يقالُ عنها تحوّلت إلى بنية سطحية، وهذا صحيح لاَ شكَّ فيه، وإنَّما يقالُ عنها إنَّها البنى التي تؤوَّلُ دلالياً بِحُكْمِ أنَّها المجال الوحيد للملء المعجمي.[1]

وإذا اعتبرنا أنَّ التأويل اللّساني هُنَا مختلِفٌ عن التأويلات الأخرى التي ذُكرت، النّحوية منها والصّرفية، على الرّغم من قيام هذه المستويات تحت اسم اللّسانيات دائِماً، فإنَّنا لا ننفي وجود التأويل في هذه المستويات عند باحثين آخرين، وفقاً لنظريات لسانية أخرى كالتأويل الصوتي في المدرسة الوظيفية عند كُلٍّ من رومان جاكبسون وتروبتسكوي وغيرهم، ولكنَّ التأويل الدّلالي هُنَا نوعٌ مختلفٌ تماماً، إنَّهُ لا يقوم في البنية السطحية للتراكيب: «إنّ مستوى البنية العميقة وحدَهُ هُو الوارِدُ بالنسبة للتأويل الدّلالي، ويترتّبُ عن هذا أنَّ كُلَّ المعلومات الدّلالية الضرورية يجِبُ أنْ تتوفَّر في هذا المستوى»[2]، وتجدُرُ الإشارة إلى أنَّ التأويل اللّساني هُنَا أو تأويل الجملة في إطار اللّسانيات التوليدية لا يقومُ إلاَّ على وِحداتها المعجمية، أولاً، وعلى الوظائف والعلاقات النّحوية التي تتكون في البنية العميقة[3]، مستثنية بذَلِكَ الجوانب الصوتية للّغة، وكُلّ ما هُو متعلق بالبنية السطحية.

هذا هُو الموقف الذي تبنَّاه الفاسي الفهري من مصطلح ومفهوم التأويل في اللّسانيات الحديثة، والذي يفرِضُ أنْ يقوم التأويل في البنية العميقة من التراكيب، كون هذه الأخيرة تردُ وفقاً لاعتبارات وقواعِدَ نحوية وصرفية عديدة، إمَّا حاملة لحذفٍ، أو إظهارٍ، أو تقديمٍ، أو تأخيرٍ، أو غيرها، ولذَلِكَ يقومُ التأويلُ وفقاً لآليات لغوية متعدّدة، تكون إمَّا تقديراً للمحذوف، أو اعتباراً للأصْل، أو إعادة ترتيب، أو غيرها، ولا يكون ذلِكَ إلاَّ باستحضار البنية العميقة الذهنية للتراكيب، وهذا أساساً ما يوصلنا إلى ما اعتَمَدَهُ النّحاة أوّل الأمْر حينما اعتمدوا التأويل النّحوي في تراثنا اللّغوي.

---

[1]- ينظر: عبد القادر الفاسي الفهري_ مرجع سابق، ص 68.

[2]- ينظر: المرج نفسه، ص 69.

[3]- نفسه، ص نفسها.

وخلاصة القول أنَّ التأويل مصطلحٌ جامِعٌ لكلّ المستويات والعلوم اللّغوية من التراث إلى يومنا هذا، فلا نجِدُ بيئة معرفية إلاَّ وقد حطّ التأويل ضمنها، وكون التأويل قامَ على أسس دينية متينة في التراث العربي، ابتدأ من القرآن الكريم، وانتقل إلى مباحث العلوم اللّغوية، فإنَّ ذلِكَ يُعدُّ من أبرز الأسباب التي ساهمت في استقرار هذا المصطلح واستمراريته.

ولا نجِدُ أنّ التأويل قد استقرَّ في هذه العلوم اللّغوية وفقط، وإنّما قد امتدّ حتى إلى المجال النقدي، وتخصّص بالأدبيات الإبداعية، وعلى هذا يمكننا أنْ نستمدَّ من خلال محاولة الضبط المفهومي للتأويل خصوصيات عديدة اتسم بها على إثر الانتقال بين العلوم، فتأويل التفسير مثلاً مكتسِبٌ لخصوصيات النّص الديني وقداسته، والتأويل النّحوي يختلفُ عَنْهُ ويُلجأ إليه تالياً، أمَّا التأويل في النصوص الإبداعية فكثيراً ما يقُومُ على القصدية، وهي ما لا نجِدُهُ في المجالات الأخرى التي يسقطُ عليها التأويل.

مصطلح التحويل بين النّحو العربي وفقه اللّغة واللّسانيات:Transformation

التحويلُ مصطلح نحويٌّ عربيٌّ يختصُّ مفهومُهُ بـــ «الذهاب بأصْل الشيء إلى جهة غيرِهِ، وهُو في التمييز مختصٌّ بتمييز النسبة، ويعني الذهاب بالفاعِلِ أو المفعول بِهِ أو المبتدأ أو المضاف إليه إلى النّصب على التمييز نحو: طاب محمد خُلقاً، أي طابَ خُلُقُ محمد. ونحو غرستُ الشوارع شجراً أي غَرستُ شجر الشوارع، ونحو عجبتُ من طيب زيدٍ نفساً أي عجبتُ من طيب نفسِ زيْدٍ»[1]

إلى جانب هذا نجد أنَّ التحويل متعدّد المفاهيم حتى في العلم الواحد وهُو: «التغيير وأفعال التحويل هي الأفعال التي تشبهُ الفعل "صَيَّرَ" في معناه والأفعال الدّالة على التحويل هي: جَعلَ، واتخذَ، وتخذ، وهبَّ، وتركَ، وردَّ، وتعتبرُ أفعال التحويل هذِهِ قسيمة لأفعال القلوب، وهي ظنَّ وأخواتها، ويجتمعُ بين هذهِ الأفعال كلّها أنَّها تنصبُ مفعولين أصلهما مبتدأ أو خبر، ولكن أفعال القلوب تتعلق بمعانيها بالقلب وليست أفعال التحويل كذَلِكَ»[2]

فإذا كانَ المصطلحُ نفسهُ يوحي بمفهومين مختلفين ضمن الحقل المعرفي الواحد، من خلال حمولتين مختلفتين ثم استيعابهما من غير التباس في المصطلح، أو الوظيفة، فإنَّ ذلِكَ أسهل ما يكون بين علمين مختلفين ينتقلُ المصطلح من خلالهما بمفاهيم متجدّدة، ولهذا تظهر تلك الخصوصية التي يكتسبها المصطلح باعتبارِهِ أمْراً مخصوصاً في علمٍ محدّدٍ من العلوم، فإذا ما انتقل إلى إحدى العلوم الأخرى، قام من خلال عملية عكسية باكتساب المفهوم الجديد والوظيفة المبتكرة، وإسقاط المفهوم والوظيفة السابقتين نسبيًّا، وذلكَ على خلافِ ما تختصُّ بِهِ الألفاظ في المجالات العامة، ولقد اكتسب مصطلحُ التحويل مفهوماً آخر ضمن مجال فقه اللّغة جَعَلَهُ «من المصطلحات التابعة لحقل (التطور اللّغوي) الذي يرادُ به الانتقال مِنْ وضْعٍ إلى وضْعٍ آخر، سواء أكان التحول زمنيًّا أم تزامنيًّا مثل تحول أنطى إلى أعطى أو تحوّل فعل إلى فعَّلَ وأفعل وفاعل»[3]

منْ هُنا كان التحويل بمفهومِهِ ضمن النّحو العربي أكثر تخصيصاً منْ مفهومِهِ ضمن فقه اللّغة، خصوصاً أنّهُ اكتسب بعد المفهوم الأوّل صفة النسبية في الورود ضمن هذا العلم من عدمِهِ، وأنَّهُ يسايرُ ظاهرة التطور اللّغوي

---

[1]- محمد سمير نجيب اللّبدي، معجم المصطلحات النّحوية والصّرفية- مرجع سابق، ص 71.

[2]- المرجع نفسه، ص 71.

[3]- مشتاق عباس معن، المعجم المفصّل في فقه اللّغة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1422هـ - 2001م، ص 60.

فيكتسِبُ بعد حدوثها صفة الانتماء إلى الجهاز المفاهيمي والمصطلحي لفقه اللّغة، وهُو ما يكشِفُ قرار هذا المصطلح في المنظومة الاصطلاحية النّحوية بادئ ذي بدءٍ، وأنَّ الأصول الأوّلية لَهُ قد كانت كذَلِكَ.

بعد هذا نجدُ أنَّ التحويل كمصطلح لمْ يقِف عند هذا الحدِّ، وإنّما امتدَّ مفهومُهُ إلى اللّسانيات الحديثة، بل إنَّ مفهومَهُ اللّساني قد طغى على كلِّ المفاهيم السابقة، وذلِكَ بحكم الموقع الذي احتلتهُ اللّسانيات من الدّرس اللّغوي عموماً، ليس هذا فقط، وإنّما نجدُ أنَّ التحويل في اللّسانيات العربية لم يَقُمْ مفهومُهُ على ما ورَدَ من لسانيات تشومسكي فقط، ولقد كشَفَ التأصيل المتعدّد للمصطلح من قبل اللّسانيين العرب المحدثين أنَّ التحويل مفهوم متجذِّرٌ في الدّرس اللّغوي العربي التراثي، وأنَّ القدامى لم تكُنْ لتغيب عنهم فكرة التحويل، ولهذا ينبغي الربط بين مفهوم مصطلح التحويل في النّحو العربي وبين مفهومِهِ في لسانيات تشومسكي، الذي يقوم على كونِهِ «مصطلحاً أساسياً تنسبُ إليهِ مَعَ قرينة "التوليد" Generation نظرية تشومسكي، وهو عملية تغيير تركيب لغوي إلى آخر بتطبيق قانون تحويلي Transformational rule واحد أو أكثر، مثل التحويل من جملة إخبارية إلى جملة استفهامية، إنَّهُ وصف العلاقة بين التركيب الباطني (أو البنية العميقة Deep Structure) والتركيب الظاهري (أو البنية السطحية Surface Structure)»[1]

وتجدُرُ الإشارة إلى أنَّ التحويل مصطلحٌ مسقطٌ على الجملة في النّحو العربي، ولقد استقر في المنظومة اللّسانية العربية منْ خلال أبحاث العديد من اللّسانيين العرب، ومنهم: ميشال زكريا، ومازن الوعر، وخليل أحمد عمايرة، ومحمد علي الخولي، وعبد القادر الفاسي الفهري.

فالمصطلح إذن يختصُّ «بتحويل جملة إلى أخرى أو تركيب إلى آخر، والجملة المحوّل عنها هي ما يُعرف بالجملة الأصْل Kerrnel، والقواعد التي تتحكم في تحويل جملة الأصْل أو "البنية العميقة" هي القواعد التحويلية»[2]

وبالنظر إلى مفهوم التحويل هُنا يتضح أنَّ فكرته قد كانت حاضرة بقوة عند نحاتنا القدامى، ذلِكَ أنَّهُم تناولوا «فكرة الموائمة بين العمق المقدّر والسطح الظاهر وانتهوا إلى أنَّ هُناك نموذجاً أو معياراً تجريدياً في الغالب يحاوِلُ الكلام الحيّ تنفيذهُ وإخراجهُ إلى حيز الوجود، وخلصُوا إلى أنَّ النموذج المجرّد أساسٌ للآخر، فحاسبوا

[1]- محمد حماسة عبد اللّطيف، من الأنماط التحويلية في النّحو العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1990م، ص 12.

[2]- رابح بومعزة، التحويل في النّحو العربي مفهومه- أنواعه – صوره – البنية العميقة للصّيغ والتراكيب المحولة، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 1429هـ - 2008م، ص 45.

الكلام المنطوق بمقياس هذا النموذج المجرّد»[1]، لكنهم على الرّغم من ذلِكَ لم يوردُوا فكرة البنية العميقة والبنية السطحية في مضامين مؤلفاتهم "فرأوا أنْ ليسَ هُناكَ لكلِّ تركيب إسنادي بنيتان إحداهما عميقة والأخرى سطحية»[2]

ولقد تعامَلَ النّحاة العرب القدامى مَعَ التحويل مفهومياً، ومَعَ قوانينهِ المتعدّدة، لكنّهُ "تحويلٌ عفوي قائمٌ على دقة النظر إلى الأمور»[3]

إذن؛ التحويل في العربية مفهومٌ يقوم أساساً من خلال الوظيفة في الجملة، ذلِكَ أنَّهُ يختصُّ بمجموع تحويلات داخلية وأخرى خارجية تقومُ على الحذف، والتمدد، والتوسع، والزيادة، وغيرها، ومهما يَكُنْ مِنْ أمْر التحويل في اللّسانيات، فإنَّ مفهومَهُ المتقارب مَعَ النّحو العربي يكْشِفُ على أنَّ التخمينات التأصيلية لمفهومه اللّساني في النّحو العربي، أو حتى لغيره من مفاهيم التوليدية التشومسكية ينبغي أنْ تُأخذ بعين الاعتبار.

ذلِكَ أنَّ المصطلح قد قام على تقارب شديد بين المفهومين، وعلاقة كبيرة في الوظيفة المسندة للمصطلح ضمن العلمين.

[1]-رابح بومعزة، التحويل في النحو العربي-مرجع سابق، ص 46.

[2]- نفسه، ص 46.

[3]- عواطف قاسمي الحسني، مصطلح التحويل بين اللّسانيات العربية واللّسانيات التوليدية التحويلية، مجلة اللّسانيات، مركز تطوير اللّغة العربية، الجزائر، العدد 17، ص 38.

مصطلح التكرير بين النّحو والصّرف:Répétition

إنَّ أوّل ما يُطلعنا عليه أمْر الخوض في مصطلح التكرير هُو تلك التَّعالقات الكثيرة بين مفاهيمه المتداخلة في كلٍّ من النّحو والصّرف، من جهة، وتلك التداخلات المفهومية بينَهُ –التكرير– وبين عديد المصطلحات اللّغوية مِن جهة أخرى، مِنْ مثل مصطلحات الترجمة، والبدل، والتضعيف، وغيرها.

لذلِكَ لاَشكَّ أنَّ هذا المصطلح يتطلَّبُ ضبطاً مفهومياً دقيقاً، ليخرج مِنْ أمْر تلك الاشتراكات، أو قُلْ على الأقلِّ ليتضح مفهومُهُ الرئيس بين هذين العلمين، إذا مَا علمنا أنَّهُ متعدد المفاهيم في كلِّ علمٍ على حدة.

وكغيره من المصطلحات النّحوية والصّرفية لم يخرج التكرير عن الورود في كتاب سيبويه، لكنّهُ لم يرد إلاَّ مرة واحدة، وكانَ ذلك في باب "أمْ المنقطعة"، قال سيبويه: «وذلِكَ قولكَ: أعمرٌو عندك أم عندك زيدٌ، فهذا ليس بمنزلة: أيُّهُما عندك، ألاَ تَرى أنك لو قلت: أيهما عندك عندك، لم يستقر إلاَّ على التكرير والتوكيد»[1]، ومعنى هذا أنّهُ ليس استفهاما أو تساؤلا أو استفسارا عن أي الشخصين قد حضر، وإنِّما ذلِكَ من قبيل الظنِّ بحضور الأوّل، وهُنا كمُلَ الكلام، وفي غضُونِ ذلِكَ يُحضرُ المتكلم مثل الأول، فيعتريه الظنّ بوجود الآخر الذي هُو زيدٌ ضمن هذا الموضِعِ فيعيد تشكيل الكلِم حملاً على التكرير والتوكيد، وكأنَّ لسان حالِ المتكلّم يقول: أظنُّ أنَّ عمْراً هُنا. وأظنُّ أنَّ زيداً هُنا أيضاً.

ومثال ذلِكَ في القرآن الكريم قولُهُ تعالى: ﴿ تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ لَا رَيۡبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٢ أَمۡ يَقُولُونَ ٱفۡتَرَىٰهُۖ﴾ **السجدة 3/2** يقُولُ سيبويه: «فجاء هذا الكلام على كلام العرب»[2]

وبهذا يكون سيبويه قد استعمل مصطلح التكرير بمفهوم التوكيد، وهُو أوّل مفهوم عُرفَ بِهِ المصطلح، قبل أن يُعرّج على مفاهيم نحوية وصرفية أخرى متعدّدة، أو سُمي بتسميات تقترِبُ مفهومياً مِنْهُ، أو ربَّمَا يعبَّرُ بها عَنْهُ، أو يعبِّرُ هُو –التكرير– عن مفهومها في صورة متبادلة توضح ذلك الانسجام الكبير بين مفاهيم النّحو والصّرف عند العلماء الأوائل دون أي اختلاطٍ فيها.

[1]– سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، الجزء 3، ص 172.

[2]– المرجع نفسه، ص 173.

وممّا هُو جديرٌ بالذكر أنَّ مصطلح التكرير قد عُبِّرَ عَنْهُ في كثير من الأحايين بالتكرار، ومن ذَلِكَ ما نجدُهُ عند الكسائي (ت 189هـ) الذي استعمل المصطلحين، فوظفَّ التكرير أولاً للدلالة على مثل ما جاء بهِ سيبويه -أي التوكيد-، ففي قول الله عزَّ وجلَّ:﴿وَلاَ يَحْسَبَنَّ الَّذين كَفَرُوا أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيرٌ لأَنفُسِهِمْ ﴾ آل عمران 178، قال الكسائي إنّها جائزة على التكرير، كالقول:"ولا تحسبَنَّ الذين كفروا لاَ تحسبَنَّ إنّما نملي لهم" [1]، إذْ في "قراءة حمزة ولا تحسبَنَّ بالتاء فيهما"[2]، وبعد الكسائي استعمل الفراء مصطلح التكرير في مواضع عدَّة، وقد وظّفَهُ للدلالة على مفهومين أحدهُما هُو البدلُ، والآخر هُو التوكيد، فأمّا البدلُ ففي قوله: "وقول الله عزّ وجلَّ ﴿بما أوحينا إليكَ هذا القرآن﴾ يوسف 03، (هذا القرآن) منصوب بوقوع الفعل عليه، كأنَّكَ قلت: بوحينا إليكَ هذا القرآن، ولو خفضت (هذا) و(القرآن) كانَ صواباً: تجْعَلُ (هذا) مكروراً على (ما) تقول: مررت بما عندك متاعِك، تجعل المتاع مردودا على (ما)"[3]

أي تجعَلَهُ يجري مجرى البدل، لقد كان الفراء أكثر من استعمل التكرير بمفهوم البدل من القدامى، أمَّا ما وظَّفَهُ مِنْهُ بمفهوم التوكيد فهو على مِثْلِ ما استعمَلَهُ سيبويه، وقد ورَدَ ذلِكَ حينما أورد الآية الكريمة: "وقوله: ﴿وهُو مُحرَّمٌ عليكم إخراجهُم﴾ البقرة 85، إنْ شئت جعلت هُو كناية عن الإخراج وتخرجون فريقاً مِنْكُمْ من ديارهم أي وهُو محرَّمٌ عليكم يريدُ: إخراجهم محرَّم عليكم، ثُمَّ أعاد الإخراج مرّة أخرى تكريراً على "هُو" لما حال بين الإخراج وبين "هُو" كلامٌ، فكانَ رفْعُ الإخراج بالتكرير على هُو"[4]، فجرى الأمْر على التوكيد، احتكاماً لما ورَدَ في الآية من الضمير "هُو" الذي جاء تعبيراً عن "الإخراج" وتوكيداً لَهُ.

ولم يخرج ثعلب (ت 291هـ) عن السير على خطى الكسائي والفراء في توظيف مصطلح التكرير بمفهوم التوكيد، فقال: "أتيتكَ يومَ قلت كذا، ويقومَ ليلة فعلت كذا، وليلة ساعة قمت، فقال: هذا تكريرٌ لا وقتٌ" [5]، من هذا يفهُمُ أنَّ توظيف المصطلح عند ثعلب لم يغلب عليه الطابع التأكيدي للكلام، وإنّما قد كان ذلك من

---

[1]- الكسائي علي بن حمزة، معاني القرآن، إعداد عيسى شحاتة عيسى، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، د ط، 1998م، ص 108.

[2]- المرجع نفسه، ص 108.

[3]- الفرّاء، معاني القرآن- مرجع سابق، ج2، ص 32.

[4]-نفسه،ج1، ص 50- 51.

[5]- ثعلب أبو العباس أحمد بن يحي بن زيد، مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية، 1960م، ج2، ص 523.

قبيل ذكْرِ الشيء مرّتين متتاليتين، ونحن لا ندري أية غاية تكون من وراء التكرير الذي تذكرُهُ العرب بغير التوكيد، ولكنَّ الأقرب إلى الفهْمِ هنا هو التخصيص والتحديد والضبط الزمني انطلاقاً من المثال، وأنَّهُ دائماً ما يكون تحديداً وضبطا في مختلف الأمثلة الأخرى الخارجة عن غاية التوكيد، أو البدل.

وفي زمن متأخر ذهبت الكتب الاصطلاحية إلى اعتماد المفهوم الاصطلاحي لمصطلح التكرير، والذي يقرّبه من معناه المعجمي القابع في المعاجم التراثية، ومن ذلك ما أوردَهُ كل من التهانوي، والكفوي[1] في معجميهما، هذا المفهوم الذي يدور حول إيراد الشيء مرتين متتاليين من غير ذكر أيٍّ من الأغراض أو المقاصد التي خُصَّ بها التكرير بين النّحو والصّرف.

أمّا عن استعمالات المصطلح في علم الصّرف، فلم يتفرد التكرير بمفهوم مستقل مثلما أوردنا، وإنّما سيراً على ما حدث مَعَهُ في النّحو، فقد عُبِّر بالمصطلح عن مفهوم يحمِلُهُ مصطلحٌ آخر فاشترك بذلك مَعَهُ، وهذا المصطلح هُو التضعيف، قال الميدانيُّ: "ويعبّر اللاّزم متَعدِّياً بأحد ثلاثة أشياء، بحروف الجرّ نحو مررت بِهِ وسخرت منْهُ وغضبت عليه. وبالهمزة نحو أدخلتَهُ وأخرجته وأذهبته، وبتكرير العين نحو فرّحته وقرَّعته"[2] وإلى مثل ذلك ذهب التفتازاني (ت 791 هـ)، واستعمل مصطلح التكرير دلالة على مفهوم التضعيف، وقال: "وفعَّلَ بتكرير العين، نحو: فرَّح يفرِّحُ تفريحاً"[3]

ولا يفوتنا في هذا المقام أنْ نذكر أنَّ استعمالات المصطلح لم تختلف من حيثُ المفاهيمُ فقط، وإنَّما قد اختلفت أيضاً في التوظيف بين البصريين والكوفيين، فاختصّت كلُّ مدرسة بتوظيف معين لمصطلح التكرير، وفقاً للمفاهيم المتقاربة التي يحملها هذا المصطلح. والتي من بينها الترجمة، والتبيين، والتكرير، والبدل، وغيرها.

ورغم أنّ المصطلح قد ضُبط مفهوميًا بين النّحو والصّرف، خصوصاً بعد توالي ذكره بين العلماء، إلاَّ أنّ الميزة الأساسية التي حملها هذا المصطلح هُو ارتكازُهُ على مفهومي التوكيد والبدل، ولأنَّ المدونة الاستشهادية الأولى في هذا المجال قد كانت القرآن الكريم، فإنّ عدم التدقيق في حيثيات هذين المفهومين، سيُفضي بالضرورة إلى الخلط بينهما، حتى لدى القارئ المتخصص.

---

[1]- ينظر: التهانوي، كشاف اصطلاحات الفنون، ج4، ص 11، وأبو البقاء الكفوي، الكليات، ص 268.

[2]- الميداني أحمد بن محمد، نزهة الطرف في علم الصّرف، مطبعة الجوانب، القسطنطينية، الطبعة الأولى، 1299هـ، ص 78.

[3]- التفتازاني مسعود بن عمر سعد الدين، شرح مختصر التصريف في فنّ الصّرف، تحقيق العال سَالم مكرم، المكتبة الأزهرية للتراث، مصر، الطبعة الثامنة، 1417هـ - 1997م، ص 37.

مصطلح الضبط بين النّحو والصّرف:Vowelization

الضبْطُ مصطلحٌ مشتركٌ بين النّحو والصّرف، ولما اختص علم النّحو بأبوابِ أواخر الكلِم في العربية، وكان الضبط أحد ما وقع في تلك المواضِعِ فقد سُمّي بالضبط الإعرابي وانتسب إلى مباحث علم النّحو، وقد كان أبو الأسود الدؤلي بحسب ما جاءت به الرّوايات هُو أوّل ما اختصَّ بهذا المجال بينما قال لكاتبٍ «خذ المصحفَ وصبغاً يخالفُ لون المداد فإذا فتحت شفتي فانقط واحدة فوق الحرف وإذا ضممتهُما فَاجْعل النقطة إلى جانب الحرف وإذا كسرتُها فاجْعَل النقطة في أسْفَلِهِ فإنْ اتَّبعت شيئاً من هذه الحركات غُنة فانقط نقطتين»[1]، وعندما جاءَ الخليل قامَ بشكل العربية استناداً إلى حروف المدّ وتصغيرها في شكل الحركات التي يفرقها اليوم، فالشكل «مأخوذٌ من صور الحروف فالضمة واو صغيرة الصّورة في أعلى الحرف لئَلاَّ تلتبس بالواو المكتوبة والكسرة باء تحت الحرف والفتحة ألف مبطوحة فوق الحرف»[2]

أمّا الضبطُ من الناحية الصّرفية فيقومُ على شكل حروف الكلمة، وقد سمَّاهُ المختصون الضبط الهيكلي، أو الضبط الصّرفي الذي يقومُ على وضع الحركات لحروف الكلمة، وفق ما هُو متعارفٌ عليه.

وما هُو مُلاَحظٌ بخصوص هذا المصطلح أنَّهُ على الرغم من الأهمية الكبيرة التي يحملها، إلاَّ أنَّ المحدثين من النّحاة لم يضعُوا لهذا المصطلح مباحث خاصة في كتبهم، كيف ذلِكَ ونحنُ نعْلَمْ تاريخية هذا المصطلح، وأنَّهُ من المصطلحات القاعدية في كلٍّ من النّحو والصّرف، بَلْ لقد كانت هذه الآلية فاعلة في شكل القرآن الكريم، قال أبو بكر مجاهد في كتابه في النقط: «الشكْلُ سِمَةٌ للكتاب كما أنَّ الإعراب سمة لكلامِ اللِّسان ولولا الشكل لم تُعرف معاني الكتاب، كما لولاَ الإعراب لم تُعرف معاني الكلام»[3]

وإذا كان لابدَّ من مجموعة حلول للأخطاء الشائعة التي تقعُ في الكلام العربي، فَلاَ مخرج مِنْ أنْ يكون الضَّبطُ بقسميهِ من أهمِّ هذه الحلول، ليس هذا فقط، فالمصطلح كمشترك بين النّحو والصّرف، يساعد في ضبط مفاهيم مصطلحات أخرى جاءَ مِنْ أجْلِ الاشتغال عليها، ومن ذلِكَ مصطلحا الإعجام والإعراب.

هذان المصطلحان مِنْ أكثر المصطلحات التي تلقى غموضاً وإبهاما كبيراً في أذهان الطلبة من المتخصصين في مجال اللّغة والأدب، ولا شكَّ أنَّ مصطلح الضبط هُو الحل الأمثل لوضع الحدود المفهومية لكُلٍّ منهُما.

---

[1]- عثمان بن سعيد بن عثمان أبو عمرو الداني، المحكم في نقط المصاحف، تحقيق عزّة حسن، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية، 1407هـ، ص 4.

[2]- المرجع نفسه، ص 7.

[3]- نفسه، ص 23.

مصطلح العِلّة بين النّحو والصّرف:The Cause

على الرغم من الضَّبابية التي يتسم بها مصطلح العلة صرفياً عكس مفهومه النّحوي، وذلِكَ من ناحية التسمية، إلاَّ أنّهُ لا يخرجُ عن كونِهِ مصطلحاً مشتركاً بين النّحو والصّرف، ولَهُ تأسيسٌ وقاعدةٌ متينة في كلا العلمين.

والعلة في النّحو هي: "سببُ الظاهرة النّحوية، والخليل هو أوّل من بسط القول في العلل النّحوية، ثمَّ تبِعَهُ النحويون، كلٌّ يُدلي برأيهِ في ذلِكَ بحسب ما عِنْدَهُ من البرهان وعمق الاستدلال"[1]، وقال الزَّبيدي (ت 379هـ) في الخليل أيضاً، وفي إنصاف مَدِّه للعلل أولاً: "وكانَ الخليل ذكياً فطناً شاعراً واستنبط من العَروض ومن علل النّحو ما لم يستنبط أحدٌ وما لم يسبقْهُ إلى مثْلِهِ سابق، وهو القائل:"[2]

اعمل بِعِلْمي ولاَ تنظُر إلى عملِي ينْفعكَ علمي، ولا يضرُرْكَ تقصيري

ونظراً للأهمية الكبيرة للعلل في المدونة النّحوية، فقد ألَّف الزجاجي (ت 377هـ) كتاباً أسماه "الإيضاح في العلل النّحوية"، ولم يقتصر هذا المجال على الزجاجي، وإنّما امتدَّ لكثير من علمائنا القدامى، ومن أمثلة ذَلِكَ: العلل في النّحو لقطرب (ت 206هـ)، وعلل النّحو لأبي عثمان المازني (ت 247هـ)، والمختار في النّحو لابن كيسان (ت 299هـ)، وعلل النّحو لأبي علي الحسن بن عبد الله الأصبهاني (ت 311هـ)، إضافة إلى اللُّباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري (ت 616هـ)، ولم يقتصر التأليف في العلل على هذه الكتب، وإنّما الحصْرُ هُنا متعذِّر لكثرتها، أضِفْ إلى ذلِكَ أنَّ الكتب التي تحمِلُ اسم العلة في عناوينها لم تكن فقط هي التي تحدثت عن العلل، وإنّما لم تخْلُ معظم كتب النّحو والصّرف من الحديث عن هذا الموضوع.

وممَّا تُجْمِعُ عليهِ هذه المؤلفات أنَّ الخليل بن أحمد أبو العربية هُو أوّل من خاضَ في أمر العلل وتوسَّعَ فيها، قال الزَّجاجي في نصّ طويل لا نُورِدهُ كاملاً هنا: "ذَكَر بعضُ شيوخِنا أنَّ الخليل بن أحمد رحمهُ الله، سُئِلَ عن العلل التي يعتلُّ بها النّحو، فقيل لَهُ: أعن العرب أخذتها أم اخترعتها من نفسِكَ؟ فقال: إنّ العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها عِلَلُهُ، وإنْ لم يُنْقَل ذلِكَ عنها، واعتللتُ أنا بما عندي أنَّهُ علة لما علَّلَتْهُ مِنْهُ، فإنْ أكُنْ أصبتُ العلة فهو الذي التمست، وإنْ تَكُنْ هناك علة لَهُ فمثلي في ذلك مثل رجُلٍ حكِيم

[1]- محمد سليمان عبد الله الأشقر، معجم علوم اللّغة العربية- مرجع سابق، ص 287.

[2]- الزُّبيدي أبو بكر محمد بن الحسن بن عبيد الله، طبقات النّحويين واللّغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية، د ت، ص 47.

دخلَ داراً محكمة البناء (..) فكلَّما وقف هذا الرجُلَ في الدّار على شيءٍ مِنْهَا قال: إنما فُعِلَ هذا هكذا لعلة كذا وكذا»[1]

هذا في مرحلة متقدمة من أمر العلل، وبعد ذلِكَ دَأَبَ العلماء على استقراء كلام العرب واستنباط العلل، إلى أنْ وصَلوا إلى مرحلة أكثر تعقيداً، فبعدمَا بدأت العلل بسيطة عفوية عند الخليل تطورت بظهور المذاهب والآراء النّحوية، حتى قُسِّمت إثر ذلِكَ إلى ثلاثة أقسام تمثلت من خلال:[2] علل تعليمية، علل قياسية، وعلل جدلية نظرية، فأمّا التعليمية فهي التي يُتوصَّلُ بها إلى تعلم كلام العرب، لأنّنا لم نسمع نحنُ ولا غيرنا كلّ كلامها منها لفظاً، وإنّما سمعنا بعضنا فقسنا عليه نظيرهُ، وأمَّا العلة القياسية فأنْ يقال لمن قال نصبتُ زيداً بإنَّ، في قولهِ إنَّ زيداً قائمٌ، ولمَ وَجَبَ أنْ تنصب "إنَّ" الاسم؟ فالجواب في ذَلِكَ أنْ يقول: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدّي إلى مفعول، فحُملت عليه فأُعملت إعمالَهُ لما ضارعَتْهُ.

والملاحظ أنَّ الفرق بين ما هُو تعليمي من العلل وما هُو قياسي، أنَّ الأولى ترتكِزُ على حُكْمٍ مبدئي يبرَّر بالكثرة، وبالسبب الواحد الذي لم يمضِ بعدُ في التعقيدِ والاستنباط، لأنَّ الهدَفَ منْ ذَلِكَ لم يكُنْ إلاَّ خُلُوَّ الكلامِ العربي من اللّحن، أمَّا ما جاء بَعْدَهُ منْ أمْرِ العلل القياسية فهو سبيلٌ لأنْ لاَ يخْلُو النّحو العربي من حجج تُقيمُهُ على أسس متينة، إذا ما غابت العلة التعليمية.

ولذَلِكَ فإنَّ هذا النّحو لم يكن لعلمائِهِ من سبيل سوى الولوج بطريقة غير قصدية في باب العلل الجدلية، تبريراً لما هو غير مبرّر حتى تلك المرحلة، أو قُلْ كأنّهُ تطور حتمي لهذا العلم لم يقُم إلاَّ ليُدْخِلَهُ في باب المنطق، وكأنَّ المنطق هُو ذروة علم النّحو، وكأنّهُ كان قدراً محتوماً.

وأمّا ما هُو من العلل الجدلية النظرية «فكلُّ ما يُعتَلُّ بِهِ في باب "إنْ" بَعْدَ هذا مِثْلَ أنْ يقالَ: فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعال شبهتموها؟ أبالماضية، أم المستقبلية، أمْ الحادثة في الحال، أم المنقضية بلاَ مُهْلةٍ؟»[3]، هكذا كانَ أمْرُ العلة في النّحو، وكانت سبباً واضحاً في إدخال النّحو باب المنطق، مثلما

[1]- الزجاجي أبو القاسم، الإيضاح في علل النّحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، الطبعة الخامسة، 1400هـ - 1986م، ص 66.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص 64. وشوقي ضيف، المدارس النّحوية، دار المعارف، مصر، د ط، د ت، ص 253.

[3]- الزجاجي، الإيضاح في علل النّحو- مرجع سابق، ص 65.

فعَلَ الرّماني (ت 577هـ) قال أبو علي الفارسي: «إنْ كانَ النحو ما يقولُهُ أبو الحسن الرّماني فليس معنا شيءٌ مِنْهُ، وإنْ كانَ النّحو ما نقُولهُ فليسَ مَعَهُ شيءٌ»[1]

بعد هذا؛ نجدُ أنَّ العلّة كمصطلح استقرت في المنظومة الصّرفية، لكنَّها بمفهوم آخر يُخالِفُ ما جاء في النّحو، بَلْ إنَّهُ يميلُ حتَّى إلى المستوى الصوتي للعربية، والذي يُقصَدُ بِهِ هُنَا أنَّ العلة في الصّرف هي: «حروف العلة وحروف اللّين والمدّ: حرفُ العلة هُو الألف اللّينة والواو والياء، ثُمَّ إنْ كانَ حرفُ العلة ساكناً سُميَّ حرف لين، ثمَّ إنْ كان حرف اللّين مسبوقاً بحركة من جنبيه سُميَّ أيضاً حرف مدٍّ مثَالُهُ: الواو في (يُوعِدُ) حرف علة ولين ومدٍّ والواو في (أوعَدَ) حرف علة ولين»[2]

[1]- الأنباري أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار الزرقاء، الأردن، الطبعة الثالثة، 1405هـ - 1985م، ص 234.

[2]- محمد سليمان الأشقر، مرجع سابق، ص 286.

2- بين النّحو وفقه اللّغة:

مصطلح الأصل بين النّحو وفقه اللّغة:Basis

الأصل مصطلحٌ نحوي خالصٌ، كيف لا والنّحو العربي قد نشأ على التقعيد والعلمية اللاّزمتين، فأنّى لعلماء العربية أنْ يضمِّنوا هذا المفهوم مباحثهم، أو لاَ يخصّصون لَهُ دراساتهم باعتباره مصطلحاً استلزامياً، يملك حضوراً مستوجباً، ليس في النّحو العربي فقط وإنّما في مختلف العلوم اللّغوية العربية، ولقد جاء هذا المصطلحُ ليدُلَّ على أنَّ «الأصْلَ في المبتدأ القديم، أي: ما ينبغي أنْ يكون المبتدأ عليه إذا لم يمنع مَنعٌ، (...) والأصْلُ في الأسماء التنكير، (...) والأصْلُ في الاسم صفةً كانَ كـ (عالم) أو غير صفة كـ (كلام) الدلالة على الثبوت (...) والأصْلُ في الأفعال التصرُّف، (...) والأصْلُ في الأسماء العارية عن العوامل الوقفُ على السكون، (...) والأصْلُ في الجُملة أنْ تكون مقدّرة بالمفرد»[1]

وإلى غير ذلك من الأصول المختلفة الخاصة بالكلام العربي في حالاته المتعدّدة، ومن خلال مستويات اللّغة الصّرفية والتركيبية، والتي تجْعلُ من المصطلح جامِعاً لكلّ مباحث النّحو، يُسقط على مختلف المسائل التي تنشأ لأوّل مرة وفقاً لأصْلٍ معيّنٍ ثابت ومستقر، تتفرع منهُ بعد ذلك مسائِل أخرى، وهو ما جَعَلهُ – الأصْل- يُشكّلُ مع مصطلح الفرع ثنائية مفهومية لا تنفصلُ في كثير من الأحيان لدرجة أنَّ استحضار المصطلح الأوّل يستوجب ويستلزمُ رابطاً منطقياً بالثاني، لتحديد مفهومٍ أوّلي للتصورات الحاصلة من خلال علاقة الجزء بالكلِّ والخاص بالعام.

والأصْلُ مصطلحٌ ظهر بظهور أصول النحو التي هي السَّماع والقياس والاستصحاب، لكنَّ الخطأ الذي شاع ضمن هذا الموضع من مثل ما جاء بهِ تمام حسّان، هو تسبيق القياس على الاستصحاب، والحقُّ أنَّ الأمْر عكس ذلِكَ تماماً، «لأنَّ القياس لا يكونُ إلاَّ بعد أنْ يتضح الأصْلُ والفرع ويُعرف المطردُ من الشاذِّ، فالنحوي يبدأ بجمع المادّة التي يطلق عليها "المسموع"، ويجري عليها الاستقراء والملاحظة، ثم يخضعها للتصنيف»[2]

إنَّ الأصل مصطلحٌ جامِعٌ من الأصوات، والحركات، إضافة إلى الكلمات وانتهاءً بالتركيب، وما دون ذلِكَ في كل هذه المستويات.

---

[1]- أبو البقاء الكفوي، الكليّات- مرجع سابق، ص 122- 123- 124.

[2]- تمام حسّان، الأصول – مرجع سابق، ص 107.

وعلى إثر هذا لم يحمِل الأصْل بعد مفهومه الاصطلاحي العام، دلالة واحدة، بل تعددت الدلالات التي عبّر عنها، وفقاً لتعدد القواعد والأحكام النحوية والصرفية، ووفقاً لتطور الكلِم في العربية، فقد دلَّ الأصل على التطور التاريخي للكلمة، قال سيبويه في باب الإضافة إلى ما ذهبت فاؤُهُ: «وذَلِكَ عِدَةٌ، وزِنَةٌ فإذا أضفت قُلتَ: عِدِيٌّ وزنِيٌّ، ولاَ تردُّهُ الإضافة إلى أصله»[1]

ومثلما يردُ الأصل في الاستصحاب، فإنّه يحضرُ مفهوماً بقوّة في القياس بكلِّ أركانه، إذ القياس أصْلٌ من أصول النّحو العربي وهُو أربعة أركان هي: «المقيس والمقيس عليه والعلَّة والحكم، والمقيس عليه أصْلٌ في القياس، وأمَّا المقيس فهو الفرع»[2]، ولم يقتصر الأصْلُ على مجموع هذه الدلالات وإنّما تعدَّى ذلِك إلى دلالات أخرى متعدّدة، ليس هذا فقط وإنّما الملاحظ على مصطلح الأصْل أنّهُ مركزي بشكل لا مثيل لهُ في الثقافة العربية الإسلامية، وبالخصوص ضمن علوم الدلالة العربية، ومن ناحية المصطلحات والمفاهِيم يظهر أنَّ مصطلح الأصْل هو الكلُّ الذي تنبثقُ عَنْهُ الأجزاء الأخرى بَعْد التأويل، لا شكَّ أنّ هذه حقيقة تاريخية كانت مقصودة، وما هُو واجبٌ هُو الوصول إلى تأكيدها من خلال إعادة إقامة هذا الجهاز الاصطلاحي، والمنظومة المفهومية الخاصة بهِ.

ولأنَّ المصطلح حينما يُردُّ إلى معناه المعجمي يرتبطُ بالشيء ككلمة عامة تدخُلُ ضمن الأطُر العامة لكافة الحقول المعرفية، فقد انتقل عبر مختلفِ العلوم اللّغوية العربية وأسقط على مفهوم آخر ضمن فقه اللّغة اختصَّ بأنّهُ «أولى حالات الحرف أو الكلمة قبل أنْ يطرأَ عليها تغيير كأنْ يقال إنَّ أصل الألف في قال واو، وأصلها في باعَ ياءٌ كما في الفصل ذاتهِ إنَّ أصْلَهُ قَوَلَ ثُمَّ تحركت المواد وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً»[3]

---

[1]- سيبويه، الكتاب- مرجع سابق، ج3، ص 369.

[2]- ابن الأنباري أبو البركات عبد الرحمان كمال الدين بن محمد، لمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، 1971م، ص 93.

[3]- محمد سمير نجيب اللّبدي، معجم المصطلحات النّحوية والصّرفية، ص 11.

مُصطلح الارتجال بين النّحو وفقه اللّغة:Improvisation

كثيراً ما يذكرُ مصطلح الارتجال في الدّرس اللّغوي العربي، فَيُقْرنُ مباشرة ويرتبطُ في ذهن القارئ المتخصص بمفهوم محدّد استقر ضمن المنظومة الاصطلاحية العربية ألا وهُو القدرة على إنتاج الألفاظ في العربية، لكنّهُ في مقابل ذلِك امتلك مفهوماً آخر أقل شيوعاً وتداولاً، وذلك من خلال وُلوجهِ ضمن الدّرس النّحوي العربي، أين أُكسب مفهوماً ضيّقاً تمثل في اختصاصه بالدلالة على الاسم العَلَم، فنجدُ أنَّ «النّحاة لا يتكلمون عن الارتجال إلاّ حينما يعرضون لقسمي العَلَم المنقول والمرتجل، فالمنقول عندهُم ما دلَّ على معنى قبل استعمالهِ عَلَماً، مِثْلَ سَلْهَب، ومعناهُ قبل استعمالِهِ عَلَماً الطويلُ، والمرتجَلُ، مَا لَمْ يَكُنْ قبل استعمالِهِ عَلَماً كلمة من كلمات اللّغة، ومثالُهُ "فقعس" اسم رَجُلٍ من بني أسد.»[1] ولقد عرضَ إبراهيم أنيس من خلال هذا المفهوم قضية الخلاف بين سيبويه والزَّجاج فيما يخصُّ ما ارتبط به هذا المصطلحُ وما أكسَبَهُ مفهومهُ، وتعرَّض على إثر ذلِكَ لجملة ما قالَهُ النّحاة، فلقد وَرَدَ أنهم «يفسّرون العَلَمَ المنقول بأنّهُ ما أفاد بصيغته معنى في اللّغة قبل استعمالِهِ للعَلَميَّة، في حين أنّ العَلَم المرتجل لاَ يَدُلُّ في صيغتهِ على أي معنى، أو بعبارة أخرى لَمْ يَكُنْ قبل العلَمية كلمة من كلمات اللّغة، هذا هُو رأي جمهور النّحاة غير أنّا نرى سيبويه، يعتبر الأعلام كلّها منقولة، ونرى الزَّجاج يعتبرها كلّها مرتجلة»[2]، وما يُفهَمُ من رأي سيبويه أنّ تسميات الأعلام لم تنشأ من دون أصْل، وإنّما كلّها منسوبة إلى جذرٍ لغوي قَارٍ في اللّغة لَهُ تمثُّلاتُهُ السابقة، وتداوُلاتُهُ في اللّغة العربية من قبل، فما كان إلاّ فرعاً نتج عن أصْل، وخلافُ ذلِكَ ما جاء بهِ الزَّجاج من وقوع هذهِ الأعلام وفق حادثة عفوية أنتجت تسمية عفوية أو غير قصدية في اللّغة، لَمْ يَكُنْ لها أصْلٌ لغوي يحدِّدُ انتقالها من موضِعٍ لغوي إلى آخر وفقاً لمشابهة معينة.

أمّا مفهوم هذا المصطلح في دراسات (فقه اللّغة)، فيدُلُّ على الابتكار في الصّوغ، ولكن في اللّفظ والتركيب مِنْ دون أنْ يكون الصّوغ البنائي أو التركيبي جذْرٌ لفظي اشتق مِنْهُ ذلك الصوغ، في حين جَعَلَ القدامى الارتجال أيضاً منبعاً آخر مفادُهُ ارتجالُ الدّلالات غير المستعملة أو الموضوعة سلفاً، فرأى "كاصد الزيدي"، وَسْمَ الارتجال الأوّل بـــ (الارتجال اللّفظي)، في حين وَسَمَ الارتجال الثاني بـــ (الارتجال المعنوي). وجاء بأمثلة على ذلك كان مصدرها الرئيس (الأصمعي) راوياً و(ابن الأحمر الباهلي) مرتجلاً، فساق ارتجالَهُ لدلالة (الملك) في لفظ (الجَبْر) وذلك ببيته الشعري الذي يقول فيه:

---

[1]- مجدي وهبة وكمال المهندس، معجم المصطلحات العربية في اللّغة والأدب، مكتبة، مكتبة لبنان، بيروت، الطبعة الثانية، 1984، ص 23، وإبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 96.

[2]- إبراهيم أنيس، من أسرار اللّغة، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، الطبعة السادسة، 1978م، ص 97.

اِسْلم براووق جُبيتَ بِهِ★ وانْعِم صباحاً أيُّها الجَبْرُ.

في حين ساق قولَهُ الشعري:

بَنت عليه المُلْكُ أطيافها★ كأسٌ رَنْوَناةٌ وطِرْفُ طِمِرّ.

شاهداً على الارتجال اللّفظي، إذْ لم تكُنْ لفظةُ (رنوناةٌ) مستعملة، وأرَادَ بِهَا الدّائمة.

ومنها الديدبُون، وهُو قولُهُ:

خَلُّوا طريق الديدبون* وقد ★★★ فاتَ الصِّبَا وتنوزع الفخر. [1]

بَعْدَ هذا العرض المفاهيمي لمصطلح الارتجال بين علم النّحو وفقه اللّغة، يتضِحُ ذلِكَ الشيوع في تداول المصطلح من خلال مفهومه في فقه اللّغة، والذي يتمركزُ حول استحداث ألفاظٍ جديدة في اللّغة، ثُمَّ إنَّ هذا الشيوع من جهة أخرى هُو الذي غيَّب ظهور المصطلح ضمن الجهاز المفاهيمي للحقول المعرفية الأخرى، وخاصة النّحو العربي باعتباره تسمية حاضرة ضمن مباحثِهِ من خلال مفهوم مستقل، هذا المفهوم الذي لم يخرُجْ كثيراً عن الحقل المفهومي للمصطلح ضمن فقه اللّغة، والذي يرتكز على نقل المصطلح منْ وإلى.

وليس الأمْر هُنَا كسردٍ تاريخي لأسبقية توفُّر المصطلح ضمن العلمين، لأنّهُ لا مجال لذَلِكَ خصُوصاً إذا ما استحضرنا أنّهُ متوفر ضمن حقول معرفية أخرى من مثل مجال النقد العربي متجسداً في الارتجال الشعري، وإنما هُو من أجل تجسيد أكبر للنظرة التكاملية والتداخلية من التراث العربي الإسلامي من خلال التداخل المصطلحي بين العلوم العربية، وهُو ما تجسّدَ بصورة فعالة مَعَ هذا المصطلح.

من جانب آخر يُعطي المصطلح من خلال مجالِهِ الوظيفي ضمن اللّغة العربية إمكانيةً سلسةً على إنتاج الألفاظ غير المعروفة قبلاً، حتى إنْ كان هذا الإنتاج غير خَاضع لقواعد اللّغة ومقاييسها، وغير محكم بمقياس القابلية لهذه الألفاظ وفروعها من صفة الإبهام والغموض، رغم ذلك كلّه إلاّ أنّ ابن جني نزع إلى قبول ذلك بحجة أنّ "الأعرابي إذا قويت فصاحتهُ، وَسمَت طبيعتُهُ تصرّف وارتجَلَ مَا لمْ يسبقْهُ أحَدٌ قَبْلَهُ بِهِ"[2]، وكنقيض لهذا جاء

* الديدبون: اللّهو

[1]- ينظر: مشتاق عباس معن، المعجم المفصَّل في فقه اللغة- مرجع سابق، ص 37.

[2]- ابن جني، الخصائص- مرجع سابق، ص 25.

قول ابن فارس رافضاً للارتجال احتكاماً وتحدِّياً لما قاله القدامى قبلَهُ حسب ما يقول: "ليس لنَا أن نخترعَ ولاَ أنْ نقول غير ما قَالُوهُ ولاَ أنْ نقيس قياساً لم يقيسُوه»[1]، والحجة في ذلك على ما يبدو أنَّ علماء العربية كانُوا أكثر تحكّما في اللّغة بكلّ مستوياتها المختلفة. وأنهم لم يتركوا مجالاً يخْلُو من خوضهم فيه فيما يخصُّ العربية ومسائلها، فكيف إذن سَيفْلتُ أمْر ارتجال الأسماء من أنْ تحْكُمَهُ أذهانٌ وعقول تطرقت لمختلف الجوانب العلمية المرتبطة بالعربية من حيث علومُها اللّغوية، خصوصاً إذا ما سلّمنا بنسبة هذه الأمور إلى أحد الأصول النّحوية حسب رأي ابن فارس وهُو القياس.

وبين رفض المصطلح وقَبُوله في الدّرس اللّغوي العربي من حيث مفهومُه القائم ضمن فقه اللّغة، يبقى هذا المصطلح قائماً من خلال مفهومين مختلفين شكَّلا تناصًّا مصطلحياً ومعرفياً بين علمي النّحو وفقه اللّغة، ومثل غيره مثل المصطلحات المتناصة في العربية، يفرضُ هذا المصطلح أحد المفهومين تداولاً أكثر من الآخر، فهو أكثر شيوعاً ضمن فقه اللّغة من شيوعِهِ واستعمالهِ وتوظيفِهِ في النّحو العربي، ولعلَّ ذلك راجعٌ إلى كونِ مفهومهِ في فقه اللّغة أكثر شساعة وشمولية لألفاظ العربية عامة، وأنّهُ في النّحو العربي لا يختصُّ إلاّ بطائفة وفئة قليلة من الألفاظ في العربية ألا وهي أسماء العَلَم.

وليسَ مِنْ شأنِ هذا أنْ يَحدَّ من المفهوم النّحوي لمصطلح الارتجال، وإن كان ذلِكَ مَا وُجدَ هذا المصطلح في كتب المتخصصين، وما قامت لَهُ وظيفة باعتبار حياة المصطلح رهَينة باستعمالِهِ.

[1]- ابن فارس، الصاحبي في فقه اللّغة- مرجع سابق، الجزء الثالث، ص 67.

مصطلح الإتباع بين النّحو وفقه اللغة:Appending

يختلف مفهوم الإتباع ضمن مباحث فقه اللّغة العربية كثير الاختلاف عن مفهومه النّحوي، بَلْ لا يقتربُ منهُ بتاتا، اللّهم إلاّ فيما يخصُّ حدوث المشابهة مَعَ المعنى المعجمي القابع في المعاجم العربية، ولئن كان المصطلح قد قام من خلال حمولتين اثنتين، إحداهُما في علم نحو العربية اختصت بالحركات القائمة ضمن الكلام العربي والثانية تجسّدت تحت لواء فقه اللّغة العربية عن طريق الانتقال من مستوى الصوت وحركيته، إلى مستوى الكلمة وما يتبعُها.

فإن المتمعِّن في خصوصيات هذا التداخل المفهومي، والتناص المصطلحي بين العلمين، يستكشِفُ بقليل جُهدٍ أنّ المفهوم الشائع ضمن هذا المجال هو ذلك الواقع تحت راية فقه اللّغة، احتكاماً لتلك الوظيفة، وذلك التداول الذي ثبت في أذهان المتخصصين ضمن هذا المجال، أو حتى في أذهان المبتدئين فيه.

فالإتباع النّحوي وإنْ كان متعدّداً يصعبُ إحصاؤه لأنَّهُ يقَع في كثير من حركات الكلام العربي إذ؛ «هُو أنواعٌ: فَمِنْهُ إتباع حركة آخر الكلمة المعربة لحركة أوّل الكلمة بعدها كقراءة من قرأ الحمْدِ لله، بكسر الدّال إتباعاً لكسرة اللاّم، وإتباع حركة أوّل الكلمة لحركة آخر الكلمة قبلها كقراءة من قرأ "الحمدُ لله" بضم اللاّم إتباعاً لحركة الدّال»[1].

إلاّ أنَّه على إثر هذا التعدد لم يكتسب تلك التداولية اللازمة التي تجعلُهُ يطغى مفهوماً على المفهوم السائدِ في فقه اللغة، نقول هذا اعتداداً بما جاء من التطبيق الفعلي لمفهوم مصطلح الإتباع في فقه اللّغة على أفواه المتكلمين بالعربية الفصيحة، حتّى وإنْ لم يكن الناطقون بمثل هذه التطبيقات على دِراية تامة بما يمثله المصطلح ضمن هذا الحقل المعرفي، من خلال الأطُر النظرية لمفهومهِ، هذا لأنّ استعمال صيغة من صيغ تحقُّق هذا المفهوم في العربية كالقول بـ: هنيئاً مَرئياً- مثلاً من قبل المتكلِّم، لا يُثبت إطلاقاً معرفة المتكلّم بالتسمية النظرية للأمْر، ولعلّ طرح السؤال كفيل بالاستشهاد على هذا الأمْر معَ عددٍ غير قليل من المتكلمين والسببُ راجعٌ في كثير من الأحيان إلى محاولة تنميق الكلام العربي، وتحقيق جزء ولو يسير من البلاغة، وإثبات صفة الفصاحة على المتكلّم – أي مُتكلّم – بالعربية.

[1]- السيوطي: الأشباه والنظائر، الجزء الأول- مرجع سابق، ص 13.

وبالعودة إلى مفهوم المصطلح في النحو ومحاولة إثبات تعدّدِه في الكلام العربي يحضُر القول بما جاء به السيوطي في الأشباه والنظائر عن المصطلح ومفهومه، "اعلم أن العرب قد أكثرت من الإتباع حتى قد صار ذلِك كأنّه أصل يقاسُ عليه"[1]، هذا لِيُعلم أنّ أمر الإتباع فرعيٌّ ناتج عن أصل، أمّا ما دون ذلك فقد تحدّث علماؤنا القدامى كثيراً ما تحدّثوا عن الإتباع، فوقفوا على إثر ذلك مطوَّلاً عند تحقق هذا الأمْرِ ضمن الآية الكريمة ﴿الحمْدُ لله ربِّ العالمين﴾ رغم تعدّد مواضع الإتباع في الكلام العربي، وممّا نتج عن القرائتين سواءً بِكسر الدّال، أو بضمّ اللاَّم، يقول ابن جني فيها: "وكلاهُما شاذٌ في القياس والاستعمال، إلاّ من وراءِ ذلك، وهو: أنَّ هذا اللّفظ كَثُر في كلامهم، وشاع استعمالهُ، وهُم لِمَا كَثُر في استعمالهم أشَدَّ تغييراً (...) فلَّما اطَّرد هذا ونحوهُ لكثرة استعماله أتبعُوا أحد الصوتين الآخر، وشبهوهما بالجزء الواحد"[2].

ولو أنَّ الأمْر ليسَ استقصاءً تاريخياً لمواضع وقوع الإتباع في الكلام العربي، لأنَّ ذلك عسيرُ المسك، فالمواضع قد تعدّدت بتعدّد أصوات العربية وترتيبها فيما بينهما، ولكنَّ إيراد القراءة المجسِّدة لهذا الإتباع ضمن الآية الكريمة كفيلٌ بأنْ يثبت للقارئ المفهومَ النّحوي للإتباع ضمن حقلِهِ المعرفي الأوّل، وهُنا ينبغي الإشارة بعد هذا الازدواج في حدوث الإتباع أنّه واحتكاماً لمنطق الأشياء المزدوجة التي تقتضي أفضلية واحد عن الآخر، كانَ أمْر الإتباع بالضّم في الآية الكريمة أفضلَ منْهُ في الكسر، وذلك أنَّ "أقيس الإتباع أنْ يكون الثاني تابعاً للأوّل، وذلِكَ أنّهُ جارٍ مجرى السبب والمسبّب، وينبغي أن يكون السببُ أسبق مرتبة من المسبب، فتكون ضمة الكلام تابعة لضمة الدّال"[3]، وليس على القارئ ضمن ما ورد من كلام السيوطي منْ أمْرِ إباحة الإتباع، وما ورَدَ عن ابن جني بخصوص شذوذ الإتباع، أنْ يفْهمَ وجود تناقضٍ بين الأمرين، لأنَّ شيوع استعمال الإتباع مذكورٌ في كِلاَ القولين، وهو كفيلٌ بأنْ يَنْقضَ حدوث الاختلاف حول الأمْر، ولم ينحصر الإتباع ذِكْراً عند ابن جني والسّيوطي، وإنّما لقد جاءَ ذِكْرهُ عند ثُلّةٍ من علماء التراث العربي الإسلامي منْ أمثال الفارابي في ديوان الأدب، وابن يعيش في شرح المفصّل، وأبو حيان الأندلسي في شرح التسهيل.

حتَّى إذا ما تمَّ الرجوع إلى مفهوم المصطلح ضمن فقه اللّغة، وُجِدَ أنّه يختلفُ كثيراً وذلك من عدّةِ جوانب أهمّها أنّه يختصُّ على عكس نظيرِهِ النّحوي بالوِحدات الصرفية ليقيم عليها مفهومهُ الذي يرتكزُ على "تأكيد

---

[1]- السيوطي: الأشباه والنظائر- مرجع سابق، ص 17.

[2]- ابن جني أبو الفتح عثمان، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي النّجدي ناصف وعبد الحكيم النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، لجنة إحياء التراث، القاهرة، د ط، 1415هـ – 1994م، الجزء الأول، ص 37.

[3]-المرجع نفسه، ص 37.

الكلمة، بضم كلمة أخرى إليها، لا معنى لَهَا في ذاتها، غير أنّها تساويها في الصيغة والقافية، بغرض الزينة اللّفظية وتأكيد المعنى، والكلمة الثانية تسمى كلمة "الإتباع" ويقسّمها اللّغويون العرب، بحسب معناها، إلى ثلاثة أقسام:[1]

أ- كلمة الإتباع لها معنى واضح، يُدركُ بسهولة، مثل قولهم هنيئاً مريئاً.

ب- كلمة الإتباع لا معنى لَها على الإطلاق، ولا تستخدَمُ وحدها؛ مثل شيطان ليطان، وحَسَنٌ بَسَنٌ.

ج- كلمة الإتباع لها معنى متكلّف مستخرجٌ من الأولى، مثل خبيثٌ نبيثٌ

فالمعنى الذي يسلكه الإتباع في مباحث فقه اللّغة بلاغيٌّ صِرف، يقُومُ على وضعِ لفظ الإتباع لإحداث صيغة جمالية في الكلام العربي، سواءً كانت كلمة الإتباع دالة أو يُجْهلُ معناها.

والإتباعُ وارِدٌ ورود المصطلحات الشائعة الأخرى في كتب علمائنا القدامى، ومن ذلك ما جاء كعنوان لكتاب ابن فارس "الإتباع والمزاوجة"، إضافة إلى ذلك يمثّل كل من السيوطي، وأبي علي القالي أهم العلماء العرب الذين تطرقوا لمصطلح الإتباع بمفهومه هذا، كما قد وَرَدَ عند الزمخشري في "الفائق في غريب الحديث"، وذلك في حديث رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلّم «قال رسول الله صلّى الله عليه وآله وسلم لأبي ذرّ: مَالي أراك لَقّاً بقّاً؟ (...) يقال: رجلٌ لقٌّ بقٌّ، ولقلاقٌ بقباقٌ: كثير الكلام مُسْهبٌ فيه، وبقّاً إتباع»[2]، ومن المحدثين الذين تطرقوا للمصطلح يرِدُ رمضان عبد التواب من خلال دراستهِ فصولٌ في فقه العربية، وذلك في جزءٍ يسير منها، إضافة إلى بعض الكتابات الأخرى الواردة ضمن بعض المجلات.

والإتباع على إثر ذِكرْ التوكيد ليس توكيداً، وإنّما "الغرض منهُ فقط" هُو ذلك التوكيد بعد تزيين الكلام، لأنّه لو كان التوكيد هُو منتهى ما يُرادُ به من الإتباع لما اختلفت لفظة الإتباع عمّا قبلها دلالة في كثير من الأحيان، وهذا أبداً لا ينفي ما جاء به ابن فارس في قوله: «وروي أنّ بعض العرب سُئل عن ذلك فقال: هُو شيٌ

[1]- رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة السادسة، 1420 هـ - 1999م، ص 246.

[2]- الزمخشري جار الله محمود بن عُمر، الفائق في غريب الحديث، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، 1399 هـ - 1979م، الجزء الثالث، ص 326.

نتدبّرُ به كلامنا»[1]، أي نؤكّد به كلامنا، ولئن كان تفسيرُ وقوع الإتباع في فقه اللّغة هو تأكيدُ الكلام وتنميقُهُ وتزيينهُ، فإنّ تفسير ذلك في النّحو العربي يَعُودُ على حسب مُعطيات المصطلح ومفهومِهِ في هذا الحقل المعرفي إلى حدوث اللّهجات العربية وعواملها ومسبباتها الطبيعية، والجغرافية، وغيرها، مثلما هُو الأمر في كثير من الظواهر النّحوية الأخرى التي تنحو منحى الأسباب من العربية، ولعلَّ الأمْر لا يزال ممتدّا إلى عصرنا هذا، فاللّهجات الحديثة مثلاً تقعُ تحت تفسير امتدادها عبر الحقب الزمنية، والتأصيلُ لهَا يكون عبر البحث عن الجذور التاريخية لَهَا فيما يسمى باللّهجات العربية في التراث كمقابل للّغات الفصيحة.

من هُنا تظهر مدى التداخلية في العلوم في التراث العربي الإسلامي، وبخاصة من ناحية التسميات المتخصّصة، فالمفاهيم المتشابهة في العلوم التراثية فرضت نهجاً استعارياً في التسميات، من خلال نقلها بين هذه الحقول المعرفية المقتربة مجالاً بعضها من بعض، فتتوفّر التسمية في حقل النّحو مثلاً، وحدوثُ تشابه المفهوم والتصور مَعَ حقل فقه اللّغة لاشكّ يكشِفُ عن السّر الدّفين لهذا الانتقال المجازي، خصوصاً إذا ما تم العِلْمُ بأنّ فقهاء العربية قد كانوا على دراية تامة بمسائل النّحو، ومباحثه، ومفاهيمه، ومصطلحاته، ولا يحيدُ مصطلَحُ الإتباع عن ذلك .

[1]- ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة- مرجع سابق، ص 209.

مصطلح الاتّساع بين النّحو وفقه اللّغة:Amplitude

يعدُّ مصطلح الاتساع من المصطلحات واضحة المعالم، من حيثُ كونُه مفهوماً مفرداً، لا عبارة مركبة من جهة الصيغة الصوتية لهذه التسمية، قَبْلَ أنْ يتمَّ الانتقال إلى أمْر المفهوم في إطار تناصٍ مصطلحي بين النّحو وفقه اللّغة، رغم أنّ المصطلحات المتخصّصة التي انتقلت بين هذين العلمين ليست بالكثيرة أو العديدة بتاتاً.

ويبدُو من خلال مُعطيات المصطلح، وكذا من خلال معطيات علمي النّحو وفقه اللّغة، أنّ أوّل ورود للمصطلح ومفهومه قد كان في حضن النّحو العربي عن طريق سيبويه من خلال كتابه، وذلك ثابتٌ بصريح العبارة في قوله: «هذا بابُ استعمال الفعل في اللّفظ لا في المعنى لإشباعهم في الكلام، والإيجاز والاختصار»[1]، ولعلَّ هذا الورود يثبتُ بشيء من التأكيد قيام المصطلح أوّل الأمر بين أسفار كتب النّحو العربي، فكان بذلك مصطلحاً ومفهوماً تركيبياً نحوياً، ثم انتقل أمْرُهُ إلى محاور فقه اللّغة ليحقق مفهوماً آخر.

ولأنَّ حدوث التناص المصطلحي بين العلوم في العربية يرتبطُ ارتباطاً وثيقاً بالمفاهيم العلمية للتسميات المنتقلة بين العلوم، بلْ إنّ الازدواجية المفهومية تُعدُّ شرطاً رئيساً في حدوث الظاهرة، فإنّهُ لا مفكَّ من العرض المفاهيمي للمصطلح ضمن عِلْم النّحو أوّلاً، وفي ذلك يحدّد سيبويه المصطلح تحديداً مضبوطاً بالشواهد القرآنية التي تُغني عن ترك أي أثر مُبهم، أو التباس مفهومي، إنّهُ «ممّا جاء على اتساع الكلامِ والاختصار قولُهُ تعالى جَدُّهُ: ﴿واسأل القرية التي كُنَّا فيها والْعِيرَ التي أقبَلْنَا فيها﴾ يوسف 82، إنّما يريدُ: أهْلَ القرية، فاختصر وعَمَلَ الفِعْلُ في القرية كما كانَ عامِلاً في الأهْل لَوْ كانَ هَاهُنَا»[2]، ورغم أنَّ أمْر الآية الكريمة كثيراً ما يَرِدُ استشهاداً بلاغياً على علاقات غير المشابهة في المجاز المرسَل، والمتمثلة في علاقة المحلية، إلاَّ أنَّ سيبويه أوردها استنباطاً لِحُكْم نحوي آخر، وتقريراً لمفهوم لا ينبغي أنْ يُعتبر قد حَادَ عَنْهُ بمجرّد توظيف استشهاد قرآني مشتركٍ بين البلاغة والنّحو، لأنّهُ كثيراً ما أثبتهُ بعديد الشواهد القرآنية الأخرى، ومن ذلك قولُهُ: «قال عزَّ وجلَّ: ﴿ولكِنَّ البرَّ مَنْ آمنَ باللهِ﴾ البقرة 177، وإنّما هُو: ولكنَّ البرَّ بِرُّ مَنْ آمن بالله واليوم الآخر»[3]

---

[1]- سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، المجلد الأول، ص 211.

[2]- المرجع نفسه، ص 212.

[3]- نفسه، ص 212.

ويتضِحُ أمْر مصطلح الاتّساع أكثر مَعَ آية قرآنية أخرى يوردها سيبويه فيقول: «ومثلُهُ في الاتساع [قوله عزَّ وجلَّ]: ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنۡعِقُ بِمَا لَا يَسۡمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً صُمُّۢ بُكۡمٌ عُمۡيٌ فَهُمۡ لَا يَعۡقِلُونَ ١٧١﴾ البقرة 171، فَلَمْ يُشبَّهوا بما يَنْعِقُ، وإنّما شُبِّهوا بالمنعوت بِهِ، وإنّما المعنى:

مَثَلُكُم ومَثَلُ الذين كفروا كمثل الناعق والمنعوق بِهِ الذي لاَ يَسْمع، ولكنَّهُ جاءَ على سعة الكلام والإيجاز لِعِلْم المخاطب بالمعنى»[1].

ومن القول بهذا الشاهِد القرآني أمكَنْ أنْ يُستدلَّ على مصطلح الاتساع عند سيبويه بتسمية أخرى أوردها ضمن كلامه فيما قال "سِعة الكلام"، فالسّعة من الاتساع عند سيبويه، وهي أيضاً مثل (اتساعاً، يتسعون، توسّعَ)، وهذه كلّها مصطلحات تورِدُ مقصود سيبويه من المصطلح، وتحدّدُ مفهومه تحديداً منسوباً إلى مجموع المصطلحات الأخرى التي تشكِّلُ نظاماً لغوياً ثابتاً لا يمكنُ أنْ ينفصل عن بعضه البعض، وتشكِّلُ جهازاً اصطلاحياً، ومنظوماتٍ مفهومية لها علاقات وطيدة بشكل لا مثيل لَهُ في العلوم الأخرى.

هذا لاشكَّ ما ميزَّ النّحو العربي من جانب التسميات إذا ما نظرنا من هذه الزاوية، فإذا ما اعتبرنا ذلك وَرَدَ إلى الأذهان مضمون التأويل النّحوي الذي تلتئم كلُّ التسميات والمتصورات لتحقيقه، وتثبيت مفهومه، فالحذف يحقق التأويل، والاتساع كذلك ينسبُ لَهُ مِنْ أجل استكناهِ المضمون الخفي، ومعرفة التقدير اللاّزم لتحقيق الدلالة، لأنّه لا مفرَّ من اعتبار الدلالة مكوناً من مكونات النّحو في ضوء ما وصلت إليه اللّسانيات الحديثة مثلاً، ومعرفة الدلالة ضمن مواضع تحقيق هذا "الاتساع" المندرج تحت الحذف يتطلّبُ إعمال وظيفة التأويل النّحوي، كعامِلٍ رئيس في تقديرِ الضِّمْنيِّ من الكلام لما هُو ظاهِرٌ مِنْهُ.

من النّاحية النّحوية يعدُّ الاتساع تسمية وثيقة الصلة بكُلِّ من الحذف والتقدير، ويبدو أنّهُ يمكنُ أن يُكتفى بهما في كثير من الأحيان، بينما تستدعي الأحيان الدّلالية الأخرى إلزامية حُضور التأويل النّحوي تحقيقاً لأمْرٍ لا غايةَ بعدَهُ وهُو مَسْكُ المعنى وتحقيق الدّلالة.

وهُناك خيطٌ رفيعٌ بين الاتساع وبين التقدير يتمثل في الدلالة، فالتقدير مرتبِطٌ بإعادة صياغة وتشكيل البنية السطحية للكلام، ذلك أنّنا نعبِّرُ بالقول "تقدير الكلام"، بينما الاتساع مرتبطٌ بالمعنى تمام الارتباط، يقول

[1]- سيبويه، الكتاب- مرجع سابق، المجلد الأول، ص 212.

الجرجاني: "وذلِكَ يُفْعلُ اتساعاً واعتماداً على وضوح المعنى"[1]، ثُمَّ يَتمُّ الانتقال إلى مستوى آخر، وحالةٍ من التأويل التي تسمعُ؛ بلْ توجِبُ معرفة المعنى النّحوي الدّلالي، باعتبار أنّ الاتساع يتموقع ولو جزئياً في مثلث الدّلالة، وإذا مَا ارتأينا بتوضيح أكثر لمفهوم الدّلالة فإنّنا كثيراً ما سنعاود الوقوف عند قوله تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّتِىٓ أَقْبَلْنَا فِيهَا ۖ وَإِنَّا لَصَـٰدِقُونَ ﴿٨٢﴾﴾ يوسف 82، من أجل القول بهذا: "واسأل أهْل القرية، فالقريةُ مضافٌ إليها في هذا التقدير، وقد صارت في الآية بعد الاتساع مفعولاً بها، يعني أنّ المعنى النّحوي لها تغيّر من الإضافة إلى المفعولية، وحدث ذلك عن طريق حذف المضاف وإقامة المضاف إليه بدلاً مِنْهُ، وبعبارة أخرى: الاتساع هُنا تغييرٌ في المعنى النّحوي لكلمة (القرية) بحذف ما كان مضافاً إليها دون أنْ يتغير المعنى الأصلي للعبارة وهُو أنَّ المراد: اسأل أهل القرية"[2] ،فالتركيب الذي يقوم منْ حيث توظيفُ الاتساع لا يفقِدُ النّحوية وإنّما يتمُّ الأمْرُ من خلال أنّ المقصود معلومٌ، والمعنى يتضح بشكل أكبر عند المستمع المثالي، لأنّ المعنى واضح كما يوردُ سيبويه وغيرهُ من العلماء الذين تطرقوا إلى مفهوم الاتساع بعدَهُ، ولاشكَّ أخذوه عَنْهُ، فالمبرّد مثلا يورِدُ نفس كلام سيبويه في الجزء الثالث من المقتضب في باب الإخبار عن الظرف والمصادر، وكذلك السيوطي حينما عقد لهُ باباً خاصاً سمّاهُ الاتساع في الجزء الأول من الأشباه والنظائر، ومنهم أيضاً ابن السراج في الأصول، وأبو حيان الأندلسي في شرح التسهيل.

وبتعدّد الخصائص في مفهوم الاتِّساع في النّحو العربي، فإنّ ذلك كثيراً ما يُبرز الظهور الجلي والواضح المعالم لهذا المصطلح، من خلال الأمثلة والشواهد العربية العديدة حتَّى إنَّهُ لا يمكنُ الإلمام بمجموع المواضع التي وردَ ضمنها التجسيد الفعليُّ للمفهوم وأنّ "عدَم وقوعه تحت طائلة الحصر سببه أنّهُ جانبٌ إبداعيٌّ متكرر متجدد"[3]، وما يدعَمُ الإبداعية هُنَا، هو استقرار المصطلح وتحقّق مفهومه في حضن آيات الذكر الحكيم.

---

[1]- عبد القاهر الجرجاني، كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، العراق، د ط، 1982م، المجلد الأول، ص 100.

[2]- بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن، مفهوم الاتِّساع وضوابطه في علم النّحو (بحث في تحديد مصطلح الاتساع واستنباط قواعده)، مكتبة الألوكة، د ط، د ت، ص 15.

[3]- محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، 1420هـ - 2000م، ص 87.

من ناحية أخرى يرتبطُ الاتساع من خلال انقسامه إلى قسمين بثنائية عملية، تحقّقُ وظيفتهُ على أتم وجه إنْ هي لم تَخْرج في طرفها الثاني المتمثل في "المستمع المثالي" إلى التأرجح عن المعنى المقصود، أمّا الطرف الأول فيمثّل المنتج الفعلي للمادّة الأولية التي يتحقق وفقها الكلام.

ولما انتقل المصطلح إلى مباحث فقه اللّغة صَارَ أكثر اتساعاً في المفهوم، وأكثر توظيفاً ودلالة على المعنى العام للكلام العربي، فأصبح خاصية من خصائص اللّغة العربية تُعرفُ بسعة الكلام، وتميزها عن غيرها من اللّغات، فالاتساع في محاور فقه اللّغة يحملُ ذلك المفهوم العام الذي يُسقَط على عامة ألفاظ العربية، وينحُو إلى أنْ يُجيز استعمال اللّفظ في عديدٍ من المواضع الدلالية، وكأنّهُ بذلك يتجهُ اتجاه المجاز في صناعة الألفاظ في العربية وفق حدوث المشابهة، فبعد أنْ كان مرتبطاً في صيغته النّحوية ومفهومهِ التركيبي بالمجاز من ناحية، صَارَ الاتساع في مفهومه ضمن فقه اللّغة يميلُ إلى تحقيق هذا المجاز القائم من خلال الألفاظ المنتقلة بين المفاهيم المتعدّدة، فأصبح بذلك «من الأبواب الثَّرَّة التي أغنت اللّغات وبخاصة العربية، وذلكَ بواسطة (التجوّز) والتسامح في كثير من التراكيب والدلالات وبناء الألفاظ، لتوسيع رقعة اللّغة كمّاً ونوعاً»[1]، من هنا صار مصطلح الاتِّساع كثيراً ما يُذكر فيعرف به مفهومه، وخصوصاً لدلالته العامة ضمن مباحث فقه اللّغة، أين اتسع مفهومُ المصطلح قصْدَ السامع في خلق العربية ومستوياتها الصرفية، والتركيبية، والدّلالية.

ولعلَّ أهم ما تناول مصطلح الاتساع بالتمحيص والدّراسة والانتقال المفهومي في الدّرس اللّغوي الحديث كتابٌ أجنبي اختص بدراسة العربية تحت عنوان studies In historic of Arabic Grammar II، دراسات في تاريخ العربية التركيبي وهو مؤلف من جزئين، وقد جاء الاتساع ضمن الجزء الثاني منه، للمؤلفين: Micheal G. Carter و Kees versteegh، وفي مقالة مترجمة من الكتاب على الانترنت، جاءت أهم الحيثيات المتناولة ضمن علم النحو، وضمن فقه اللغة بعد عبوره إلى هذا الحقل المعرفي، فبعد أن جاء التطرق إلى مفهومه النحوي وردت العبارة التالية دالة على التوسع في المفهوم[2]: من الآن فصاعداً اكتسب مصطلح الاتساع معنىً مزدوجاً فمن جهة كما رأينا سابقاً، ظلَّ معمولاً به في التركيب التقني الموصوف هُنا، ومن جهة أخرى استُعمل أيضاً بمعنى أوسع لسيرورة الاتساع.

---

[1]- مشتاق عباس معُن، المعجم المفصَّل في فقه اللغة- مرجع سابق، ص 34.

[2]- كيس فيرستيغ، Kees versteegh، حرية المتكلم، مصطلح الاتساع والمفاهيم المرتبطة به في النّحو العربي، ترجمة بوشعيب برامو، مقال منشور على الانترنت 49: 22 h 31/10/2018 www.aljabriabed.net/.

من ناحية أخرى يطلعنا عنوان المقال على مضمون المصطلح وحمولته المعرفية، ومفهومه ضمن فقه اللغة، ذلك أنَّ مفهومه النّحوي مضبوط بدقة، وقد نال نصيبه من التحليل، والتحديد، والكتابة، إذْ أنَّ الاتساع النّحوي اختص بالتراكيب، لكنّهُ ضمن هذا المجال بَعْد أنْ أثبت جانبهُ التركيبي خرجَ إلى مستويات أخرى، ذلكَ أنَّ حرية المتكلم مثلما جاءت في العنوان كفيلة بأنْ تتيح مجموع تلك المستويات الكلامية، كالنّص والخطاب مثلا كوحدة كبرى.

أضفْ إلى ذلك ما وَرَدَ في مجال هذا المقال ليثبت مفهومه ضمن فقه اللّغة، وذلِكَ بعد فترة وجيزة من قيامهِ في النّحو، ومثال ذلك «أنّ خاصية سعة الكلام، والاتساع هاته، تُميِّز اللغة العربية عن كلّ اللّغات الأخرى، وهكذا أمسى الاتّساع بهذه الصورة، يشكل قمة topos في الكتابات العربية حول اللّغة بقدر ما أضحت، كذلك مرتبطة بخصائص أخرى كالغنى المعجمي Richnessin Words»[1]،

من فقهاء اللّغة العرب الذين تناولوا الاتساع بمفهومه هذا، يتمثل ابن فارس بكتابه "الصَّاحبي في فقه اللغة"، وذلك في "باب القول إنَّ لغة العرب أفضل اللّغات وأوسعها" ، فليس أبلغ من أنْ تُوصف العربية بالبيان، وليس أمكن أنْ تتّسع لغة ما اتسعت العربية، لأنَّ البيان ينتج الاتساع، «وأين لسائر اللُّغات من السِّعة ما للغة العربية؟ هذا ما لا خفاء به على ذي نُهية» [2]، حتى إنْ أريد مواكبة ما للعربية من أدوات في ذلك عُجِزَ عنهُ في سائر اللّغات الأخرى، احتكاماً إلى المجاز البيِّن في العربية وأنَّ «العجم لم تتسع في المجاز اتساع العرب»[3]، ومنهُ فكلّما انتحى أمْر الاتساع ومفهومهُ ومالَ إلى اعتباره مفهوماً فقهياً لغوياً صارَ أكثر بلاغة وتحقيقاً للعربية القحة، وأكثر إيصالاً للمعنى المقصودِ من الكلام، ذلك أنَّ كثيراً من الحذف والتجوز بلاغيٌّ، لا لضرورة قصوى، أو لِحُكْم نحوي نتج عن قاعدة معينة.

[1]-كيس فيرستيغ، Kees versteegh، حرية المتكلم- مرجع سابق.

[2]-ابن فارس- مرجع سابق، ص 11.

[3]-نفسه، ص 13.

مصطلح مبدأ الفتح بين النّحو وفقه اللّغة:

من المصطلحات المشتركة بين علمي النّحو وفقه اللّغة، ولهذا فإنّهُ «يردُ في الدّراسات النّحوية بمعنى حركة من حركات الإعراب التي غالِباً ما تدُلُّ على النَّصب، في حين تَرِدُ في أبواب فقه اللّغة، وبخاصة موضوعات خصائص اللّغات وما تمتازُ بِهَا من ظَوَاهِر وعادات، تأتي بمعنى آخر قابلَهُ علماؤنا، وبخاصة علماء التجويد والقراءات بمصطلح الإمالة وعَدُّوه المصطلح المقابل للإمالة، بحيثُ يصبحُ هُو أصل النطق وما يطرأ عليه بالمقابل هُو الإمالة»[1]

[1]- مشتاق عباس معن- مرجع سابق، ص 156.

مصطلح المثنى بين النّحو وفقه اللّغة:the dual

مصطلح المثنّى من المصطلحات التي إذا ذُكِرتْ عُرف بِهَا مجالُ اختصاصها، وأغنى ذاكرها عن تقديم شروح وتبسيطات لما يُسمَّى –المستمع المثالي–، لأنَّهُ –المثنّى– عِوضَ تلك الشروح يحمِلُ في وجودِهِ مفهوماً نحويًّا عامًّا استقر في المنظومات الذهنية للقارئ العربي، احتكاماً لما سُمِّي "حياة المصطلح رهينة باستعمالهِ" وأنَّ هذا المثنّى لم يكُن إلاَّ من المصطلحات التي تحمِلُ الصدارة في مجال التداول العربي للمصطلحات اللّغوية عامة.

وإذا كان المصطلح قد استقر في النّحو من خلال مفهوم واضح، فإنَّهُ في علم آخر وهو فقه اللّغة قد اكتسب مفهوماً جديداً أقرب إلى الأوّل، لكنَّهُ مقارنةً بِهِ لمْ يلق ذلِكَ الشيوع والتداول والرّواج، وحتى لدى المتخصصين اللّهم إلاَّ فيما جاء به المتفننون في القول العربي.

لقد قعّد علماؤنا القدامى لمصطلح المثنّى، وتطرّقوا لَهُ بشكل مفصّل، ومن أبرز الذين فعلوا ذلِكَ بعد سيبويه، أبو علي الفارسي (ت377هـ)، قال: "لا يخْلُو الاسم المثنى من أنْ يكونَ مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، فإنْ كان مرفوعاً لحقتهُ ألفٌ ونون نحو: رجلان، (...) وإنْ كان مجروراً، أو منصوباً لحِقَتْهُ بدل الألف ياء نحو: مررت برجلين"[1]، أمّا ما جاء مخالفاً للقاعدة، فإنّهُ يجري مجرى اللّهجات العربية، ومن ذلِكَ ما جاء في القرآن الكريم قولُهُ تعالى: ﴿قَالُوٓاْ إِنۡ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾ طه 63.

"ذُكِرَ عنْ ابن عباس أنَّهُ قال: إنَّ الله تبارك اسمُهُ انزل القرآن بلغة كلّ حيٍّ مِنْ أحياءِ العرب فنزلت هذِهِ الآية بلغة بني الحارث بن كعب لأنّهم يجعلون المثنى بالألف في كلِّ وجهٍ مرفوعاً فيقولون رأيتُ الرجلان، ومررت بالرجلان وأتاني الرَّجلان وإنَّما صَارَ كذلِكَ لأنَّ الألف أخفُّ بنات المدّ واللّين"[2]، أمَّا ابن جني (ت392هـ) فقد فصّل في المثنى والتثنية من حيث الناحيةُ النّحوية بكثير من الشرح، فقال: "اعلم أنَّ التثنية للأسماء دون الأفعال والحروف فإذا ثنيت الاسم المرفوع زِدت في آخره ألفاً ونوناً تقول في الرفع قامَ الزيدان، والعُمَرَان، فالألف حرف الإعراب وهي علامة التثنية وعلامة الرفع ودخلت النون عِوضاً ممَّا مَعَ الاسم الواحد من الحركة"[3]، أي أنَّ النون لتعويض الضمة الموجودة في الاسم في حالهِ المفردة، وكذا للتنوين الموجود فيه في نفس الحالة.

---

[1]– الفارسي أبو علي ، الإيضاح العضدي، تحقيق حسن شادلي فرهود، د ن، الطبعة الأولى، 1389هـ – 1969م، ص 21.

[2]– الخليل أبو عبد الرحمن بن أحمد الفراهيدي، الجمل في النّحو، تحقيق فخر الدين قباوة، د ن، الطبعة الخامسة، 1416هـ – 1995م، ص 157.

[3]– ابن جني أبو الفتح عثمان، اللّمع في العربية، تحقيق فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، د ط، د ت، ص 19.

ومن المتأخرين الذين تطرّقوا لمثل هكذا مصطلحاً، ولمفهومِهِ النّحوي نجد ابن مالك (ت672هـ) في شرح التسهيل، والفاكهي في شرحِهِ لحدود الرّماني، فأمَّا ابن مالك فقد قال في التثنية أنَّها «جَعْل الاسم القابل دليل اثنين متفقين في اللّفظ غالباً»[1]، وقد قال "غالبا" احتكاماً إلى أنَّ ما يأتي دون ذلِكَ يندرِجُ في مباحث فقه اللّغة العربية، وأكمَلَ بَعْدَهُ «وفي المعنى على رأي، بزيادة ألف في آخره رفعاً، وياء مفتوحٌ ما قبلها جرّاً ونصباً، تليها نونٌ مكسورة»[2]، فإذا قلنا بالاسم القابِل هُنا للتثنية، فإنّهُ سيسهُلُ الشرح إتياناً بالنقيض، وأنَّ المثنى نفسُهُ لا يُمكنُ تثنيتهُ وكذلِكَ الأمر في الجمع، وإذا كانت التثنية أو المثنى كما نراها لكلمة واحدة فإنَّ أصلها وفق مَا يذهب إليه ابن مالك هُو العطف؛ أي أنَّ المثنى من الكلام العربي قد كانَ ما يأتي في صيغة معطوف، ومعطوف عليه من نفس الهيئة والجنس أو بخلاف ذلِكَ ومثالُهُ «عينٌ "ناظرةٌ" وعينٌ "نابعةٌ"»[3]

ولذلكَ قال في التعريف " في المعنى على رأي"، والحق أنَّ ابن مالك يجيزُ مثل هذا الأمر، على الرغم من ثِقَلِهِ، وعلى الرغم من أنَّ العرب قد حادت ومالت عَنْهُ لتحقيق كثير من الخفة والسهولة والاختصار في النطق مثلما كانت تفعل في كثير من أمور الصّوت والصّرف والنّحو.

ومن الذين ذهبوا مذهب ابن مالك نجدُ الفاكهي(ت972هـ) في كتابه شرح الحدود في النّحو[4]، وأنَّهُ أتى تفصيلاً على كلِّ ما أورَدَهُ ابن مالك.

وإذا أردنا أن نعرّج على مفهوم مصطلح المثنى من ناحية فقه اللّغة، فإنَّ ذلِكَ سيكون مكثَّفاً نظراً لتفنن العلماء القدامى في التفصيل في مثل هذه الأمور، ولعلَّ أوّل ما يردُ إلى الذهن ضمن هذا المجال هُو ابن فارس في كتابه الصاحبي في فقه اللّغة، فقد أورد قول الشاعر:

ألاَ منْ مُبلغُ الحُرَّيْنِ عني مُغلغلةً وخُصَّ بِهَا أُبيَّا

فلمّا اشتهر أحدهما على الآخر، غَلبت تسميتُهُ، فوُصِفَا بها، ولعلَّ الأمْر لا يقتصر على صفات المدح وإنّما يتجاوز ذلِكَ إلى كلّ ما يتسم به الشيءُ الموصوف عاقلا كان أو غير ذلِكَ، قال الأصمعي: «إذا كان أخوان

---

[1]- ابن مالك أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله، شرح تسهيل الفوائد، تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، 1410هـ - 1995م، الجزء الأول، ص 59.

[2]- المرجع نفسه، ص 59.

[3]- نفسه، ص 59.

[4]- ينظر: الفاكهي عبد الله بن أحمد، شرح كتاب الحدود في النّحو، تحقيق المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الثانية، 1414هـ - 1993م، ص 104.

أو صاحبان وكانَ أحدهما أشهر من الأخر، سُمِّيا جميعاً باسم الأشهر»[1] وذكر قول الشاعر ثم أتبع: «وأحدهما هُو "الحرُّ" وكذلِكَ الزَّهْدمان والثعلبتان*، ويكون ذلِكَ في الألقاب كقولهم لقيس ومُعاوية ابني مالك بن حنْظلةً "الكُردوسان" ولعبس وذبيان "الأجربان"»[2]، وهذا نفسُهُ ما ذهب إليه الفاكهي في شرح الحدود، وأنَّ ما هُو ظاهِرٌ على مثل هذا، هُو تغليبُ شهرة أحد الأسماء والألقاب على الآخر وتثنيتهما تحت راية الاسم الغالب، وهُو في باب المختلفين.

فإذا علمنا أنّ منهج العرب في كلِّ ما تنسجه من الحياة العقلية في تلك الفترة الحضارية هُو منهج التسهيل والتبسيط، امتدَّ من القرآن الكريم والقراءات، وما يتعلق بكلِّ ذلك من العلوم الدينية، وعلوم الآلة، فلا عجب أنْ نلْمس تحقق هذا الأمْر في هذا الموضع، بلْ إنّ الأمْر نفسَهُ يحقق شيئاً من البلاغة التي يفتقدها المثنى في حاله الأصلية القائمة على العطف، بلْ وتخْلو منها كثير من الأصول أيضاً في مجال المصطلحات العربية.

منْ هُنا وجبَ القول إنَّ منهج العرب هذا، قد حقّق كثيراً من الأمور التي تسمو باللّغة، والتي لم تأتِ إلاَّ خروجاً عن الأصْل، وولوجاً في الفرع، وإنْ كُنَّا في غير موضِعٍ للحديث عن الأصْلِ والفرع، لكنَّها إشارة لطيفة إلى معيار الأخذ بالمبدأين –مبدأ الأصل والفرع– من قبل علماء العربية، وأيهما أقرب إلى تحقيق التداول الأمثل.

ليس هذا فقط، وإنّما التطور المفهومي للمصطلحات النحوية والصّرفية جَعَلَهَا تخْرُجُ من إطار القاعدة والأحكام الثابتة، إلى طريق الإبداعية والتفقه في الأمور الخاصة باللّغة، فبعد أنْ عُرف الأصْل والقاعدة والحُكم والجادّة، سَارَ الأمْرُ في طريق لغوية فلسفية إنْ أمكن القول، فخرجوا عن القاعدة خروجا مجازا، وتركُوا أمور النحو والصّرف في غير مخالفة، وارتقوا بسلّم اللّغة إلى ما سُميَّ الفقه، ومن هُنا يظهر –المثنى– مصطلحاً كعينة من بين الكثير من العيِّنات، والذي حَمَلَ دلالة أدخلتهُ مباحث فقه اللّغة من خلال تعبيره عن الاثنين بدلالة الأشهر منهما، «(فالقمران) هُما الشمس والقمر، و(الحسنان) هُما الحسن والحسين رضي الله عنهما، و(العُمران) هُما أبو بكر وعمر رضي الله عنهما»[3] .

---

[1]– ابن فارس، الصاحبي– مرجع سابق، ص 61– 62.

* الزَّهدمان أخوان من عبس، زهدم وكردم أو قيس، والثعلبتان: ابن جدعاء وابن رومان.

[2]– المرجع نفسه، ص 62.

[3]– مشتاق عباس معُن– مرجع سابق، ص 158.

الفصل الثالث

التناص المصطلحي بين علوم النحو والصرف واللسانيات العربية

1- بين النّحو واللّسانيات:

مصطلح الاعتباطي بين النّحو واللّسانيات:the Arbitrary

يرتبط مصطلح الاعتباطي بمصطلح آخر ضمن المنظومة المفهومية النّحوية العربية، وهو مصطلح الحذف، بحيثُ ينبثق عنْهُ كمصطلح فرعي ناتج عن آخر أصلي وشاملٍ جامع، بعد ذلك يتضح مدى التفَاعل الكبير الموجود بين التسميات العربية ومفاهيمها من خلال الوظيفة التي تؤدَّى ضمن الحقل المعرفي الخاص بهذه التسمية، وهو ما يتضح جليّا في مصطلح الاعتباطي، الذي يحيلُ مفهُومهُ إلى ذلك التناسق في المصطلح والوظيفة، ومن جهة أخرى يكشفُ المصطلح من خلال معناه المعجمي عن مفارقة واضحة المعالم، بحيث تختصُّ التسمية بتلك اللاّسببية في حدوث الأشياء، وهو ما يَرِدُ ضمن مفهوم المصطلح في علم النّحو العربي، بينما يدلُّ المصطلح من جهة أخرى على ذلك التطابق الكبير بين التّسمية والمفهوم، على الرُّغم من تلك الدلالة المعجمية التي استقر عليها أوّل مرّة، والاعتباطي في النّحو العربي هُو "نوع من الحذف يقَعُ دون علّة تصريفية، وذلكَ كحذف كلمة أبو دون سبب تصريفي معروف، وقد سُمي هذا النّوع من الحذف بالاعتباطي تشبها لهُ بالإنسان الذي يعتبط، أي يموتُ بلا علّة وقد وَرَدَ في اللّسان قولُهُ: وكلُّ من ماتَ بغير علّة فقد اعتبط"[1]

فالحذف في النّحو متعدّد وهُو لِعِلَل مختلفة، وأسبابٍ واضحة، ككثرة الاستعمال، والتقاء الساكنين وغيرها، لكِنَّهُ ضمن هذا الموقع يردُ مفصولاً عن كافة تلك الأسباب والعلل، وهُو ما أكْسَبَهُ تلك التسمية الناتجة عن التشابهُ بين الوظيفة والصيغة الصوتية الممثِّلة لها والتي يرجعُ أصلها إلى معناها المعجمي الأوّل، أمّا المفهوم الاصطلاحي فَلَم يقُمْ هُنا سوى من خلال الوظيفة المسقطة على هذه التسمية. ولقد اكتسبت التسمية مفهوماً جديداً ضمن عِلْم جديد آخر لهُ أسسُهُ النظرية وتطبيقاتهُ العملية في الساحة اللّغوية العربية عن طريق العديد من اللّسانيين العرب من أمثال عبد الرحمن الحاج صالح، واللّساني المغربي عبد القادر الفاسي الفهري في معجمه للمصطلحات اللّسانية، وغيرهُم في ذلك كثير ممن استوحوا المفهوم اللّساني الجديد لمصطلح الاعتباطي من اللّسانيات الغربية ونقلوه إلى اللّسانيات العربية.

[1]- محمد سمير نجيب اللّبدي- مرجع سابق، ص 143.

من أجْلِ «الدلالة على الرابط الذي يجمعُ الدّال والمدلول أي العلامة اللّغوية بمعنى أنّ الدّال والمدلول لا يحتكمان لأية علاقة طبيعية»[1]، وإذا كانت اللّسانيات الحديثة قد أتت بالمصطلح والمفهوم بعدما لم يكن لهُ تواجدٌ في الأدبيات اللّسانية، فإنّ المصطلح قد حَقَّقَتْهُ اللّغة – أية لغة – من خلال جانبِهِ التطبيقي في بدايات الممارسة الفعلية لهذِهِ اللّغات، ولئن كان ظهور المصطلح في صيغته النظرية حديثاً فإنّ تجسيدهُ الفعلي يُعدُّ أقدم من ذلِكَ بكثير، لأنّهُ يرتبِطُ ارتباطاً محسوماً باللغة بحسب مفهومهِ في اللّسانيات الحديثة الذي يقومُ على أنَّ «الدليل اللّغوي هُو الذي يقرن الدّال بالمدلول بكيفية اعتباطية (Arbitraire) لا تتدخل فيها الإرادة الجماعية للأفراد. ولا يعني ذلك أنّهُ وحدة حرّة (Libre). (فالدليل اللّساني ليس وحدة حرّة). بَلْ إنَّ المقصود بالاعتباط هُو عدم خضوع علاقة الارتباط بين الدّال والمدلول إلى التعليل والتبرير العقليين»[2].

فالمنوط بالاهتمام في محاور اللّسانيات الحديثة هُو العلامات اللّسانية دراسة وتحليلاً، وما إلى ذلك من أمور نسقية وسياقية، وتركيبية، ودلالية، وتداولية براغماتية، وليس أمرُ هذه الاعتباطية بين الدّال والمدلول، وبين اللّفظ والمعنى جديراً بالذكر والدّراسة، لأنّ اللّغة لم تحتج في مراحلها الأولى إلى مبرِّرات عقلية وأخرى تمييزية في إعطاء التسميات وإسقاطها على الأشياء، لأنّ التعارف بعد ذلكَ هُو الذي يُحدثُ عدم الالتباس في معرفة هذِهِ الأشياء، فليست التسميات مبدَّلة أو مغيرة عنْ أصْلٍ وإنَّمَا لما أُصِّلت ثبتت واستقرت عن طريق التعارف الذي لا يفرضُ أي تساؤل حول سببية هذه الأسماء.

لقد تناول العلماء العَرب في البحوث اللّغوية القديمة هذا المفهوم، وهُو ما نَجِدُهُ عند عبد القاهر الجرجاني عندما يقول في دلائل الإعجاز: «ممَّا يجبُ إحكامُهُ أنّ نظم الحروف هُو توالِيهاَ في النطق فقط، وليس نظمها بمقتضى عن معنى ولا الناظم لَهَا بمقتفٍ في ذلِكَ رَسْماً من العقل اقتضى أنْ يتحرّى في نظامِهِ لَهَا ما تحرّاه، فَلَو أنّ واضِعَ اللغة كانَ قد قال ربضَ مكانَ "ضربَ" لما كان في ذلك ما يؤدّي إلى فساد»[3]

ولأنّ علماء العربية القدامى قد تناولوا قضية اللّغة بإسهاب كبير، مِنْ حيثُ النشأةُ والعلاقةُ بين ألفاظها ومعانيها، فإنهم كثيراً مَا ذهَبُوا إلى اعتبار هذه العلاقة والأخذ بها، كيف لا والمفهوم الاصطلاحي للاعتباطي ضمن علم النّحو يدلُّ على علاقة قوية ومشابهة واضحة مع مفهومه الحالي ضمن اللّسانيات مع اختلاف في المجال

[1]– صورية جغبوب، حواجز نحو عولمة المصطلح اللّساني، مجلة الأثر، العدد 29، ديسمبر 2017، ص38.

[2]– شفيقة العلوي، محاضرات في المدارس اللّسانية المعاصرة، أبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2004م، ص 14.

[3]– الجرجاني أبو بكر عبد القاهر، دلائل الإعجاز، تحقيق محمود محمد شاكر، دار المدني القاهرة، مصر، الطبعة الثالثة، 1413هـ-1992 م، ج1، ص49.

الموظف ضِمْنَهُ، وعلى الرّغم مِنْ أنَّ إمكانية التتبع المفهومي للمصطلح وانتقاله عبر العلوم تبقى عسيرة ضمن هذا الإطار، إلاَّ أنَّ ذلك لا يمنعُ من القول بأنَّ المصطلح بمفهومهِ الجديد قد تُرجم .

لكنّ المفهوم عندما يختلف فيرتبطُ باللّسانيات من خلال جانبها المؤكّد على الاعتباطية في أخذ التسميات لحظة تَكَوُّنها ليس بالمفهوم الجديد بتاتاً، ذلِكَ أنّهُ كثيراً ما كان مُتناولاً في الدّراسات اللّغوية القديمة العربية منها والغربية، وذلك بشكل خلافي لم يُفْصل فيه إلى يومنا هذا، مثلما لم يُفصل في اعتباطية العلاقة بين الدّال والمدلول من عدمها. فمثلاً نجدُ تعليقهُ على الاعتباطية «لكن في قبولنا لهذه التسمية بعضُ السيئات من جراء المبدأ الذي قدمناه، فمن مميزات الرمز أنّهُ لا يكون أبداً اعتباطياً بالتمام، فإنّهُ ليس فارغاً بل فيه بين داله ومدلوله، شيء من الارتباط الطبيعي.» [1]

وفي معرض حديثه عن هذه العلاقة يكشف الحاج صالح ويؤصِّل للمصطلح في التراث اللّغوي العربي بذلك المفهوم الذي نشرته اللّسانيات الحديثة فيقول: «ويعبّر علماء الكلام واللّغويون الذين جاؤوا بعد سيبويه عن هذه العلاقة التي ليس لها علة "بعدم المناسبة بين الاسم والمعنى" أو أنّها ترجيح بدون مرجح»[2]. ولعلّهُ يقصدُ في ذلك ابن جني في كتابه الخصائص.

مِنْ هُنا أفضى تتبع هذا المصطلح بعد اكتسابه لمفهوم نحوي عربي خاصٍ، تعدّى معناه المعجمي بقليل من الضيق والتخصيص في الدّلالة ، إلى احتضانه لمفهوم آخر أكثر اتساعاً واشتراكاً بين الأدبيات اللّسانية الحديثة من القديم إلى الحديث، فلقد تضمنت المباحث الفلسفية الغربية المصطلح بصيغة صريحة قامت على إثرها جدلية فلسفية واسعة الآراء والآفاق، حتى انتقل بعدها المصطلح إلى علم اللّسانيات بنفس الطروحات والتساؤلات، وكمثل ذلك جاء التطرق للمصطلح في المباحث اللّغوية العربية واسعاً وانتقل عبر الأزمنة حتى استقر في مباحث اللّسانيات العربية الحديثة عن طريق عددٍ من اللّسانيين العرب، وما تجدُرُ الإشارة إليه هُنا أنّ رفض مفهوم الاعتباطية في العلاقة بين الدّال والمدلول، كتبرير عقلي لهَا، يوجبُ الوصول إلى مفهوم آخر يتلخَّصُ في كون هذهِ العلاقة ضرورية في لحظة نشوء اللّغات وتكونها، فتصير بذلك خاضعة لأحكام المنطق والعقل تنتسِبُ إلى فرضية لزوم إسقاط التسميات على الأشياء المناسبة لَهَا وِفقاً لعلاقة تشابهية فطرية – إنْ أمكن القول-.

[1]- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللّسان، موفم للنشر، الجزائر، د ط، 2012م، ص 158.
[2]- المرجع نفسه، ص158 .

مصطلح الزَّحلقة بين النّحو واللّسانيات:Sliding

يدلُّ مصطلح الزحلقة في النّحو العربي دلالة واحدة تُسقَط على "اللاّم الواقعة في خبر إنْ المكسورة، نحو: -إنَّ الله لقادِرٌ- وقد وُضعت كذلِكَ لأنَّها زُحلقت أي أُخِّرت من الصَّدارة الواجبة لَهَا في أوّل الكلامِ إلى الخبر هُرُوباً من اجتماعٍ مؤكدٍ بين اللاّم وإنْ، إذْ من حق هذه اللاّم أنْ تكون في أوّل الكلامِ فيقالُ لأنَّ الله قَادِرٌ، ولكن الثقل الوارد مِنْ اجتماع المؤكدين أفضى إلى زحلقة اللاّم إلى الخبر"[1]، مِنْ هُنَا كان لنا أنْ نسْتَخلِصْ ارتباط مفهوم اللاّم المزحلقة وظيفيًا بمفهوم الأصْل، وأنَّ نقلها أو تحويلها مكانياً في الجملة قائِمٌ على الفرع لعلة الثّقل، وهي أيضًا – الزحلقة — مصطلح مرتبط بمفهوم الرتبة في النّحو العربي، إذْ يكشف المثال: إنّ الله لقادِرٌ — عن إحدى مواضِعِ تغيير الرتبة فيما يخصُّ هذه اللاّم، والحقُّ أنَّها قبل أنْ تُوصف بالزحلقة سمّيت بلامِ الابتداء لأنَّ أصْلَها كذلِكَ، أي أنْ ترِد في صدارة الكلام.

ومن النّصوص الواردة في استقرار هذا المصطلح ومفهومهِ في المدونة النّحوية العربية قديماً ما يلي: قال ابن جني: "ومن ذلِكَ قولهم: إنَّ زيْداً لقائِمٌ، فهذِهِ لام الابتداء، وموضعها أوّل الجملة وصدرها، لاَ آخرها، وعجزها فتقديرها أوّلُ: لَئنَّ زيداً قائِمٌ فلمَّا كُرِهَ تلاقي حرفين لمعنى واحد وهُو التوكيد أُخِّرت اللاّم إلى الخبر، فصارَ إنَّ زيداً لقائِمٌ"[2]

وقال الأزهريُّ: "أصْلُ إنَّ زيداً لقائِمٌ: لأنَّ زيداً قائِمٌ فكرهُوا افتتاح الكلام بحرفين مؤكدّين، فزحلقوا اللاّم دون إنَّ"[3]

وقال الأشموني أيضاً: "وكانَ حقُّ هذِهِ اللاّم أنْ تدخُلَ على أوّل الكلام، لأنَّ لَهَا الصّدر، ولكن لما كانت للتأكيد، وإنَّ للتأكيد، كرهُوا الجَمْع بين حرفين بمعنى واحد، فزحلقوا اللاّم إلى الخبر"[4]، وإلى مثل هذا ذهَبَ الرَّضي في شرحه على كافية ابن الحاجب، قال: "اعلم أنَّ هذه اللاّم لاَمُ ابتداء (...) كانَ حقها أنْ تدخُلُ على أوّل الكلامِ، ولكنَّ لما كانَ معناهَا هُو معنَى إنَّ سواء، أعني التأكيد والتحقيق، وكلاهُما حرفُ ابتداء كرِهُوا

---

[1]- محمد سمير نجيب اللّبدي _ مرجع سابق، ص 98.

[2]- ابن جنّي، الخصائص_ مرجع سابق، ج1، ص 315.

[3]- خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، دار الكتب العلمية، ط1، 2000م، ج1، ص 311.

[4]- نور الدين الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت_ لبنان، ط1، 1998م، ج1، ص 305.

اجتماعهما»[1]، من هُنا كانَ لنا أنْ نفهم أصْل هذا الاصطلاح، وأنّهُ قائِمٌ على الوظيفة الملحقة بهذه اللاّم باتفاق جمهور النّحويين، وأنَّ أصْل التسمية والاصطلاح قائِمٌ على التحول من الأصْل إلى الفرع لعلّة مَا.

ولئن كانَ مفهوم المصطلح هُنَا قد تخصّص وحُصِرَ فيما يتعلقُ بلام الابتداء، وعلّة نقلها من موضعها، فإنّه في اللّسانيات الحديثة قد نُقل ليُسقط على بعض من التحويلات القائمة على المستوى التركيبي للّغة العربية، وذلك في إطار ما تبنّاه اللّساني المغربي عبد القادر الفاسي الفهري من النظرية المعجمية الوظيفية.

ومصطلحُ الزحلقة عِنْدَهُ يحمِلُ مفهوماً يُسقط على بعض التحويلات التي تحدث على مستوى التركيب في العربية، وذلك وفقاً لقواعِدها.

قال الفاسي الفهري: "وهكذا يجبُ أنْ يتوفَّر النّحو على قاعدة زحلقة من المخصص* ضرورية **، إلاَّ أنَّ زحلقة الصلات غير ممكنة في العربية ***، ويجبُ أنْ ننقل بالضرورة المركب الإسمي المضاف إلى موضِعٍ بعد الاسم، ولا شيء يبرّر نقلاً ضرورياً كهذا»[2]، والأمثلة التالية توضح بعضاً ممّا قيل:

(1)- حسينٌ الذي ضحّى بعرشِهِ قادرٌ.

(2)- حسينٌ ضحى بعرشِهِ الذي قادرٌ.

وفيما يخصُّ المضاف نستشهِدُ بـ: [3]

(1)- عادَ حسين النجار.

---

[1]-الإستراباذي رضي الدين ، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، تحقيق يوسف حسن عُمر، جامعة قادر يونس، ليبيا، د ط، 1975م، ج4، ص 357.

* تبنى الفاسي الفهري عدّة طروحات توليدية تحويلية، ومن ذلك نظرية المخصص على حدّ اصطلاحِهِ، والتي تقوم على التفاعل الموجود بين مخصصات الرؤوس الاسمية في بنيات الصلة والإضافة والوصف، والتي هي المضاف، والموصوف، وغيرها، وتقوم هذه النظرية على افتراض حدوث تحويلات في مثل هذِهِ التراكيب في بنيتها السطحية.

** يقصدُ الفاسي الفهري هُنا بضرورية ما ذهب إليه النّحاة القدامى في إطار القواعد النّحوية التي تفرِضُ التقديم والتأخير بصفة وجوبية في التراكيب العربية.

*** زحلقة الصلات تقوم مفهومياً على تقديم الصلة على الموصول، وهذا غير متوفر في العربية.

[2]- الفاسي الفهري، اللّسانيات واللّغة العربية_ مرجع سابق، ص 162.

[3]- الجملة (2) لاحنة احتكامًا لما جاء من تعذر تقديم الصلة على الموصول.

فلا يمكنُ نقل أو زحلقة المضاف إلى موضعٍ قبل الاسم، لأنّهُ لو كان ذلِكَ ما أمكن تحقيق الإضافة والقاعدة المبتغاة وفق نظرية المخصص التي جاء بِهَا الفهري.

مصطلح الكلام بين النّحو وللّسانيات:the speech

حينما يتعلق الأمْر بإيراد مُصطلح الكلام بين النّحو وبين اللّسانيات العربية الحديثة، ينبغي أوَّل الأمر أنْ تتحدد المعالم العامة لهذا المصطلح من خلال حجم التواجد والحضور المفهومي الكبير للمصطلح في التراث اللّغوي العربي، قبل أنْ يحكمَ هذا المصطلح رِحالَهُ إلى الحقل المعرفي اللّساني ليصبح محمَّلاً بمفهوم آخر لا يتناقضُ مع الأوّل، إنّما يختلفُ عنْهُ من جوانب مُعينة أُلْزمت لَهُ تماشياً مَعَ مقتضيات الدّرس اللّساني الحديث، ومسايرةً لجوانب الاهتمام اللّغوي عامة ضمن هذا الدّرس، لأنّهُ إذا ما افترضنا ورود المصطلح – أيُّ مصطلح- ضمن الحقول المعرفية التي ينتسب إليها من خلال مُعطيات عدّة قد يكون البعضُ منها نظريّاً محضاً، في حين تَدْخل الأخرى في الجوانب والحمولات التطبيقية، فإنَّ المصطلحات هُنا يمكن لهَا أنْ تحمل كثيراً من هذه الجوانب، فتتغير بذلك مفاهيمها من علم لآخر، بحسب الحمولات النظرية أو التطبيقية التي كُسيت بِهَا، وبحسب المعطيات التي أوردتها النظرية التي جاءت من خلالها هذه المصطلحات.

وإذا كانت اللّسانيات الحديثة قد اتخذت من مصطلح الكلام مرتكز انطلاقها لتحقيق المادة المعرفية اللاّزمة لقيامها كنظرية سائرة وفق منهج مُعين، فإنّ علم النّحو في العربية جَعَلَ المصطلح أساس قيام المنظومة النّحوية العربية، ولعلَّ ورود الكلام في صدارة المصطلحات التي اهتم بها "ابن مالك" في ألفيته الشعرية دليلٌ مقنع على ذلك.

فلقد جاء المصطلح مفتَتحَ قيام هذه المنظومة وكلمتها الأولى: [1]

كَلاَمُنَا: لفظٌ مُفيدٌ، كَـ "استقم" *** واسمٌ وفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفٌ، الكَلِم.

ولم يكن هذا الورود اعتباطياً محضاً، جاء مِنْ أجل إقامة تمهيد للولوج في مصطلحات هذا العلم، وإنّما قد كان ذلك أمْراً مقصوداً على إيراد هذا المصطلح وإتباعهِ بتفصِيلاَتِهِ وتقسيماتِهِ التي تُقيمُ مفهومَهُ، ووظيفتهُ، والشروط التي يفرضها التجسيدُ الفعلي للمصطلح من أجْلِ تحقيقهِ.

لقد فَرَضَ مُصطلح الكلام حضوراً قوياً في المنظومة النّحوية العربية، وليس ذلكَ إلاَّ مِنْ خلال المصطلحات العديدة التي ارتبطت بِهِ، واكتسبت مفهومها على إثر قيامها ضمن مجالِهِ، لأنَّهُ كثيراً ما مثَّل الجامعَ

[1]– ابن مالك محمد بن عبد الله، متن الألفية، تحقيق عبد اللّطيف بن محمد الخطيب، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى، 1427هـ - 2006م، ص 01.

والملِمَّ الأوّل لَهَا بَعْدَ أنْ تمَّ تحديد مفهومهِ، ومجالهِ، وشروطهِ الواجب تحقيقها من خلالِهِ، فإذا كانت الإفادةُ هي شروطُ تحقيق المصطلح ومفهومِهِ، فإنَّ تحقيق هذا الأمْر يَجْعَلُ مِنْ عديد المصطلحات النّحوية الأخرى تنضوي تحت لواء الكلامِ، فالتركيب مثلاً اختص بالكلامِ قبل أنْ ينتقل إلى الجملة التي هي أعمّ، وذلِكَ من حيثُ تحقيقُ القصدية في الكلامِ، والتأليفُ كمصطلح نحوي أيضاً لَمْ يُذْكَر الكلاَمُ إلاَّ وارتبط بِهِ، وإلاَّ لما قال ابن مالك: "الكلام وما يتألَّف منْهُ"، ذلك أنّ «التأليفَ كما قيل أخصّ، إذْ هُو تركيبٌ وزيادة، وهي وقوع الأُلفة بين الجزئين»[1].

ولتحديدٍ وضبطٍ منطقي لمفهومِ الكلاَم وحدُودِهِ المعرفية في علم النّحو العربي يَجْدُرُ التلميحُ إلى أنّ اعتماد المختصين لنوعٍ من التساهُل في توظيف التسميات على إثر استساغتها ذوقيا قد فرض خلطاً مفهوميّاً واضحاً ضمن هذا المجال تمثَّل في عدم التفريق بين مُصطلحي الكَلاَمِ والكَلِم، فإذا ما تم الشروع نحو تحديد مفهوميّ دقيق، وُجِدَ لِذَلِكَ عديدُ الجوانب المحققة لهذا الاختلاف المفهومي بين الكلام والكَلِم، فأمّا الأول فَيُمَثِّلُ عامة المنطوق مع تحقيق الفائدة في عُرفِ النّحويين، وأمَّا الثاني وهُو الكَلِم فيمثِّلُ جزئيات تحقيق هذا الملفوظ وأقسَامُهُ المحدَّدَةُ سلفاً، والتي يتألّفُ منها الكَلاَمُ كمصطلَح عامٍّ وشامِل.

إنّ تقييد مفهوم الكلام بالفائدة يوحي مباشرة للمتلقي بالحدود المعرفية للمصطلح في التراث النّحوي العربي، لأنّهُ من غير المنطقي أنْ يحصُل هُناك تطابقٌ مُعيّنٌ بين مفهوم العلم الذي قام ضمنَهُ هذا المصطلح، وبين عدم القصدية والإخبارية في التجسيد الفعلي لمصطلح الكلام، وهُو الجانب النُّطقي مِنْهُ، ذَلِكَ أنَّ علماً مَا كَعِلْم النّحو العربي لا يُمْكِنُ أنْ يقوم على مُجرَّدِ تكهنات غير قابلة للتحقيق من حيث هذه الإفادة، والقصدية، والإخبارية.

إذن؛ فالكلام في النحو هُو «اللّفظُ المفيدُ لمعنى يحْسن السكوت عليه. وأقلُّ ما يتألَّفُ الكلام: من اسمين كزيدٌ قائمٌ، أو مِنْ فِعْل واسم كقامَ زيدٌ، ومِنْهُ "استقم"، فإنّهُ من فعل الأمْر المنطوق بِهِ، ومن ضمير المخاطب المقدّر بأنت»[2]

والكلامُ ضمن هذا الموضع، وضمن العديد من مواضع تعريفاته الأخرى، يتحدَّدُ من خلال خاصية أخرى تجْعَلُ مِنْ مفهومِهِ أكثر دقة، ووظيفية، وتُعطي قابلية المسْكِ بِهِ وإخراجِهِ من دائرة الاختلاط بالجملة، وبغيرها من المصطلحات التي تَدُور في فلكه المفهومي.

---

[1]- المرادي ابن أم قاسم، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1422هـ - 2001م، ص 267.

[2]- محمد سليمان عبد الله الأشقر، معجم علوم اللّغة العربية (عن الأئمة)، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 1415هـ - 1995م، ص 340.

إنّ هذه الخاصية تتمثل في التلفظ الذي يختصُّ بِهِ الكلام، فتَصْنعُ مِنْهُ في مقابل جانبه النظري الموجود في الأذهان، جانبا آخر أكثر تجسيداً من خلال المنظومة الصوتية المنتسبة لكلّ من اللّغة والإنسان، فاللّغة تشتَرِكُ في إنجاز ذلِكَ من خلال أصواتها، ويصنَعُ الإنسانُ ما تبقى من مهمة التلفظ أو الملفوظ الكلامي، من خلال أعضاء النّطق المجسّدة للّغة منتجةً بذلك الكلام.

لقد تعددت تعريفات مصطلح الكلام وتنوعت بتنوع الخائضين في مجالهِ النّحوي، بُغيةَ إبرازِ مفهومِهِ المنتسب إلى هذا العلم، لكنَّ محاولة إبراز هذا المفهوم كثيراً ما يجعلهم يوردون في نهاية تعريفاتهم بأنّ الكَلاَم مُعبَّرٌ عَنْهُ بالجملة بصريح العبارة، أو في صيغة ضمنية تُورِدُ أنّ الكلام مثلا عند عباس حسن في كتابهِ النّحو الوافي هو «مما تركب من كلمتين أو أكثر».[1]

وهُو تعريف خَاصٌ بالجملة قَامَ من خلال مصطلح التركيب، أو أنّ الكلامَ حسب تعريف آخر غير دقيق «يُرادُ بِهِ ما تضمن كلمتين بالإسنادِ الأصلي المقصود لذاته»[2]، وصحيحٌ أنّ القصدية والإفادة من خصوصيات مفهوم الكلام، لكنّها قد حَدَّدت أيضا في المنحى الوظيفي العربي مفهومَ الجملة وانتسبَت إليه ضمن المستوى التركيبي المشروط بالإفادة عند أحمد المتوكل مثلاً، إضافة إلى هذا لم يكن الإسنادُ أمْراً فاصلاً بين مفهوم الكلام وبين مفهوم الجُملة، وإنّما أمْراً مشتركاً بينَهُما، إذْ يكون تركيبُ الكلام إسناداً، ويكونُ أيضاً تركيبُ التركيب أو الجملة إسناداً.لكنّ ما يُسهِّلُ أمْر الفصْلِ بين المفهومين قبل الانتقال إلى إيضاح المفهوم اللّساني لمصطلح الكلام في إطار تناصٍ مصطلحي بين علم النحو واللّسانيات هُو تلك الإفادة التي كثيراً ما تختصُّ بالكلام فلا يخرجُ عنها، بينما يمكنُ أنْ تقوم الجملة في غنى عن تلك الإفادة، وأنّ الجملة الخاصة بتشومسكي في إطار نظريته التوليدية التحويلية المتضمنة – الكلمات الخضراء عديمة اللّون تنامُ غاضبة- لم تجعل من الإفادة مقتضى قيامها لمفهومٍ نَحوي مُستقل بذاته.

بعد هذا؛ وفي إطار تناص مصطلحي بين العلوم في العربية، وعلى إثر شمولية اللّسانيات لمختلف المستويات اللّغوية، الصوتية، والصرفية، والتركيبية، والدّلالية، والتداولية، ولجَ مصطلح الكلام في الحقل اللّساني العربي ووردَ من خلالِ مفهوم آخر لا يمكنُ أنْ يقالُ عليه أنّهُ مخالفٌ للأوّل من خلالِ التصورات الخاصة بهِ، وإنّما يمكنُ القول أنّهُ تطور مفهوميٌّ نتج مسايرة لنظرية لسانية حديثة استلزمت تكوين مصطلحات خاصة بها، فجاء

[1]- عباس حسن، النّحو الوافي، دار المعارف، مصر، الطبعة الثالثة، د ت، الجزء الأول، ص 15.

[2]- محمد إبراهيم عبادة، معجم مصطلحات النّحو والصّرف والقافية-مرجع سابق، ص 260.

الكلامُ على إثر ذلك مستحدثًا من خلالِ أنَّهُ "ينفّذُ اللّغة بالمعنى الذي يُنَفِّذُ فيه الموسيقيُّ توليفتهُ"[1]، إنّهُ جانب تطبيقي محضٌ ارتبط وثاقهُ بمصطلح اللغة على أنْ يكون هذا الأخير جانباً شكلياً نظريّاً.

لقد ارتبط المفهوم اللّساني لمصطلح الكلام، بأحد الجوانب النوعية المميزة لَهُ، والتي قد تمَّ تجاهلها من طرف النحو العربيّ، والذي هُو إخراج الكلام المسمّى بالنّطق، وكأنّ الأمْر هُنا قد تمَّ من خلالِ النّحو العربي بصيغة تجريدية، ومعنوية تحدثُ ضمن الأذهان، فتعبِّرُ عن الكلام تعبيراً استشرافياً يوردُ للمتخصص بهذا المصطلح كيفية وطريقة صُنع هذا المفهوم النّحوي، بينما قام في اللّسانيات من خلال جانب آخر أكثر تجسيداً ومادِّية، وأكثر مُلامسةً للجانب التطبيقي في مجال اللّغات عامة.

ولقد جاء الكلام كمصطلح لساني ليدُلُّ على "التحقيق العيني للتمكن اللّغوي أي الكلام المنطوق أو المكتوب الذي قد يختلفُ أو يتفق وقواعد اللّغة بشكل أو بآخر تبعاً لظروف الكلام أو المتكلم، والكلامُ على ذلك هُو الشيء المنطوق أو المكتوب، واللّغة قواعدُ هذا الكلامِ ومعاييرهُ"[2]، ولما كانت اللّغة هي معيارُ تحقيق الكلام وأساسُ تحقيقهِ من خلال القواعد النحوية لهذه اللّغة، كانَ التحكم في مثل هذهِ القواعد اللّغوية مستوياتٍ مختلفة ومتفاوتةٍ بين بني البشر.

ولما حَصَلَ ذلكِ، حدث أنْ نتج الكلام وينتُجُ من خلال مستويات عدّة تتحكم فيها القدرة اللّغوية الفردية من خلال جانبها الاجتماعي ذلكَ أنَّ "المجتمع هُو مستودع اللّغة"[3]، أمَّا الكلاَمُ فيصلُنا من خلال مفهومهِ على الفردية الأدائية احتكاماً لشروط اللّغة الاجتماعية. وممّا هُو مشترك ضمن أمر الكَلاَمِ من خلال مفهومهِ النّحوي واللّساني هُو ذلِكَ الانتباه والاهتمامُ المتَّحدُ بالجانب النّطقي، وما يثبتُ حقيقةَ ذلِكَ هُو ورود التعريفات الخاصة بالمصطلح من خلال مفهومهِ النّحوي مقترنة بالتلفُّظ أو الملفوظ، بينما يأتي ورودها اللّساني مقترناً بمرادِفٍ للتلفظ عُرِفَ باسم النُّطق، فالمنطوق والملفوظ وجهانِ لعملة واحدة اشتركا في الدّلالة على الجانب التطبيقي المفهومي لمصطلح الكلام في إطار تناصٍ مصطلحي بين النّحو واللّسانيات.

---

[1]- أوزوالد ديكرو وجان ماري سشايفر، القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللّسان، ترجمة منذر عياشي، المركز الثقافي العربي، الدّار البيضاء، المغرب، الطبعة الثانية، 2007م، ص 688.

[2]- سامي عياد حنّا، كريم زكي حسام الدين، نجيب جريس، معجم اللّسانيات الحديثة انجليزي – عربي، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، د ط، د ت، ص 79- 80.

[3]- المرجع نفسه، ص 80.

مصطلحُ الكلمة بين النّحو واللّسانيات:the word

لا يمكن أنْ نتطرق لمصطلح الكلمة ومفهومها نحوياً دون أنْ نلجأ إلى كتاب سيبويه، محاولين استنباط هذا المفهوم، كيف لاَ وهُو الواضِعُ والمؤسس لقواعِدِ هذا العلم والضابطُ لَهُ.

لم يورد سيبويه مصطلح الكلمة، ولكنّهُ في مقابل ذلِكَ عبّرَ بمصطلح الكلِمِ، وإذا اعتبرنا ما تقولُهُ المؤلفات المتخصّصة من أنَّ الكَلِمَ هُو مجموع الكلمة[1]، فإنَّ سيبويه هُنا لا شكّ يقصدُ الكلمة مصطلحاً ومفهوماً، كيف لاَ، وقد أوردَ نفس تقسيمات الكلمة التي جاء بها النّحويون بَعْده، ولئن كانَ يقصِدُ غير ذلك لبدّل لا محالة في هذه الأقسام ولحوّر فيها، ونحن نرى أنَّ هذا أمْرٌ ليسَ يغيبُ عن سيبويه حينما قال: «فالكلِم: اسم وفعل وحرفٌ جاء لمعنى ليس باسْمٍ ولا فعل»[2]، وإنّما قال الكلِم هَهُنَا احتكاماً لاجتماع أقسام الكلمة في ترتيب واحدٍ، كمثل اجتماع اسمٍ وفعْلٍ وحرفٍ في جملة واحدةٍ، وهُو بذلك لا يكونُ غافِلاً عن الكلمة مصطلحاً ومفهوماً، وإنّما أراد ذلِكَ لغاية الجمْعِ بين أقسامها في موضعٍ واحدٍ، وهذا ممَّا يُحسَبُ لَهُ دونَ غيرِهِ.

أمّا المبرّد فقد أطلق على مصطلح الكلمة، الكلام عموماً حينما قال: «فالكَلامُ كُلُّهُ اسمٌ، وفعل وحرفٌ جاء لمعنى»[3]

إنَّ اختلافات سيبويه والمبرّد، لم تكن أبداً سوء تقديرٍ من كليهما، أو خلطا بين المفاهيمِ والمصطلحات، إنَّهُ تعبير بالمصطلح الشامل لا أكثر، فالكَلِمُ تعبيرٌ عن مجموع الكلماتِ، والكلامُ تنسَبُ إليه الكلمةُ كنسبة المفرد إلى المركب.[4]

وبعد سيبويه والمبرّد ظهر هُناك مصطلحٌ آخر يعبِّرُ به النّحويون عن الكلمة، وهُو مصطلح اللّفظ: قال ابن يعيش في الكلمة: «هي اللّفظة الدّالة على معنى مفرد بالوضْع»[5]، ومصطلح اللّفظ هُنَا شارِحٌ ليسَ أكثر، وليسَ هُو من قبيل الترادف مَعَ الكلمة أو المساواة بِهَا، وهذا ما يؤَكِّدُهُ الكفوي بقوله: «فكُلُّ كلمة لفظة وليسَ كُلُّ

---

[1]- ينظر: إبراهيم إسحاق الفارابي، ديوان الأدب، تحقيق احمد مختار عُمر، مطبوعات مجمع اللّغة العربية، القاهرة، د ط، 1424هـ- 2003م، ج1، ص 249.

[2]- سيبويه، الكتاب- مرجع سابق، ج1، ص 12.

[3]- المبرّد، المقتضب- مرجع سابق، ج1، ص 3.

[4]- القُرشي محمد بن أحمد بن عبد اللّطيف، الإرشاد في علم الإعراب، نشرهُ يحي مُراد، دار الحديث، القاهرة، د ط، 1425هـ- 2004م، ص 11.

[5]- ابن يعيش، شرح المفصّل، مرجع سابق، ج1، ص 18- 19.

لفظة كلمة»[1]، لأنَّ اللّفظ هُنا مستعملٌ، ومهملٌ[2]، فالمستعمل المؤدّي لمعنى تكونُ الكلمة من صمِيمِهِ، أمَّا المهْملُ من ذلِكَ، فيخرجُ من دائرة الكلمة ومفهومها، باعتباره غير حامِلٍ لمعنًى معين، فالكلمة هُنَا مخصّصة مضبوطة بدقة عند القدامى، لأنّها تتّصِلُ اتصالاً وثيقاً بالمعنى.

وبالعودة إلى أحد أهم أقطاب الدّراسة اللّغوية العربية عامة، والنّحوية بالخصوص وهُو الإستراباذي، نجِدُ أنَّهُ تطرق في خِضَمِّ الحديث عن الكلمة أو ما يتجه اتجاهها إلى كلٍّ من القول، والكلام، واللّفظ، إذْ قال: «فالقول اشتهر في المفيد بخلاف اللّفظ والكلام، واشتهَرَ الكلامُ لغة في المركب من حرفين فصاعِداً، واللّفظ خاصٌ بما يخرُجُ من الفم من القول»[3]، وهذا ما يدفعُ إلى القول بعدم الفصل في مفهوم الكلمة عند الرضي، أما الثمانيني (ت442هـ) فقد خالف الرضي في اشتراطِ للإفادة في الكلام، إذْ نسبها الرضي إلى مصطلح القول، قال الثمانيني: «فإذا قُلْتَ: قَامَ زيْدٌ أو عمر منطلقٌ، فهذا يقالُ لَهُ: كلام لأنَّهُ مفيدٌ»[4]

إذاً؛ نستخلِصُ من كلٍّ هذا أنَّ النحاة القدامى قد ربطوا أوَّلاً بين مصطلَحِ الكلمة وبين المعنى، وحتى في أبسط حالات هذه الكلمة، وأصغر أقسامها، وفي غضون ذلِكَ لم يتوان علمائنا القدامى في ضبط وتحديد مفهوم الكلمة وحدودها، وذلِكَ تجنّباً لالتباسٍ وارِدِ الحدوث بينها وبين عديد المصطلحات الأخرى المتقاربة منها.

بالعودة إلى الدّراسات اللّسانية الحديثة، نجِدُ أنَّ مصطلح الكلمة استعمله اللسانيون العرب للدلالة على المورفيم، وخاصة منهم ميشال زكريا، والكلمة في اللّسانيات الحديثة كأنّهُ يُنْظَرُ إليها من ناحية المورفيمات فـ "الرجُلُ" مثلاً كلِمة واحِدة في النّحو العربي، ولكنَّها من ناحية اللّسانيات الوظيفية تحتوي على مورفيمين، أي؛ وكأنَّ الكلمة من حيث المعنى تحتوي على كلمتين، وهذا ما ذهب إليه ابن يعيش في المدونة النّحوية القديمة، حينما رأى أنَّ «الكلمة المعرّفة عبارةٌ عن كلمتين هُمَا: التعريف والمعرّف غير أنَّها من جهة النطق لفظة واحدة»[5]، وإذا

---

[1]- أبو البقاء الكفوي، الكليات- مرجع سابق، ص 756.

[2]- ابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله، شرح التسهيل، تحقيق محمد عبد القادر عطًّا وطارق فتحي السَّيد، دار الكتب العلمية، بيروت_ لبنان، د ط، 1422هـ- 2001م، ج1، ص 15.

[3]- الرضي الإستراباذي، شرح الرضي على الكافية- مرجع سابق، ج1، ص 21.

[4]- الثمانيني عمر بن ثابت، الفوائد والقواعد، تحقيق عبد الوهاب محمود الكحلة، مؤسسة الرسالة، بيروت_ لبنان، 1422هـ- 2002م، ص1 ص 6.

[5]- الزمخشري، شرح المفصّل لابن يعيش، ج1، ص 19.

استثنينا ابن يعيش، نجدُ أنَّ الكلمة عند القدامى «في كلِّ الأحوال لفظٌ يدلُّ على معنى مفرد، فكلمة الرجُلُ كلُّها كلمة عندهم، لكنَّها عند الألسنيين البنيويين كلمة مؤلفة من وحدتين دالتين، فـ (أل) مورفيم، ورجُلٌ مورفيم»[1]

بعد هذا يمكن القول: إنَّ مصطلح الكلمة قد استعمل من خلالِ مفهومهِ في اللّسانيات الحديثة كمحور هامٍ لتبيان المستويات المختلفة التي يرادُ الوصول إليها في إطار التحليل اللّساني، بحيثُ تمّ من خلال هذا المصطلح الوصول إلى المستوى الوظيفي في الكلام عامة، بعدمَا تم الجمع بين المورفيمات الحرّة والمقيدة لتأدية الوظيفة الدلالية التي تُعدُّ مبتغى الوظيفيين، بينما تَمَّ استعمال المصطلح عند النّحويين من خلال عناصِر التحويل من البنية العميقة إلى البنية السطحية مِنْ أجل دلالة تركيبية خالصة يخدمها هذا المفهوم والمصطلح.

[1]- محمد محمود بن ساسي، المصطلح النحوي العربي الحديث في ضوء علم المصطلح- مرجع سابق،ص 176-197.

مصطلح النّحو بين النّحو واللّسانيات:Grammar

إنّ الخوض في مصطلح النّحو كثيراً ما ينحُو بالباحث إلى أمور قواعدية مرتبطة بالجملة والتركيب عموما، وذلك في مختلف اللّغات الطبيعية ومنها العربية، لأنّ علمائنا القدامى كثيراً ما فَعَلوا ذلك، ولعلَّ أبرزهُمْ على الإطلاق سيبويه، من خلال تجسيدِهِ لمصطلح النّحو في الحكم على الكلام العربي من حيْثُ الصحةُ، والحسنُ، والاستقامةُ، وغير ذلك، وهُو ما آلت إليه اللّسانيات الحديثة من خلال "الجملة الصحيحة نحوياً" و"الجملة اللاّحنة"، وغيرَ ذلك من الكتابات الواردة في المؤلفات اللّسانية العربية، فاللّساني المغربي عبد القادر الفاسي الفهري مثلاً في كتابه اللّسانيات واللّغة العربية كثيراً ما يُورِدُ هذِه المصطلحات المرتبطة بمفهوم النّحو ضمن علم النّحو العربي، أو بمفهومه اللّساني الخاص بإقامة نظرية لسانية عالمية أو ما يطلق عليه "النّحو العالمي" ومن ذلِك مثلاً ما يقولهُ "فالتركيب في درجة دُنيا من المقبولية، إنْ لم يكُنْ لاحنًا تماماً"[1]

فالنحو مثلاً في إطار اللّسانيات العربية الحديثة يرتبط بعديد المصطلحات الأخرى التي تجعَلُ من مفهومِهِ يضيقُ ويتّسع ويتوافق مع التراث أو يختلف في كثير من الأحيان، ومن ذلك ما جاء بهِ الفهري بخصوص هذا المصطلح.

وفي إطار تناصٍّ مصطلحي بين العلوم العربية يأتي مصطلح النّحو بعد أنْ استقر في المنظومة النّحوية العربية من خلال مفهوم مستحدث مبتكر ضمن اللّسانيات الحديثة، فالقول بالنّحو في التراث اللّغوي، يُفضي إلى حدّ وتعريف جامع يضبط هذا المصطلح المعبّر عن علم بأكمله، وذلك من حيث الموادُ المكونةُ لهُ، والوظائف التي يقومُ من خلالها فهو "عِلمٌ يعرفُ بهِ أحوال الكلم من حيثُ الإعلال، وقيل: عِلْمٌ بأصول يُعرفُ بها صحة الكلام وفَسَادهُ"[2]، ثمَّ من خلال هذا المفهوم تَتَّضح هناك وتَتَبَّتُ نظرة خاصة للجهاز المصطلحي النّحوي، من حيثُ كونه قائمًا بمصطلحاته ومفاهيمها شكلاً هرميًا يأتي قيامُه من خلال هذه التسميات بصيغة تراتبية، وذلك حسب الأهمية الأولى فالأولى: فالنّحو مثلاً للوصول إليه كمصطلح ومفهوم يتموقع في قمّة هذا الهرم الاصطلاحي، ينبغي المرور والاتكاء على كلٍّ من مصطلحي الجملة والتركيب، والكلام في العربية، وعلى كلِّ ما يرتبط بهما من شروط إقامة مصطلح النّحو المعبّر عن العلم بأكمله.

---

[1]- عبد القادر الفاسي الفهري، اللّسانيات واللّغة العربية- مرجع سابق، ص 106.

[2]-الجرجاني، التعريفات- مرجع سابق، ص 202.

إنّ ما هُو مُلاحظٌ ضمن أمْر مصطلح النّحو في العربية هو ذلِكَ الثبات والاستقرار المفهومي الذي كثيراً ما دعت إليه الهيئات المعاصرة المختصة في صناعة المصطلح، وجعلتْهُ من شروطها في إقامة التسميات العربية، لكن هذا الأمْر سُرعان ما يَبْطُل ويزولُ في حال الانتقال إلى جهاز مفاهيمي آخر ورد ضمنه مصطلح النّحو، وكثيراً ما ورَد، وهو اللّسانيات الحديثة بكلّ نظرياتها المختلفة، لأنّهُ إذا ما افترضنا مجموعة نظريات لسانية متعدّدة قائمة بذاتها في الدّرس اللّساني الحديث، فإنّه لا مفك من افتراض تعدّد واضحٍ في الأنحاء التي تعبّر عنها هذه النظريات، وهُو ما يسَّر أمْر قيام تعدّد مفهومي لمصطلح النّحو في ضوء هذه النظريات، وفي ضوء الشمولية التي جاءت بها اللّسانيات الحديثة، ولا سبيل إلى التمثيل عن ذلك إلاَّ فيما يقال ضمن هذا الموضع مِنْ أمْر النّحو في اللّسانيات بحيثُ "لا ينطبقُ مصطلح النّحو على مفهومٍ واحد، بلْ على عدّة مفاهيم: أهمها: أولاً: النّحو في مقابل اللّسانيات، وثانيًا: النحو باعتباره فرعاً من فروع الدّرس اللّغوي، وثالثًا: النّحو باعتباره نمذجة صورية للواقع اللّغوي، ورابعًا: النّحو بالمعنى الواسع: أي النظرية"[1]، فالنّحو في إطار اللّسانيات الحديثة حُمِّلَ بعديد المفاهيم والتصورات احتكاماً للثورة المصطلحية أو اللّغوية بصفة عامة، التي جاءت بها اللّسانيات كعْلمٍ جديد، فوُظِّف بذلك لتحقيق عديد الفُهوم اللّغوية الفردية، بعدما كان دالاً وافيًا، ومرادفاً قويًّا لمصطلح اللّسانيات، ثمَّ انتقل بعدها وتخصصّ وأصبح أكثر ضيقاً في الدلالة إلى درجة أنْ أصبح فرعاً من فروع اللّسانيات، ومنْ هُنا انطلق مجدّداً منْ خلال المختصين بها ليدّل وليعبّر عن آرائهم الفكرية وتطبيقاتهم العملية، فتمخّض عن ذلك أنْ تعلق هذا المصطلح بعديد النظريات اللّسانية الحديثة كمعادلٍ يوازيها.

حتّى نتج ما عُرف بالنّحو الوظيفي، والنّحو العلاقي، والنّحو التوليدي التحويلي، ومن هذا ارتبط مصطلح النّحو بعديد المصطلحات الأخرى التي جعلت مفهومه يضيقُ ويتّسعُ، ويتوافقُ مع التراث أو يختلف في كثير من الأحيان، ومن ذلك مثلاً مجموع الطُّروحات التي تبنّاها الفهري في إطار تطبيق النّحو التوليدي التحويلي، وذلِكَ بخصوص مصطلح النّحو وأنّهُ مستقِّلٌ في منظور التوليديين عن كلِّ المكونات الأخرى كالدلالة ، فالقول مثلاً بالنّحو من خلال مصطلح آخر ارتبط به وهُو التركيب يثبت لنا "أطروحة استقلال التركيب the autonomy of syntax التي تعملُ العناصر التركيبية وفقها في استقلال عن عناصر مكونات النّحو الأخرى، هذه المكونات لا تلعبُ إلاَّ أدواراً "تأويلية""[2]، فالنّحو ضمن هذا الموضِع، وفي إطار النظرية التوليدية التحويلية التي أسقطها الفِهري على اللّغة العربية، يتفرَّدُ بمفهوم خاصٍ لم يكتسبهُ مِنْ قبل، ألاَ وهُو اعتماد الصحة النّحوية

[1]- محمد محمود بن ساسي- مرجع سابق، ص 227.

[2]- عبد القادر الفاسي الفهري- مرجع سابق، ص 79.

في الحكم على التعبيرات والتراكيب الصّادرة، وذلك احتكاماً لقواعد لغة مَا، وبمعزل عن اعتبار تحقيق الدّلالة مطلقًا أو نسبياً، وهُو مَا جاء مُخالفاً لِمَا قَالَهُ سيبويه في كتابهِ حينما أورد باب الاستقامة من الكلام والإحالة، وقال: «فَمِنه مستقيمٌ حسنٌ»[1] فالمستقيم الحسنُ من الكلام في العربية لا شكَّ يحقّق الدلالة ويقومُ من خلالها، بعد أن قام وفق قواعد العربية النّحوية، والصّرفية، فالنّحو إذن مَنوط بالارتباط بالدّلالة، لكنّهُ عند الفاسي الفهري متبنيًا رأي التوليديين خارجٌ عنها ويُمْكِنُهُ أنْ يَقُومَ بذاتهِ، لكنَّ هذه النظرة من وجهة نظر ثانية تلزمها قراءة نقدية أخرى ونحنُ نعلَمُ أنَّ المكان لا يسمح بذلكَ هُنَا.

وفي منعرج آخر نجد أنّ النّحو لسانيًا يتحدّدُ من خلال قسمين رئيسين، يشكّلُ كلٌّ منهما أحد أجزاء مفهوم النّحو في اللّسانيات، وهُما حسب الفاسي الفهري باعتبار تطور البنية العقلية البشرية عبر مراحلَ منذُ الطفولة نحو كُلّي، ونحو خاصٌّ، فأمَّا النَّحو الكُلّي فيقوم وفقاً لحالة أولى مشتركة بين بني البشر وهي المرحلة الأولى للدماغ، وأمّا الحالة الثانية فتتم وفقا لقواعد لغة ما،«ووصْفُ ما يوجَدُ في الحالة الأولى يقتضي بناءَ نحو كلِّي، لأنَّها حالة مشتركة بين المخلوقات البشرية، أمَّا وصْفُ الحالة القارة، فيعني بناءَ نحو خاصٍّ بلغة من اللّغات، وهدفُ اللّغوي، كذلك معرفة الطريقة التي يتمُ بها بناء النّحو الخاص الذي تتجسّدُ فيه المعرفة اللّغوية التي يمثلها نحو الحالة القارة. وهذا البناء يحصُلُ في ظروف تجريبية معينة باعتماد مبادئ النّحو الكلّي»[2]

لقد تطرّق الفاسي الفهري بإسهاب لمفهوم النّحو لسانيًا مثلما فعل بالتحديد أحمد المتوكل، وكلٌّ منها قد فعل ذلك بالطريقة التي أراد، وفقاً للنظرية اللّسانية المتبناة، كالوظيفية والوظيفة المعجمية، والتوليدية التحويلية، وعلى إثر هذا جاء مصطلح النّحو في الدّراسات اللّسانية محمّلاً بعديد المفاهيم والتصورات القواعدية المرتبطة بالرؤى اللّسانية المتعدّدة وأمثلة ذلك كثيرة نُورِدُ منها: النّحو النواة، النّحو الباطني، النّحو الواقعي (التجربة)، النّحو الممثل في الدّماغ إلى غير ذلك من المصطلحات التي تفكّك النّحو فتَجْعلُ منهُ أجزاء بعضها قارٌ في الدماغ، وبعضها منظومة قواعدية خاصة للغة ما يُعرفُ تجريبيًا، والبعض الآخر شامِلٌ يتشكّلُ وفقاً لمرحلة مشتركة بين جميع بني البشر، لكن الأمْر هُنا رغم تعدّد الارتباطات والتفرعات لم يخرجُ إلى حدّ اعتباره متناقضًا فيما بينهُ؛ بل إنَّ إطلاق لفظ التقارب على أمْر مفهوم النّحو بين أحمد المتوكل مثلاً و الفهري أمْرٌ لابُدَّ منْهُ، وعلى خلاف ذلك

[1]- سيبويه- مرجع سابق، ص 25.

[2]- عبد القادر الفاسي الفهري- مرجع سابق، ص 43.

جاء المفهوم اللّساني لمصطلح النّحو مختلفاً في كثير منْ جوانبِه مع المصطلح في الدّراسات التراثية العربية التي كثيراً ما اختصت عند الدلالة على هذا المصطلح، بالقواعد الخاصة بإنشاء الكلام والتراكيب في العربية.

مصطلح النَّسق بين النّحو واللّسانيات:the layout

إنّ المتمعّن في الدّرس اللّساني الحديث، من زاوية قيامه كنظرية واضحة المعالم، تملِكُ نظاماً اصطلاحياً مستقلا بذاته، يخلُصُ بعدَ طول نظر في النسق كمصطلح لساني خالص، إلى أنّه مصطلحٌ يملكُ شمولية مفهومية يمكن أنْ تُسقط على كافة العلوم اللّغوية في لغة مَا، وذلك –رُبّما– راجعٌ إلى كونهِ مصطلحاً تأسيسياً اكتسب مفهوماً هُو للنظرية أقربَ مِنْهُ للتطبيق. لأنّهُ إذا ما ثبتَ نقل مفهوم اللّسانيات الغربية إلى اللّسانيات العربية بما وَصَلَ إلينا من كونِ اللّسان كمصطلح لساني قامت على إثرِهِ اللّسانيات الحديثة « نسقاً من العلامات»، وذلك يَعْني بأنّ كُلَّ علامة تختصُّ بعلاقات تقيُمها مَعَ علاماتٍ أخرى»[1]، فإنّ هذا المفهوم يكون على توافق تامٍ مَعَ ما جاءَ في التراث اللّغوي العربي بخصوص هذه التسمية في المعاجم اللّغوية، فلقد أوردَ الخليل بن أحمد الفراهيدي أنَّ «النّسق مِنْ كُلِّ شيء: ما كان على نظامٍ واحدٍ عامٍّ في الأشياء، ونسقْتُهُ نَسَقاً ونسَّقْتُهُ تنسيقاً، وتقول، انتسَقَتْ هذهِ الأشياء بعضها إلى بعض أي تنَسَّقتْ»[2]، لذلكَ كثيراً ما يقالُ عنْهُ مفهوماً نظرياً عاماً يختصُّ بإقامة التناسق بين الكلام بعدِّه مرتبطاً بهِ، مثلما يختصُّ بإحداث هذا التناسق في الأشياء الأخرى.

إنّ المفهوم الذي اكتسبهُ مصطلح النّسق في اللّسانيات الحديثة كثيراً ما وَرَدَ من سُطُور المؤلفات اللّغوية العربية، وذلك من خلالِ تقارب مفهومي كبير، حتى أنّ الكفوي في معجم الكلّيات، ربَطَ بين النّسق والكلام في شكل مفهوم خاص توصلت إليه اللّسانيات فيما بَعْد، لكنّه في غضون ذلك سبَّق المصطلح بكلمة "الحُسْنِ" فقال: « حُسْنُ النسقِ: هُو أنْ يأتي المتكلم بكلمات متتالية معطوفات متلاحمات تلاحُماً سليماً مستحسناً بحيثُ إذا أفردت كلَّ جملة منهُ قامت بنفسها واستقل معناها بلفظها. ومنهُ قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ﴾ هود 44 إلى آخره. ومن الشواهد الشعرية قولُهُ:

جَاوِر عليًّا ولا تحفِلْ بحادثة*** إذا ادّرعت فلا تسْأَل عن الأسَلِ

سَلْ عَنْهُ وانْطِقْ بِهِ وانظُرْ إليه تَجِدْ*** مِلْءَ المسَامِعِ والأفْواهِ والمقَلِ»[3]

---

[1]– ماري نوال غاري بريور، المصطلحات المفاتيح في اللّسانيات _ مرجع سابق، ص 106.

[2]– الخليل، كتاب العين– مرجع سابق، الجزء الرابع، باب النون، ص 218.

[3]–الكفوي أبو البقاء ، الكليات– مرجع سابق، ص 410.

لكنَّ الأمْر يختلف تماماً حين العودة إلى تتبع المصطلح في مباحث النّحو العربي، ذلك أنّهُ اتخذ مفهوماً أكثر خصوصية، ووظيفةً لم تتطرق إليها اللّسانيات الحديثة فيما بَعْد، لأنّها تُدْخِل المصطلح ضمن المبحث التركيبي، وإنّما قد اختزلتْهُ في ارتباطه بالكلام في المرحلة التمهيدية لظهور اللّسانيات.

ولعلَّ الخليل بن أحمد الفراهيدي يُعدُّ أكثر من تطرق إلى مفهوم هذا المصطلح في النّحو العربي بعدما أوردَهُ في صيغته المعجمية التي اقترب منها في اللّسانيات الحديثة، والنسق على حدّ قول بعضهم: «مِنْ مصطلحات الكوفيين ونُسب إلى الكوفة، مَعَ أنّ المصطلح وُلِدَ على يد الخليل واستخدَمَهُ في ثلاثة مصادِرَ»[1]

جاء الاستعمال الأوّل لمصطلح النسق على يد الخليل في المنظومة النّحوية عندما قال[2]:

وإذا نسقت اسمًا على اسمٍ قبلَهُ***أعطيتَهُ إعرابَ مَا هُو مُعرب

فانسق وقُل بالواو قولك كلّه***وبِلاَ وثُمَّ وأَو فلست تعقب

والفاء ناسقة كذلك عندنا***وسبيلها رحبُ المذاهب مشعب

وقد جاء العنوان الذي وردَ بالمخطوطات قبل هذه الأبيات مباشرة بـ: "باب النسق" وهُو تعبير مباشر بالاصطلاح المصدري الذي شاع لدى الكوفيين فيما بعد ونُسب إليهم.

ولقد أورد الخليل أيضاً تفصيلاً وظيفياً لمصطلح النسق في النحو العربي من دون أن يأتي بالمصطلح المصدر، مثلما اعتادت العربُ أنْ تفعل وتوضح من خلالِ الأمثلة والشواهد العديدة التي تؤتي أُكلها، وتوصلَ بطريقة فخمة المفاهيم الثابتة في علم من العلوم، ممّا يجعلها قارة ثابتة في أذهان القارئ، قال الخليل: «وتقولُ: إنَّ/ زيداً خارجٌ ومحمدٌ. نَصَبْتَ "زيداً" بـ "إنّ" ورفعت "خارجاً" لأنّه خبره، ورفعت "محمداً" لأنّه اسم ومثْلُهُ قولُ الله، جلّ وعزّ في "التوبة": (أنَّ الله بريءٌ من المشركين، ورسُولُهُ). رفع "رسوله" لأنّه جاء بعد خبر مرفوع. وإنْ شئْتَ نصبتَ. والرفْعُ أجودْ»[3]

[1]- المنظومة النحوية المنسوبة إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق أحمد عفيفي، دار الكتب المصرية، د ط، 1995م، ص 54.

[2]- المرجع نفسه، ص 54.

[3]- الخليل بن أحمد الفراهيدي، الجمل في النّحو- مرجع سابق، 1405هـ - 1985م، ص 128.

فالنَّسق نحوياً يتحقق بتحقيق المماثلة الإعرابية حين عطف الكلام بعضُهُ على بعض بأحد حروف العطف، وقد لا يتحقق النسقُ نحوياً لفائدة تُرجى من الكلام العربي من مثل تحقيق البلاغة القرآنية. هذا ولقد أفرد الخليل بن أحمد الفراهيدي كمّاً معتبراً من الصفحات لتبيان مفهوم النسق النّحوي، وأوردَ في ذلك الأمثلة الشعرية والقرآنية، أو من الأمثلة الأخرى التي يوردها وفق خاطِرِهِ « مِثْلَ قولِكَ: كلمت زيداً ومحمّداً، ورأيت عمراً وبِكراً. نصبت "زيداً" بإيقاع الفعل عليه، ونصبت "محمَداً" لأنّكَ نَسَقْتَهُ بالواو على "زيد"، وهُو مفعول بِهِ»[1]، والنسق نحوّياً لا يتحقق إلاّ بتوفر مجموعة من العوامل في العربية، والتي هي حروف العطف التي أورد الخليل منها وهي: الواو، وثم، والفاء، وأم، وأو، وهُنا وَجَبَ القول أنّ « لكلِّ حرف من هذه ما تقتضيه من المشاركة للمعطوف عليه لفظاً وحُكماً أو لفظاً فقط»[2]

أمّا إذا تمت العودة إلى مفهوم النسق في اللّسانيات العربية الحديثة، فنجد أنّه بالنظر إلى المصطلح ومقابله الموحد في اللّغات الأخرى، ونقول بالموحَّدِ ههُنا لأنَّهُ غير ذلك في العربية، حيثُ يَرِدُ مقابلاً لمصطلح النِّظام، إذْ يشتركان في نفس الترجمة للغة الفرنسية مثلاً (système)، نَجِدهُ يُورِدُ في الذّهن تقارباً مفهوميّا مَعَ معناه المعجمي الذي يرتبُط بالسير على طريقة واحدة، أو نظام واحد، إضافة إلى ذلك ينطوي المصطلح على ارتباط ضمني بمصطلح الكلام ومفهومه من خلال العُدول عن القواعد النّحوية في لغة ما، والسير على مضمار تناسق الوِحدات الصرفية والعلامات بعضها ببعض، ولقد جاءت اللّسانيات الحديثة بمنظومة من المصطلحات المتكاملة التي يصْعُبُ تفكيكها، لدرجة أنّ كُلَّ مفهوم مِنْها يؤدّي إلى الآخر، فمصطلحات من مثل الكلام، والعلامة، والنسق، والنظام، والبنية، مثلت قاعدة متينة سمحت للدّرس اللّساني الحديث القيام من دون أدنى العقبات التنظيرية، وهُو الأمْر الذي يؤكدّ تماماً بأنّ قيام أيّة نظرية يحتاج بالدّرجة الأولى إلى أمور ثلاثة تتمثل أولاً في تشكيل جهاز اصطلاحي مدعوما بمنظومة مفهومية، تليهما مادة علمية ومعرفية تقوم على أمر ثالث ممثل في اختيار منهج الدراسة، هذا ما ثبت علمياً، وهذا ما أكدته اللّسانيات نظرية ومصطلحاً ومنهجاً.

وما هُو جديرٌ بالذكر هُنا هُو أنّ مصطلح النسق في اللسانيات حينما ارتبط باللّسانيات الغربية، لم يقُم وفقاً لارتباطه بالكلام عامة، وقد انتقل إلى اللّسانيات العربية من خلال هذا المفهوم العام، لكنّه بعد هذا سُرعان ما اختص بمفهوم ضيق تمثّل في ارتباطه بالمستوى النّحوي من خلالِ التراكيب والقواعد النّحوية على يد كلٍّ من

[1]- الخليل، الجمل في النّحو- مرجع سابق، ص 286.

[2]- محمد سمير نجيب اللّبدي- مرجع سابق، ص 224.

هاليداي وفيرث حتّى نشأت على إثر هذا المصطلح نظرية لسانية « تقومُ على ثلاثة مستويات هي: الشكل الذي يُقصَدُ بهِ القواعد والمفردات، والمادّة صوتاً أو كتابة، والسياق الذي هُو العلاقة بين الشكل والموقف»[1]، ولا شكَّ أيضاً أنّ السياق هُنا كثيراً ما يرتبط بالظروف المحيطة، أو البيئة التي تعمل وتؤثر في اختيار الكلمات وفق الموقف المناسب، إذْ أنّ «ما يتم تأكيدُهُ في النّحو النسقي (Systemic Grammar)، هو مفهوم النسق الذي يُنظر إليه على أنه شبكة من الاختيارات، كلّ مظهر رئيسي للنّحو يمكن تحليله بلغة مجموعة اختيارات، وكلّ اختيار يتوقف على السياق أو البيئة»[2]

إذن؛ لقد كان النسق مصطلحاً عاماً يختصُّ بمفهوم شمولي يُمكِّنُ من إسقاطهِ على مختلف اللّغات، وذلكَ من خلال مختلف مستوياتها المشكِّلة للمعنى في إطار التناسق المتلائم بين الوِحدات الصوتية بالدّرجة الأولى، ثم بين الوِحدات الصّرفية خاصة، لتُحقَّقَ بذلك غايةُ هذا المفهوم من خلال المستوى النّحوي التركيبي الذي كثيرا ما جسّدهُ هاليداي، وسيمون ديك، وقبلهم دي سوسير، ولعلّ من اللّسانيين العرب الذين وظفوا هذا المصطلح من خلال مفهومه اللّساني كثيراً، نجد اللّساني المغربي أحمد المتوكل الذي سعى إلى تحقيق نظرية لسانية وظيفية للنحو العربي، إذْ مثل مفهوم النسق عِنْدَهُ محورا هامًّا في إطار نظريته اللّغوية، مَعَ كلٍّ من مفهومي الوظيفة والبنية، وذلك في إطار اللّسانيات النسقية.

إنَّ المفهوم الذي فرضه مصطلح النسق في النّحو العربي ليس هو الذي جاءت بهِ اللّسانيات العربية ضمن محاورها، فقد تخصّص المفهوم أوّل ما ظهر بشكل واضحٍ من خلالِ حروف وأدوات عربية نحوية عدّة، لكنّهُ على خلاف ذلك صَارَ أكثر اتساعاً ضمن اللّسانيات حينما اكتسب مفهوماً عاماً جَعَلَهُ يُسقط على مختلف الخطابات في الأدبيات اللّسانية الحديثة، ولما كان المصطلح أكثر قابلية لاستيعاب المفاهيم فإنّهُ قد ولجَ على إثر ظهور النظريات اللسانية الحديثة ضمن النظرية الوظيفية، التي أكسبته مفهوما آخر أكثر خصوصية، تعلق بالتراكيب النّحوية التي تصنعُ النص وتصل إلى المعنى عن طريق هذه الأنساق المختلفة المرتبطة بمجموع السياقات البيئية، واللّغوية وغيرها، وما يخْلُصُ إليه التحليل أنّ مصطلح النسق مع مفهومهِ الصّرفي واللّساني، قد شكّل تداخلاً وتناصّاً مصطلحياً بين علم النحو واللّسانيات، بعد ذلك التداخل المعرفي الموجود بينَهُما، باعتبار علاقة الجزء بالكلّ، وما لاَ يمكن الأخذ بهِ ضمن هذا الموضع، هُو القول بتلك العفوية وغير القصدية في حدوث هذا التناص المصطلحي بين العلوم اللّغوية.

---

[1]- مبارك مبارك، معجم المصطلحات الألسنية – انجليزي – عربي، دار الفكر اللّبناني، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1995م، ص 284.

[2]- كاتي وايلز، معجم الأسلوبيات، ترجمة خالد الأشهب، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2014م، ص 657.

مصطلح السّبك بين النّحو واللّسانيات:Cohesion

يُقصَدُ بمصطلح السّبك في النّحو العربي التأويل، والذي هُو «دَمْجُ مَا بَعْد الحروف المصدرية من عوامِلَ لتصبحَ فيما بعْد حقيقية، تكون معمولات كما قبلها من الأفعال أو العوامل التي تعتملُ بقوتها، فعندما تتأول أنْ وما بعدها في مثل قولنا – يعجبني أنْ تجتهِدَ إلى اجتهادك – يكون التأويلُ سبكاً والمؤوَّلَ منسبكاً»[1]

وعليه فالسبك هُو المؤوَّل وهو التأويل، وهُما معاً المصدَرُ الذي لا يأتي كلمة واحدة، وإنَّما يقعُ لَهُ التأويل لأنَّ فِعْلَهُ يرتَبِطُ بأن المصدرية، ولا يكونُ إلاّ كذلِكَ، أي: «لا يكون المصدَرُ مؤولاً إلاَّ مَعَ الحروف المصدرية التي تُدعى بالموصولات الحرفية، وهي أنْ وأنَّ وكي، ومَا، ولو»[2]، وعلى الرغم من ذِكرِ مصطلح السبك في النّحو العربي وورودهُ في عدّة مواضِعَ، إلاَّ أنَّ ذلِكَ لم يجعل مِنْهُ مصطلحاً شائع الدلالة، كثير التداول والاستعمال والتوظيف، وإنّما نجدُ كُلَّ هذه الأمور حاضرة عندما يُذكر المصطلح في مباحث اللّسانيات وبخاصة لسانيات النّص.

والحديث عن السَّبك في العربية يأخذنا مباشرة عند تمام حسّان، الذي يُعدُّ أوّلَ من ترجم المصطلح الأجنبي "Cohesion" بمصطلح السبك الذي جَعَلَهُ من المعايير السبعة التي تحقّق النّص.

وهُو –السَّبك– «يترتبُ على إجراءات تبدو بها العناصِرُ السطحية Surface على صورة وقائع يؤدّي السابق منها إلى اللاّحق Progressive occurrance بحيثُ يتحقّق لَهَا الترابط الرصفي، وبحيثُ يمكنُ استعادة هذا الترابط، ووسائل التضام تشتمِلُ على هيئة نحوية للمركبات والتراكيب والجُمل، وعلى أمور مثل التكرار والألفاظ الكنائية والأدوات والإحالة المشتركة، والحذف والروابط»[3]

والسَّبك كمصطلح في عالم لسانيات النّص مُعجميٌّ يكون في المفردات، ويتحقّقُ من خلال التكرار والمصاحبة[4]، وعلى الرغم من أنَّ مفهوم السَّبك هُنا يخرجُ عن مفهومِهِ النّحوي المعروف سابِقاً، إلاَّ أنَّهُ كثيراً ما ينتسبُ إلى الناحية النّحوية للّغة من خلال مفهومِهِ في لسانيات النّص، ذلِكَ أنَّ القواعد والأحكام النّحوية

---

[1]– محمد سمير نجيب اللّبدي– مرجع سابق، ص 103.

[2]– مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، صيدا– بيروت، الطبعة الثامنة، 1414هـ– 1993م، ج3، ص 262.

[3]– دي بوغراند، النّص والخطاب والإجراء– مرجع سابق، ص 103.

[4]– ينظر: بن الدين بخولة، الإسهامات النصية في التراث العربي، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه علوم في اللّسانيات النصية، تخصص معجميات، قسم اللّغة والأدب العربي، كلية الآداب واللّغات، جامعة وهران 1 أحمد بن بلة، السنة الجامعية 2015/ 2016، ص 68.

تتحكّم في ورود النّص من خلال هذا المعيار، لأنَّهُ يأتي فيها تاليا لأعلى مستوى وصلت إليه اللّسانيات، فالجملة والتركيب هُما المستوى الذي يحدث فيه السبك، وإذا ما اعتبرنا قيام الحذف والتّكرار والإحالة، وغيرها ممّا يحدث على مستوى الجملة كمفاهيم نحوية خالصة، فإنَّ السبك هَهُنَا لا شَكَّ يقوم مفهوميًّا من خلال النّحو، ولعلَّ هذا هُو مَا جعل أكثرهم يسمون اللّسانيات النّصية بمصطلح "نحو النّص".

مصطلح العلامة بين النّحو واللّسانيات:the mark

من المصطلحات المشتركة بين علوم العربية من القديم إلى الحديث، نجدُ مصطلح العلامة كمشترك بين علمي النّحو واللّسانيات الحديثة، والشيء المعلوم هُنَا أنَّ العلامة كمصطلح إنَّما ظهرت أوَّل ما ظهرت في النّحو العربي دلاَلة على الإعراب من غير تفصيل هُنا، وعلى الرغم من أنَّ مفهوم العلامة في اللّسانيات الحديثة وارِد في التراث اللّغوي العربي عند أبي حاتم الرازي مثلاً، إلاَّ أنَّهُ لم يسبق مفهومها النّحوي.

جاء مصطلح العلامة عند سيبويه[1] دالاً على أنَّ الإعراب إنَّما يقيمُ المعاني، وقد خالَفَهُ في ذلِكَ اثنان هُمَا ثعلب (ت191هـ)، وقطرب (ت337هـ)، حينما أقاموا الإعراب وحملوهُ على اللّفظ لا على المعنى، والثابتُ في هذا الأمْر أنَّ جمهور العلماء إنّما ذهبُوا مذهَبْ سيبويه، ولكن الآخرين كانت حجّتهم في إقامة العلامة الإعرابية على اللّفظ أنَّ «كل مسألة وافق إعرابها معناها، ومعناها إعرابُها فهو الصحيح، وإنّما لحق سيبويه الغلط، لأنَّهُ عمل كلام العرب على المعاني وخلَّى عن الألفاظ، ولم يوجد في كلام العرب ولاَ أشعار الفحول إلاَّ ما المعنى فيه مُطلق للإعراب والإعراب مُطلق للمعنى»[2]، وينضَمُّ إلى هذا المذهب أيضاً الزجاجي (ت 337هـ) بقوله: «إنَّ الأسماء لما كانت تعتورها المعاني فتكون فاعلة، ومفعولة، ومضافة، ومُضافة إليها، ولم تكُنْ في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني، بَلْ كانت مشتركة، جعلت حركات الإعراب فيها تنبئُ من هذه المعاني»[3]

والمعاني التي تحقّقها العلامة الإعرابية هُنا ليست من قبيل الاسمية والفعلية، وغير ذلِكَ، لأنَّ هذه معروفة معلومة، من صميم تقسيم الكلام، وهي سابقة للإعراب، وإنّما المعاني هُنا في العلامة الإعرابية تختصُّ بالوظيفة فتحقّقها، وأنَّ موقع الوِحدة داخل التركيب مثلاً، يحقّق إعرابها ووظيفتها، وهذا ما وصلت إليه اللّسانيات الحديثة فيما يخصُّ المستوى الوظيفي للغات الطبيعية.

من ناحية أخرى نجدُ أنّ المفهوم اللّساني الذي اكتسبهُ مصطلح العلامة موجودٌ في تراثنا اللّغوي عند كُلٍّ من سيبويه، وكذلك ابن جني، إضافة إلى فخر الدين الرازي[4] (ت606هـ) فمثلاً نجِدُ أنَّ ابن جني يتحدث عن العلامة اللّغوية مثل ما جاء بِهِ دي سوسير في اللّسانيات الحديثة ويصفها بالسِّمة أو اللّفظ الذي «إذا ذُكر عُرِف

---

[1]- سيبويه-مرجع سابق، ج1، ص 334، وج2، ص 5.

[2]- الزُّبيدي، طبقات النّحويين واللغويين- مرجع سابق، ص 131.

[3]- الزجاجي، الإيضاح في علل النّحو- مرجع سابق، ص 69.

[4]- ابن جني، الخصائص- مرجع سابق، ج1، ص 44.

به مُسمّاه، ليمتاز عن غيره، وليغني بذكرِهِ عن إحضاره إلى مرآة العين، فيكون ذلِكَ أقرب وأخف وأسْهَلَ من تَكلُّف إحضارِهِ لبلوغ الغرض في إبانة حالِهِ»[1]

وعلى الرّغم من أنَّ القدامى قد تطرّقوا لمفهوم العلامة اللّغوية وأفردوا لها مباحث عدّة، إلاَّ أنّهم أقصوا إثر ذلك الطرفَ الثالثَ الذي قامت عليه العملية في لسانيات دي سوسير وهُو "المرجِع"le référent اجتماعاً مع الدّال والمدلول، وإذا رجعنا إلى مفهوم العلامة في الأدبيات العربية المعاصرة فإنّنا نَجِدُهَا تتشكل وفق وجهات عديدة تبناها أصحاب هذه الأدبيات.

ونجدُ منها ما بنيوي خالص، وما هُو وظيفي، إضافة إلى محاولة المزج بين إحدى هذه الوجهات وبين مَا هُو وارِدٌ في التراث اللّغوي، ومن الذين تبنُّوا هذا المذهب اللّساني عبد الرحمان الحاج صالح في محاولة توفيقه بين نظرة ابن جني ونظرة دي سوسير للعلامة اللّسانية من خلال قوله: «فالعلامات اللّسانية متواضَعٌ عليها، وهي لا تدلُّ على مدلولاتها إلاَّ بذلِكَ الاصطلاح الذي اتخذهُ المستعملون لَهَا لا بما تقتضيه القوانين العقلية والطبيعية، فالعلاقة بين الدّال والمدلول في كلِّ لسان دلالة اعتباطية، ولا تنحصِرُ هذه الصفة في تلك العلاقة بل تشْمُلُ أيضاً المقاييس الجزئية التي تنتَظِمُ عليها جميع وِحدات اللّسان (...) فاللّسان هُو في حدّ ذاتِهِ نظام من الأدلة المتواضعَ عليها»[2]

وممّا تجدُرُ الإشارة إليه هُنَا أنَّ الحاج صالح قد تبنَّى رأي دي سوسير استناداً لورودهِ في التراث العربي، مثلما فَعَلَ في عديد الآراء الأخرى التي أسقطها على التراث كالنظرية التوليدية التحويلية، فكان بِذلِكَ يعمَلُ على استظهار ما توافق من الحداثة مَعَ التراث، تقديسا لهذا الأخير الذي يَنِمُّ عن براعة ونظام كبيرين.

والطرف العربي الثاني في معادلة العلامة اللّغوية هُو اللساني المغربي عبد القادر الفاسي الفهري، إذ العلامة عِنْدَهُ عبارة عن «علاقة معقّدة بين صورة صوتية ومعاني للواقع الخارجي وإحالة إلى موضوع حدَّدَهُ استعمالُ مجموعة لغوية»[3]

---

[1]- فايزة طيبي أحمد، الدليل اللساني، رؤية في المصطلح والمفهوم بين فخر الدين الرازي ودي سوسير، مجلة جسور المعرفة، مخبر تعليمية اللّغات وتحليل الخطاب، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، المجلد 05، العدد 01، ص 136- 137.

[2]- عبد السلام المسدّي، اللّسانيات من خلال النّصوص، الدّار التونسية للنشر، تونس، د ط، 1984م، ص 129.

[3]- عبد القادر الفاسي الفهري- مرجع سابق، ص 380.

ولعلَّ أبرز ما يلاحظُ على هذا التشكيل، هُو وجود الإحالة التي جعلها الفهري رابطا بين الصيغة الصوتية للعلامة المستعملة ومعناها الخارجي وبين ما هُو متعلق بذلِكَ مِنْ موضوع الخطاب من دون أنْ يجعل لهذا الخطاب مقاماً بارزًا مثلما فَعَلَ المسدّي، وإنَّما قد ركّز الفهري هُنَا على تلقائية التحول الذهني من الصورة السيميائية إلى الصورة المفهومية في شكل علاقة معقّدة عسيرة التفسير من ناحية هذا التحول.

مصطلح التركيب بين النّحو واللّسانيات:Composition

يكتسبُ مُصطلح التركيب حركيةً لا مثيل لها في الحقول المعرفية اللّغوية التي ينتسبُ إليها، وذلك من خلال المفاهيم المتعددة التي حُمِّلت لهُ فحملها، وتمثَّل مِنْ خلالها، آخذاً بذلك تصورات غير متضاربة يمكنُ أنْ تَردَ إلى الذّهن من غير التباس حينما يُذكر هذا المصطلحُ. فترِدُ بذلك متتالية متتابعة أولاً بأول، بحسب العلومِ التي انتسب إليها هذا المصطلحُ بمفاهيمه، وبحسب المصطلحات الأخرى التي تفوقهُ حقلاً مفهوميّاً والتي اشتغل من خلالها، كالجملة، والكلام مثلاً، قال التهانوي: « اعلم أَّن النّحاة قالُوا إنْ كانَ بين جزئي المركبّ وهُما اللّفظان إسنادٌ سُميّ مُركبا إسناديّاً وجملةً، فإنْ كانَ ما بينهُما إسناداً أصلياً مقصوداً لذاتِهِ سُميَّ كلاماً. فالجملة أعمّ من الكلام.» [1]، فيكون بذلك مصطلحُ التركيب متجسِّداً مُتأصِّلاً من خلال هذا المفهوم ضمن علم النّحو العربي من خلال انتسابهِ إلى الجملة تارة، وطورًا من خلال انضوائهِ تحت مفهوم الكلام، لكن المفهوم الأحق بالدّراسة ضمن هذا الموضع هُو ما يفعلهُ التركيب ضمن الكلامِ العربي منْ «ضمّ كلمة فأكثر إلى كلمة أخرى. كبعلبك،. فضمُّ أحد الكلمتين إلى الأخرى تركيب. والمجموع مركب سواء كان بينهما نسبة أم لاَ.» [2]، لأنَّ الأصْل في التركيب وظيفة تعمل على ضم الوِحدات الصرفية بعضها لبعض من أجل تحقيق غرض دلاَلي معين، لاَ أنْ يصبحَ التركيب نفْسُهُ هُو الغرض الدَّلالي بعدمَا كان وسيلةً وآليةً نحوية لإنتاج الألفاظ الدّالة.

فإذا ما تمَّ الحديثُ عن مفهوم آخر ضمن مصطلح التركيب، والذي يختصُّ بآلية إسناد الكلام بعضُهُ إلى بعض، فإنّ مفهوم التركيب هُنا يتسعُ ويصبحُ أكثر دلالة على الجملة من كِوْنِهِ يدلُّ على المفهوم الأوّل، وهُو بالضبط ما جاءت بهِ اللّسانيات الحديثة من خلالِ مصطلح التركيب الذي «يعني تعاقب وحدات لغوية ذات علاقات معينة ومثال ذلك، في اللّغة العربية: (أ) العبارة الاسمية وفيها الصفة تَعْقُبُ الاسم: الكتاب الأبيضُ. (أداة التعريف) ال + اسم + ال + صفة.

ونجدُ التركيب في بعض اللّغات الأخرى مثل الإنجليزية على نَحْوٍ مخالفٍ حيثُ تسبقُ الصفة الاسم الموصوف كما نرى في هذه العبارة the green book الكتاب الأخضر أداة التعريف the وصفة الـ green + اسم book»[3]

---

[1]- محمد علي التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم- مرجع سابق، الجزء الأول، ص 424.

[2]- عبد الله بن أحمد الفاكهي، شرح كتاب الحدود في النّحو، تحقيق رمضان أحمد الدميري، د ن، د ط، 1408هـ - 1988م، ص 76.

[3]- سامي عيّاد حنّا وآخرون، معجم اللّسانيات الحديثة انجليزي – عربي، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، د ط، د ت، ص 134.

وإلى شيء من مفهوم التركيب في اللّسانيات الحديثة ذهب العلماء القدامى، قال التهاوني: «فالمركَّب على هذا هُو مجموع الأشياء المتعددة المأخوذة بالحيثية المذكورة»[1]

بعد هذا المفهوم الجديد الذي أصَّلته اللّسانيات الحديثة، أصبح مصطلح التركيب كثيراً ما يدُلُّ إذا ذُكِر على الجملة كمرادف تَامّ لها، حتى استُحدث لذلك علم خاصٌ بِهِ عُرف بعلم التراكيب، يختصُّ بدراسة الجمل وأنواعها في العربية، والإسناد الحاصل ضمنها، ومواضع النقل والحذف الحاصل ضمن الجملة في العربية وفقاً لقواعدها النّحوية والصّرفية، حتى استعير هذا المفهوم واتسع وطغى دلالة على المفهوم النّحوي لمصطلح التركيب الذي بقي مستعملاً ضمن علم المصطلح الحديث كآلية لإنتاج المصطلحات الجديدة، وكسبيل للحصول على الألفاظ التي تَصْعُبُ الدلالة عليها من خلال المصطلح المفرد.

وإذا ما تم البحث عن مفهوم التركيب ضمن اللّسانيات الحديثة في التراث اللّغوي العربي، فإنّهُ كثيراً ما يَرِدُ ضمن الكتب المسطِّرة لهذا التراث عديدُ التعريفات الاصطلاحية الخاصة به، والتي تدلُّ بمفهومها على اقترابه من الدلالة على الجملة بوِحداتها الصوتية، والصّرفية. وعلاقاتها النّحوية، وليس الاقتراب المفهومي من الجملة فقط، وإنما التركيب عند البعض هُو الجملةُ نَفْسها، إذ؛ التركيب عند أبي علي الفارسي هُو ضم أو رصف اسم إلى جانب اسم، أو فعل إلى جانب اسم، ليكونا كلاماً مفيداً وظيفتُهُ الاتصالية ويقبَلُهُ المتلقي، وهُو عدّة صور، فقد يكون مركبا من اسمين وهو الجملة الاسمية، أو من فعل واسم وهُو الجملة الفعلية [2]

ثُمَّ إنَّ التركيب يتَّسمُ من خلال مفهومهِ ضمن اللّسانيات الحديثة، والذي يدُلُّ على الجملة، بإحدى الخصائص التي ترتبطُ بتشكيل الجملة، وتَجْعلُ منها وحدة دلالية لا تتشكل إلاَّ من خلال قيم «المعاني التركيبية التي تُفهَمُ من موقع الكلمات في التركيب أو من الوظيفة التي تؤدّيها»[3]، فلا يؤدي التركيب الوظيفة المنوطة به إلاَّ من خلال تأدية الوِحدات الصّرفية لوظائفها النّحوية، وإذا كان التركيب كمصطلح يرتبطُ بمفهومين خاصَّين فإنّهُ على إثر ذلك يحقق المعاني التركيبية التي «تحدثُ للكلمات خلال تركيبها»[4] بعد أنْ كانت حاملة للدلالة المعجمية الصناعية التي وُضعت لها أوّل مرّة. من خلالِ مفهومهِ النّحوي أو اللّساني.

---

[1]- التهانوي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم- مرجع سابق، الجزء الأول، ص 484.

[2]- ينظر:علي الفارسي، الإيضاح العضدي _مرجع سابق، ص9.

[3]- محمد عبد السلام شرف الدين، من التراث اللّغوي التركيب مدى عناية اللّغويين العرب بدراسته، مجلة اللّسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، المغرب، المجلد الثالث عشر، الجزء الأول، د ت، ص 109.

[4]- المرجع نفسه، ص 111.

من هُنا كان لمصطلح التركيب علاقة وطيدة معَ عديد المصطلحات العربية الأخرى النّحوية منْها والصّرفية، والتي من بينها الكلام، والإعراب، والحذف، والتأويل، بحيث ترتبطُ المصطلحات العربية بعضها ببعض في شكْل شبكة متناسقة من العلاقات الوظيفية، حيث كُل منها يؤدّي للوصول إلى آخر، فالحذف مثلاً مرتبط بالتركيب، والتركيب من خلال الحذف يؤدّي إلى التأويل النّحوي، وهكذا تتسلسل هذه المصطلحات واحدة تلو الأخرى لتشكل العربية المقننة، والتي لم تقنّن إلاَّ عن قصدية كبيرة، وتأسيس علمي ومعرفي ينمُّ عن براعة لا متناهية. ثم إنَّ هذا التعالق (الارتباط) بين مفاهيم المصطلحات في المنظومة اللّغوية العربية هُو الذي يساهم بشكل كبير في إحداث التناص المصطلحي بين العلوم اللّغوية العربية؛ ذلك أن كثيرا من المصطلحات اللّغوية العربية انتقلت انتقالاً مباشراً من العلوم الدينية إلى العلوم اللّغوية بحاجة ماسة فرضتها ضرورة القراءات القرآنية، وفهم تراكيب القرآن الكريم، ودلالاتها الظاهرة والخفية.

لقد اختص التركيب بادئ ذي بدء بصياغة اللّفظ من خلال قيامه على ضم كلمة لكلمة أخرى، من أجل إنتاج مصطلح علمي، للدلالة على مفهوم خَاصٍ في حقل معرفي معين، لكن أمْر التركيب سرعان ما انتقل للتعبير عن نظام الجملة في العربية، وليْس الأمر وليدَ اللّسانيات الحديثة، وإنما قد تحدَّث علماء العربية عن مفهوم التركيب كمقابل حتمي للجملة كثيرا، وأعدُّوا لهُ ما استطاعُوا من البحوث والكتابات، من أمثال أبي سعيد السيرافي، لكنّهم على خلاف ذلك كثيراً ما كانُوا يعبّرون عن التركيب الذي يساوي الجملة بمصطلح آخر مقابل لَهُ هُو "التأليفُ" ومن ذلك ما جاء به الإمام تقي الدّين منصور بن فلاح في (المغني) حينما قال: «التأليف حقيقةٌ في الأجسام مُجازٌ في الحروف؛ والفرق بين التأليف والتركيب أنَّهُ لاَ بُدَّ في التأليف من نسبة تحصل فائدة تامة معَ التركيب»[1]، أي أنّ التأليف كمصطلح جامع يحقق المعنى ينبغي أنْ يجتمع ضِمْنَهُ ما هُو مُركَّبٌ، وما هُو خاصٌ بِحُصول الفائدة في التركيب.

إنَّهُ لما ارتبطت منظومة المصطلحات العربية، بمصطلحي الأصْل والفرع في العربية صَارَ لِزاماً أنْ يكتسبَ كلّ مصطلح لغوي عربي، مفهوماً خاصاً به بالنظر إلى موقِعهِ من مفهومي الأصْل والفرع، ولما كان التركيب حالة ثانية من الحالات التي يكتسبها الكلامُ العربي بَعْدَ حالتهِ الإفرادية، صَارَت إثر ذلك تلك المعاني التركيبية خاضعة لمفهوم الفرع بالضرورة، لأنَّ مفهوم الوِحدات الحقيقي والأصْلي قد كان لما تحقق على مستوى حالتها الإفرادية،

[1]- جلال الدّين السيوطي، الأشباه والنظائر في النّحو، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د ط، د ت، الجزء الأول، ص 111.

فالمفرد أصْلٌ إذا، والتركيبُ مصطلحٌ فرعٌ ،والجملة على إثر ذلك فرعٌ على الاسْم المفرد باعتبارها تقابِلُ التركيب في المفهوم.

بعد هذا يتضحُ أنّ التركيب كمفهومٍ ثابت في النّحو العربي استقر من خلال استعمالات عدّة كان أوّلها نابعاً من ذاتهِ لارتباطهِ بمفهومِ الفرع، بينما اختصت الأخرى بالوظيفة التي يحدثها في الكلام العربي أو في الجملة عامة.

وبينما هُو كذلك على تعدد أنواعهِ افتكت اللّسانيات الحديثة نصيبّاً لها من هذا المصطلح، منْ خلال شقّهِ المتعلق بالإسناد، وأسقطت خصوصيات مفهوم الجملة عليه ليصبح كمقابل وفيٍّ للجملة في الدّراسات اللّغوية الحديثة، ولقد تأصّل هذا المفهومُ في الدّرس النّحوي العربي، وأَصَّل مَعُهُ مفاهيم أخرى متعلقة بصناعة المعنى في العربية، أو حتّى في اللّغات الأخرى، حينما توصّل العلماء العرب إلى «أنّ من المعنى مَا هُو تركيبي، أي يحدثُ للكلمات حال تركيبها ومنْهُ ما هُو معجمي حاصلٌ للمفردات اللّغوية، وحديثهم في هذا استبق بزمن طويل حديث اللّغويين الغربيين»[1]، وهُو ما يوضحُ تلك القابلية الكبيرة التي تختصُّ بها الكلمة العربية لاستيعاب حمولات معرفية متعدّدة منها ما هُو معجمي، ومنها ما هُو مفهومي، وثالثها مَا تحمله بصفتها جزءاً لا يتجزأ من التركيب، ثم إنَّ ما تحملهُ ضمن التركيب يختلف من موضع إلى آخر من حيث الفصاحةُ والبلاغة، فمثلا نجد أن التراكيب العربية الموجودة في القرآن الكريم أبلغ وأفصح بكثير من حالتها التداولية التي جاءت على ألسنة العرب، لذلك كان القرآن الكريم يتخير أفصح ما نطقت بهِ العرب حين اشتراكها في التعبير عن موضعٍ مُعيَّنٍ من حيث الدلالات الإفرادية للألفاظ «ألا ترى أنَّ ألفاظ القرآن الكريم- من حيث انفرادها – قد استعملتها العرب ومن بعدهُم ومع ذلِكَ فإنّهُ يفوق جميع كلامهم ويَعْلو عليه؟ وليس ذلِكَ إلاَّ لفضيلة التركيب»[2]، ويضربُ ابن الأثير على قوة مفهوم التركيب في تحقيق المعنى مثالاً رائِعاً في أسمى تجليات الكلام العربي ألاَ وهُو القرآن الكريم من خلال قوله تعالى: ﴿وقيلَ يا أرضُ ابلعي ماءك، ويا سماءُ أَقْلِعِي، وغيضَ الماءُ، وقضي الأمْرُ، واستوت على الجوديِّ، وقيل بُعدًا للقوم الظالمين﴾ هود، 44، حينما يقول: «إنَّكَ لم تَجِدْ مَا وَجدْتهُ لهذه الألفاظ من المزية الظاهرة إلاَّ لأمْرٍ يرجعُ إلى تركيبها، وأنَّهُ لم يعرض لها هذا الحُسنُ إلاَّ من حيثُ لاقت الأولى بالثانية والثالثة بالرابعة، وكذلك إلى آخرها»[3]، وبهذا يكون التركيب

[1]- محمد عبد السلام شرف الدين، من التراث اللّغوي التركيب- مرجع سابق، ص 111.،

[2]- ضياء الدين بن الأثير، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق أحمد الحوفي وبدوي طبانه، دار نهضة مصر للطبع والنشر، الفجالة، القاهرة، القسم الأول، ص 166.

[3]- المرجع نفسه، ص 166.

قد اكتسب من خلال وجهه في النّحو واللّسانيات مفهومين مُتعاكسين، أولهما يقوم على إنتاج اللّفظ في حالته الإفرادية،بينما يقوم المفهوم الثاني على ارتباط وثيق بين وِحدات صرفية تنتج المعاني، ليتحقق بذلك مفهوم التركيب في اللّسانيات مطابقاً للجملة.

مصطلح الخطاب بين النّحو واللّسانيات:Discourse

يدلُّ مصطلح الخطاب في النّحو العربي على ضمير المخاطب، «وضمائر المخاطب والمخاطبة، هي: أنت، أنتُما، أنتُمْ، أنتِ، أنتُنَّ، وحرف الخطاب هُو "الكاف"، كقولِهِ تعالى: ﴿ذلِكَ الكتابُ لا ريبَ فيه﴾ البقرة 2، "الكافُ في ذلِكَ" حرفٌ للخطاب، ومنهُمْ من يجْعَلُ "التاء" في ضمائر المخاطب والمخاطبة هي للخطاب»[1]، فلمَّا كان الخطابُ في مفهومِهِ العام المتبادر إلى الذهن هُو ما يحدث مِنْ تواصُل بين طرفين أو أكثر، وهذا شرطٌ لا مناصَ مِنْهُ، اختصَّ النّحو العربي بالطرف المتلقي من حيثُ التعبيرُ عليه بضمائِرِهِ الموضِّحة لَهُ في جميع حالات التلقي الممكنة، سواء أكانت فردية، أو جماعية، مذكرة أم مؤنثة، ولذلِكَ فإنَّ مصطلح الخطاب هُنا لم يحمل مفهوماً عامّاً مِثْلِمَا يفهمُهُ المتخصصون إذا ما ذُكِرَ هذا المصطلح، ولعلَّ المفهوم الشائِع لَهُ هُو ذلِكَ الذي اكتسبهُ حينما انتسبَ إلى مباحث اللّسانيات سواءً في الدّرس اللّغوي القديم أو الحديث.

إنَّ اللّساني عبد الرحمن الحاج صالح هُو أكثر الذين تخصّصوا بهذا المصطلح ومفهومِهُ، من حيثُ محاولةُ ضبطِهِ مفهومياً، وفي ذلك يقول: «فالخطابُ المبلِّغُ هُو كُلُّ هذه الأدلة التي تتدخَّلُ في وقتٍ واحِدٍ، كما قُلنَا، أو في أوقاتٍ متقاربة لتكوّنَ الخطاب، وليسَ هُو اللّفظ المسموع مِنْهُ وحْدَهُ»[2]، فإذا كانَ لابُدَّ من ضبط للخطاب ومقصوده فإنّهُ سيكون لا محالة في التبليغ هَهُنا، وذلِكَ لا شكَّ هُو أقصى غايات هذا المصطلح، ليس هذا فقط، وإنّما حينما يتجاوز الخطابُ حدود اللّفظ وفق ما هُو مذكورٌ، فإنّهُ سيقَعُ في خطٍّ يوازي مفهوم الكلام، وإذا كانَ الكلام مشترطاً للإفادة كحدٍّ أقصى، فإنَّ الخطاب كما يظهر متضَمِّنٌ لأكثر من ذلك، أو كأنَّ منتهى ما نخْلُصُ إليه من الفروق بين الكلام والخطاب، أنَّ هذا الإرسال استناداً إلى مصطلح "خطاب وتخاطب" أمَّا الكلام فيتحقّق مصطلحاً ومفهوماً في عُرفِ النّحاة بتحقيقِهِ الإفادة، هذا ما يشبُهُ قول الحاج صالح بأنَّ «سيبويه وأتباعهُ لا يقتصرون في تفسيراتهم للكلام على طريقة صياغته فقط بَلْ ينظرون في دور كُلٍّ من المخاطب والمتكلّم، وبصفة خاصة إلى كيفية حصول التفاهُم بينهُمَا، لا بالاعتماد فقط على ما يَدُلُّ عليه الكلامُ بلفظِهِ وحدَهُ»[3]، لذلك لم يكُنْ الخطاب محكوماً بالفائدة فقط، فالفائدة تتحقّق بالسير على اعتبارات نحوية وقواعدية تختصُّ بها اللّغة، بينما

---

[1]- عزيزة فوال بابتي، المعجم المفصَّل في النّحو العربي، دار الكتب العلمية، بيروت_ لبنان، الطبعة الأولى، 1413هـ- 1992م، ص 511، ومحمد سمير نجيب اللّبدي، معجم المصطلحات النّحوية والصّرفية، مرجع سابق، ص 76.

[2]- عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، منشورات المجمع الجزائري للّغة العربية، الجزائر، د ط، 2012م، ص 41.

[3]- المرجع نفسه، ص 44.

الخطابُ يتجاوز ذلِكَ مفهوميًّا، ويقتضي حضور مجموعة عوامِلَ تحقق كيانهُ، وأبرزها على الإطلاق عامِلُ الحال والسياق، ومراعاةُ تطابق الخطاب مَعَ السياق.

وفي مجرى مَا ذُكِرَ من أنَّ الخطاب يقتضِي حضور التفاعل من الطّرف الثاني المتلقي له، يقولُ القاضي عبد الجبار (ت415هـ) «المخاطبة مفاعلة ولا تُستعملُ إلاّ بين متخاطبين يصِحُّ كلٌّ منهُما أنّ يخاطب ابتداءً وأنْ يجيب صاحبهُ عن خِطَابِهِ»[1]، وخلاصة القول أنَّ الخطاب في التراث اللّغوي العربي قد حمل مفهومين مختلفين، أحدهما اختصَّ بالضمائر، والآخر اقترب من مفهوم الكلام، وأنَّ اللّسانيات العربية الحديثة قد تناولت من حيث مباحثها تفصيلاً وتدقيقاً مفهومَهُ الذي اقترب من الكلام، لكون الأول ثابتاً مستقراً ولأنَّ الثاني كثيراً ما اتسع مفهومُهُ، وأدخلت ضِمْنَهُ آليات متعدّدة، أو قرائن وشروط مختلفة، وخصوصاً في ضوء النظريات اللّسانية والنقدية الحديثة.

[1]- القاضي عبد الجبّار، المغني في أبواب التوحيد والعدل، تحقيق أمين الخولي، القاهرة، 1960م، ج07، ص 29، نقلا عن: عنّابي بن شرقي، مفهوم تحليل الخطاب في النظرية الخليلية الحديثة، مجلة الصوتيات، مخبر اللّغة العربية وآدابها، جامعة البليدة 2، الجزائر، العدد التاسع عشر، ص 202.

2- بين الصّرف وفقه اللّغة:

مصطلح التضعيف بين الصّرف وفقه اللّغة:Doubling

اكتسب مصطلح التضعيف كمشتركٍ بين الصّرف وفقه اللّغة أهم خصوصية تميز بها الدّرس اللّغوي العربي القديم، والتي تمثّلت في أنَّ علماء العربية بعدما قعّدوا للعربية بقواعِدَ نحوية، وصرفية واكتمل النّحو على حدّ تعبير الكثيرين، انصرفوا إلى أمور أكثر استدعاء للاستنباط والتفكير وأكثر فقهية، ممّا هُو موجودٌ في النّحو والصّرف، وعلى إثر هذا ظهر فقه اللّغة العربية، والذي اكتسب عديداً من مصطلحاتِهِ من النّحو والصّرف.

والتضعيفُ مصطلحٌ قديم قِدم العربية وقواعدها، فقد ظهر في مباحث الصّرف العربي مَعَ الخليل بن أحمد الفراهيدي في كتابِهِ الجُمل في النّحو: قال النابغة[1]:

فإنْ يقدِرْ عليكِ أبو قبيسٍ تَمَطَّ بكَ المعيشةُ في هَوانِ

وتخضُبُ لحيةٌ غذرت وخانت بأحْمَرَ من نجيع الجوفِ فاني

على هذا قال لخليل: «فإنَّ يمطَّ محلّهُ الجزم إلاَّ أنّهُ نُصِبَ على التضعيف وكلُّ ما كان على هذا المثال يجوز فيه الرفع والنصب، وإذا أظهرت جزمت مثل امطْط امدْد، فإذا لم تظهر التضعيفَ قُلتَ مَطَّ مَدَّ وكذلِكَ تخضُبْ على ما فسرتُه لكَ على أنَّهُ يُرفعُ وينصبُ ويُجزَمُ»[2]

أمّا سيبويه فقد أورد في حديثه عن التضعيف من الناحية الصّرفية إشارة إلى ما جاء بِهِ من قبْلَهُ من الناحية النّطقية للأصوات، وذلِكَ أنَّ التضعيف يسبب الثّقل في النّطق، وأنَّ الإثبات بصوتين متماثلين في المخرج والصِّفة في كلمة واحدة أمْرٌ عسير، ولو أنَّ الأمْر عكس ذلك ما أورَدَ الخليل معيار اجتماع حرفين متقاربين في المخرج في التفريق بين الكلمة العربية من غيرها: ومثال ذلك قول الخليل:« الضاد مَعَ الصاد معقوم، لم تدخُلا مَعاً في كلمة من كلام العرب إلاَّ في كلمة وضعت مثالاً لبعض حساب الجُمل، وهي صعفض هكذا تأسيسُها»[3]، وهذا منهَجُ الخليل نراهُ ممتداً إلى كافة المستويات اللّغوية، ونرى تأثيره على معظم تلامذته، قال سيبويه على مثل ما جاء بِهِ الخليل: « اعلم أنَّ التضعيف يثقُلُ على ألسنتهم، وأنَّ اختلاف الحروف أحق عليهم منْ أنْ يكون من

---

[1]- ديوان النابغة الذبياني: شرح وتقديم عبّاس عبد الساتر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط3، 1416هـ - 1996م، ص 100.

[2]- الخليل، الجمل في النحو- مرجع سابق، ص 216.

[3]- الخليل، كتاب العين- مرجع سابق، ج7، ص 5.

موضعٍ واحد، ألا ترى أنهم لم يجيئوا بشيء من الثلاثة على مثال الخمسة نحو ضَرْبِبِنْ، ولم يجيءَ فعلَلٌ، ولاَ فِعْلَلٌ إلاَّ قليلاً، ولم يبنوهُنَّ كراهية للتضعيف، وذلكَ لأنَّهُ يثقُل عليهم أنْ يستعملوا ألسنتهم في موضعٍ واحدٍ ثم يعودوا إليه »[1]، فالعربُ من كلّ هذا لم تعمد إلاَّ إلى تخفيف اللّغة على لسان الناطقين بها، ولم يكُن ذلكَ إلاَّ بعد أنْ استُعملت العربية على أفواه أهلها، فلما استثقلوا خففّوا، قال سيبويه: « فلمَّا صَارَ ذلكَ تعباً عليهم أنْ يدركُوا في موضعٍ واحد ولا تكون مهلة، كرهوه وأدغموا، لتكون رفعة واحدة، وكانَ أخفَّ على ألسنتهم ممّا ذكرت لك »[2] .

وأمّا القاعدة في تخفيف ما استثقل على أفواههم في أنَّ « ما كانت عينُهُ ولاَمُهُ مِنْ موضِعٍ واحدٍ، فإذا تحرّكت اللاّم مِنْهُ وهُو فعل ألزموه الإدغام، وأسكنُوا العين، فهذا مُتلئبٌ في لغة تميم والحجاز»[3]فالفعل مدَّ، أصْلُهُ مَدَدَ، فلمّا تحركت لامُهُ، وتَشَابهت مَعَ عينه الساكنة، أُدغمتا، والتضعيف يحدثُ حسبَ المبَرِّد أيضاً في الأسماء التي تقعُ على حرفين نحو يدٍ، ودمٍ، وأخٍ، وأبٍ، إذْ أنَّ هذه الأسماء لا يأتي الحذفُ فيها إلاَّ لأسباب وعِلَل، فمن هذه الأسباب أنْ يكون ما حُذِفَ حرف لين، أو حرفاً خفياً، وقال المبرِّد: أو أنْ « يكون مضاعفاً فيستثقلُ فيه التضعيف فيحذفُ، فما لمْ يكن على هذا الشرط الذي ذكرناهُ لم يحذف منْهُ شيءٌ »[4]

ومن العلماء الذين تفرَّدوا برأي خاص نجد ابن السراج (ت 316 ه) حينما يجيز التضعيف في الشعر، ويرفضُهُ في غير ذلك، قال السرّاج: في التضعيف « وهُو زيادة حركةٍ إلاَّ أنَّها حرةٌ مقدّرةٌ في الأصْلِ يجوز في الشعر ولا يجوز في غيره يضعفُ المدغم، قال مَعنبُ بن أمِّ صاحب : (ت 392 ه)

مَهْلاً أعاذِلَ قَدْ جرّبتِ من خُلقي أنِّي أجودُ لأقوامٍ وإنْ ضنِنُوا»[5]

أمّا ابن جنّي فقد علّلَ حدوث التضعيف من عَدَمِهِ في عدّة مواضِعَ، ومن ذَلِكَ ما أورده منْ ظهور التضعيف في الأسماء من مثل طلل، ومدد، وعدم ظهوره في الأفعال من مثل قصَّ، ونصَّ، فقال: « وإذا عورضُوا بنحو طلل ومدد فقيل لَهُمْ: هذا على وزن الفعل قالوا: هو كذلك إلاَّ أنّ الفتحة خفيفة والاسم أخفّ من الفعل

---

[1]- سيبويه- مرجع سابق، ج4، ص 417.

[2]-نفسه، ص 417.

[3]- نفسه، ص 417.

[4]- المبرِّد أبو العبّاس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، د ط، د ت، الجزء 1، ص 227.

[5]- ابن السرّاج أبو بكر محمد بن السَّري بن سَهْل النّحوي، الأصول في النّحو، تحقيق عبد الحسين العتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، د ط، د ت، الجزء الثالث، ص 441.

فظهر التضعيف في الاسم لخفته ولم يظهر في الفعل لثقلِهِ»[1]، ومن المعاجم الاصطلاحية التي بينت التضعيف مصطلحاً ومفهوماً بما يمثِّلهُ في حقله المعرفي الصّرفي، كشاف اصطلاحات الفنون للمولدي التهانوي (1158 هـ)، قال: « هُو في اصطلاح الصّرفيين أنْ يجتمع الحرفان المتماثلان أو المتقاربان في كلمة أو كلمتين أو التقى أحد المثلين بالآخر في كلمة واحد»[2] وهُنا يوردُ التهانوي في المضاعف أمْر إمكانية قيامه في كلمتين، ثُمَّ يضيف فيقول: « أنَّ المضاعف من الثلاثي مجرّداً/ أو مزيداً/ فيه ما كان عينُهُ من جنسٍ واحدٍ كرَدَّ وأعدَّ ومن الرباعي ما كان فاؤُهُ ولاَمُهُ الأولى من جنسٍ واحدٍ، وكذلِكَ عينُهُ الثانية من جنسٍ واحدٍ نحو زلزلَ وتقلقلَ »[3]

أمّا مفهوم المصطلح في مباحث فقه اللّغة فقد قام على مفهومهِ عند الصّرفيين، بلْ وجعل مفهومه الصّرفي ركيزةً لتطوره وولوجه ضمن علمهِ الجديد، وذلك مثلما حدث تماماً في تشكل علوم الآلة العربية، وأنَّ الأمْر قد آل إلى مسائِل أكثر تطلباً للتأويل وبُعد النظر والتتبع التاريخي حينما نشأ بالضبط فقه اللّغة اتكاءً على النّحو والصّرف ومصطلحاتهما ومفاهيمهما.

ولذلكَ يظهر التضعيف في فقه اللّغة أكثر تطوّراً من الناحية المفهومية، وأكثر فلسفة، بعدما كانَ يميل إلى الناحية التقنية في المبحث الصّرفي، ولعلَّ السبب في ذَلِكَ أنَّ التضعيف في فقه اللّغة يُؤخذُ من ناحية ارتباطه بنظريات نشأة اللّغة، من مثل نظرية محاكاة أصوات الطبيعة، وأنّهُ –التضعيف– بتخصيص أكبر يُصبُّ في النظرية الثنائية الخاصة بأصول الألفاظ في العربية، والتي من مؤيديها الأمير مصطفى الشهابي، وصبحي الصالح، ومحمد المبارك، ومصطفى جواد الذي يرى « أنَّ التضعيف في العربية كان من الأمور الضرورية لتطويرها، إلاَّ أنَّهُ بَعْدَ أنْ تقررت قاعدتُهُ ارتأت اللّغة أنْ تحقق من شدتهِ وتلطِّف منْ حدّته فعالجته بالإبدال المحقق من الاستثقال، فأبدلت منْ أحد الضعفين حرفاً من أحرُفِ العلة الثلاثة نحو: نَثَّ الخبر ونثاه، وضَرَّ وضَارَ، وطمَّ وطَمَا، وغَبَّ وغبا»[4]، هذا إذا ما ارتأينا أمر التضعيف في الثلاثي، أمّا التضعيف لغير الثلاثي فيكون لأغراض لغوية شتى، ومن ذلك أنَّهُ «يكون للتكثير كما في (فتّح الأبواب) أو المبالغة في (حطَّم الباب) وتحقيق الصلة كما في زوّدَهُ، وزيّنهُ، فلمَّا احتاجوا إلى هذه المعاني الثلاثة وكانت ضرورية واستثقلوا التضعيف فيها حوَّلوا أحد الضعفين إلى حرفٍ خفيف

[1]– ابن جني أبو الفتح عثمان، الخصائص– مرجع سابق، الجزء الأول، ص 163.

[2]– التهانوي– كشاف اصطلاحات الفنون– مرجع سابق، ص 1560.

[3]– المرجع نفسه، ص 1560.

[4]– محمد سليمان الأشقر، معجم علوم اللّغة العربية (عن الأئمة)– مرجع سابق، ص 133.

كما في صيرف وكوثر»[1]، ليس هذا فقط، فقد يكون أمْر التضعيف قائما من خلال حرفين غير متماثلين، فيكون أحد الضعفين مثلاً نونا «كما في خَرُّوب وخرنوب، وقُبَّرة وقُنبرة، ولعلَّ من ذلكَ أيضاً أنَّ أصْل احرنجم: احرَجَّمَ، ولعلَّ أصْلَ العرقوب: العقُّوب، وأصْل الضّرغام: الضغّام، وأصْل دَحْرَجَ: دَرَّجَ»[2]. وأضاف مصطفى جواد بعدها، وهذا موجود في لهجتنا بقوله: «وتقول العامة شَعْوَطَ الفرخ يريدون شوَّطه*، وبَهْدَلَ فُلَانًا يريدون بذّلهُ»[3]

من هُنا يُستخلص أنَّ التضعيف كمصطلح لغوي عربي أصيل، لم يتغير مفهوماً، وإنَّما تطور، وذلك لكونه مسايراً للمراحل التاريخية للّغة العربية، ولا شكَّ أن الفرق بين التغير والتطور في العربية بيِّنٌ واضحٌ، وأنَّهُ في المصطلحات يتمثَّل في كون التغيُّر يتم احتكاما لاكتساب مفهوم جديد مخالف، وأنَّ التطور هو اكتساب حمولة معرفية لا تتناقض مع الأولى في شيء، بلْ تُتِمُّها وتُضيف عليها، وشأنهُ في ذلك شأن الانتقال الأوَّلي من الدلالة المعجمية إلى الدلالة الاصطلاحية التي لا تقوم بغياب المشابهة.

[1]- محمد سليمان الأشقر، معجم علوم اللّغة العربية (عن الأئمة)- مرجع سابق، ص 133.

[2]- المرجع نفسه، ص 133- 134.

*ملاحظة: كلمة "شوَّط" موجودةٌ في معظم اللّهجات الجزائرية، ولعلَّ السائِد منها هُو هذا، وليس ما جاء به مصطفى جواد، وإنّما يظهر أنَّ ما جاءَ بِهِ كتخمين لأصْل هذه الكلمة، أو للحرف الذي يناسب الواو قبل هذا.

[3]- المرجع نفسه، ص 134.

3- بين الصّرف واللّسانيات:

مصطلح البنية بين الصّرف واللّسانيات:the structure

يتحدّدُ الفرق بين العلوم العربية القديمة كالصّرف، والنّحو، وفقه اللّغة، وبين اللّسانيات العربية الحديثة بالنظر إلى المصطلحات الخاصة بهذه العلوم، وأنَّ العلوم العربية القديمة كالصّرف مثلاً قد كانت أكثر تخصيصاً لمفاهيم المصطلحات آنذاك من خلال وظيفتها ضمن حقولها المعرفية، ذلك أننا نجدها مجسدة بصيغة مباشرة ضمن الكلام العربي كأمثلة وشواهد سابقة لمفاهيمها الاصطلاحية، أو حتّى لتسمياتِهَا أيضاً، بينما تتجسّد هذه المصطلحات المتداخلة ضمن حقل اللّسانيات من خلال مفهومات نظرية، على الرّغم من شمولية اللّسانيات لمختلف المستويات اللّغوية التنظيرية منها والتطبيقية، وهذا ما يظهر بشكل جلي ضمنَ مُصطلح البنية بين علم الصّرف واللّسانيات، فالبنية في الصّرف «هيئةُ الكلمة أي عدد حروفها المركبة، وحركاتها المقنَّنة وسكُونها، مع اعتبار حروفها الزائدة والأصلية»[1]

بينماَ يتجسّدُ مصطلح البنية في اللّسانيات من خلال مفهوم آخر يقُومُ على أنّهُ: «جهازٌ يعمل حسب قوانين تَحْكُمُهُ، ولا تنمو هذه البنية أو تبقى إلاّ بهذه القوانين نفسهَا، إنّ البنية عالم مكتفٍ بذاتهِ وهي ليست رُكَاماً من العناصر التي يجمَعُهَا جامع، وإنّما العناصر التي تُكَوّنُ البنية عبارة عن كُلٍّ يتشكَّل من ظواهر متضامنة يرتبطُ كُلٌ منها ارتباطاً عضوياً ببقية الظواهر ولا قيمة لهذا الكُلّ، إلاَّ في إطار العلاقة التي تربطهُ بها وبواسطتها»[2]

من هُنَا يتّضحُ ذلك المفهوم العام لمصطلح البنية في اللّسانيات وأنَّهُ جَانَبَ الاختصاص في الكلام مفرداً أو تركيباً باعتبارهِ تجسيداً فعْلياً للُّغة، فلم يرق بذلك للمستوى التطبيقي كجانب تجسيدي للّغة، باعتبار المستويات الصّوتية والصّرفية والتركيبية التي تتضمنها، خلافاً لما حدث في المدونة الصّرفية التي قامت ضمن هذا المصطلح على التخصيص في المفهوم، والتحديد في التطبيق على الكلمة كوحدة مستقلة اختص بها هذا العلم، وكأنّهُ يتّضِحُ ضمن هذا المصطلح أنَّهُ عامٌ شاملٌ ضمن اللّسانيات يشملُ مجموعة من العلوم، وأنَّهُ خاصٌ مستقرٌ ضمن علم الصّرف باعتبار مجاله المفهومي، لكنّهُ لا يخرُجُ في اللّسانيات عن كَوْنه كُلاً متكامِلاً، وهي إحدى الخاصيات الجامعة لمفهومي المصطلح ضمن العلمين.

---

[1]- محمد علي التهانوي- مرجع سابق، ص 20.

[2]- يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، الطبعة الأولى، 2008م، ص 121.

وأنّ حضور التناص المصطلحي بين العلمين قد سَاهَمَ في الكشف عن الاستحداث المفهومي في المنظومة الاصطلاحية بين العلوم في العربية، وعن قابلية المصطلحات العربية للمفاهيم الجديدة التي من شأنها أن تُعبِّر عن العلوم الناشئة المبتكرة من خلال تنظيم وتدقِيقٍ مصطلحي ومفهومي إذْ أنّ الصياغة الفنية للمفاهيم المسقطة على المصطلحات من شأنها أن تقتُل في العربية تلك القابلية للمفاهيم، وتخلق نوعاً من الخلط في المفاهيم العِلْمية باعتبارها المحرك الرئيس للمنظومة الاصطلاحية العربية، لهذا يمكن الاستدلال على مدى مساهمة المفهوم في إحداث التطور في شتّى الحقول المعرفية.

إنّ الحضور المفهومي المزدوج لمصطلح البنية في الدّرس اللّغوي العربي من خلال علم الصّرف، واللّسانيات يُوحي من خلال عديد السِّمات والخصائص الكامنة في تصوّر هذا المصطلح، ووظيفته، ومرجعيّته الصناعية بأنّهُ «ذو طابع تجديدي، فهو أكثر علمية وأشد قابلية للالتقاط على مستويات عديدة تندرجُ من الأبنية الصغرى إلى الأبنية الكُبرى، حتّى تصل إلى النّص كلّه»[1]، على الرّغم مِنْ أننا لسْنا بصدد المقاس الحجمي للّغة التي سيُطلقُ عليها هذا المصطلح باعتبار الوِحدة الصّرفية، أو التركيب، أو النّص كأوعية لغوية يقاسُ بها الكّلام العربي، وإنّما الأمْرُ هُنَا لمعرفة التجسيدات الفعلية للتجديد المفهومي ضمن هذا المصطلح، من خلال تحوُّله من صيغته التطبيقية الخالصة التي تنحصرُ في مفهوم ومصطلح آخر متمثل في الوحدة الصّرفية، إلى صيغة نظرية تُسقط على مجموع هذه الأوعية اللّغوية العربية من دون أدنى تحديد لإحدى المميزات الوظيفية التي تُعَدُّ بحق فاعلاً رئيساً في تشكيل المصطلح، ومفهومه بين الأنحاء التقليدية وبين النظرية اللّسانية المعاصرة عامة، لأنَّ ذلك على ما يبدو يعُودُ إلى اعتبار اللّسانيات علماً شامِلاً لكافة المستويات اللّغوية بما في ذلك الصّرف، وأنَّ المصطلح أيضاً شاملٌ لمختلف هذه المستويات اللّغوية، وهُو ما جعلَ اللّسانيات تنأى عن استعمال المصطلح من خِلاَل مفهومهِ المخصّص وإنّما وظّف من خلال أنه «نظام من علاقات داخلية ثابتة، يحدد السمات الجوهرية لأي كيان، ويشكِلُ كلاًّ متكاملاً لا يمكنُ اختزالهُ إلى مجرد حَاصِل مجموع عناصره، وبكلمات أخرى يشيرُ إلى نظامٍ يحكُمُ هذه العناصر فيما يتعلّق بكيفية وجودها وقوانين تطورها»[2]، لهذا يدخُل مصطلح البنية ضمن اللّسانيات في إطار منظومة اصطلاحية جديدة مشكِّلاً مُعْجَماً لسانيًّا مستحدثًا يخدمُ النظريات اللّسانية المعاصرة، فينضوي من خلالها هذا المصطلح

---

[1]- صباح دالي، البنية اللّغوية في سورة الكهف دراسة لسانية تطبيقية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في اللّسانيات، قسم اللّغة العربية وآدابها، كلية الآداب واللّغات والفنون، جامعة وهران، السنة الجامعية، 2014/2013م، ص 04.

[2]- عز الدين المناصرة، علم الشعريات (قراءة مونتاجية في أدبية الأدب)، دار مجدلاوي، عمان، الأردن، ط1، 2007م، ص 542، نقلا عن: صباح دالي، البنية اللّغوية في سورة الكهف دراسة لسانية تطبيقية- مرجع سابق، ص 12.

كغيره، ومثل كثير من المصطلحات الأخرى ضُمّن ما يعرف بمصطلح ومفهوم "النظام" الذي يمثل أعلى نقطة في التشكيل الهرمي لهذه المصطلحات المندرجة في إطار حقل مفهومي ومعرفي واحد.

من ناحية أخرى يتشكَّل مُصطلح البنية في اللّسانيات على عكس علم الصّرف منْ خلال إطار عام يشْمل مختلف الصيغ الكلامية الموجودة في لغة ما، فيحدّد بذلك السمات والملامح التكاملية والتفاعلية الموجودة بين عناصر ومكونات هذه الصيغ في إطار النظام العام لهذه المنظومة الاصطلاحية، وكأنّ الأمْر هُنا ينحُو لأن يكون تعريفاً مُعجمياً شامِلاً للبنية يُسقط على مختلف المجالات التي تستوعبُ هذا المصطلح كتعريف وتحديد أولي لَهُ، قبل تخصيصه من خلال مفهوم آخر ولاَ يَخْرجُ عن المشابهة والمماثلة بينهُما.

إنّ مصطلح البنية لا يزال لحد الساعة بين أخد وردّ، وبين مفهوم وآخر، في كافة الحقول المعرفية التي عَرج عليها من اللّغويات إلى مجال النقد، على الرّغم من ذلك التقارب الموجود بين المفاهيم الموضوعة، ولعلّ السبب في ذلك يرجع إلى كونه مصطلحاً يتميز بكثير من الشمولية على خلاف بعض المصطلحات الأخرى التي نعرفها في حقل اللّسانيات مثل الاعتباطية، والكفاية، والتوزيع، والتحويل، والتفكيك، وغيرها، فهُو إذاً من المصطلحات الفضفاضة التي لم تكتسب مفهوماً مخصّصاً، إلاّ حينما كان في المنظومة الاصطلاحية الصّرفية العربية، أمّا ما دون ذلك فقد شمل من خلال مفهومِهِ عديداً من الصفات التي توجدُ في أي من الحقول المعرفية ذلك أنّهُ يمثل «مجموع العلاقات الشكلية التي تحدد موضوعاً من موضوعات العالم»[1]، والموضوعات عامة مشتركة بين جميع حقول المعرفة.

[1]- ماري نوال غاري بريور، المصطلحات المفاتيح في اللّسانيات- مرجع سابق، ص 100.

مصطلح المترجِم بين الصّرف واللّسانيات:the translator

المترجِمُ مصطلحٌ وثيقُ الصلة بالترجمة، وهُو يحمِلُ إثر ذلِكَ مفهومين مختلفين في كلٍّ من الصّرف واللّسانيات، وذلِكَ من مثل ما استقر عليه مصطلح الترجمة مفهومّياً.

ومثلما كانت الترجمة مصطلحاً كوفيًّا خالصاً، فإنَّ مصطلح المترجِم لا يخرجُ عن كونه كذلك، ولئن كان أمْرُ الكوفيين في كثير من الأحيان هُو مخالفة البصريين في المصطلح والمنهج وغير ذلِكَ، فإنَّ الحال هُنا عكس ذلِكَ تمامًا، ولقد انتصر مهدي المخزومي للكوفيين في شأن هذا المصطلح، وقوة مفهوميته، ودلالته على الوظيفة الخاصة به، حينما أشار[1] إلى أنَّهُ أولى من مصطلح البصريين (البدل) كون مصطلح البدل لفظيٌّ محضٌ لاَ يُقصد مِنْهُ التابِعُ المقصود بلا واسطة.

إذن؛ المصطلح يدلُّ على مفهوم البدل، وهُو ما نلمسهُ عند الفراء حينما يقولُ: "وقولهُ: ﴿هَارُونَ أَخي﴾ طه 30، وإنْ شئْتَ أوقعت (واجعل) على (هَارون أخي وجعلت الوزير فعلاً لهُ، وإنْ شئتَ جعلت (هارون أخي) مترجماً عن الوزير"[2]، ولم يستعمل الفرّاء المترجم لمفهوم واحِدٍ وإنّما استعملَهُ أيضاً بمفهوم التمييز، فقال: "وإنَّما ذكرت هذا لأنَّ العرب تقولُ: للهِ دَرُّهُ مِنْ رَجُلٍ، ثُمَّ يلقون (مِنْ) فيقولونَ لله دَرُّهُ رَجُلاً، فالرجُلُ مترجمٌ لِمَا قَبْلَهُ وليسَ بحالٍ"[3]، ولأنَّ المصطلح غيرُ واردٍ عند البصريين، وأنَّ الترجمة كمصطلح مرتبطٍ بِهِ نتجت عن الفرّاء، فالمترجم لا شك يحظى بنفس الأمْر، خصوصا مع التقارب في المفهوم، وأكثر من استعملها هُمُ الكوفيون في تفسير ألفاظ القرآن الكريم، وبالتحديد الفرّاء الذي يظهر أنّه حاولَ تأسيس مذهب خاصٍّ به مِن حيثُ المنهجُ والمصطلحات.

إذْ؛ "كثيراً ما استعمل الفرّاء اصطلاحاتٍ تخالِفُ الاصطلاحات المشهورة عند علماء النّحو الذين يمثلون هذا العلم"[4]، وليس هذا قدحاً في مصطلحات الفرّاء، ولو كانَ الأمْرُ كذلِكَ ما كُتبَ لها الشيوع والتداول إلى يومنَا هذا، وهُنا نُورِدُ قول المخزومي في هذا الأمر: "ويبدو لي أنَّ تسمية مثل قولِهِ تعالى:﴿أَمُدُّكُم بما تعلمون،

---

[1]- مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللّغة والنحو، مطبعة دار المعرفة، دب، د ط، 1374هـ- 1955م، ص 310.

[2]- الفراء، معاني القرآن- مرجع سابق، ج2، ص 178.

[3]- المرجع نفسه، ج2، ص 104.

[4]- مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة- مرجع سابق، ص 353.

أمدّكم بأنعام وبنين﴾ (.....): ترجمةً وتبياناً أولى من تسميتهِ بدلاً، لأنَّ ملاحظة المعنى في مصطلح الكوفيين أبين منها في مصطلح البصريين»[1]

إذا عُدنا إلى مفهوم المترجِم في اللّسانيات نجدُ أنّهُ من غير تفصيل أو تدقيق، مصطلحٌ معلومٌ معروفٌ لدى المتخصصين، وهُو يُسقطُ كلِّيا على الترجمة، وهُو محدَّدٌ بشروطٍ وخصائص ينبغي أنْ يستوفيها صَاحِبُ هذا العمل، ويُتجنَّبُ ذكْرُهَا هُنا ابتعاداً عن التكرار والإطناب، إذْ هي واردة في مصطلح الترجمة ومفهومه لسانياً.

[1]- مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة- مرجع سابق، ص 310.

مصطلح الترجمة بين الصّرف واللّسانيات:Translation

لا شكَّ أنَّ مصطلح الترجمة قد شاع شيوعاً لا مثيل لهُ مقابلَ غيرهِ من المصطلحات في حقل الدّراسات اللّسانية الحديثة، خصوصاً مَعَ مفهومِهِ القائم على نقل اللّفظ من لغة إلى أخرى، حتَّى يُخَيَّلُ للواحِدِ منَّا حين القول بمفهوم آخر للترجمة أنَّ ذلِكَ شيء غير كائن بالمرّة، استناداً للقانون الاصطلاحي القائم على القول بأنَّ حياة المصطلح رهينة باستعمالِهِ، وأنَّ التداول الذي فرضَهُ هذا المصطلح هُو النقل من لغة لأخرى لا غير، لكن المهمَّ هُنا بعد الوقوف على مفهومي الترجمة بين علمي الصّرف واللّسانيات هُو محاولة الكشف عن ذلِكَ الامتداد المفهومي للمصطلح من القديم إلى الحديث في حقل الدّراسات اللّغوية العربية، وهل هُو امتدادٌ أكيد للمصطلح الذي كانَ قائِماً في الدّرس الصّرفي القديم.

لا شكَّ أنَّ التقارب المفهومي للمصطلح من خلال الدّرسين هُو من سيكشِفُ عن ذلِكَ، خصوصاً إذا ما كانَ مفهوم المصطلح الصّرفي قد خَضَعَ لآلية المشابهة في نقل اللّفظ من معناه المعجمي إلى مفهومهِ الاصطلاحي، إنَّ ذلِكَ حتماً خيطٌ رفيعٌ يمكِّنُ من الوصول إلى كشف إبهام هذا التناص المصطلحي بين علمي الصّرف واللّسانيات.

لقد ثبت في محاور الصّرف العربي أنَّ مصطلح الترجمة يحمِلُ مفهوماً وظيفياً صرفياً يرادُ بِهِ عطف البيان أو البدل، ولقد استُشهد على ثبات هذا المفهوم وحصوله بعديد الآيات القرآنية الكريمة، ومنْهُ القول في التأويل النحوي لقولِهِ تعالى: ﴿بئسَمَا اشتروا بِهِ أنفسَهُمْ أنْ يكفروا بما أنزل الله بغياً﴾ البقرة 90.

إذْ قال بعضهم في تبيان المفهوم الصّرفي للترجمة: «"بئسما" شيءٌ واحد يرافِعُ ما بَعْدَهُ، كما حُكي عن العرب: "بئسَمَا تزويجٌ ولاَ مَهْرٌ". فرافِعُ "تزويج" "بئسما"، كما يقالُ: "بئسما زيدٌ، وبئسَما عمرو، فيكون "بئسما" رفْعاً، بما عادَ عليها من "الهاء"، كأنَّكَ قلت: بئس شيء الشيء اشتروا بِهِ أنفسهم وتكون "أنْ" مترجمة عن "بئسما"»[1]

فلَمَّا كانت "أنْ" في المثال القرآني مترجمة عن "بئسما" دخَلَ ذلِكَ في باب عطف البيان، إذْ أنَّ الكوفيين يتفقون على مفهوم واحدٍ للترجمة في علم الصّرف يُرادُ بِهِ عطف البيان أو البدل.

[1]- الطبري أبو جعفر بن جرير، تفسير الطبري جامع عن تأويل القرآن، تحقيق محمود محمد شاكر، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الثانية، د ت، المجلد الثاني، ص 340.

كذَلِكَ يتجلَّى مفهوم مصطلح الترجمة ووظيفته في موضعٍ آخر من آيات القرآن الكريم حين تأويل قولِهِ تعالى: ﴿وارزق أهلَهُ من الثمرات من آمَنَ بالله واليوم الآخر﴾ البقرة 126، فالتأويل النّحوي يكون بالقول: «وأمّا "مَنْ" مِنْ قولِهِ: ﴿مَنْ آمن مِنْهُم بالله واليوم الآخر﴾، فإنَّهُ نصْبٌ على الترجمة والبيان عن "الأهل" كما قال تعالى: ﴿يسئلونَكَ عن الشهْرِ الحرام قتَالٍ فيه﴾ البقرة 217، بمعنى: يسئلونك عن قتالٍ في الشهر الحرام، وكما قال تعالى ذكره: ﴿ولله على النَّاس حِجُّ البيت من استطاع إليه سبيلاً﴾ آل عمران 97، بمعنى: ولله حجّ البيت على من استطاع إليه سبيلاً»[1]

وفي قولِهِ تعالى في سورة آل عمران ﴿الذين قالُوا لإخوانهم وقَعَدُوا لَوْ أطاعُونَا مَا قُتِلُوا قُلْ فادرءُوا عن أنفسكم الموت إنْ كنتم صادقين﴾ آل عمران 168.

يتجلَّى مفهوم الترجمة في محاور الصّرف العربي من خلال موضِعِ الذين في الآية الكريمة، والذي «يجوزُ أنْ يكون رفْعاً على الترجمة عَمَّا في قولِهِ: "يكتمون" من ذكر "الذين نافقُوا"»[2]، أي: بمعنى أنْ يكون بدلاً عمَّا في قولِهِ "يكتمون" في الآية التي قبلها والتي اختصت بـِ "الذين نافقوا"، قال تعالى: ﴿وليَعْلَمَ الذين نافقوا وقيل لهم تعالُوا قاتِلُوا في سبيل الله أو ادفَعُوا قَالُوا لو نعلم قتالاً لاتبعناكم هُمْ للكفر يومئِذٍ أقرب منهم للإيمان يقولون بأفواههم ما ليسَ في قلوبهم والله أعلم بما يكتمون﴾ آل عمران 167.

من هُنَا يتبيّنُ قرار مصطلح الترجمة في المنظومة الاصطلاحية الصّرفية العربية القديمة، لكنَّ الأمْر الجدير بالذكر ضمن هذا الموضع هُو عَدَمُ سريان تداول هذا المصطلح بمفهومِهِ الصّرفي في الدّراسات اللّغوية الحديثة، وإنّما قد عَبّر عن مفهوم آخر لا نَخْرج عن القول أنَّهُ قد كان متوفراً وحاضِراً أيضاً في الثقافة الإسلامية، ولكنَّهُ تطور وتخصص أكثر مَعَ ظهور اللّسانيات الحديثة حتّى أنَّهُ انتسب إليها وأصبح جزءاً لا يتجزأ منها، فتمَّ إسقاطهُ بذلِكَ على نقل مصطلحات هذا المجال من اللّغات الأجنبية إلى العربية.

من هُنَا كانَ الجامِعُ الأوحد بين المفهومين هُو ذلِكَ المعنى المعجمي للفظ الترجمة الذي يقومُ على التوضيح والإبانة يُقالُ: «(ترجم) الكلامَ: بيَّنَهُ ووضَّحَهُ، و كلام غيره. وعَنْهُ نقَلَهُ من لغة إلى أخرى»[3]

---

[1]- الطبري، تفسير الطبري- مرجع سابق، المجلد الثالث، ص 52.

[2]- المرجع نفسه، المجلد السابع، ص 382.

[3]- مجمع اللّغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، جمهورية مصر العربية، الطبعة الرابعة، 1425هـ/2004م، باب التاء، مادّة ترجم، ص 83.

فيلخّصُ بذلِكَ التعريف المعجمي كلا المفهومين لمصطلح الترجمة بين علمي الصّرف واللّسانيات، ذلِكَ أنّهُ يعملُ في العلم الأوّل على توضيح الكلامِ من خلال التأويل النّحوي والتقدير مثلاً، كما هُو الحال في كثير من آيات الذكر الحكيم، أين كان التأويل كاشِفاً ومترجماً عن المقاصِدِ الظاهرة والخفية في الكلام العربي عامّة، بينما يقوم المصطلح في العلم الثاني على نقل المصطلحات من الثقافة الغربية المعاصرة بهدف تقريبها مَعَ ما هُو متواجِدٌ في الساحة اللّغوية العربية، ونقول بالتقريب هٰهُنَا لأنَّ الترجمة في حدِّ ذاتِها تنِمُّ عن كونها بديلاً يعوِّض الأصْل في الأشياء، فالقول بالترجمة قولٌ بنيابة وتعويض الفرع عن الأصْل، ذلِكَ لأنَّ العربية تقول "ترجم عن".

ثُمَّ إنَّ المصطلح من خلال المفهومين يتَّفِقُ بعد الاختلافات الوظيفية التي يحملها في كلا العلمين، يتفقُ بالدّرجة الأولى في محاولة تحقيق وخلق المعنى اللازم من الكلامِ عامة سواء أكان أصلياً أم منقولاً، والحجة في ذلِكَ أنَّ «معظم علماء الترجمة يطالبون بالاهتمام بالمعنى وليس بالمفردات اللّغوية، ذلِكَ أنَّهُ إذا لم تَقُمْ الترجمة بالوظيفة الإيصالية، أي إذا لم يَكُنْ لها معنى لدى المتلقي، فإنَّها في هذه الحالة لا تكون قد برَّرت وجودها»[1]

من هُنا كان لمصطلح الترجمة خصوصية مفهومية في كلا العلمين، فالأوّل وهُو علم الصّرف عندما تضمّن مصطلح الترجمة، وارتبط بالخطاب القرآني، كانَ قد تخصص أكثر وارتبط بالتأويل النّحوي مِنْ أجل الوصول إلى تبيان حقيقة الإعراب القرآني، فالغاية إذن لا بُدَّ أنْ تكون الإعراب، أمَّا الوسيلة فهي القدرة على التأويل في القرآن، ولم ترتبط الترجمة بالتأويل كفاية وبشكل مباشر، لأنَّهُ لابُدَّ من الوقوف على الفروق اللّغوية والبلاغية بين الكلام العربي وبين الألفاظ البلاغية للقرآن الكريم، ذلِكَ أنَّ الترجمة هُنَا، لا يُمْكِنُ لها أنْ تبلغَ ذلِكَ المستوى اللّغوي.

أمّا الترجمة كمصطلح وكمفهوم لساني فهي أكثر ارتباطاً بتحقيق المعنى، ذلِكَ المعنى الذي قد يكون أبلغ من سابقِهِ الأصلي، ولعلَّ الأمْر تجسَّدَ كثيراً ما تجسَّدَ في عديد الترجمات في الأعمال الأدبية التي لا تُشْعِرْ قارئها لوهلة أنَّها تخرجُ عن الأصْل، موهمة أيَّاهُ أنَّهُ بين سطور العمل الأصلي فِعْلاً.

لقد اختلفت الترجمة من خلال المفهومين بين العلمين، فقد كانت في الصّرف تميلُ إلى كونها أكثر وظيفية وتقنية تختصُّ بأمور إعرابية ثابتة، مستندة إلى قواعد العربية النّحوية التي تحدّد الرفع، والنّصب، وغيرها.

[1]- ماجد سليمان دودين، دليل المترجم الأدبي الترجمة الأدبية والمصطلحات الأدبية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمّان، الطبعة الأولى، 1430هـ - 2009م، ص 110.

أمّا اتكاءها على علم اللّسانيات فقد جعل منها عملاً إبداعيا أكثر مِنْهُ شيئاً آخر، ولكنَّهُ في غضون ذلِكَ يقومُ على «ثلاث مراحِل أساسية هي التحليل Analysis، والتحويل Transfer، وإعادة البناء Restructuring (أو التركيب Synthesis)، وينبغي أنْ يكون النّص المترجم دقيقاً في معناه إلى أبعد حدّ ممكن، وأنْ يشْتَمِلَ على جميع ما في النّص الأصلي من إيحاءات أو ظلال للمعاني (...) ومن البديهي القول إنَّ عمل المترجم Translator، أنْ يلتزمَ جانب الدقة في استخدامهِ للغة الهدف»[1]

بعد هذا وجَبَ القول إنَّ الترجمة كمفهوم صرفي عندما استقرَّ في المنظومة الاصطلاحية الصّرفية من خلال وظيفة التأويل والتفسير، لم يخْلُ بتاتاً من كَوْنِهِ أمْراً معلوماً من ناحية نقل الألفاظ والنّصوص من اللّغات الأخرى آنذاك، وفقاً لتلك الحركة العلمية الكبيرة التي عرفها العرب على إثر الفتوحات الإسلامية.

[1]- عبد الصاحب مهدي علي، موسوعة مصطلحات الترجمة، إثراء للنشر والتوزيع، الشارقة، الطبعة الأولى، 2007، ص281_282.

خاتمة:

ختاماً؛ وبعد خوضٍ في مجال بحث مستحدَثٍ على العربية نظرياً، قديمٌ قدم العربية نفسها تطبيقياً، مجال المصطلحية عموماً، والتناص المصطلحي بين علوم العربية: النحو، الصرف، فقه اللغة واللّسانيات العربية، نخلُصُ إلى القول بمجموعة من النتائج ممثلة كالآتي:

1- إنَّ التكاملية المعرفية بين العلوم في التراث العربي الإسلامي كانت سمة بارزة طبعت هذا الإرث الكبير، وإنَّ التناص المصطلحي قد جسَّدَ التكاملية بشكْلٍ تطبيقي لا مثيل لَهُ، ومن دون أية مشاكِلَ معرفية أو اصطلاحية تُذكر.

2- الجهاز الاصطلاحي العربي، والمنظومة المفهومية، شبكةٌ متناسقةٌ من العلاقات، تنِمُّ عن براعة لا متناهية في نسج روابط هذا النظام من الناحية الاصطلاحية.

3- القول إن ترتيب المصطلحات ترتيباً مُعيَّناً هو عمل مقصود ومتعمَّد، وأي تغيير في هذا الترتيب أو تحويل لمواقع عناصره، يؤدي حتماً إلى وقوع ارتباك ولبس داخل المحتوى المفهومي للمصطلح مما يؤدي إلى إفساد العملية التعيينية المراد تحقيقها.

4- المصطلحات اللّغوية العربية تشكل نظاماً يؤدّي بعضهُ بعضاً بطريقة أقل ما يقال عنها متناسقة، وهُو في ذلِكَ يتتبع نسقاً تصاعدياً يقومُ على الانتقال من الأخص إلى الأعم باعتبار مستويات اللّغة المختلفة (الصوتية، والصرفية، والتركيبية، والدلالية)، ولأنَّ هذه المستويات كلّها مجتمعة في الدلالة كغاية قصوى، فلقد كان التأويل كمصطلح يحقّق الدلالة هُو قمة هذا الهرم الاصطلاحي والمفهومي، وأنَّ كُلَّ المصطلحات الأخرى تلتقي وتتآلف فيما بينها لتحققه.

5- النشأة الموحدة لعلمي النّحو والصّرف، والمنهج الموحّد، وكذا تداخُلُ مباحث الصّرف في علم النّحو في بادئ أمرهما، إضافة إلى المدة الزمنية القياسية التي تشكَّلا فيها بتلك الإحكامية، كل هذه الأمور جَعَلَت منهُما بيئة خصبة لحدوث التناص المصطلحي واشتراك المصطلحات بينهُمَا.

6- التطور المنهجي والمعرفي الذي عرَفتْهُ العلوم اللّغوية العربية، بعد استقرارها في ضوء المدونة القرآنية، ثُمَّ امتزاجها بعلوم غربية دخيلة، جَعَلَ منها تدخُلُ في إطار ابستيمولوجي فلسفي، ومن ثَمَّ مناقشةُ القضايا الأكثر تعلقاً بالناحية الفقهية للّغة، ولِذَلِكَ حملت المصطلحات الخاصة بهذا العلم – فقه اللّغة- مفاهيم تختلف تماماً عن مفاهيمها في النّحو والصّرف، وتتباعَدُ في بعض الأحيان، وتحيلُ إلى أنْ تطغى مفهوميًّا على ما يوجَدُ في النّحو والصّرف، وتكتسب تداولاً أكبر.

7- إنَّ التقارب المفهومي لعلمي فقه اللّغة واللّسانيات، من حيث المبادئُ، والمادةُ المعرفية، والمنهج، والمصطلحات، ومفاهيمها، لم يسمح بتشكيل تناصٍ مصطلحي جليٍّ بين العلمين، ذلِكَ أنَّ التناص المصطلحي يستلزِمُ نوعاً من التباعُدِ في مفاهيم المصطلحات بين العلوم، على الرّغم من اشتراكهما في الدّلالة المعجمية.

8- إنَّهُ لا يمكن بأي حال من الأحوال أنْ نفْصِلَ ما ثبتَ من الدّراسات اللّسانية الحديثة عن التراث اللّغوي العربي، وخصوصاً من الناحية الاصطلاحية، لأننا نرى أنَّ جُلَّ المصطلحات اللّسانية العربية الحديثة، إنْ لم نقُلْ كلّها منبثقةٌ عن هذا التراث وممتدة مِنْهُ، سواء تطابق مفهومها بين القديم والحديث، أو اختلفت في ذَلِكَ المفاهيم من ناحية تضييق أو توسيع، ولِذَلِكَ فإنَّهُ من الخطأ الكبير أنْ يعتَقِدَ البعضُ بمبدأ الفصْل حينما يشتركُ أحد المصطلحات بين النّحو واللّسانيات مثلاً، أو يقال بأنَّ المفهوم اللّساني ناتجٌ عن الترجمة أولاً وأخيراً، ومثال الحال مصطلحُ النسق كمشتركٍ بين النّحو واللّسانيات.

9- من أهم المبادئ التي اعتمدها القدامى في تشكيل المصطلحات ومفاهيمها في العربية، مبدأ التسهيل والتخفيف، وبما أنَّ كُلاً من المستويين الصّرفي والنّحوي قد ارتبطا بالناحية الصوتية في كثير من أجزائها، فإنَّ عدداً كبيراً من المصطلحات قد قامت على هذا المبدأ، من مثل: المثنى، والتضعيف، والبناء، والحشو، وغيرها.

10- لم تكن المصطلحية العربية القديمة ممثلة بجانب نظري، يشرح المبادئ والأسس والأطر العامة التي يقوم عليها المصطلح، أو بناء المعاجم الخاصة به، أو تحديد الشروط التي يسير عليها وضع المصطلح، وذلك راجع في تقديرنا إلى ذلك التمكن الكبير من اللغة من قبل العلماء القدامى، وما رأيناه من تصنيف معجمي متقن للمادة اللغوية، بدون أي تنظير لذلك خير دليل على هذا التحكم، ومثلما لم يؤسس العرب لفن نظري معجمي، وساروا فيه يؤلفون المعجمات بوفرة كبيرة، لم يُنظِّروا أيضا للمصطلح والمصطلحية.

11- إن النظام اللغوي في كله ينبني على ثنائية الأصل والفرع، فهما مصطلحان مركزيان في الثقافة العربية الإسلامية، والمصطلحات اللغوية منبثقة عنهما، فإن هي خرجت عن الجادة فستكون فرعا والتأويل فاعل رئيس في ردها إلى أصلها، وإن لم تكن كذلك فهي الأصل أولا وأخيرا.

12- التحويل مصطلح ثابت في الدرس النحوي العربي عند كثير من النحاة، وخاصة منهم سيبويه، وابن جني، وملخص مفهومه أنه قام على مجموع من العمليات ترتب ترتيبا منطقيا لتصل إلى النتيجة المطلوبة وهو ظاهر اللفظ، ثم إن الانتقال من الأصل إلى الفرع هو تحويل كما أثبته عبد الرحمان الحاج صالح.

من كل هذا نستخلص عبارة اصطلاحية، لطالما عثرنا على خباياها في ثنايا الدرس اللغوي العربي، وهي قيام هذا الدرس اصطلاحيا على ثنائية نظامية متمثلة في تسميتي الجهاز الاصطلاحية، والمنظومة المفهومية، وأن أي علم من العلوم لا يخرج في تسمياته عن مثل هذا.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم برواية ورش

المراجع:

1- إبراهيم السامرائي، المدارس النّحوية أسطورة وواقع، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 1987م.

2- إبراهيم أنيس، من أسرار اللّغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1966م.

3- إبراهيم أنيس، من أسرار اللّغة، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، الطبعة السادسة، 1978م.

4- إبراهيم أنيس، موسيقى الشعر، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، الطبعة الثانية، 1952.

5- إبراهيم عبود السامرائي، المفيد في المدارس النّحوية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان- الأردن، الطبعة الأولى، 1427هـ - 2007م.

6- إبراهيم ين مراد، دراسات في المعجم العربي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1987م.

7- ابن الأثير ضياء الدين، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق أحمد الحوفي وبدوي طبانه، دار نهضة مصر للطبع والنشر، الفجالة، القاهرة.

8- ابن الأنباري أبو البركات، لمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، 1971م.

9- ابن الأنباري أبو البركات، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، الطبعة الثالثة، 1405هـ - 1985م.

10- ابن السّراج أبو بكر محمد بن السري بن سهل، الأصول في النّحو، تحقيق عبد الحسن الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، د ط، د ت.

11- ابن المثنى أبو عبيدة معمر، مجاز القرآن، تحقيق محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، د ط، 1381م.

12- ابن النديم أبو الفرج محمد بن يعقوب إسحاق، الفهرست، تحقيق رضا تجدد، د ن، مصر، 1971م.

13- ابن جني أبو الفتح عثمان، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر،د ط، دت.

14- ابن جني أبو الفتح عثمان،الخصائص، تحقيق محمد على النّجار، دار الكتب المصرية، مصر، د ط، د ت.

15- ابن جني أبو الفتح عثمان، اللّمع في العربية، تحقيق فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، د ط، د ت.

16- ابن جني أبو الفتح عثمان، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق علي النّجدي ناصف وعبد الحكيم النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، لجنة إحياء التراث، القاهرة، د ط، 1415هـ – 1994م.

17- ابن جني أبو الفتح عثمان، المنصف لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النّحوي البصري، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، إدارة إحياء التراث القديم، د ب، الطبعة الأولى، 1373هـ - 1954م.

18- ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه القراءات والإيضاح عنها، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، د ب، د ط، د ت.

19- ابن خروف الإشبيلي الحسن علي بن محمد بن علي، شرح جمل الزجاجي، تحقيق سلوى محمد عمر عرب، جامعة أم القرى، د ب، د ط، 1419هـ.

20- ابن درستويه أبو محمد عبد الله بن جعفر بن محمد ابن المرزبان، تصحيح الفصيح وشرحه، تحقيق محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، د ط، 1419هـ- 1998م.

21- ابن سيده أبو الحسن علي بن إسماعيل النّحوي اللّغوي الأندلسي، المخصص، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.

22- ابن فارس أبو الحسن أحمد بن زكريا، الصاحبي في فقه اللّغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق أحمد حسن بسح، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 1418هـ، 1997م.

23- ابن فارس أبو الحسن أحمد بن زكريا، مُعجم مقاييس اللّغة، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د ب، د ط، 1399 هـ، 1979م.

24- ابن فارس أبو الحسين أحمد زكريا، الصاحبي في فقه اللّغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق عُمر فاروق الطبّاع، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1414هـ - 1993م.

25- ابن فارس، الصاحبي في فقه اللّغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق محمد علي بيضون، د ت، ط1، 1418هـ- 1997م.

26- ابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله، شرح التسهيل، تحقيق محمد عبد القادر عطًّا وطارق فتحي السَّيد، دار الكتب العلمية، بيروت_ لبنان، د ط، 1422هـ- 2001م.

27- ابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله، شرح تسهيل الفوائد، تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، 1410هـ - 1995م.

28- ابن مالك جمال الدين محمد بن عبد الله، متن الألفية، تحقيق عبد اللّطيف بن محمد الخطيب، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى، 1427هـ - 2006م.

29- ابن مقبل تميم، ديوان ابن مقبل، تحقيق عِزَّة حَسَن، دار الشرق العربي، بيروت، لبنان، د ط، 1416هـ 1995م.

30- ابن منظور جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم الأنصاري الإفريقي، لسان العرب، تحقيق عامر أحمد حيدر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1426هـ، 2005م.

31- ابن منظور جمال الدين محمد بن مكرم الإفريقي المصري، لسان العرب، دار صادر، بيروت، د ط، د ت.

32- ابن هشام أبو محمد عبد الله جمال الدين، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، د ط، د ت.

33- ابن يعيش موفق الدين بن علي، شرح المفصل، تحقيق مشيخة الأزهر، إدارة الطباعة المنيرة، مصر، د ط، دت.

34- ابن يعيش، شرح الملوكي في التصريف، تحقيق فخر الدين قباوة، المكتبة العربية بحلب، سوريا، الطبعة الأولى، 1393هـ - 1973.

35- أحمد أمين، ضحى الإسلام نشأة العلوم في العصر العباسي الأول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، د ط، د ت.

36- أحمد بن محمد بن أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، دار الكيان للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، د ط، د ت.

37- أحمد مختار عمر، البحث اللّغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة السادسة، 1988م.

38- أحمد مطلوب، بحوث مصطلحية، منشورات المجمع العلمي، د ط، 1427هـ - 2006م.

39- أحمد حساني، العلامة في التراث اللساني العربي –قراءة لسانية وسيميائية، دار وجوه للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 2015م.

40- إدريس بن حسن العلمي، في التعريب، النجاح الجديدة، الدّار البيضاء، الطبعة الأولى، 2001م.

41- أدمَا طربية، الإبدال معجم ودراسة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2005م.

42- الأزهري خالد، شرح التصريح على التوضيح، دار الكتب العلمية، ط1، 2000م.

43- الإستراباذي رضي الدين محمد بن الحسن، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1395هـ - 1975م.

44- الإستراباذي رضي الدين، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، تحقيق يوسف حسن عُمر، جامعة قادر يونس، ليبيا، د ط، 1975م.

45- الأسمر راجي، المعجم المفصّل في علم الصّرف، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1413هـ - 1993م.

46- الأشقر محمد سليمان عبد الله، معجم علوم اللّغة العربية (عن الأئمة)، مؤسسة الرسالة ناشرون، بيروت، لبنان، ط1، 1423هـ - 2001م.

47- الأشموني نور الدين أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى، شرح ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1419هـ - 1998م.

48- الأصفهاني الراغب، المفردات في غريب القرآن، تحقيق صفوان عدوان الداودي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، 1412 هـ.

49- الأصفهاني الراغب، المفردات في غريب القرآن، تحقيق مركز الدّراسات والبحوث بمكتبة كزار مصطفى الباز، مكتبة نزار مصطفى الباز، د ط، د ت.

50- امرؤ القيس، ديوان امرؤ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الخامسة، د ت.

51- الأمير مصطفى الشهابي، المصطلحات العلمية في اللّغة العربية في القديم والحديث، دار صادر للطباعة والنشر، بيروت، الطبعة الثالثة، 1995م.

52- إميل بديع يعقوب، معجم الأوزان الصرفية، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، 1413هـ، 1993م.

53- الأنباري أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار الزرقاء، الأردن، الطبعة الثالثة، 1405هـ - 1985م.

54- الأنباري أبو بكر محمد بن القاسم، الأضداد، تحقيق أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، د ط، 1407هـ - 1987م.

55- الأنصاري أحمد مكي، أبو بكر زكرياء الفراء ومذهبهُ في النّحو واللّغة، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، القاهرة، د ط، 1960م.

56- أوزوالدو ديكرو وجان ماري سشايفر، القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللّسان، ترجمة منذر عياشي، المركز الثقافي العربي، الدّار البيضاء، المغرب، الطبعة الثانية، 2007م.

57- بهاء الدين عبد الوهاب عبد الرحمن، مفهوم الاتساع وضوابطه في علم النّحو (بحث في تحديد مصطلح الاتساع واستنباط قواعده)، مكتبة الألوكة، د ط، د ت.

58- بومعزة رابح، التحويل في النّحو العربي مفهومه- أنواعه – صوره – البنية العميقة للصّيغ والتراكيب المحولة، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 1429هـ - 2008م.

59- توشيهيكو إيزوتسو، الله والإنسان في القرآن علم دلالة الرؤية القرآنية للعالم، ترجمة هلال محمد الجهاد، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ط1، 2007.

60- التفتازاني مسعود بن عمر سعد الدين، شرح مختصر التصريف في فنّ الصّرف، تحقيق العال سَالم مكرم، المكتبة الأزهرية للتراث، مصر، الطبعة الثامنة، 1417هـ - 1997م.

61- تمام حسّان، الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللّغوي عند العرب النحو _ فقه اللّغة_ البلاغة، عالم الكتب، القاهرة، د ط، 1460هـ- 2000م.

62- التهانوي محمد علي، موسوعة كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تحقيق علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، الطبعة الأولى، 1996م.

63- ثعلب أبو العباس أحمد، مجالس ثعلب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية، 1960م.

64- الثمانيني عمر بن ثابت، الفوائد والقواعد، تح عبد الوهاب محمود الكحلة، مؤسسة الرسالة، بيروت_ لبنان، 1422هـ- 2002م.

65- الجرجاني الشريف، كتاب التعريفات، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 2002م.

66- الجرجاني عبد القاهر، أسرار البلاغة، تحقيق محمود محمد شاكر، دار المدني، جدّة، د ط، د ت.

67- الجرجاني عبد القاهر، دلائل الإعجاز، تحقيق محمود محمد شاكر، دار المدني القاهرة، مصر، الطبعة الثالثة، 1413هـ-1992 م.

68- الجرجاني عبد القاهر، كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، العراق، د ط، 1982م.

69- الجُمحي محمد بن سلام، طبقات الشعراء، تحقيق جوزيف هل، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، د ط، 1422هـ- 2001م.

70- الجوهري إسماعيل بن حماد، الصحاح تاج اللّغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور مطار، دار العلم للملايين، بيروت- لبنان، الطبعة الرابعة، 1990م.

71- حافظ إسماعيلي علوي، اللّسانيات في الثقافة العربية المعاصرة، دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 2001م.

72- حافظ إسماعيلي علوي، وليد أحمد العناني، أسئلة اللّغة أسئلة اللّسانيات، الدّار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 1430هـ - 2009م.

73- حسام البهنساوي، التوليد الدلالي للمادة اللّغوية في كتاب شجر الدّر لأبي الطيب اللّغوي في ضوء نظرية العلاقات الدّلالية، مكتبة زهراء للشرق، القاهرة – مصر، الطبعة الأولى، 2003م.

74- حلمي خليل، مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي، دار النهضة العربية، د ب، الطبعة الأولى، 2003م.

75- حمدان بن عبد الله، التأويل النّحوي دراسة في دلالة الخطاب القرآني، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، الطبعة الأولى، 2018م.

76- خالد الأشهب، المصطلح العربي والتمثيل، عالم الكتب الحديث، إربد – الأردن، الطبعة الأولى، 2011م.

77- خديجة الحديثي، المدارس النّحوية، دار الأمل، الأردن، الطبعة الثالثة، 1422هـ - 2001م.

78- خديجة الحديثي، موقف النّحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، دار الرشيد للنشر، العراق، د ط، 1981م.

79- خضر موسى محمد حمود، النّحو والنّحاة المدارس والخصائص، عالم الكتب، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، 1423هـ - 2003م.

80- خليفة الموساوي، المصطلح اللّساني وتأسيس المفهوم، منشورات الاختلاف، الجزائر، الطبعة الأولى، 1434هـ - 2013م.

81- الداني عثمان أبو عمرو، المحكم في نقط المصاحف، تحقيق عزّة حسن، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية، 1407هـ.

82- الذبياني النابغة، ديوان النابغة الذبياني: شرح وتقديم عبّاس عبد الساتر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط3، 1416هـ - 1996م.

83- مجيد طراد، ديوان بشر بن أبي حازم الأسدي، دار الكتاب العربي، لبنان، الطبعة الأولى، 1994م.

84- الرازي أبو حاتم بن حمدان، الزينة في الكلمات الإسلامية، تحقيق حسين بن فيض الله الهمداني، مركز الدّراسات والبحوث اليمني، الطبعة الأولى، 1415هـ - 1994م.

85- الرماني أبو الحسن وآخران، ثلاث رسائل في إعجاز القرآن للرّماني والخطاب وعبد القاهر الجرجاني في الدّراسات القرآنية والنقد الأدبي، تحقيق محمد خلف الله أحمد ومحمد زغلول سلام، دار المعارف، مصر، الطبعة الثالثة، د ت.

86- رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة السادسة، 1420هـ - 1999م.

87- روبرت دي بوغراند، النص والخطاب والإجراء، ترجمة تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الأولى،1418 هـ-1998م.

88- الزُّبيدي أبو بكر محمد بن الحسن الأندلسي، طبقات النحويين واللّغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية، 1973م.

89- الزَّبيدي محمد مرتضى، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق عبد المنعم خليل إبراهيم وكريم سيد محمد محمود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2007م.

90- الزَّبيدي مرتضى، تاج العروس من جواهر القاموس، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، 1414هـ.

91- الزجاجي أبو القاسم، الإيضاح في علل النّحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، الطبعة الخامسة، 1400هـ - 1986م.

92- الزمخشري جار الله محمود، الفائق في غريب الحديث، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، 1399 هـ - 1979م.

93- سامي عيّاد حنّا وآخران، معجم اللّسانيات الحديثة انجليزي – عربي، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، د ط، د ت.

94- سميح أبو مغلي، علم الصّرف، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الطبعة الأولى، 2010م.

95- السيرافي القاضي أبو سعيد الحسن بن عبد الله، أخبار النحويين البصريين، تحقيق طه محمد الزيتي ومحمد عبد المنعم خفاجي، شركة مكتبة ومطبعة البابي الحلبي وأولاده، مصر، الطبعة الأولى، 1374هـ - 1955م.

96- السيوطي جلال الدين، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، د ط ، 1394 هـ- 1994 م.

97- السيوطي جلال الدّين، الأشباه والنظائر في النّحو، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د ط، د ت.

98- السيوطي جلال الدين، الاقتراح في علم أصول النّحو، تحقيق محمد سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية، مصر، د ط، د ت.

99- السيوطي عبد الرحمن جلال الدين، المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، تحقيق محمد أحمد جاد المولى بك وآخران، مكتبة دار التراث، القاهرة، الطبعة الثالثة، 2008م.

100- شفيقة العلوي، محاضرات في المدارس اللّسانية المعاصرة، أبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2004م.

101- شوقي جلال، الترجمة في الواقع العربي والتحدي في ضوء مقاربة إحصائية واضحة الدّلالة، المركز القومي للترجمة، القاهرة، الطبعة الأولى، 2010م.

102- شوقي ضيف، المدارس النّحوية، دار المعارف، مصر، الطبعة السابعة، د ت.

103- صلاح كزارة، المصطلح العلمي عند العرب تاريخه مصادره نظريته، د ن، د ط، د ت.

104- الطبري أبو جعفر بن جرير، تفسير الطبري جامع عن تأويل القرآن، تحقيق محمود محمد شاكر، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الثانية، د ت.

105- طه عبد الرحمن، تجديد المنهج في تقويم التراث، المركز الثقافي العربي، المغرب، الطبعة الثانية، د ت.

106- طه عبد الرحمن، حوارات من أجل المستقبل، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، الطبعة الأولى، 2011م.

107- طه عبد الرحمن، روح الحداثة المدخل إلى تأسيس الحداثة الإسلامية، المركز الثقافي العربي، المغرب، ط1، 2006.

108- عباس حسن، النّحو الوافي، دار المعارف، مصر، الطبعة الثالثة، د ت.

109- عباس حسن، النّحو الوافي، دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية، 1966م.

110- عبد الرحمن الحاج صالح، الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، منشورات المجمع الجزائري للّغة العربية، الجزائر، د ط، 2012م.

111- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علوم اللّسان، موفم للنشر، الجزائر، د ط، 2012م.

112- عبد السلام المسدّي، اللّسانيات من خلال النّصوص، الدّار التونسية للنشر، تونس، د ط، 1984م، وعبد الرحمن الحاج صالح، أهم الحقائق اللّغوية.

113- عبد الفتاح أحمد الخمور، التأويل النّحوي في القرآن الكريم، مكتبة الرياض، السعودية، ط1، 1985م.

114- عبد القادر الفاسي الفهري، اللّسانيات واللّغة العربية، نماذج تركيبية ودلالية، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الأولى، 1985م.

115- عبد القادر الفاسي الفهري، معجم المصطلحات اللّسانية إنجليزي – فرنسي – عربي، دار الكتاب الجديد المتحدة، د ط، د ت.

116- عبد القادر بن مصطفى المغربي، الاشتقاق والتعريب، مطبعة الهلال، مصر، د ط، 1908م.

117- عبده الراجحي، فقه اللّغة في الكتب العربية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، د ط، د ت.

118- عز الدين المناصرة، علم الشعريات (قراءة مونتاجية في أدبية الأدب)، دار مجدلاوي، عمان، الأردن، ط1، 2007م.

119- عزيزة فوال بابتي، المعجم المفصَّل في النّحو العربي، دار الكتب العلمية، بيروت_ لبنان، الطبعة الأولى، 1413هـ- 1992م.

120- العسكري أبو هلال، الفروق اللّغوية، تحقيق محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة، د ط، د ت.

121- العكبري أبو البقاء عبد الله بن الحسين، اللّباب في علل البناء والإعراب، تحقيق عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، 1416هـ - 1995م.

122- علي القاسمي، المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، الطبعة الأولى، 2003م.

123- علي فهمي خشيم، رحلة الكلمات الرحلة الأولى، مركز الحضارة العربية، القاهرة، الطبعة الثانية، 2001م.

124- عمار الساسي، المدخل إلى النّحو والبلاغة في إعجاز القرآن الكريم، عالم الكتب الحديث، الأردن، الطبعة الأولى، 2007م.

125- الفارابي إبراهيم إسحاق، ديوان الأدب، تحقيق احمد مختار عُمر، مطبوعات مجمع اللّغة العربية، القاهرة، د ط، 1424هـ- 2003م.

126- الفارسي أبو علي الحسن، الإيضاح العضُدي، تحقيق حسن شادلي فرهود، د ن، الطبعة الأولى، 1389هـ - 1969م.

127- فاضل صالح السامرائي، معاني النّحو، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1420هـ - 2000م.

128- لويس شيخُو اليسوعي، نزهة الطرف في مختصر الصّرف، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، الطبعة الثانية، 1898م.

129- فاطمة الهاشمي بكوش، نشأة الدّرس اللّساني العري الحديث دراسة في النشاط اللّساني العربي، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2004م.

130- الفاكهي عبد الله بن أحمد، شرح كتاب الحدود في النّحو، تحقيق المتولي رمضان أحمد الدميري، مكتبة وهبة، القاهرة، الطبعة الثانية، 1414هـ - 1993م.

131- الفاكهي عبد الله بن أحمد، شرح كتاب الحدود في النّحو، تحقيق رمضان أحمد الدميري، د ن، د ط، 1408هـ - 1988م.

132- فتحي حسن ملكاوي، منهجية التكامل المعرفي مقدمات في المنهجية الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة الأمريكية، الطبعة الثانية، 1437هـ- 2016م.

133- الفراهيدي الخليل بن أحمد، الجمل في النّحو، تحقيق فخر الدين قباوة، د ن، الطبعة الخامسة، 1416هـ - 1995م.

134- الفراهيدي الخليل بن أحمد، المنظومة النحوية المنسوبة إلى الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق أحمد عفيفي، دار الكتب المصرية، د ط، 1995م.

135- الفراهيدي الخليل بن أحمد، كتاب العين، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د ط، د ت.

136- الفراهيدي الخليل بن أحمد، كتاب العين، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار مكتبة الهلال، العراق، ط1، 1980م.

137- فضل ثامر، اللّغة الثانية في إشكالية المنهج والمصطلح في الخطاب النقدي العربي الحديث، المركز الثقافي العربي، د ب، الطبعة الأولى، 1994م.

138- القاضي عبد الجبّار، المغني في أبواب التوحيد والعدل، تحقيق أمين الخولي، القاهرة، 1960م.

139- القُرشي محمد بن أحمد بن عبد اللّطيف، الإرشاد في علم الإعراب، نشرهُ يحي مُراد، دار الحديث، القاهرة، د ط، 1425هـ- 2004م.

140- كاتي وايلز، معجم الأسلوبيات، ترجمة خالد الأشهب، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2014م.

141- الكردي فرج الله زكي، شروح التلخيص، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، القاهرة، د ط، د ت.

142- الكسائي علي بن حمزة، معاني القرآن، إعداد عيسى شحاتة عيسى، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، د ط، 1998م.

143- الكفوي أبو البقاء، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، مؤسسة الرسالة،لبنان، الطبعة الثانية، 1998م.

144- ماجد سليمان دودين، دليل المترجم الأدبي الترجمة الأدبية والمصطلحات الأدبية، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمّان، الطبعة الأولى، 1430هـ - 2009م.

145- ماريا تيريزا كابري، المصطلحية النظرية والمنهجية والتطبيقات، ترجمة محمد أمطوش، علم الكتب الحديث، إربد – الأردن، 2012م.

146- مبارك مبارك، معجم المصطلحات الألسنية فرنسي -انجليزي – عربي، دار الفكر اللّبناني، لبنان، الطبعة الأولى، 1995م.

147- المبرّد أبو العبّاس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، د ط، د ت.

148- مجدي وهبة وكمال المهندس، معجم المصطلحات العربية في اللّغة والأدب، مكتبة، مكتبة لبنان، بيروت، الطبعة الثانية، 1984.

149- مجمع اللّغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، جمهورية مصر العربية، الطبعة الرابعة، 1425هـ/2004م.

150- محمد إبراهيم عبادة، معجم مصطلحات النحو والصّرف والعروض والقافية باللغتين العربية والإنجليزية، دار المعارف، مصر، د ط، د ت.

151- محمد الأنطاكي، دراسات في فقه اللّغة، دار الشرق العربي، بيروت، الطبعة الرابعة، د ت.

152- محمد الطنطاوي، نشأة النّحو وتاريخ أشهر النّحاة، دار المعارف، مصر، الطبعة الثالثة، د ت.

153- محمد بن إبراهيم الحمد، فقه اللّغة مفهومه موضوعاته قضاياه، دار ابن خُزيمة للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، 1426هـ - 2005م.

154- محمد حسن عبد العزيز، التعريب في القديم والحديث مع معاجم الألفاظ المعربة، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، د ط، د ت.

155- محمد حماسة عبد اللطيف، النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، 1420هـ - 2000م.

156- محمد حماسة عبد اللّطيف، من الأنماط التحويلية في النّحو العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1990م.

157- محمد عيد، أصول النّحو العربي في نظر النّحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللّغة الحديث، عالم الكتب الحديث، القاهرة، الطبعة الرابعة، 1410هـ - 1989م.

158- محمد علي الزركان، الجهود اللّغوية في المصطلح العلمي الحديث، منشورات اتحاد الكتاب العرب، د ط، 1998.

159- محمد غانم، التوليد الدّلالي في البلاغة والمعجم، دار توبقال للنشر، المغرب، الطبعة الأولى، 1987م.

160- محمد هُمام، جدل الفلسفة العربية بين محمد عابد الجابري وطه عبد الرحمن البحث اللّغوي نموذجا، المركز الثقافي العربي، الدّار البيضاء، المغرب، الطبعة الأولى، 2013م.

161- محمود السعران، علم اللّغة مقدمة للقارئ العربي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، د ط، د ت.

162- محمود فهمي حجازي، الأسس اللّغوية لعلم المصطلح، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، د ط، د ت.

163- المرادي ابن أم قاسم، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1422هـ - 2001م.

164- مشتاق عباس معن، المعجم المفصّل في فقه اللّغة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 1422هـ - 2001م.

165- مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، الطبعة الثامنة، 1414هـ- 1993م.

166- مصطفى صادق الرافعي، تاريخ آداب العرب، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، الطبعة الثانية، 1394هـ- 1974م.

167- مصطفى طاهر الحيادرة، من قضايا المصطلح اللّغوي العربي، عالم الكتب الحديث، الأردن، الطبعة الأولى، 2003م.

168- مصطفى غلفان، اللّسانيات العربية أسئلة المنهج، دار وَرد الأردنية للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2013م.

169- ممدوح عبد الرحمان الرمالي، تطور التأليف في الدّرس الصّرفي المصطلحات والمفاهيم والمعايير، د ن، د ط، د ت.

170- مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللّغة والنحو، مطبعة دار المعرفة، دب، د ط، 1374هـ- 1955م.

171- الميداني أحمد بن محمد، نزهة الطرف في علم الصّرف، مطبعة الجوانب، القسطنطينية، الطبعة الأولى، 1299هـ.

172- نادية رمضان النجار، طرق توليد الثروة اللّفظية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2009م.

173- هنري بيجوان وفيليب تواورن، المعنى في علم المصطلحات، ترجمة ريتا خاطر، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2009م.

174- يوحنَّا مرزا الخامس، موسوعة المصطلح النّحوي من النشأة إلى الاستقرار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2012م.

175- يوسف وغليسي، إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي العربي الجديد، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، الطبعة الأولى، 2008م.

المراجع باللغة الأجنبية:

1- Franck neveu, dictionnaire des sciences du langage, Armand colin, paris, 2011.

الأطروحات:

1- بن الدين بخولة، الإسهامات النصية في التراث العربي، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه علوم في اللّسانيات النصية، تخصص معجميات، قسم اللّغة والأدب العربي، كلية الآداب واللّغات، جامعة وهران 1 أحمد بن بلة، السنة الجامعية 2015/ 2016.

2- صباح دالي، البنية اللّغوية في سورة الكهف دراسة لسانية تطبيقية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في اللّسانيات، قسم اللّغة العربية وآدابها، كلية الآداب واللّغات والفنون، جامعة وهران، السنة الجامعية، 2014/2013م.

3- عبد الحليم معزوز، تأصيل اللّسانيات العربية عند تمام حسّان وعبد الرحمن الحاج صالح دراسة إبستيمولوجية في المرجعية والمنهج، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم تخصص علوم اللّسان العربي، قسم اللّغة والأدب العربي، كلية اللّغة والأدب العربي والفنون، جامعة باتنة1، السنة الجامعية 1437- 1438هـ/ 2016/ 2017م.

4- فلاح إبراهيم نصيف الفهدي، التأويل النّحوي في الحديث الشريف، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد، تخصص اللغة العربية وآدابها، 1427هـ -2006م.

5- يوسف مقران، دور المصطلحيات في اللّسانيات – دراسة إبستيمولوجية، أطروحة لنيل درجة الدكتوراه، تخصص اللّغة والأدب العربي، فرع لغوي، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم اللّغة والأدب العربي، د ت.

6- زواوي نعيمة، الأصول اللّسانية للمصطلح السيميائي، تخصص السيميائيات وتحليل الخطاب الأدبي، قسم اللّغة العربية، كلية الآداب و اللّغات والفنون، جامعة وهران – السانيا -، 2008/2007م.

المقالات:

1- إبراهيم بن محمود حمدان، تعريب المصطلح بين الواقع والطموح، مجلة دراسات للعلوم الإنسانية والاجتماعية، عمادة البحث العلمي، جامعة الأردن، عمان، الأردن، المجلد 34، العدد 2، 2007م.

2- أحمد شفيق الخطيب، ملاحظات وأفكار حول: ورقة عمل ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلحات، مجلة اللّسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الرباط، العدد 24.

3- أحمد مختار عمر، المصطلح الألسني العربي وضبط المنهجية، مجلة عالم الفكر، وزارة الإعلام، الكويت، المجلد العشرون، العدد الثالث، أكتوبر- نوفمبر- ديسمبر 1989.

4- بشير إبرير، علم المصطلح وأثره في بناء وممارسة البحث في اللّغة والأدب، مجلة المخبر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، المجلد 2، العدد 2.

5- توشيوكي تاكيدا، النحت في اللّغة العربية بين الأصالة والحداثة تقدم العلوم ووضع المصطلحات الحديثة في العالم العربي المعاصر، مجلة دراسات العالم الإسلامي، المجلد 4، العدد1، 2 مارس 2011م.

6- ج. س. ساجر، المصطلحية والمعجم التقني، ترجمة محمد حسن عبد العزيز، مجلة اللّسان العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التعريب، العدد 42.

7- خضر عليان القرشي، حامد صادق قنيبي، المصطلح العلمي دوره وأهميته، مجلة جامعة أم القرى، العدد الثامن.

8- صورية جغبوب، حواجز نحو عولمة المصطلح اللّساني، مجلة الأثر، العدد 29، ديسمبر 2017.

9- عبد الرحمن الحاج صالح، ورقة مشروع الذخيرة اللّغوية، مجلة اللّسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، العدد 47، 1998م.

10- عبد السلام المسدي، قاموس اللّسانيات مع مقدمة في علم المصطلح، الدار العربية للكتاب، تونس، د ط، 1984م، ص 22، نقلا عن: زهيري قروي، التأسيس النظري لعلم المصطلح، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري، قسنطينة، العدد 29، جوان 2008م.

11- عبد العلي الودغيري، كلمة مصطلح بين الصواب والخطأ، مجلة اللّسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الرباط، العدد 48، ديسمبر 1999م.

12- عبد النبي الدكير، التداخل والتكامل المصطلحي في العلوم اللّغوية من أين؟ وكيف؟ مجلة دراسات مصطلحية، معهد الدراسات المصطلحية، فاس، العدد الأول، 1422هـ- 2001م.

13- علي أكرم قاسم وحسن أسعد محمد، المصطلح النّحوي الفرائي، الكوفي في لسان العرب، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، العدد السابع، جويلية 2009م.

14- علي القاسمي، علم المصطلح بين علم المنطق وعلم اللّغة العناصر المنطقية والوجودية في علم المصطلح، مجلة اللّسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، العدد 30، 1988م.

15- عواطف قاسمي الحسني، مصطلح التحويل بين اللّسانيات العربية واللّسانيات التوليدية التحويلية، مجلة اللّسانيات، مركز تطوير اللّغة العربية، الجزائر، العدد 17.

16- غازي مختار طليمات، أثر التأويل النّحوي في فهم النّص، مجلة كلية الدراسات الإسلامية العربية، العدد الخامس عشر، 1418هـ - 1998م.

17- فايزة طيبي أحمد، الدليل اللساني، رؤية في المصطلح والمفهوم بين فخر الدين الرازي ودي سوسير، مجلة جسور المعرفة، مخبر تعليمية اللّغات وتحليل الخطاب، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، المجلد 05، العدد 01.

18- كلمة مصطلح بين الصواب والخطأ، عبد العلي الودغيري، مجلة اللّسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، العدد 48.

19- محمد ضاري حمادي، وسائل وضع المصطلح العلمي في العربية، مجلة مجمع اللّغة العربية بدمشق، جويلية 2000م، المجلد 75، العدد الثالث.

20- محمد عبد السلام شرف الدين، من التراث اللّغوي التركيب مدى عناية اللّغويين العرب بدراسته، مجلة اللّسان العربي، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، المغرب، المجلد الثالث عشر، الجزء الأول، د ت.

21- محمد ممدوح خسارة، المعاجم اللّغوية وأهميتها في وضع المصطلحات، مجلة اللّغة العربية بدمشق، المجلد 78.

22- مناف مهدي محمد، المصطلح العلمي العربي قديما وحديثا، مجلة اللّسان العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التعريب الرباط، العدد 30، 1988م.

23- نسيب نشاوي، ندوة توحيد منهجيات وضع المصطلحات العلمية الجديدة بالرباط، مجلة مجمع اللّغة بدمشق، المجلد 56، الجزء 4، أكتوبر 1981م.

24- هـ. فيلبر، المصطلحية في عالم اليوم، ترجمة محمد حلمي هليل، مجلة اللّسان العربي، العدد 30.

25- يحي عبد الرؤوف جبر، الاصطلاح مصادره ومشاكله وطرق توليده، مجلة اللّسان العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، مكتب تنسيق التعريب، الرباط، العدد 36، 1992م.

المواقع الإلكترونية:

1- كيس فيرستيغ، Kees versteegh، حرية المتكلم، مصطلح الاتساع والمفاهيم المرتبطة به في النّحو العربي، ترجمة بوشعيب برامو، مقال منشور على الانترنت www.aljabriabed.net/.

2- محمد بنعمر، التداخلية بين العلوم في التراث العربي الإسلامي، مركز نماء للبحوث والدراسات، المغرب، د ط، د ت. www.nama.center.com.

3- محمد بنعمر، الدلالة المصطلحية للتداخلية وموقعها في قراءة التراث عند الدكتور طه عبد الرحمن، مركز نماء للبحوث والدراسات، د ط، 2011/11/26م.www.nama.center.com

4- محمد بنعمر، تداخل العلوم في علم أصول الفقه، مركز نماء للبحوث والدّراسات، د ن، د ت.www.nama.center.com

فهرس الموضوعات

الرقم	الموضـــــــــــوع	الصفحة
	مـــــــــقدمة	9-1
	الفصل الأول: المصطلح والمصطلحية النشأة والتطور	76-11
01	تعريف المصطلح لغة واصطلاحا	15-11
02	مصطلح أم اصطلاح؟	19-16
03	المفهوم والتصور وعلاقتهما بالمصطلح	22-19
04	المصطلح في الدراسات الغربية	25-23
05	تعريف المصطلحية	30-25
06	لمحة تاريخية عن الدرس المصطلحي القديم (عند العرب)	34-30
07	الدرس المصطلحي الحديث ومدارسه عند الغرب	39-34
08	آليات وضع المصطلح	50-39
09	التناص المصطلحي _ مصطلحا ومفهوما_	58-50
10	علوم العربية	76-58
	الفصل الثاني: التناص المصطلحي بين النحو والصرف وفقه اللغة	149-78
	بين النحو والصرف	78
01	مصطلح الإبدال	78
02	مصطلح الإهمال	82
03	مصطلح البناء	85
04	مصطلح الزيادة	87
05	مصطلح الحشو	91
06	مصطلح الحذف	94
07	مصطلح المعتل	98
08	مصطلح النقل	99
09	مصطلح الصلة	101
10	مصطلح الصرف	104
11	مصطلح القلب	107
12	مصطلح التأويل	113
13	مصطلح التحويل	121

14	مصطلح التكرير	124
15	مصطلح الضبط	128
16	مصطلح العلة	129
	بين النـــحو وفقـــــه اللـــــغة	132
01	مصطلح الأصل	132
02	مصطلح الارتجال	133
03	مصطلح الإتباع	137
04	مصطلح الاتساع	141
05	مصطلح مبدأ الفتح	145
06	مصطلح المثنى	147
	الفصل الثالث: التناص المصطلحي بين علوم النحو والصرف واللسانيات	200-152
	بين النحو واللسانيات	152
01	مصطلح الباب	155
02	مصطلح الزحلقة	158
03	مصطلح الكلام	161
04	مصطلح الكلمة	165
05	مصطلح النحو	167
06	مصطلح النسق	172
07	مصطلح السبك	176
08	مصطلح العلامة	178
09	مصطلح التركيب	182
10	مصطلح الخطاب	185
	بين الصرف وفقه اللغة	188
01	مصطلح التضعيف	188
	بين الصرف واللسانيات	192
01	مصطلح البنية	192
02	مصطلح المترجم	195
03	مصطلح الترجمة	197

	خـــــــــــــاتـــــــمة	203-202
	قائـــــمة المصادر والمراجع	221-205
	فـــــهرس المحتويات	225-223

الملخص:

نشأت العلوم العربية في حضن القرآن الكريم، وتمحورت حوله، فكان منها علوم دينية اختصت بتفسير ألفاظه وعلاقتها بالمعاني والسياق الذي تقتضيه، وسُمِّيت إثر ذلك علوما مقصودة، وكان منها علوم لغوية جاءت آلة لخدمة الأولى، وفي خضم هذا التكامل لخدمة الهدف الأسمى وهو القرآن الكريم اتسم التراث اللغوي العربي بما يسمى التداخلية بين العلوم، من حيث المباحثُ، والمادة المعرفيةُ، وحتى المصطلحاتُ، ولقد جاء هذا البحث لتبيان مسبِّبَات هذه التداخلية ومظاهرها، وذلك تحت تسمية "**التناص المصطلحي**"، والتي تميل أكثر إلى التطبيق على مصطلحات متناصة بين علوم النحو، والصرف، وفقه اللغة، وامتدادا بعد ذلك إلى اللسانيات العربية الحديثة، بكل ما تحمله من تطبيقات على مفاهيم تم تحيينها لتواكب مسار الحركة اللغوية العالمية.

Abstract:

Arabic sciences arose in the arms of Quran, and centered around it.Among them are religious sciences that specialize in interpreting its words, its relationship to meanings and the context it requires.It was called "intended sciences".And there was linguistics, a machine that served the first one. In the midst of this integration to serve the supreme goal of the Noble Quran, the Arab linguistic heritage has been characterized by what is called intervention in sciences.In terms of subjects, Cognitive material, and even the terms. This research has come to show the causes and manifestations of this interference, under the name of:"The terminological intertextuality".Which tends more to apply to terms juxtaposed between the sciences of grammar, morphology, philology, and then extending to modern Arabic linguistics, with all the applications it holds on concepts that have been updated to keep pace with the course of the global linguistic movement.